الاتصـــالات والمعلومـــات
والتطبيقات التكنولوجية

دكتــور
سعد محمد الهجرسي
أستاذ نظم المعلومات الببليوجرافية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

الناشر
دار الثقافة العلمية
الإسكندرية

الاتصـــالات والمعلومـــات
والتطبيقات التكنولوجية

الاهداء

إلى من ..؟

جيلان متكاملان في تخصص المكتبات والمعلومات..!

عامل أكثر عدداً ..! ومشفق واسع الخبرة..!

ماذا..؟

توليفة من المثنويات حتى الثمانيات..!

زمنها بضعة عقود..! وأرضها بضعة علوم..!

(أقدم المشفقين)

قائمة المحتويات

الصفحة

المقدمة

خلفيات وسياقات إجمالية

* تمهيد عام
* الاتصالات والمعلومات
* التطبيقات التكنولوجية
* التلاقح والتواصل فى منظومات المصطلحات.

المقدمة

خلفيات وسياقات إجمالية

تمهيد عام:

هناك مجموعة بل مجموعتان متشابكتان من الخلفيات ذوات الشأن ، والسياقات الزمنية وهى الأوعية لتلك الخلفيات، كانتا أى: الظروف والمظروفات فى مجموعهما معاً وليس فردياتهما، وراء أصل الفكرة لهذا الكتاب ثم لبنائه وإصداره، كما هو الآن بين أيدى أصحاب الحق الأول فيه قرائه، عنواناً ومقدمة وفصولاً تسعاً وملحقى القراءات والكشافات. تمثلت المجموعتان من الخلفيات والسياقات أول الأمر، فى الصياغة الثنائية / الثلاثية / ثم الرباعية / السداسية لعنوانه. وقد تفاعلت الظروف والمظروفات معاً، بما تمثل فيهما من المواد القريبة والبعيدة تأليفاً، التى تراوح تاريخها عبر ثلاثين عاماً، منذ أواخر الستينات حتى أواخر التسعينات للقرن الماضى، وينتهى الأمر بها جميعاً من " التأليف" الشائع فى أصل ماضيها، إلى "التوليف" المنهجى فى بناء حاضرها، فتظهر فى ثوبها الجديد أمام قرائها الجادين من الجيل الحالى. وكانت اللمسات الأخيرة فى ذلك البناء والاصدار خلال أشهر الربيع والصيف لهذا العام (٢٠٠٠م) الذى يدعيه كل واحد من القرنين القرينين..!

إن الصياغة السداسية /الرباعية للعنوان (الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية) ، باحتساب حرفى العطف بين المفردات أو إسقاطهما، تقووم حقيقة على ثلاث(*) كلمات فقط، هى البنية الأساسية لهذا الكتاب، ومن ثم لمقدمته التى هى المدخل إلى محتوياته جميعاً. ومن الطبيعى أن لكل واحدة من تلك الركنيات الثلاث مفهوماً لغوياً ساذجاً موغلا فى القدم لمئات السنين، وهو بالبحث والتنقيب أحد المعانى البدائية الملموسة مادياً. أما الآن بعد تداول كل منها فى الاستخدامات الحضارية المتتالية، ثم المفاهيم المتخصصة العلمية والمهنية بحدودها المعروفة للعلوم البحتة والتطبيقية والانسانيات والاجتماعيات، فقد أصبحت الواحدة منها عائلة من المعانى والمدلولات والمفاهيم، التى قد لاتبدو واضحة درجات القرابة فيها، ليس فقط بين تلك العائلات الثلاث المتشابكة

---

* الكلمتان(التطبيقات/ التكنولوجيات) بمثابة مفردة واحدة ترادفيا وتغنى إحداهما عن الأخرى عند التصفية النهائية لعناصر الصياغة

بطبيعتها، وإنما فى المستوى الأقرب بين أفراد العائلة الواحدة. ولنأخذ مثلاً قريباً للأصل فى عائلة (المعلومات) وحدها، وهذا الأصل البعيد (علم) هو بمثابة الأم، التى أنجبت عشرات الأبناء والبنات، ولكل مفردة معناها أو معانيها العامة والحضارية أولاً، ثم المفاهيم الاصطلاحية فىكل التخصصات تقريباً، بما فيها أثنان هما موضع الاهتمام الخاص فى هذا الكتاب، وهما تخصص " الحاسبات والمعلومات" الذى حظى بكيان أكاديمى مستقل منذ (١٩٩٦)، وقبله تخصص "المكتبات والمعلومات" الذى حظى بهذا الكيان (١٩٥٠) منذ خمسين عاماً..!

لامجال فى هذه " المقدمة " مهما طالت ولا حتى فى فصول الكتاب، لبيان المفهوم الاصطلاحى الدقيق لكل من هذين التخصصين، حيث أصبحت المفردة (معلومات) هى الملكة المتوجة فى كل منهما. ومن باب أولى لامجال لإستعراض عدد آخر قليل أو كثير من التخصصات، وبيان المفهوم الاصطلاحى الدقيق(*) لها جميعاً، وقد حرص كل منها فى كتاباتها الجارية، على احتضان (المعلومات) باعتبارها فى مفهوم هلامى، إحدى ضرورات التخصص أو حتى أساسه وجوهره..! فمثل هذه التعريفات للمفاهيم الأساسية فى التخصصات تخرج تماماً عن النطاق المستهدف لهذا الكتاب، كما أن الوصول بالتداعيات إلى هذا المستوى الزئبقى المطاط، تفضى بالضرورة إلى الاعتراف أن (المعلومات)، هى الجوهر فى جميع التخصصات... بل فى حياة الإنسان كلها وفى وجوده ذاته..!

هذا، وإذا كان من الضرورى لختيار تخصص واحد فقط ينوب عن كل التخصصات القريبة والبعيدة فى مقام "المعلومات" وحتميتها، للإنسان ولكل عطاءاته منذ بضعة آلاف سنة، فليس هناك ما هو أولى من تخصص(المكتبات والمعلومات) بمفهومه الوظيفى. ذلك أنه بينها جميعا صاحب المسئولية الأولى لحصر تلك العطاءات وضبطها، بالأدوات والمنظومات الببليوجرافية التقليدية والعصرية، وصاحب المسئولية الأولى كذلك لتكثيف الاستفادة من تلك العطاءات، فى شبكات من المكتبات ومراكز المعلومات العامة والمتخصصة، بالمفهوم الوظيفى أيضاً لكل من " المكتبة " و" مركز المعلومات "، وبصرف

* المفهوم المعيارى الدقيق لأى تخصص، يتضمن موضوعه الفريد، وفكر هذا الموضوع، ومؤسساته الميدانية والمهنية والأكاديمية، ونظرياته إذا وجدت، وتسميته المستقرة الثابتة.

النظر عن التسميات المتعاقبة، التى أنتهت إلى تلكما التسميتين (المكتبة / المركز) العصريتين الجاريتين. وهكذا ..! ينتهى هذا التمهيد العام بعناصره، انتقالاً إلى دور تلكما المجموعتين (الخلفيات والسياقات) أو الظروف والمظروفات، فى قوام هذا الكتاب ومحتوياته وتوليفه، بالترتيب التقديرى لذلك الدور وليس التاريخى بالضرورة، موزعة على ثلاثة جوانب: الاتصالات والمعلومات؛ التطبيقات التكنولوجية؛ التلاقح والتواصل فى منظومات المصطلحات.

الاتصالات والمعلومات:

ترجع أولى الخلفيات وسياقها الزمنى، المرتبطين بفكرة الكتاب الحالى ثم إصداره، إلى النظام الذى أتبعه فى الفترة الثانية الحالية، لمسئوليتى تجاه مقرر الدراسات العليا (السنة التمهيدية) لتخصص المكتبات والمعلومات، وهى الفترة التى بدأت مع العام الجامعى(١٩٩٢/١٩٩٣) ومستمرة حتى تاريخه. ذلك أنها تختلف عن تلك المسئولية، التى التزمت بها حوالى خمسة وعشرين عاماً متصلة (١٩٦٣-١٩٨٦) قبلا، حينما كنت أتولى خلال تلك الفترة الطويلة للمستوى نفسه، تدريس مقرر ثابت باسم (مناهج البحث فى المكتبات والإعلام) (*) باستثناء العام الأول (١٩٦٣/١٩٦٤) حينما كان المقرر فى ذلك العام، هو مادعوت إليه باسم (النشر والمكتبات)، وبعده انتقل هذا المقرر الناشئ إلى مرحلة الليسانس وبقى فيها حتى الآن. فى هذه الفترة الثانية (١٩٩٢-   ) لم يعد المقرر الذى أتولاه للسنة التمهيدية فى الدراسات العليا، موضوعاً ثابتاً بتسميته كالفترة الأولى، وإنما الثابت هو الإطار الأكاديمى البحثى، باسم (موضوع خاص فى المكتبات والمعلومات) فى ذلك (المقرر/ الإطار) يضع الأستاذ طبقاً لمعايير معينة معروفة، مايشاء: موضوعاً واحداً أو موضوعات متنوعة ، وليس هناك ما يمنع من تثبت أى منها أو التجديد السنوى أو الأوسع، حسب ما يراه ملائماً لتحقيق أهداف ذلك " المقرر الإطارى" بالنسبة للطلاب.

(*) فى ذلك السياق الزمنى منذ حوالى ثلاثين عاماً على الأقل، كنت وغيرى نتداول هذه التسمية الاصطلاحية (المكتبات والاعلام) لتقابل (Library & Information) الانجليزية. أما بعد إنشاء كلية الإعلام بجامعة القاهرة فى السبعينات فلم تعد التسمية الأولى ملائمة وأصبحت المفردة (معلومات) هى البديل المصطلح عليه فى التسمية.

وقد تعودت منذ العام الأول (١٩٩٢-١٩٩٣) لهذه الفترة الثانية، أن يبقى " الإطار " كما هو والذى يتغير كل عام هو " الموضوع " وتسميته، فلا يدرس موضوع واحد فى عامين متتاليين أو حتى متباعدين، وإنما يتجدد الموضوع عاماً بعد آخر لتسع سنوات حتى الآن. ولعل العلاقة الوحيدة بين الموضوع السابق والموضوع التالى، هى علاقة " التلاقح والتوالد "ليس بالمفهوم المادى الجزئى، وإنما بما هو أعمق من ذلك وأبعد مدى..!

ذلك أن الحوار والأخذ والرد مع الطلاب وهو المنهج المتبع فى التدريس، لعام كامل حول أحد الموضوعات الذى تم اختياره قبلاً بعناية تامة، مع تفاعل ذلك الحوار وتوابعه بما يجرى فى حينه، داخل المؤسسات الثقافية والفكرية العامة، وبين الجهات الاكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص نفسه، فى الوطن الام وبقية الأوطان العربية وفى الخارج، ينتهى كل ذلك مع نهاية العام، وبعد مراجعة أوراق الامتحان والبحوث التى قام بها الطلاب، إلى بلورة موضوع حى جديد بالحوار، والأخذ والرد، إلخ... فى العام الدراسى التالى ..! إن ذلك المنهج فى تدريس " المقرر الإطارى " كان ولايزال هو البديل الأحسن لما كنت أتولاه قبلاً تحت تسمية " مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات".

وفى العام الجامعى قبل الأخير، أى ١٩٩٨/ ١٩٩٩ وكان الموضوع لذلك العام هو (الصحافة الببليوجرافية والسياسة الوطنية للمعلومات)، دارت حوارات كثيرة ومناقشات عديدة ومقارنات هامة حول الاساسيات الأكاديمية التى تضع "تخصص المكتبات والمعلومات" فى مكانة علمية مرموقة، حظى بها كثير من التخصصات الاخرى التى تتفاعل معه، ليس فى العلوم البحت والتطبيقية بالضرورة وإنما على الاقل فى أقرانه، من التخصصات الإنسانية والاجتماعية، ولد هو فى أحضانها أو مجاوراً لها مثل: الاجتماع، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، واللغات وآدابها، إلخ....

وقد امتدت المقارنات والتساؤلات إلى: هل هناك مثلاً نظرية أو نظريات معينة (جزئية محدودة أو كلية شاملة) للمكتبات والمعلومات، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لعلم الاجتماع، الذى حظى ويحظى باجتهادات متتابعة فى هذه الناحية، تجمعت وتكاملت فيما يطلقون عليه " النظرية الاجتماعية "، التى تجدد العطاءات حولها منذ روادها فى القرن التاسع عشر حتى الآن. ويمكن الرجوع

فى هذا الشأن، إلى مادة (Social Theaory) فى "دائرة المعـارف الدولية للعلوم الاجتماعية" التى تسجل عطاءات "كونت" و " دور كايم" و "سبنسر" إلخ.....

وهكذا.... بعد اللمسات الاخيرة التى مارستها قبـلاً عدة مرات، لبلـورة موضـوع العـام القـادم (١٩٩٩/٢٠٠٠) وذلك فـى اثنـــاء المراجعـة لامتحانـات الطـلاب وبحوثهم، إستخرت اللـه أن يكون عنوانه (النظريـات فـى تخصــص المكتبات والمعلومات). وهكذا أيضـاً بدأت فـى يوليه وأغسطس (١٩٩٩) أبنـى وأراجـع: "وحـدات" ذلك المقرر بمحتوياتها، وأصمم اشـكال "المعالجـة" لتلـك المحتويـات، وأتذكر مجموعـة مبدئيـة مـن "القـراءات" ومصادرهـا عـن ذلـك الموضوع ضماناً بتلك الثلاثيـة لتحقيق "الأهدافـ" المرجـوة من جـانب الطـلاب لذلك المقرر الذى وقع عليه الاختيار.

وقد كان العـام نفسـه (١٩٩٩) ايضـاً قنطـرة زمنية منتظرة فـى الحيـاة السياسية العامة، وهى التى تؤثر بشكل مباشـر وغـير مباشر علـى كـل المرافق والمؤسسـات بمـا فيهـا الجامعـات والكليـات والأقسـام المتخصصـة داخلهـا. ففــى أواخر ذلك العام (١٩٩٩) نفسه، كان سيجرى الاستفتاء حول رئاسـة الجمهوريـة لفترة رابعة، ومنذ بداياته كانت تجرى ايضاً بعض الاستعدادات غير المباشـرة، وتستثمر المناسبات الملائمة لتجهيز طبقة النخبة وغـيرهم، أن الامـة مقبلـة علـى مرحلة جديدة للتطور، مـع التطويـر المتصـل الـذى تـم قبـلاً خـلال بضعـة عشـر عاماً..!

وكان المعرض والمؤتمر القوميان، اللذان ارتبطا بتكنولوجيا المعلومـات بما فيها الاتصالات طبعاً، أبرز الأحداث لبضعـة أيام أواسط سبتمبر (١٩٩٩)، التى أحتلت مكاناً بارزاً فـى سياق التجهيز للمرحلـة السياسـية القادمـة. ذلك أن الرئيس مبارك حرص شخصيا لأول مـرة علـى زيـارة ذلك المعرض السنوى بنفسه، وتنقل فى جنباته لساعة أو أكـثر مصحوبـاً بعـدد غير قليـل مـن الـوزراء ذوى الصلة بالمعرض ومحتوياته، وفيهـم د. عـاطف عبيد الـذى كـان آنـذاك مـا يزال وزيرا..!

وقد كان معه فى هذه الانتقالات التى شـاهدتها فـى التلفزيـون، شـخصية كانت مرموقة لأكثر من عشر سنوات مضـت، تحـت مظلـة " مركـز المعلومـات ودعم اتخاذ القرار" بمجلس الوزراء، برغم أن صلته بالمركز انقطعت قبلاً لفـترة قصيرة...... وانتقل الرئيس من "المعرض" إلـى " المؤتمـر القومـى" حيث ألقـى

حديثاً فاصلاً حقاً، اعتبرته مع كثيرين مؤشراً واضحاً لعهد جديد غير مسبوق فى هذا الشأن، لأنه وعد بأنشاء جهاز أعلى تحت رئاسته المباشرة، يتولى الشئون الخطيرة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها الكثيرة، خلال المرحلة القادمة للتنمية فى مصر..!

كان ذلك يوم (١٩٩٩/٩/١٣) وقد جاء فى كلمته بعد مقدمة مشوقة "..... من هذا المنطلق جئت أحمل إليكم، مشرووعاً قومياً للنهضة التكنولوجية المعلوماتية، أساسه التنفيذ العاجل والمستمر لبرنامج وطنى طموح..." ومضت أيام قلائل وتم الاستفتاء يوم الأحد الأخير فى سبتمبر ١٩٩٩، ومضت أيام أخرى قلائل أوائل أكتوبر ١٩٩٩، لتعلن المفاجأة الكبرى السياسية، وهى تشكيل رئاسة الوزارة الجديدة للدكتور / عاطف عبيد، صاحب اليد الأولى والباقية بالنسبة لمركز المعلومات فى مجلس الوزراء، وكان هو الراعى لتلك الشخصية المرموقة فيه..! ولم يكن رئيس الوزراء المبعد يستريح لذلك المركز، بسبب تلك الشخصية نفسها صاحبة الهيمنة هناك لبضعة عشر عاماً، منذ إنشائه أواسط الثمانينات حتى بدايات (١٩٩٩) العام الأخير..!

أما المفاجأة موضع اهتمامنا بما أنها كانت ذات التأثير المباشر الأول، على واجهة هذا الكتاب، ومن ثم على محتوياته وبنيته بصفة عامة غير مباشرة، فهى إنشاء وزارة جديدة لأول مرة باسم (الاتصالات والمعلومات)، لعلها كانت البداية أو البديل لما أعلنه الرئيس، بشأن ذلك الجهاز الذى يعمل تحت رئاسته المباشرة.... وقد كان الوزير نفسه (د.نظيف) لبضعة أعوام أو أكثر الرجل خلف الستار، المسئول المباشر عن المشروعات الفنية بالمركز ..! وقد كان لتلك "الخلفية المفاجئة" أثران : أولهما أن يكون موضوع (الاتصالات والمعلومات) هو المقرر، للسنة التمهيدية بالقسم فى آداب القاهرة للعام (١٩٩٩/٢٠٠٠م)، وينقل موضوع (النظريات فى تخصص المكتبات والمعلومات) إلى " السنة التمهيدية " بالقسم فى آداب الاسكندرية، ليكون هو مشاركتى هناك لأول مرة، وثانيها هو تجهيز كتاب يواكب نشأة الوزارة الجديدة ويحمل تسميتها فى عنوانه..!

التطبيقات التكنولوجية:

كانت " الخلفية الثانية " بسياقها الزمنى فى الوزن التقديرى بالنسبة لهذا الكتاب، دون الترتيب التاريخى لذلك السياق نفسه، قد أخذت مكانها فى " أكتوبر" أيضاً لكنه أكتوبر ١٩٩٨ وليس أكتوبر ١٩٩٩، صاحب السياق الزمنى الأول

للكتاب. ذلك أنه في " أكتوبر " المقصود هنا، كانت (التطبيقات التكنولوجية) الجارية في نظم المعلومات بأوسع حدودها، قد أسفرت أخيراً في "مصر" بخاصة وفي بقية الأوطان العربية كذلك، عن مؤتمرين شهيرين خلال ذلك الشهر نفسه، أسبقهما في " تونس " تحت المظلة الصورية لمؤسسة " الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات "، والثاني بالقاهرة تحت المظلة العالية للجامعة المصرية نفسها، بفاصلٍ زمني بينهما لايتجاوز بضعة أيام. وبرغم أن المحور الأبرز فيهما كان "النشر الالكتروني"، فإن المحتويات لبضع عشرات من البحوث الدراسية والتطبيقية، قد تطرقت إلى كل الجوانب الميدانية الجارية لتكنولوجيا المعلومات.

ليس هنا مكان التفاصيل الدقيقة لذلكما المؤتمرين، فمكان ذلك في الفصلين " الثامن والتاسع " من الكتاب على الترتيب، إلى جانب جزء خاص بهما أيضاً وبذلكما الفصلين (سياقات ١٩٩٨+٢٠٠٠م لمواد الفصلين 8 ؛ 9) في نهاية " الفصل الأول" بعداً. ذلك أنني هنا أود المبادرة بتبصرتين ذواتي أهمية بالغة، حول " التطبيقات التكنولوجية " بعامة وفي " النشر الالكتروني" بخاصة، عندما نقارن ما يجري في أذهان أكثر الباحثين العرب والمصريين بشأنهما، مع الواقع العلمي لمفهومهما الصحيح... فهذه الأذهان مذهولة غالباً بما تقرأ حالياً، عن " التطبيقات التكنولوجية " في البلاد الغربية بعامة، وفي المؤسسات الميدانية الأمريكية بخاصة، دون الإحساس بضرورة أن يبذلوا الجهد الفعلي، من أجل الاستيعاب الحقيقي الميداني لما يقرأونه. كما أنها أي: الاذهان باالإضافة إلى ذلك التقصير المعيب، تنسى أو تجهل في المستوى القرائي الجاري، ضرورة ربطه بسالف هذا المستوى نفسه منذ عقدين أو ثلاثة..!

لعلي واحد بين قليلين في مصر بخاصة، يحسون بخطورة الأمرين على أبناء هذا التخصص (المكتبات والمعلومات)، وهو المرتكز- كما حققناه بإحدى الفقرات السابقة - لباقي التخصصات... هذه الخطورة المدمرة لأصحابه، ولاسيما هؤلاء الذين تخرجوا في أواخر الثمانينات ومابعدها. وقد بادرت من جانبي بالنسبة للخطر الأول بأمرين، أولهما في (يناير١٩٩٨) بنشر (افتتاحية: دراسة موسعة، بلغت حوالي ٣٠ صفحة بعنوان (التطبيقات الجارية في تكنولوجيا المعلومات)، وقد ظهرت في العدد (٥٧ يناير -مارس ١٩٩٨، ص٣-٣٢) من مجلة (عالم الكتاب والمعلومات)، حيث كان التركيز في محتوياتها المتشابكة، بين ماوقع أو ما يجري من ذلك بمصر، وبين مايقابله مما وقع ويجري في عدد غير

قليل، من الوحدات الكبرى والأقسام الفرعية بمكتبة الكونجرس. ذلك أن إدراكى للواقع والجارى هنا وهناك، يتجاوز كثيراً بل تماماً ذلك المستوى اللفظى السطحى الشائع حالياً، إلى الواقع الميدانى المستوعب جوهراً وشكلاً، فعلت ذلك خدمة لأصحاب تلك الأذهان الكسلى.

ليس هنا مكان للحديث عن تلك (الدراسة: الافتتاحية)، فهى موجودة فعلاً بعد تقسيمها إلى شريحتين متكاملتين، هما الفصلان " الخامس والسادس" بالكتاب هنا، بالإضافة إلى جزء خاص بها (سياقات ١٩٩٨+٢٠٠٠م لمواد الفصلين ٥،٦) فى الفصل الأول بعداً..! بل إننى بالنسبة لذلك " الخطر" نفسه، وعدت بتحويل تلك المادة الموسعة عن " التطبيقات التكنولوجية "، إلى باب ثابت فى (عالم الكتاب والمعلومات) بعد مارس ١٩٩٨، وهذا هو الأمر الثانى فى مواجهة " الخطر" السابق وقد ظهر هذا الباب فعلاً فى العدد المزدوج (٥٨، ٥٩: إبريل -يونيه، يوليه - سبتمبر١٩٩٨) بمادتين، أولاهما عن تطبيقة لتكنولوجيا المعلومات بوزارة الزراعة، والثانية عن " النشر الالكترونى " وتطبيقاته فى مصر. وليس هنا مرة ثالثة مكان الحديث عن تلكما المادتين، فهما معاً محتويات " الفصل السابع" بهذا الكتاب، بالاضافة إلى جزء خاص بهما (سياقات ١٩٩٨+ ٢٠٠٠ لمادتى الفصل ٧) فى الفصل الأول أيضاً بعداً.

وهكذا..... كانت تلك " الخلفية الثانية " بسياقها الزمنى والمواد المتنوعة التى ارتبطت به وبها فى تونس وفى مصر، وقبل ذلك فى ثلاثة أعداد متتالية من مجلة (عالم الكتب والمعلومات) الفصلية خلال تسعة أشهر (يناير - أكتوبر ١٩٩٨) حافلة - كانت دوافع حقيقية وقوية لإعادة النظر فى صياغة العنوان للكتاب المنتظر، فيصبح (الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية) بأربع مفردات بل ثلاثة، توازى ما يقع بين الدفتين من الفصول ومحتوياتها.

التلاقح والتواصل فى منظومات المصطلحات:

نأتى الآن إلى الخلفية الثالثة بسياقها بل سياقاتها الزمنية، الممتدة من (أكتوبر١٩٩٨) حتى أواخر الستينات (١٩٦٩) تحديداً ، مع بضع مواد تم تأليفها خلال تلك العقود الثلاثة، ثم ندخل تلك المواد بين محتويات الكتاب عمداً لغايات سيأتى بيانها، ولتأكيد ضرورة الاضافة الثالثة فى صياغة عنوانه. أتذكر الآن مع القراء ما جاء قبلاً فى "التطبيقات التكنولوجية" من هذه المقدمة بشأن خطورة التناسى بل الجهل الشائع، بين أجيال المتخصصين الناشئة منذ أواخر الثمانينات

وهم يتناولون موضوعاتهم بحثاً أو كتابة، جهلهم بما كتب فيها قبلاً منذ عقود أو حتى سنوات، من العطاءات التأسيسية وضبط المفاهيم ومصطلحاتها المعيارية ...... ذلك أن لهذه الأفة عواقبها الواضحة، بشأن درجة النضج أو المراهقة أو الطفولة، التى بلغها تخصص المكتبات والمعلومات، بين أقرانه من التخصصات الأخرى فى الجامعة وفى الكلية بخاصة..!

- ولعل أبرز العواقب لهذه الآفة بعامة، هو ماحدث عبر ثلاثة عقود بل أربعة فى واحد فقط من الموضوعات، التى أضيفت إلى التخصص بمصر لأول مرة عام ١٩٦٣، وهو (النشر والمكتبات) الذى مضت الإشارة إليه مرة قبلاً..! ذلك أننى بادرت بعد بضع سنوات من تدريسه، بنشر مادة (١٩٦٩) مفتاحية تأسيسيه للموضوع بعنوان (بعض الجوانب الاكاديمية فى دراسة النشر) لتكون مدخلاً لقراءات الطلاب الأخرى فى الموضوع. ومن أهم سمات تلك المادة أن " تعريف النشر " فيها مثلاً، وهو مأخوذ من معجم " أكسفورد" الأشهر، لايترك مكاناً لوجهات النظر المزعومة، التى انتشرت فى بعض الكتابات بعداً..!

وكنت قد عدت إلى هذه المادة المبكرة مرة أخرى، بعد حوالىْ عشرين عاماً (١٩٨٨) تحديداً ، فأضفت إليها وأعدت كتابتها لتتلاءم مع التطورات الجديدة فى الموضوع. وأعتمدت عليها بثوبها الجديد قراءة للطلاب، فى تدريس " الوحدة الأولى " بين خمسة، لمقرر آخر كان " النشر" أحد عناصره، بإسم (المعلومات والاتصالات) فى جامعة الملك سعود بالرياض. وقد نشرت هذه المادة بعد التجديد فى حينه، الذى ربط المفاهيم والمصطلحات الجديدة، كالنشر الالكترونى فى درجاته المختلفة مثلاً، بأساسيات المصطلحات ومفاهيمها الثابتة قبلاً حسب معجم أكسفورد. وكان هذا النشر فى " الفصل الثالث: ص١٧٩-٢٥٥" من الموسوعة العاجلة (المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى) عام ١٩٩١.

ومن المؤسف حقا بعد ذلك كله، أن متخصصاً واحداً بله بضعة، أو عشرة أو عشرين فى الوطن العربى كله، لم يستثمر أى منهم تلك المادة الأصلية لتأصيل عمله خلال (أكتوبر ١٩٩٨)، الذى شهد مؤتمرين فى (تونس والقاهرة)، كان المحور الأول فى كل منهما، هو " النشر الالكترونى" بمفاهيمه البدائية والمتطورة..! لم يتنبه أى منهم إلى وجود تلك المادة، التى هضمت له العطاءات التاصيلية للموضوع، عبر بضعة عقود من بدايات القرن العشرين حتى عقده

الاخير ..! بل إنها وضعته فى قلب " النشر الالكترونى " نفسه..! لقد قرأت المستخلصات لعشرات البحوث والدراسات فى ذلكما المؤتمرين، وحضرتهما وناقشت أصحابها والحضور معهم خلال الجلسات وبينها وبعدها..! وكان التعليق النهائى، هو ما أستمعت إليه من أحد المهمومين مثلى بهذه الآفة، الذى قال : كيف يوظفون مثل هذه المادة هى أوغيرها..! إن الواحد منهم لاينظر وهو يبحث، خلفه ولا حتى أمامه..! إنه ينظر فقط تحت رجليه ويكتب..!

وإذا كنت قد بادرت فجعلت هذه المادة العريقة والعصرية معاً، هى محتويات " الفصل الثانى " (*) بالكتاب هنا، فليس ذلك فقط لأنها تدخل فى صميم موضوعه، من الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها التكنولوجية ماضياً وحاضراً، وإنما إضافة إلى ذلك لعدة أغراض علمية أخرى..! يضم تلك الاغراض معاً أنها تجسد فى مثال صارخ، واحداً من المتطلبات الاساسية المفتقدة فى رصيدنا من الفكر العربى لأدب المكتبات والمعلومات، وهو الرصيد الذى يقوم عليه " الجناح الاكاديمى " للتخصص، فى ثنايا البحوث والدراسات والكتابات، التى ينتجها هذا الجناح بنفسه أو يتولاها بالرعاية والتشجيع. إن عمر هذا الجناح يبلغ الآن خمسين عاماً كاملة، ومازال يتوالى فيه بطريقة عشوائية إطلاق المصطلحات للمفهوم الواحد نفسه مرة بعد أخرى، دون استشعار للإحساس العلمى والنظام المفروض فى هذا الشأن، ودون إدراك لدرجة الخطورة التى يمثلها هذا السلوك..!

إن الذى يجرى حالياً فى الفكر العربى لهذا التخصص، بالنسبة لقضية التلاقح والتواصل بين المفاهيم والمصطلحات المتجددة، قد انتهى بهذه القضية الضرورية إلى درجة الإهمال التام، والتراكم العشوائى المتزايد عاماً بعد أخر، لمصطلحات تفتقد التواصل والترابط مع أنها لشئ واحد، الأمر الذى يؤدى إلى التشويش الذهنى، فى مدركات أصحاب هذه التخصص وأبنائه، وإلى الخلط والتسيب والسطحية فى كتاباته العربية. وليس لذلك كله من سبب، إلا الجهل الفاضح أو التجاهل الغبى للكتابات التأسيسية الماضية، وهما أى : الجهل

(*) يضاف إلى ذلك جزء خاص بها (سياقات ١٩٦٩+١٩٨٨+٢٠٠٠ لمادة فصل ٢)، فى الفصل الأول بعداً.

والتجاهل معاً أو حتى أحدهما فقط، يكفى لتجميد ذلك الفكر وموته، أو بقائـه فـى مرحلة الطفولة أبدا..!

إن أمر تلك المادة العريقة والعصرية وتجاهلها أو الجهل بها، هـو مثـال فقط ونموذج لحالات أخرى كثيرة فـى قطاعـات التخصـص وموضوعاتـه، التـى تعانى التشويش والسطحية، والخلط فى أجياله و أبنائـه منذ أواخر الثمانينـات..! وإلا فكيف تأتّى مثلا لتلك الأجيال، بالنسبة لمفهوم أطلقت عليه مكتبة الكونجـرس (MARC FORMAT) أواخر الستينات، وهو أحد الأساسيات فى نظام الفهرسـة المقروؤة آلياً، كيف تأتّى لهـم الجهـل أو التجـاهل لمـا تـم تدريسـه داخـل " ألقسـم " بجامعة القاهرة فى حينه ولبضع سنوات بعداً ، ثم كتابتـه بالعربيـة لبضـع مـرات منـذ السبعينات فـى عـدة كتـب ومقـالات متصلـة، مقارنـا فـى كـل مـرة للمفهـوم وللمصطلح الامريكى بالانجليزية، وموضوعـاً خـلال تلـك الكتابـات فـى الصيغـة العربية المقابلة وهى (شكل) الفهرسة المقـروءة آليـاً..! كيف يتيسـر لهـم الحـد الأدنى من الفهم العلمى، حين يأتى أولئكم الناشـئة ويقـرأ أحدهـم فـى الثمانينـات، ماكتبه جاهل أو متجاهل فأطلق المصطلح الثانى (تركيبة)، ويأتى جاهل لخـر أو متجاهل ويطلق المصطلح الثالث (قالب) أواخر التسعينات..!

ويحضرنى أخيراً فى هذه الظاهرة الخطيرة حالة أخرى من هذا النـوع، ولكنهـا إضافـة إلـى النتـائج والـدلالات السـابقة، تغـرى لعقد مقارنـة مثـيرة ذات دلالات جديدة، بين ما يجرى لهذا التخصص بمفهومه الأوسع، فى مواطن نشـأته أواخر القرن التاسع عشر بأمريكا وأوروبا، وبيـن تلقينـا نحـن لذلـك هنـا، ضمـن الرصيد المتراكم من الفكـر العربـى فـى أدب المكتبـات، وحصيلـة كـل ذلـك فـى قضيـة منظومـات المصطلحـات والتسميات، تلاقحـاً وتواصـلاً منهجيـاً أو توليـداً وتراكماً عشوائياً..! وإذا كانت المؤسسات الميدانية للتخصـص ترجـع إلـى ثلاثـة آلاف سنة أو أكثر، منذ مؤسسـة " آشـوربنى بعـل " ومــا قبلهـا، حتـى مكتبـة الاسكندرية القديمة وما بعدهـا مسيحيات وإسلاميات، فـإن مؤسسـاته الاكاديميـة والمهنية الباقية حتى الأن لم تظهر إلا فى الربع الاخير من القـرن التاسـع عشـر ومــابعده..! إن أسـماء هـذه المؤسسـات ومراحـل تطورهـا وأعمالهـا حافلــة بالمفارقـات والـدلالات، التـى تثمـر مغازيهـا المنهجيـة المتجـددة فـى رصيدهـم، ونتلقاهـا نحـن مقصريـن تسـميات عشـوائية متنـاثرة، فتدخـل فـى رصيدنـا بهـذه الصفات ركاماً غير ذى قيمة..!

وأكتفي من عشرات المؤسسات بل مئاتها خارج الأوطان العربية، التي تدخل في تلكما الفئتين الاكاديمية والمهنية، باثنتين فقط في الولايات المتحدة الامريكية، بما أنهما عند المقارنة العامة هما الأشهر والأكثر دلالة فيما نهدف إليه، وهما بالتسمية الاستهلالية المعروفة لكل منهما (ASIS ALA). فلصاحبتي هاتين الاستهلاليتين في الفكر الامريكي للمكتبات والمعلومات، منظومة متكاملة من التسميات والمفاهيم والمصطلحات، أو فلنقل منظومتان متنافستان ومترابطتان في أذهان اصحابهما من الفريقين، شباباً ورجالاً وشيوخاً. أما بالنسبة لحقيقة ذلك الرصيد المنظومي الكاريزمي الحيوى، منقولاً في مرأة الفكر العربي للتخصص عندنا، فمن المؤكد أن الصورة ليست دقيقة مائة في المائة حتى عند كبار الاساتذة، ومن المؤكد أيضاً أنها بالنسبة للإجيال الناشئة أواخر الثمانينات وما بعدها صفر في المائة، من حيث دقة العلاقات داخل المنظومة أو فلنقل المنظومتين.

ولست أرضى لنفسي ولا لقرائي أن يعيشوا في حيرة وتساؤل، بشأن ذلك الرصيد المنظومي المزدوج من التسميات والمفاهيم والمصطلحات، لتلكما المؤسستين منفردتين كل واحدة لنفسها أو متكاملتين ..! ولذلك رأيت أن تكون المحتويات في الفصلين " الثالث والرابع " بالكتاب الحالي، مادتين تكمل كل واحدة منهما الأخرى، وتؤديان معاً الحد الأدنى لتوضيح الخطوط الأساسية للمنظومات المشتركة والمتداخلة بين هاتين المؤسسين، كُتبت المادة الأولى بمنهج ملائم لوقتها عام ١٩٧٤ وكتبنا الأخرى بمنهج يختلف كثيراً ولكنه ملائم تماماً لوقت نشرها عام ١٩٨٧، بالاضافة إلى جزء خاص بهما أيضاً (سياقات ١٩٧٤+١٩٨٧+٢٠٠٠ لمادتى الفصلين ٣،٤) في الفصل الأول بعداً، وأترك للقراء الحكم بشان قيمتهما في تحقيق ذلك الهدف، وبشأن ملائمة المنهج في كل منهما لوقت كتابتها.

الاسكندرية

في ٢٠٠٠/٨/٢٧

فصل ١ :

الاتصالات والمعلومات والمكتبيات

أولاً: التأليفات والتوليفات منذ الستينيات

* نمط شائع ونماذج توظيفية.

* من التأليف الشائع إلى التوليف المنهجي.

* توليفات حتمية وعاجلة

ثانياً: التوليفات والسياقات بالكتاب الحالى:

* سياقات الفصل ٢

* سياقات الفصلين ٣؛٤

* سياقات الفصلين ٥؛٦

* سياقات الفصل ٧

* سياقات الفصلين ٨؛٩

فصل ١

الاتصالات والمعلومات والمكتبيات

(١)

(التأليفات والتوليفات منذ الستينات)

نمط شائع ونماذج توظيفية:

هناك كثير من المؤلفين وأنا منهم يعودون فى أحيان كثيرة أو فى أغلب الأحيان، الى بعض أو كل ما كتبوه قبلاً فى موقف معين أو اكثر، بحثاً علمياً أو محاضرة عامةأو مقالة صحفية أو غيرها، ليكون هذا المكتوب أو المكتوبات السالفة كلياً أو جزئياً، هى كل المحتويات أو أكثرها أو حتى أقلها، داخل كتاب معين أو عدة كتب متتابعة يصدرونها بعداً. أما الأمثلة والنماذج لهذا النمط السائد من "التاليف" فى العصر الحديث، فهى أكثر من أن تحصى كاملة دقيقة، حتى لواحد فقط بله الجيل الكامل، من مؤلفى القرن العشرين بالوطن العربى كله أو فى مصر وحدها، او حتى للاثنين (طه خسين والعقاد) من بين جيل قريب مضى، اللذين أصدراهما تحت اسميهما أو صدر عن آخرين لهما بعد وفاتهما، العشرات والعشرات من الكتب الباقية بين أيدينا، خلال بضعة عقود لا تزيد كثيراً على أصابع اليد الواحدة لأى منهما، وقد كان العدد الأكبر من تلك الكتب التى تناهز المائة أو تزيد لكل واحد، حسب النظم الاحصائية المأخوذ بها فى حساب تلك الثروة، مواد أعدت فى مواقف معينة سابقة من خلال بحوثهما أو محاضراتهما أو احاديثهما أو مسئوليتهما الصحفية، قبل الاصدار النهائى لها فى شكل الكتب المعروفة لنا حالياً.

ولا أريد فى هذا السياق المحدود الخاص للكتاب الحالى، ان أعود الى تراث ذلكما الرجلين أو أترابهما فى جيلهما، لإثبات تلك المقولة الصريحة أعلاه بشأن "تأليف" الكتب فى العصر الحاضر، فهى ثابته ومقررة ويعرفها أكثر من غيرهم الببليوجرافيون الميدانيون تمام المعرفة، لشهرتهما القومية ثم العالمية خلال حياتهما المباركة، ومنذ انتقالهما الى الرفيق الأعلىحتى الآن..! وإنما أكتفى فى مقامنا الخاص هنا بنموذجين قد يحسبان ثلاثة بل أكثر، لعلهما بنمطيهما التأليفى المزدوج ثم الفردى الى ازدواج بل تثليث، يكونان مع هذا الايجاز فى التمثيل، اقرب من أمثلة أخرى كثيرة لإدراك المقصود.

أحدث النموذجين كتاب [المكتبات وبنوك المعلومات فى مجمع الخالدين وحديث السهرة.- القاهرة: البيت العربى للمعلومات، ١٩٨٥ ـ ١٩٦ص؛ ٢٤ سم] وهو عمل ثنائى البناء فى تركيبه التأليفى البسيط، تكّون محتواه الأول أصلاً خلال موقف واحد، امتد لحوالى خمس سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) لأربع دورات تامة، فى "لجنة ألفاظ الحضارة" بمجمع اللغة العربية مع أعضائها الثمانية، ومقررها آنذاك الأستاذ/ بدر الدين أبو غازى رحمه الله. وقوام هذا الأصل الأول "خطة" ذات مبادئ خمسة، وافقت عليها "اللجنة" فى أثنتين أو ثلاث من جلساتها الأسبوعية لأول دورة. وكانت هذه "الخطة" تتضمن أيضاً سبع قطاعات فى تخصص المكتبات والمعلومات، ومن ثم مصطلحاتها التى وزعتها الخطة على سبع مراحل، ليتم إنجاز قطاع واحد فى كل دورة، تحديداً لمصطلحاته وتعريفاً معيارياً لكل واحد منها، مع التسجيل لما يقابلها سابقاً أو لاحقاً فى اللغة الانجليزية، حسب القواعد والاجراءات المتبعة فى لجان المجمع بعامة ولجنة ألفاظ الحضارة بخاصة. وكانت الحصيلة فى هذه الدورات الأربع (٣٢،٣٩،٧٠،٨٠) مصطلحا على التوالى.

وتكّون محتواه الثانى أصلاً خلال موقف واحد أيضاً امتد لعشرين أسبوعاً كاملة (يناير ـ مايو ١٩٨٥) فى برنامج "حديث السهرة" وكان شريحة مرموقة فى البرنامج العام للأذاعة المصرية وكان المتحدثون فى تلك الدورة سته، بينهم "د. ابراهيم بيومى مدكور" رئيس مجمع اللغة العربية (يوم الخميس)، و"د.مصطفى سويف" رئيس قسم علم النفس بآداب القاهرة (يوم الأربعاء)، و"د. محمود نجيب الربيعى" رئيس قسم النقد بكلية دار العلوم (السبت).

ويتناول كل متحدث موضوعاً معيناً طوال البرنامج أو موضوعات متنوعة، يختارها عادة حسب تخصصه واهتماماته، ويوم الحديث ثابت وتوقيته عشر دقائق فى الساعة العاشرة مساءً. وقد أخذت يوم الأثنين، والتزمت بموضوع واحد، وجعلت حلقاتى العشرين كلها سلسلة مترابطة من المعالجات حول "المكتبات وبنوك المعلومات" والتزمت بكتابة كل حلقة قبل إذاعتها، حرصاً على استثمار تلك الدقائق القليلة، وضماناً لأسلوب سهل موجز وتغطية واسعة فى كل، حلقة مع الترابط والتكامل بين الحلقات وفى مجموعها، فبلغت (١١٠ صفحة) بمتوسط ٥،٥ صفحة لكل حلقة.

وفى أواخر (١٩٨٥) كانت قد مرت خمس سنوات على لقاءاتى الأسبوعية الموسمية كل عام فى مجمع الخالدين، وقدعدت منها بتلك "الخطة" والقطاعات الأربعة بما فيها من المصطلحات والتعريفات بالترتيب التصاعدى للمفاهيم حضارياً أو فنياً داخل كل قطاع. وكشافين هجائيين (عربى وإنجليزى) كل ذلك في حوالى ٨٠ صفحة. وفى ذلك الوقت نفسه كانت قد مرت خمسة شهورً على مواجهاتى الأسبوعية بالاذاعة المصرية، وعدت ومعى عشرون قطعة مقسمة الى ست مجموعات أولاها تمهيدات عامة والمجموعات بعدها بالترتيب عن : الحاسب الالكترونى، الضبط الببليوجرافى، تجارة المعلومات، قضايا التعليم والمعلومات، المكتبات والمعلومات فى الخريطة الأكاديمية..! وهكذا تألف دون أى مجهود يذكر حصيلة "المجمع" وحصيلة "الاذاعة"، باستثناء "تقديم" سهل دقيق فى ثمانى صفحات، يشرح فى ايجاز ووضوح أصل تلكما الحصيلتين، اللتين أصبحتا كتابا عام (١٩٨٥) بهذا النمط الشائع للتأليف فى العصر الحديث.

أما النموذج الأقدم منذ أوائل السبعينات حتى منتصف الثمانينات (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥) أيضاً، الذى قد يحسب نموذجاً واحداً فردى التركيب، أو نموذجين مزدوجى البناء أو ثلاثة نماذج مثلثة التركيب، فهو فى المستوى الأول "الفردى" كتاب [الببليوجرافيا ودراستها فى علوم المكتبات ـ القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٧٤ـ ٢١، ١٠٨ص؛ ٢٠سم.ـ (الفكر العربى فى أدب المكتبات؛ ٢٦] وقد كان فى أصله بحثاً مطولاً، قدم الى المؤتمر الذى عقد بالرياض (١٩٧٣) خاصاً بالإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى، كما كان هو نفسه بعد بضعة أشهر، البحث الذى قامت عليه "ندوة الدراسات العليا للمكتبات" فى القسم بجامعة القاهرة، حيث التقى فيها أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا على اختلاف مستوياتهم، اسبوعياً لمدة شهرين (منتصف مارس ـ منتصف مايو ١٩٧٤) ثم نشرته هو نفسه "جمعيه المكتبات المدرسية" بشكلة الأصلى دون زيادة، باستثناء حوالى عشرين صفحة فى ترقيم مستقل لشرح السياقين قبل النشر خلفية لوضعه الجديد كتاباً منشوراً.

ذلكم هو سياق المستوى الأول "الفردى" فى أثناء العامين (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)، وقد تمثل المستوى الثانى "المزدوج" فى تركيبه بالكتاب [دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربى: الاطروحات، الدوريات.ـ القاهرة: جمعية

المكتبات المدرسية، ١٩٧٥ــ ١٤٨ص؛ ٢٠سم.ــ (الفكر العربي في أدب المكتبات؛ ٢٧). ذلك أن أصل المادة الأولى في هذا المستوى المزدوج، كان دراسة علمية مركزة* بعنوان (مقدمة ببليوجرافية وقائمة نمطية) كتبتها لتوضع في بداية المجلد الثاني لما كانت جامعة القاهرة قد أعدته وطبعته ليصدر أواخر ١٩٧٤ بعنوان (ملخصات الرسائل الجامعية لدرجتي الماجستير والدكتوراة، ١٩٧٠ ـ ١٩٧١)، كان هذا التقديم العلمي في بضع عشرة صفحة، عن واقع الضبط الببليوجرافي للرسائل الجامعية في مصر، وتخطيطاً هيكلياً محكماً للنهوض بهذا الضبط، على أسس فنية دقيقة.

وكذلك كان أصل المادة الثانية في هذا المستوى "المزدوج" نفسه دراسة علمية مفصلة في حوالي مائة صفحة، بعنوان (كشاف الأهرام بين الدوريات الببليوجرافية بالوطن العربي)، لتكون بين يدي العمل الضخم (كشاف الأهرام ١٩٧٤) الذي كان دورية ببليوجرافية شهرية، توليت التخطيط لها ورعايتها خلال عامها الأول كله، وطلبت من "مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم"* صاحب المشروع، أن يصدر "التركيم السنوي" الأول بمجلديه في حوالي (١٠٠٠صفحة)، مسبوقاً بهذه الدراسة الفريدة المبكرة عن الضبط الببليوجرافي للدوريات، وقد صدر هذا التركيم فعلاً مع هذه المادة أواخر عام ١٩٧٥ أيضاً.

وننتهي الى المستوى "الثلاثي" في تركيبه، مع كتاب [الببليوجرافيا ودراساتها في البلاد العربية.ــ القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٨٥.ــ ٢مج؛ ٢٠سم.ــ (الفكر العربي في أدب المكتبات؛٩)] المحتويات: جزء ١.ــ الببليوجرافيا ودراستها في علوم المكتبات؛ جزء٢. دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربي: الأطروحات، الدوريات]. النظرة السريعة الى بطاقة هذا الكتاب الثالث في النموذج الثاني، تكفي لمعرفة أن الاصدار له كان عملاً آلياً، يمثل أقصى درجات "التأليف" الشائع في الوقت الحاضر، وليس يغير من هذا الحكم الدرجة العالية جداً من التلاؤم، في هذه التركيبة الثلاثية الخالية من أي جهد عند

---

* ولتلك الدراسة المركزة ثمرة مباشرة في مخطط لرسالة الدكتوراه بأسم "مجدة الشربيني" التي كانت قد حصلت على درجة الماجستير من جامعة "كولومبيا" في نيويورك.

* الآن "مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات".

البناء النهائي. ذلك أن حوالى ٣٠٪ من محتوى المـادة فـى المستوى الأول (ص ٢٨ ـ ٥٧) بعنوان "الدراسات الببليوجرافية المستقلة" كانت هـي المبرر الوظيفى لتركيب المادتين فى المستوى "الثانى" المزدوج، مع المـادة الفريدة فـى المستوى "الفردى" الأول، ليتكون هذا المستوى "الثالث" للتأليف التركيبى..!

من "التأليف" الشائع الى "التوليف" المنهجي:

قبل المقارنة المقصودة بين مفهوم "التأليف" المشهور ومفهوم "التوليف" المنهجي، يحسن التمهيد بفقرتين أو ثلاثـة عن المفردات والتعبيرات الأخرى، المأثورة والجارية المعروفة للجنس الأوسع، الـذى تدخل فيه المفردتـان موضـع المقارنـة وغيرهمـا. تحظـى العربيـة بثروة بالغـة، مـن المفـردات والتعبيـرات الوظيفية، المترادفـة تمامـاً أو المتقاربـة مفهومـاً، بشـأن علاقـة "الانسـان" بأشـهر أوعيـة المعلومـات وهـو "الكتـاب" مـن حيث تكوينـه وإبـرازه. ولهـذا الـترادف والمقاربه ظروفهما ومبرراتهمـا، التـى يمكـن إيجازهـا فـى ثلاثـة أمـور أساسـية جامعة، أولها: الغنى الطبيعي المعروف للغة العربيـة فـى مفرداتهـا وتعبيراتهـا . وثانيها: تفاوت تلك العلاقة نفسها من مستواها الأعلى التكوينى، الـى المسـتويات التاليـة: إشـرافاً، أو تحقيقـاً، أو مراجعـة الـخ. وثالثهـا: تلـك المتغـيرات الثقافيـة والفكرية عبر بضعة عشر قرنا هى عمرها، شـهدت عطـاءات العصـر الجـاهلى وصدر الاسـلام وبضعـة عصـور بعدهمـا، بمـا فيهـا جميعـاً مـن دواوين الشـعر والوحى القرآنى والأحاديث النبوية، وكل الأعمال التراثية فى شتى العلوم وفنـون المعرفة، والأدب. وكما هو الشأن فى المفردات اللغوية وتركيباتها، بما فيها هـذه التى تعبر عن تلك العلاقـة بجميـع مسـتوياتها، تتغير المدلـولات وتتفـاوت ضيقـا وسعة فى دوالها، وتظهر مفردات وتراكيـب أخـرى غيرهـا لتعبر عـن درجـات العلاقة نفسها، او علاقات لخرى ناشئة لم تكن موجودة قبل ذلك.

ولعل أشهر المفردات فى الوقت الحالى ولعدة عقود مضت، هى "التـأليف" للعلاقة التكوينية الأعلى، وكانت قبلاً فى القرون التراثيـة السـابقة، هـى "التصنيـف" التى فقدت الأن هذا المفهوم تماماً لتدل على مفهوم آخر يختلف كثيراً، برغم أنه مـا يزال فى نطاق الكتب والمكتبات. بل لقد نشأ فى الوقت الحالى ولفترة سـابقة غير قصيرة، مفردات وتعبيرات لم تكن شائعة وربما غير موجودة، مثـل: اعداد، بقلـم، تجهيز، الخ. الى جانب السكوت عن توصيف لية علاقة، والاكتفاء بتسمية الشخص قبل العنوان أو بعده..! والحقيقـة أن هـذا الأمـر بأبعـاده المتشـعبة موضـوع واسـع

ومهم جداً، ويستحق دراسة علمية جادة لا تكفي فيها الملاحظات العابرة، بل لابد من النزول الى الميدان بحدوده النوعية والتاريخية وغيرهما. فهناك بجانب العوامل الثلاثة المشار اليها قبلاً، جوانب أخرى دقيقة قد تكون بذوراً لعامل رابع أو أكثر. فتعبيرة مثل: "بقلم" مألوفه فقط في المؤلفات الأدبية الحديثة دون العلمية، وكلمة "لام" الجر للملكية مثلاً آخر تستخدم للمحتوى الشعرى، مثل "قصيدة النيل، لشوقى" أو "كتاب قوسين، لمحمود حسن اسماعيل" الخ.

هذا ..! وقد رأينا قبلاً في بداية هذا "الفصل" الأول، نموذجين متقابلين لما قمت أنا به بين السبعينيات والثمانينات فقط، يمثلان وظيفياً أحسن التمثيل هذا النمط الشائع من "التأليف" فى العصر الحديث. وقد تفاوت جهدى فيه كثيراً خلال تلك الفترة وفيما قبلها، من "المقدمات" الدقيقة المفصلة لسياقات المادة أو المواد الأصلية قبل إصدارها كتاباً منشوراً، حتى الجهد شبه الآلى الذى ربما يكتفى ببعض التغييرات اللغوية أو الاضافات فى صياغة العنوان، بياناً غير مباشر لعلاقة الأصل أو الأصول بالاصدار الحاضر. وإذا كنت مارست مثل غيرى هذا النمط من "التأليف" الشائع منذ الستينيات حتى أواسط الثمانينات، فإننى عن نفسى فى أواخر الثمانينات وخلال التسعينيات، واجهت موقفاً بل مواقف غير مسبوقة بالنسبة لى على الأقل، لاتجدى فيها أبداً تلك الخطوات الساذجة البسيطة، التى لا تتجاوز فى أعقد الحالات كتابة "مقدمة" أو "تقديمات" فى بضع صفحات أو ضعفها..!.

وكانت الباكورة لهذه المواجهات وأقواها تحديداً، هى المحتويات فى مجله (عالم الكتاب) بعد حقبتها الخمسية الأولى (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) وذلك أننى كنت بصدد التخطيط الدقيق لإصدار بضعة كتب، تزداد باكتمال الخمسيات التالية: (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ الخ) ضمن "سلسلة المطبوعات" المنفردة للمجلة، اللتين تتولاهما الهيئة المصرية العامة للكتاب "المؤسسة الأم" لهما. وكانت المجموعة الأولى من تلك "المطبوعات" المنفردة للخمسية المبكرة وللخمسيات بعدها كذلك أيضاً، تقوم على ثلاثة أنواع كما يلى:

- أولها كتاب أو كتب تضم عطاءات أحد كُتّاب المجلة خلال الخمسية، مثل الدكتور الطاهر أحمد مكى أو الدكتور عاطف العراقى أو الدكتور على الدين هلال، مع ما يضيفه من عطاءاته من كتابات لم تنشر قبلاً.

- ثانيها العطاءات فى موضوع واحد أو فئة معينة من الكتابات خلال الخمسية، ليست بالضرورة من شخص بعينه، بل الأفضل ألاتكون لكاتب واحد، مع ما يضاف اليها من كتابات فى الموضوع أو الفئة نفسها لم تنشر قبلاً.
- ثالثها "التركيم الخمسي" لمحتويات الفهرست العصرية للوطن العربى، وهى العمود الفقرى لكل أبواب المجلة فى اصداراتها الفصلية، ضمن "نظام ببليوجرافى"، كامل بمدخله الأساسى ومداخله الإضافية وكشافاته، مع الاضافات الببليوجرافية للفترة نفسها التى لم تنشر. وتبلغ التركمية باضافاتها فى المتوسط خمسة عشر ألف تسجيلة، لخمسة عشر ألف كتاب من البلاد العربية جميعاً بنسبة حوالى ٧٠٪ لمصر ولبنان وحدهما.

ومن المفارقات العجيبة بشأن تلك "الخطة" وغيرها، فى حياة مجلة (عالم الكتاب) وسلسلة "المطبوعات" المنفردة التابعة لها، ان "الهيئة" الأم لهما لم توافق فقط على تلك "الخطة" للسلسلة، بل رحبت بها ترحيباً شديداً لعائداتها الثرية الثقافية والفكرية والاقتصادية أيضا..! ومع ذلك كله لم يصدر منها إلا كتاب واحد، هو الباكورة والنموذج المثالى لبيان المتطلبات فى هذه المواجهات التوليفية غير المسبوقة التى نحن بصددها. لقد كان المطلوب هو: بناء كتاب واحد من "النوع الأول" فى تلك الخطة، يقوم على محتويات مأخوذة من الخمسية الأولى للمجلة، وإضافة ما يبلغ حوالى ٢٠٪ مما يماثله، او يساعد فى تحقيق أهداف هذا البناء غير المسبوق. وتشتمل تلك المحتويات المختارة على اكثر من ٢٠٠مادة، تتفاوت فى حجمها من ثلاثة أسطر الى ثلاثين صفحة، وتتناول اشتاتاً من الأخبار والمسائل والقضايا والموضوعات والشخصيات، بينها كل ما يمكن أن يدخل ثلاثية "القراءة والكتب والمكتبات" فى أوسع حدودها، على أن يصدر هذا الكتاب المنظومة فى حوالى ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير، العامرة بـ "الفونطات" الصغيرة وليكون سعر البيع حوالى عشرة جنيهات فقط..!.

لن ندخل الآن فى تفاصيل الخطوات ولا شرح العناصر، التى نجحت فى تحقيق المعجزة المطلوبة وصدور الكتاب [همسات ونداءات فى آفاق القراءة والكتب والمكتبات.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للمكتبات، ١٩٩٠.ــ ٧٠٨ص؛ ٢٥سم.ـ (مطبوعات عالم الكتاب)]. وقد كان من أهم "الخطوات / العناصر" وأبرزها صياغة (العنوان) الملائم الذى لايعبر فقط عن سعة التغطية وإنما عن منهج المعالجة أيضاً، فكان عجز ذلك العنوان لتلك التغطية العريضة

(آفاق القراءة والكتب والمكتبات) كما كان الصدر للمنهج المتكامل الذى تراوح: من (همسات) الأسلوب الهادئ والتلميحات الخفيفة، الى (نداءات) المصارحة القوية القاطعة والصياغة الحاسمة الصارمة..! ولقد جاء بعد صياغة ذلك العنوان ومعه وقبله، كثير من "الخطوات/ العناصر" التى نوجزها فيمايلى:

- (إهداء ودعاء) كان شكراً خالصاً دون نفاق الى "الهيئة" الأم التى أنجبت مع ابنتها هذا الوليد الأول، كما كان أملاً وتشجيعاً للإنجابات التالية التى لم تتحقق بكل أسف..!
- صفحة المحتوى الواحدة بسماتها الخرائطية العلاقية للفصول التسع، وبتقديراتها الاحصائية الدقيقة لكل المحتويات (٢١٦ مادة) فيها، التى تفاوتت من بضعة آحاد مروراً بعشرتين مع بضعين، لتنتهى الى تسعين مادة. إنها حقاً أشبه بصورة (٢×٤سم) لعملاق يبلغ مئات الاضعاف لحجم تلك الصورة..!.
- (مقدمة وتقديمان) فى تسع صفحات تشرح الكبيرات "الاستراتيجية" والصغيرات "التكتيكية" بما فيهما من: مواصفات "الخطة" لكل (مطبوعات) الخمسية الأولى وما بعدها ، والنوع الأول لمطبوعات تلك السلسلة والنوعين الآخرين. وفى النوع الأول المتمثل فى الباكورة الحالية، تتناول "المقدمة" طبيعة البناء التركيبى له، الذى أطلقت عليه (النظم القرائى) الجديد للمواد، وهو ما نسمية الأن (التوليف) المنهجى بعد عقد ولحد من إطلاق المصطلح الأول..! يتضمن هذا "النظم القرائى" أو "التوليف" كما وضحته المقدمة: شرح العلاقات العضوية بين المحتويات فى كل من "الفصول التسعة" وبين محتويات كل فصل وما يليه من الفصول.
- صفحة (العنوان والمحتويات) الدقيقة والكاملة لكل واحد من الفصول التسع قبل بدايته، ثم (مقدمة) بعنوان (خلفيات المواد وسياقاتها الزمنية) فى حدود ثلاث صفحات أخرى، تجعل هذه "القوادم" الثلاث الفصل الخاصة به، بعد توظيفه مع غيره من الفصول فى كيان واحد قبلاً، يبدو هذا الفصل كأنه أصبح كتاباً مستقلاً يؤدى وظيفته الاضافية الخاصة..!.
- منظومة (الكشافات) المعيارية التى تحقق أقلها فى هذا الكتاب، لأسباب خارجة عن إرادتى (بعد وضع الأسس الكاملة لها) وعن إرادة من قاموا بها نيابة عنى..! وعلى أية حال فقد تحققت مثل تلك "المنظومة" فى الكتاب الآخر

صنوه* بعد عام واحد تفرغت فيه له، وهو (المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي.- الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩١.- ٨٥٦،٢٥ص: إيفي،صور؛ ٢٥سم).

ولعل الأهم بين ما يجدر التنويه به كقواعد عامة، بعد تلك "الخطوات/ العناصر" التطبيقية، في حالة ذلك الكتاب "الباكورة" للتوليف، هي الأمور الثلاثة التالية التي يؤدي كل منها دوره في (التوليف) المنهجي بالتكامل الوظيفي بينها:

- أولها "التصميم المعماري" العام للكتاب الذي يضمّ عدداً كبيراً من المحتويات، قد تكون آحاداً وقد تبلغ العشرات وربما تتجاوزها الى المائة الأولى أو حتى الثانية. ان مثل هذا التصميم ولاسيما المواد الكثيرة (مائة أو مائتان) يبدو حقيقة وكأنه نوع من "التصنيف" لذلك العدد الكبير من المواد، المختلفة موضوعاً ونوعاً وشكلاً، أي: التصنيف الذي يأخذ في الاعتبار جانب الموضوع لكل مادة، المتمثل في محتواها الجوهري، وجانب النوع: خبراً، أو تحقيقاً أو وجهة نظر أو دراسة الخ. وجانب الشكل: ثلاثة أسطر أو ثلاثين صفحة.
- ثانيها "الخلفيات والسياقات الزمنية" التي تسبق المادة أو مجموعة المواد، في كل من "المقدمة" الأولى للكتاب كله بعامة، وفي المقدمات الفصلية لكل مجموعة متجانسة من المواد بعد تصنيفها. إن تلك الخلفيات والسياقات السابقة للمواد في أصولها الأولى، تبث فيها الحياة حالياً حين يطلع عليها القارئ. ذلك أن مثل هذا الاطلاع تتزايد قيمته أضعافاً مضاعفة بتلك "الإكسيرات" الحيوية من الخلفيات والسياقات الزمنية. وهذه الزيادة نوع جديد من "القيمة الإضافية" يقاس بمقدار المسافة بين زمن "التاليف" الأول والقراءة الحالية.

ثالثها عند تنفيذ "التصميم المعماري" المبدئي، يأتي الاهتمام بالمصطلحات والمفردات المفتاحية التي تجري في ثنايا المادة أو المواد الأصلية، وفي عنواناتها الأساسية والفرعية والتفريعية، وتقدير مواءمتها للأوضاع الجديدة في

---

* نعم هما توأم واحد في كل الخطوات/ العناصر من صياغة العنوان حتى الاصدار، بيد أن الكتاب الثاني يتميز بأنه التجربة الثانية، كما توفر له من التفرغ ومن بيئة الاصدار ما لم يتوافر لصنوه الأول.

التخصص بعد بضعة أعوام أو عقود، تلك الأوضاع التى ربما استبدلت بها غيرها، أو أضافت اليها، او غيرت مفهومها، الخ. إن هذا الجانب يتحقق بالقراءة الجديدة للمواد بعد تسكينها فى ذلك "التصميم المعمارى" الجديد، حيث تتم عمليات كثيرة تبدو صغيرة ولكنها فى غاية الدقة لأهميتها البالغة..! بعضها تغييرات قد تبدو سطحية او شكلية، مثل جعل العنوانات وسيطة بدلاً من الجانبية او العكس، ومثل الترقيم الوصفى أو العددى لبعض الصفحات بدلاً من تركها صماء بدون ترقيم، الخ. وبعضها الآخر استبدال مفردات اصطلاحية جديدة، بمفردات اصطلاحية سابقة لم تعد ملائمة. إن مثل هذه التعديلات والاضافات قد لاتبلغ بالقياس الكمى لنصوص المادة أو المواد نصف فى المائة أو أقل، ولكنها تبث الحياة فى تلك النصوص وتجعلها أكثر ملاءمة للقراءة الجديدة من جانب المستفيدين فى السياقات الجارية حالياً.

توليفات حتمية وعاجلة:

هناك رصيد ضخم من كتاباتى السابقة يتطلب "التوليف" المنهجى بعامة، بيد ان مواد معينة تتطلب ذلك بصورة حتمية وعاجلة، لأسباب سألقى عليها بعض الأضواء فى نهاية هذه الشريحة من الفصل، بعد إلقاء نظرة عامة على أبعاد ذلك الرصيد الماضى. فقد بدأت الكتابة فى تخصص المكتبات والمعلومات لأول مرة، خلال سنوات البعثة (١٩٥٧ ــ ١٩٦١) للحصول على درجة الماجستير ثم الدكتوراه، واخذت تلك الكتابات أشكالاً وحققت أغراضاً متعددة، أكثرها أوراق وبحوث تدخل فى متطلبات المقررات الدراسية الأساسية والاختيارية، اختتمت عام (١٩٥٩) برسالة محدودة لدرجة الماجستير، وبلغت عام (١٩٦١) أعلى مستوياتها فى أطروحة كاملة لدرجة الدكتوراه، مع مقالة علمية عنها نشرت بمجلة متخصصة أمريكية. وإلى جانب ذلك كانت هناك كتابات بالعربية قليلة نسبياً، نشر بعضها فى أثناء سنوات البعثة بمجلة (عالم المكتبات) المصرية، التى كانت تصدر منذ اواخر الخمسينيات حتى أواسط الستينات، برئاسة تحرير رائدة تولاها صاحبها الأستاذ حبيب سلامة خلال حياتها وحياته.

أما بعد سنوات البعثة حينما كانت إقامتى بمصر لحوالى ربع قرن (١٩٦١ ـ ١٩٨٦)، ثم لست سنوات بالمملكة العربية السعودية (١٩٨٦ ــ ١٩٩٢)، وبعدها مرة أخرى بمصر حتى الآن وحتى يقضى الله أمراً كان

مفعولاً، فقد تتابعت الكتابات دون انقطاع باستثناء عام أو عامين أواخر التسعينيات. كانت الكتابات مواجهات للأعمال والمسئوليات المتتابعة بل المتزامنة لجهات كثيرة ومتنوعة، وهي بالترتيب الزمني التقريبي: وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لبضعة عشر شهراً؛ القسم في آداب القاهرة حتى الآن؛ كلية دار العلوم لثلاثة أعوام؛ مكتب مكتبة الكونجرس بالقاهرة لخمسة وعشرين عاماً؛ مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم لبضعة أعوام؛ الشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة لبضعة أعوام؛ اليونسكو في باريس لبضعة أعوام؛ المستشارون الثقافيون لروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وطلابهم بالقاهرة لأربعة أعوام؛ الجامعات المصرية والعربية الأخرى وكلياتها المختلفة وبعض أقسامها لمهمات معيّنة. حتى الآن. ويضاف إلى ذلك السفر إلى أمريكا خمس مرات لمهمات علمية في السبعينات والتسعينات، وإلى بضع دول أوروبية لأربعة أشهر أواخر الستينيات وأوائل الثمانينيات لمهمات علمية، وإلى باكستان وتايلاند وكوريا واليابان منتصف السبعينات لمهمات علمية، وإلى بضع دول عربية مشرقية ومغربية في مؤتمرات وفي مهمات علمية خاصة، خلال العقود من الستينيات حتى التسعينيات.

ومن هنا قد يصعب أو يستحيل التحديد الدقيق حتى لفئات تلك الكتابات وموضوعاتها، بله الضبط الكامل الدقيق لمفرداتها بالتسجيلات الببليوجرافية المعيارية، ولكنني في هذه العجالة السريعة التقديمية لما أبتغيه من التوليفات الحتمية العاجلة، أستطيع فقط الإشارة الى بعض المتغيرات والسمات المرتبطة بتلك الكتابات المتراكمة، من ناحية: اللغة، او الشكل العام، أو الجهة، أو الغرض النوعي، ألخ. ويكفي في مقام الايجاز هنا تسجيل بعض تلك المتغيرات في السطور التالية:

* مقالات دراسية أو علمية بالعربية في بضع دوريات متخصصة مصرية وعربية أخرى، اهمها (عالم الكتاب والمعلومات) منذ ١٩٨٤ حتى ١٩٩٩.

* كتب دراسية أكثرها للطلاب وأقلها للقراءة العامة.

* تبصرات فنية دقيقة بالانجليزية للمفهرسين والمصنفين بمكتبة الكونجرس، ولواضعي التقنينات في الجمعية الأمريكية للمكتبات.

* تقارير ودراسات علمية خاصة بالعربية أو الانجليزية لتلك الجهات صاحبة الشأن: وزارات مصربة، ومؤسسات حكومية أخرى؛ منظمات من القطاع العام

وأهمها "الأهرام"؛ جامعات وكليات وأقسام مصرية وعربية؛ مؤسسات أجنبية ودولية؛ الخ.

* تقارير فحص الرسائل والأطروحات والإنتاج العلمي لمئات الأعمال في سياقات الحصول على الدرجات العلمية أو التحكيم أو الترقيات الى درجات أستاذ مساعد أو أستاذ.

بين ذلك الرصيد الضخم من الكتابات المتنوعة، عدد غير قليل من الأعمال الهامة جداً التى تتجسد فى أثنتين أو ثلاث نسخ فقط، إحداها للجهة أو الجهتين صاحبتى الشأن بالنسبة للمحتوى إضافة الى نسختى الخاصة، مثل: التقرير العلمى الميدانى المقدم الى "اليونسكو" فى باريس بالانجليزية، والى المسئولين فى قطر أوائل الثمانينات بالعربية، بشأن مهمة علمية خاصة لثلاثه أسابيع هناك، عن المؤسسات التربوية والثقافية ذوات الشأن، عند كل من الجهتين: اليونسكو وحكومة قطر..! وهناك أعمال اخرى أكثر أهمية بما أنها علمية وفريدة ورائدة فى تخصص المكتبات والمعلومات بعامة، وفى الجوانب التكنولوجية لتطبيقاته الحديثة منذ بداية السبعينيات بخاصة، وفى قضايا التحسيب ومسائله الفنية الدقيقة بدرجة عميقة فى الخصوصية، قدمت جميعاً فى مؤتمرات علمية عامة أو حلقات نوعية خاصة طوال السبعينيات، تحت رعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فى الرياض والخرطوم وبغداد وغيرها، ولم يتح النشر الموسع لتلك الأعمال الا للقليل منها، وبقى أكثرها فى نسخ معدودة تحت أيدى الحضور لتلك الاجتماعات. ولعل أجدر النماذج فى هذه الشريحة بالتسمية عملان: أحدهما فى حلقة الخرطوم (١٩٧٥) والآخر المكمل له فى حلقة بغداد (١٩٧٩) بعد أربع سنوات، وكلاهما يتناول "التحسيب" بما فيه "شكل" الفهرسة المقروءة آلياً..! وكم أتمنى أن تتاح الفرصة القريبة لممارسة (التوليف) المنهجى، لإبراز الأعمال فى تلكما الفئتين موضع التنوية: النادرة الخاصة والتحسيبية المبكرة..!

بيد أن ظروفاً طارئة غير متوقعة فى العامين الأخيرين بعامة وخلال شهر (يونيه ٢٠٠٠)، القريب جداً بخاصة، تحتم تقديم أعمال أخرى غير تلكما الفئتين الهامتين السابقتين، والمبادرة بإخراجها "مولفة" فى أسرع وقت ممكن، حتى تعرف فى حينه جماهير القراء أصحاب المصلحة الأولى فى القضية، حقيقة الأوضاع المتدهورة التى استشرت منذ أواخر الثمانينيات للقرن الماضى، ثم

انحدرت الى أسفل دركات التدهور خلال هذه الفترة، الفاصلة الواصلة بين قرن مضى متقلاً، وقرن يأتى مع إرهاصات قد تكون متوقعه ولكنها غير مألوفة..!

أما بالنسبة للعامين الأخيرين منذ (مايو ١٩٩٨) حتى تاريخه، قضية قضية مجلة (عالم الكتاب والمعلومات) التى لم تحسم بعد، وقد مضى عليها حوالى ثلاثين شهراً معلقة فى أيدى جهة فقدت وعيها، وقد بادرت منذ بضعة أشهر بتجهيزات الحلقة الأولى، وهو كتاب بعنوان (طه حسين فى القرن العشرين..!)، باعتبار أنه الموضوع الذى قام الخلاف بشأنه، بين المجلة والهيئة صاحبة الشأن فى ذلك التعليق الذى طال أمده. والأمر فى الحلقات التالية من السلسلة (حكاية عالم الكتاب مع هيئة الكتاب)، مرهون برد الفعل العام من القراء والخاص من جانب الجهات المسئولة..!

وأما بالنسبة لشهر (يونيه ٢٠٠٠م) فقد تلقيت من جهة مرموقة بإحدى دول الخليج، نسخة مبدئية (٢٤٥ ورقة) لكتاب دراسى عن "الببليوجرافيا" تطلب إبداء الرأى فى نشره، بواحد من احتمالات أربعة (يصلح للنشر كما هو؛ يصلح بتغييرات طفيفة؛ لايصلح إلا بتغييرات جذرية؛ لايصلح مطلقاً). وقد أدركت بعد قراءة مقدمته (فى صفحة وبعض صفحة)، التى لم أستطع فهمها جيداً ولم تكن مرآة واضحة لمحتويات الكتاب، ان مهمتى ستكون فى غاية الصعوبة والدقة، بسبب الاهتمام الكبير الذى أبدته تلك الجهة المرموقة، حتى إنها حدّدت أسبوعين لإرسال الرد اليها..! وبعد القراءة المستوعبة لمتنه وملحقاته وهوامشه الببليوجرافية (حوالى أربعين هامشه)، تأكدت لدى بضعة أمور أوجزها فيما يلى:

* هناك قائمة ببليوجرافية تشغل (١٦٥ ورقة) أى: أكثر من ٦٧٪ من الحجم الكلى للكتاب، سبق نشرها فى تلك البلد نفسها عام ١٩٩٣..!

* المتن الأساسى للكتاب (حوالى ٦٠ ورقة) أى حوالى ٢٤٪ من الحجم الكلى، أخذ معظمه من مقالة لى فى الستينيات ومن الدراسة العلمية المقدمة الى مؤتمر (١٩٧٣) بالرياض، ومن مقالة مبكرة عام (١٩٦٤) بمجلة "عالم المكتبات فى العدد الثانى (ص ٤٥ ـ ٥١) لسنتها السادسة، ومن محاضراتى ومذكرات الطلاب خلال الفترة (١٩٦٣ ـ ١٩٨٦)، دون أية إشارة الى ذلك لا فى المتن ولا الهوامش الببليوجرافية..!

• تتضمن قائمة الهوامش الببليوجرافية حوالى ثلاثين مرجعاً، أكثرها بالعربية لمؤلفين من الأجيال المتأخرة فى الثمانينات والتسعينيات، تناولت قضايا ومسائل معروفة قبلاً منذ الستينيات والسبعينيات..!

ليس من المهم الآن بيان ما رأيته بشأن هذا الكتاب، فقد أخترت كعادتى الاحتمال الثالث (يصلح بعد التغييرات الحذرية)، التى كتبتها مفصلة فى تقرير يتجاوز عشر صفحات، وأرسلت هذا التقرير في موعده بالبريد الدولى السريع..! وليس مهما الآن (نهاية أغسطس ٢٠٠٠م) أيضاً، أننى لم أتلق رسالة من تلك الجهة المرموقة، تشكر فيها هذه الاستجابة العلمية البنائية من جانبى..! إنما المهم هو أننى أدركت أحد الأسباب الحقيقية، لهذه الأعراف العلمية المتدهورة فى تخصص المكتبات والمعلومات، عند الأطراف البعيدة فى الوطن العربى بخاصة. ذلك أن المواد والمؤلفات التأسيسية الأصلية فى موضوعات هذا التخصص، أصبحت نادرة وغير متاحة للرجوع اليها بالنسبة للأجيال الجديدة. وهكذا..! أبادر قبل المعرض الدولى للكتاب القادم (٢٠٠١م) فى القاهرة، بتوليف بضعة أعمال تأسيسية عن "الببليوجرافيا" منذ أوائل الستينيات حتى أوائل التسعينيات فى كتاب جديد، بعنوان (الببليوجرافيا والببليوجرافيات فى البلاد العربية بين تراثياتها الماضية وتحدياتها العصرية، وهو العنوان نفسه تقريباً لتلك المادة الهامة فى مؤتمر (١٩٧٣) بالرياض.

التوليفات والسياقات بالكتاب الحالى

سياقات (١٩٦٩؛ ١٩٨٨؛ ٢٠٠٠) للفصل ٢:

هناك ثلاث سياقات زمنية، لمادة أول الفصول بعداً وهو الفصل الثانى فى هذا الكتاب، كفيلة معاً بإلقاء الأضواء المفتاحية الكاشفة، على سطور تلك المادة وعلى ما بين السطور لجميع محتوياتها. السياق الزمنى "الأول" هو أواخر الستينات، أو (١٩٦٩) تحديداً، حينما كنت أتولى فى "القسم" بجامعة القاهرة، ولبضع سنوات قبلاً تدريس مقرر باسم (النشر) وهو المقرر الجديد، الذى أدخلته فى لائحة المقررات الدراسية منذ (١٩٦٣) لذلك القسم العريق، وقد نشرت المادة لأول مرة عام ١٩٦٩ فى (صحيفة المكتبة، مجلد ٣، عدد٢؛ أكتوبر ١٩٦٩: ص ١٧ -٤٠) بعنوان "بعض الجوانب الأكاديمية فى دراسة النشر"، لتكون واحدة من قراءات الطلاب فى ذلك المقرر الناشئ. وكنت فى ذلك الوقت أنوى إصدار كتاب بعنوان "النشر ودراسته فى علوم المكتبات"، ليكون ثالث أثنين أو رابع ثلاثة أو

حتى خامس أربعة معه، هى (المراجع ودراستها فى علوم المكتبات؛ الببليوجرافيا ودراستها فى علوم المكتبات؛ التوثيق ودراسته فى علوم المكتبات؛ مناهج البحث فى علوم المكتبات)، لتلك المقررات التى توليت تدريسها خلال الستينات، ضمن سلسلة مبكرة من المنفردات، نجحت حلقاتها لعدة سنوات خلال السبعينات* ولم يتح لهذه النية الطيبة بشأن موضوع "النشر" أن تتحقق كغيرها كثير لانشغالى بأمور أخرى في التخصص كانت أولى بالاهتمام فى حينها.

إن ذلك السياق الزمنى (١٩٦٩) المبكر، هو المرآة الأولى والأوسع والأهم التى تقدم لقارئ اليوم، جوهر المحتويات بالفصل "الثانى" فى الكتاب الحالى كلها، حيث يبلغ هذا الجوهر بالتقدير العلمى الكيفى، الى جانب التقدير الظاهرى المادى، حوالى ٩٥٪ على الأقل لحجمها الحالى ولقيمتها الجارية فى بداية القرن الحادى والعشرين.

وأما السياق الزمنى "الثانى" لمادة هذا الفصل نفسه ولها نفسها فى الكتاب الحالى، فقد جاء بعد عشرين عاما (١٩٨٨) تقريباً من السياق قبله. ذلك أننى عدت لتلك المادة حينما ألقى على عاتقى دون اختيار من جانبى، ان أتولى منذ العام الجامعى (١٩٨٦/١٩٨٧) فى جامعة الملك سعود بالرياض، تدريس مقرر أضافوه ذلك العام بتسمية جذابه حقاً، مقتبسة من الخارج هى (المعلومات والاتصالات) كمحورين مترابطين. ولشدة الارتباط فى وجهة نظرى الخاصة بين جانبىْ هذا المقرر الجديد آنذاك، فقد وضعت من أجل هذا الربط الوثيق، تسمية عربية واحدة منحوته (معتصالات) التى يمكن أن نقابلها فى الانجليزية بمنحوته تساويها (Infomunication) ويبدو بوضوح أن هذا المقرر بتسميته تلك قد استعير، من لائحة المقررات الدراسية بجامعة (رتجرز، Rutgers) فى أمريكا، بعد أن أضافت مدرستها العتيدة لتخصص المكتبات والمعلومات، أحد التخصصات الشقيقة المعروف باسم (الاتصال Communication) وهو التخصص نفسه الذى غلبت عليه فى أكثر الأقطار العربية تسمية (الاعلام) ومن الجدير بالذكر ان تلك المدرسة بعد هذه الاضافة قد غيرت اسمها رسمياً فأصبح منذ تلك الاضافة Rutgers School of Communicatio, Information and

---

* كانت السلسلة بعنوان "الفكر العربى فى أدب المكتبات" صدر منها بضع حلقات لى ولغيرى، خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩.

Library Studies وقد كانت هذه التسمية المزدوجة إنقاذاً إدارياً للمدرستين من قرار حتمي يقضي باغلاقهما بسبب الأزمة المالية، التي أغلقت في ثمانينات القرن الماضي ثلاثاً من مدارس المكتبات الشهيرة..!

والأهم الآن هو انني جربت وضع "المنهج التدريسي" لهذا المقرر الجديد أربع مرات (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)، خلال أربعة فصول دراسية متوالية كان أخرها فبراير ـ يونيه ١٩٨٨. وقد أطمأنت نفسي آنذاك بعد تلك التجارب الأربعة الى المكونات العلمية الأساسية التي ينبغي تناولها، حين نتحدث من جانبنا في تخصص المكتبات والمعلومات عن الحدود المشتركة، التي تربط بين هذا المصطلح في مفهومه الحضاري والاصطلاحي، وبين المفاهيم الحضارية والاصطلاحية في مجالات الاعلام والاتصال. وفكرت أنذالك في إصدار كتاب دراسي خاص لهذا المقرر الجديد، يقدم على أساس المنهج التدريسي الذي وضعته خلال تلك الفترة*.

وفي أثناء تلك التجارب كنت قد رجعت الى تلك المادة التي كتبتها أواخر الستينات منذ عشرين عاماً، ووجدت أنها مع تعديلات محدودة جداً في العنوان وفي حوالي ٢٪ أو ٣٪ من المحتويات، مع قليل من الاضافات الجديدة الملائمة، تصلح أن تكون إحدى القراءات بالنسبة لواحدة من خمس وحدات دراسية، في المنهج التدريسي لذلك المقرر الجديد آنذاك بتسميته (معتصالات، أو المعلومات والاتصالات في دراسة المكتبات). ذلك أن "المادة" بتلك التعديلات والاضافات المحددة، تعالج بالمستوى الأكاديمي ثلاثة جوانب هامة لكل منها مكانها ومكانتها في ظاهرة المعلومات والاتصالات مع النشر، الذي يتوفر فيه العنصران، حينما يكون ذلك كله موضوعاً لأحد المقررات الدراسية في التخصص الذي ننتمي إليه وينتمي هو الينا. وهي نفسها الجوانب الثلاثة التي تمثل محتويات"الفصل الثاني" في الكتاب الحالي، اي: ما هية النشر بجانبيه

---

* مرة ثانية لم يصدق التوقع من جانبي، ان أصدر كتاباً دراسياً خاصاً لهذا المقرر باسمه عنواناً للكتاب المتوقع، ذلك أنني فضلت إصدار موسوعة مبدئية عامة للتخصص، بعنوان (المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي) عام ١٩٩١، في حوالي ٩٠٠ صفحة، وكانت تلك المادة مع أثنتين أخريين في التخصص، هي مكونات الفصل الثالث (ص ١٧٩ ـ ٢٥٥) في تلك الموسوعة.

التقليدى المطبوع وغير التقليدى المسموع والمرئى والالكترونى؛ موقع النشر فى الاطار الأوسع لطرق الاتصال البشرى؛ العلاقات المتبادلة بين النشر فى جانب وتخصص المكتبات والمعلومات فى الجانب الآخر.

وأما السياق الزمنى "الثالث" والأخير لتلك المادة فهو شهور الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، حينما كنت أمارس "التوليف" المنهجى الختامى لمواد هذا الكتاب فى بنائه الحالى. وكانت الممارسة فى حينها نوعاً مستعاراً من "التفكيكية" وهى الوجه الأخر، إذا كان الوجه الأول نمطاً أيضاً مستعاراً للتوليف من "البنيوية" في النقد الأدبي. وذلك أن المادة التى تم إعدادها فى السياق الزمنى "الثانى" قبلاً، كانت قد نشرت "مبنية" فى فصل واحد من ثمانية، مع مادتين سيأتى ذكرهما بعداً، عن "التوثيق" في الموسوعة المشار اليها بالهامشه السابقة قريباً. ويتمثل موجز هذا "التفكيك" فيما يلى:

- كانت المادة هناك فى الموسوعة بعنوان (ظاهرة المعلومات والاتصالات: النشر والاتصال وأعمال المكتبات) فتغير العنوان هنا الى (النشر والاتصالات والمعلومات). وهذا التغير نموذج واضح لما تتطلبه "القراءة" الجديدة للمادة فى السياق البنائى للكتاب الحالى.
- كان الفصل "البنيوى" الجامع للمواد الثلاثة هناك بالموسوعة، مسبوقاً بتمهيد فى أربع صفحات لخلفيات كل من المواد الثلاثة والسياق الزمنى لها، ونشرت المادة هنا فى "الفصل الثانى" دون ذلك التمهيد استغناء عنه بالفقرات السابقات.
- كانت المادة هناك بالموسوعة، متبوعة بتحليل منطقى دقيق لمحتوياتها فى صفحة واحدة شبه مجدولة، تطبيقا لمنهج خاص فى "توليف" تلك الموسوعة، وليس هذا التحليل ملائماً للكتاب الحالى، فتم الاستغناء عنه برغم أهميته البالغة.

سياقات (١٩٧٤؛ ١٩٨٧؛ ٢٠٠٠) للفصلين ٣؛٤:

للفصلين الثالث والرابع معاً فى الكتاب الحالى، ثلاث سياقات زمنية لماديتهما، كفيلة بالقاء الأضواء المفتاحية الكاشفة، على سطور تلكما المادتين وعلى ما بين السطور لجميع محتوياتهما. السياق الزمنى "الأول" منتصف السبعينات أو (١٩٧٤) تحديداً وهو تاريخ النشر المبكر، لمادة الفصل الثالث، هنا أول مرة بعنوان (التوثيق ودراسته فى علوم المكتبات) وقد كانت آنذاك استجابة

لرغبة عريزة، حدثني بشأنها الأستاذ/ بدر الدين أبوغازي وزير الثقافة الأسبق، عندما كان رئيساً لتحرير مجلة "الثقافة العربية" التي صدرت في القاهرة لبضع سنوات، عن "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" قبل انتقالها الى تونس في واحدة من الألعاب السياسية الكروية بالوطن العربي.

كنت أنذاك مستشار التحرير لقطاع "المكتبات والتوثيق" في تلك المجلة السنوية، منذ عددها الثاني لعام ١٩٧٤. ذلك أن رئيس التحرير رحمه الله، كان قد قال لي في واحد من لقاءاته مع المستشارين لقطاعاتها الأربعة، بمقر المنظمة الكائن في ميدان الدقي بشارع التحرير عبر القاهرة والجيزة: سمعت كثيراً لبضع سنوات مضت عن ذلك المفهوم الجديد الذي يسمونه "التوثيق" ورغم ذلك فإني لا أكاد أستقر على تصور معين لذلك المفهوم في ذهني، حتى أسمع أو أقرأ فيما بعد ما يهز ذلك التصور أو يهدمه، وأبدأ من جديد أحاول التعرف على صورة مستقرة ثابته له..! وكم أودّ أن يكون عطاؤك الأول للمجلة مادة ، تجلّى لي ولكثيرين غيري المقصود بهذا "التوثيق" الذي لا يكاد يستقر..!.

ومع اعترافي أنا بأن ذلك الاهتزاز كان هو السمة الغالبة على مفهوم "التوثيق" منذ بداياته الأولى، وبأن حملة الدعاية والترويج له في الخمسينيات قد شغلت الأنظار عن ذلك لفترة، فحقيقة الأمر أن سؤال معالي الوزير الراحل ورغبته تلك كانت قد جاءت بعد أن مرت مياه كثيرة تحت قنطرة هذا المصطلح المراوغ، ودار الزمن بالتوثيق عندنا وعند غيرنا دورة تكاد تكون كاملة (أي: ولادة ثم موت..!). وذلك أن مؤسسات ميدانية في وزارة البحث العلمي، وفي وزارة التربية والتعليم وفي معهد التخطيط القومي، بمصر وفي غيرها، أنشئت في الخمسينات وفي الستينيات تحت راية "التوثيق" العالية آنذاك، وحملت هذه الكلمة أو أحد مشتقاتها في أسمائها الرسمية. وفي "القسم" بجامعة القاهرة. دخل مقرران بهذا الاسم أحدهما في مرحلة "الليسانس" والآخر في مرحلة "الدبلوم العالي للمكتبات والتوثيق" وتوليت تدريس هذين المقررين أو احدهما لبضع سنوات ثم بدأت موجة "التوثيق" تنحسر تدريجياً في الخارج منذ ١٩٦٧، لتأخذ مكانها موجة "المعلومات" الجارية حالياً. ولم يكن يعلم ببوادر هذا الانحسار التاريخي الخطير، في مصر والبلاد النامية الا قليلون أنذاك..!.

ومن هنا لم يقع سؤال السيد الوزير بدرالدين ابوغازي ولارغبته الى عام ١٩٧٤، على فراغ ذهني أو نفسي ولا انصراف في اهتماماتي أو

تطلعاتى..! بل إننى فى ذلك الوقت نفسه وقد مضى عام وبعض العام على احتكاكى المباشر والمثمر بالنسبة للتوثيق ومفهومه، مع الاقتصاديين والاداريين والقانونيين والمهندسين، من خلال المشروعات التى كان يقوم بها "مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم"* ـ كنت كمستشار أول لذلك المركز المرموق، فى مرحلة الانتقال من المنطلق الداخلى الخالص للتخصص، الى المنطلق الخارجى على الحدود مع التخصصات الأخرى. وتعاصرت فى ذهنى دوافع ذلك الانحسار ونتائجه مع التجارب الحية التى أعيشها من خلال هذا الاحتكاك الميدانى المبارك، وظهرت فى أثناء تلك الفترة الثرية من مسيرتى المهنية، البذور الأولى لنظرية "الذاكرة الخارجية". وأصبحت أعطى اهتماماً أكبر لمواقع الاحتكاك والتشابك بين المصطلحات والمفاهيم والمفردات، التى تجرى على ألسنة العاملين فى هذا المجال الواسع، كما أتتبع التطورات التاريخية لمدلولاتها اللغوية والعامة، وأرصد الانتقال فى هذه المصطلحات والمفاهيم والمفردات الى المدلولات الحضارية التطورية الطبيعية، والى التكوينات الاصطلاحية المتخصصة والمقصودة المتجددة. فذلك الاهتمام بما يصحبه من التتبع والرصد كان وما يزال فى نظرى، هو الطريق المنهجى الأمثل لإدراك مثل تلك الاهتزازات، والانتقال بها الى المفاهيم العليمة المستقرة.

ولما كنت المسئول عن "قطاع المكتبات والتوثيق" فى تلك "المجلة" السنوية كلها، وكانت هناك ثلاث مواد أخرى منشورة فى العدد نفسه بهذا القطاع المتميز، فقد رأيت ألاتكون المادة التى أقدمها للمجلة، بعنوان (التوثيق ودراسته فى علوم المكتبات) فى هذا العدد (١٩٧٤:ص ١٥١ ـ ١٦٦) مجرد استجابة جزئية فقط لرغبة معالى الوزير الراحل رئيس التحرير، وإنما أهم من ذلك وبالاضافة اليه، ان تكون ايضاً فذلكة تمهيدية للمواد الثلاث الأخرى التالية لها فى "قطاع المكتبات والتوثيق" نفسه، لصاحب هذه الفذلكة وللدكتور أحمد أنور بدر وللدكتور عبدالوهاب أبوالنور، توضيحاً دقيقاً للعلاقة الحتمية بين مفهومى المكتبيات الأوسع والتوثيق الأضيق.

وكان السياق الزمنى "الثانى" أواخر الثمانينات أو (١٩٨٧) تحديداً، وهو تاريخ النشر المبكر لمادة "الفصل الرابع" هنا اول مرة، بعنوان (التوثيق أو

---

* الآن "مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات".

المعلومات فى الخارج) بمجلة "عالم الكتب" السعودية التى تصدر فى الرياض. وقد كنت المادة آنذاك رد فعل علمى فورى من جانبى، لأحدث تطور ينتقل اليه الورثة الشرعيون فى الوقت الحاضر لحركة التوثيق، التى ترجع بذورها الأولى فى الماضى لأكثر من تسعين عاماً بل مائة. فإذا كان مؤسسوها من الهواة بوسط أوروبا وشمالها تحت قيادة مشتركة قوامها (أوتليه/ لافونتين) جينما أنشأوا مرتكزاً لحركتهم باسم (المعهد الدولى للببليوجرافيا IIB) عام ١٨٩٥، فإنهم هم أنفسهم الذين قرروا بعد حوالى أربعين عاماً أن يسقطوا شعارهم الأول هذا بتسميته السابقة، وأن يرفعوا بدلاً منه لافته جديدة باسم (الاتحاد الدولى للتوثيق : FID) وإذا كان جناحهم البعيد فى أمريكا، الذى ولد مع هذه اللافته الجديدة، باسم (المعهد القومى للتوثيق: NID) قد تنكر لكل عنصر فى تلك التسمية عام ١٩٦٧، وغيره كله آنذاك الى (الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات: A S I S) فإنهم جميعاً من كل الأجنحة القريبة والبعيدة فى أواخر ١٩٨٦، وقد أوشكوا أن يدفنوا شعار "التوثيق" تماماً كالجناح الأمريكى، ولكنهم حفظاً لماء الوجه وضعوه فى الظل خلف شعار "المعلومات" وأصبح أسمهم الرسمى الجديد جميعاً منذ ذلك الاجتماع فى كندا، هو (اتحاد المعلومات والتوثيق: أمت/ FID).

وأما السياق الزمنى "الثالث" والأخير لتلكما المادتين عن موضوع "التوثيق" باعتبارهما الأصل لمجتويات الفصلين الثالث والرابع فى الكتاب الحالى، فهو شهور الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، حينما كنت أمارس "التوليف" المنهجى الختامى لمواد هذا الكتاب فى بنائه الحاضر. وكانت الممارسة فى حينها نوعاً من "التفكيكية" وهى الوجة الأخر إذا كان الوجه الأول نمطاً مستعاراً للتوليف من "البنيوية" فى النقد الأدبى. ذلك أن المادتين اللتين تم إعدادهما فى السياقين الزمنيين الأول والثانى قبلاً، كانتا قد نشرتا 'مبنيتين" معاً ومع مادة تسبقهما (هى "الفصل الثانى" بالكتاب الحالى) فى فصل واحد بالموسوعة المشار اليها قبلاً (المكتبات والمعلومات: اسس علمية حديثة، مدخل منهجى عربى) عام ١٩٩١. وهكذا كانت تلك الفصول الثلاثه هنا (الثانى والثالث والرابع) فصلاً واحداً هناك، بعنوان (النشر والاتصال، والتوثيق والمعلومات: ص ٧٩ ـ ٢٥٥).

وتتمثل خطوات هذا "التفكيك" الثلاثى فى العلميات الثلاثة التالية، إضافة الى ما سبق بيانه فى مثل هذا السياق بالنسبة للمادة قبلهما:

- كانت أولى المادتين بعنوانها البكر (التوثيق ودراسته فى علوم المكتبات) فتغير الى عنوان يلائم القراءة الجديدة (التوثيق والمعلومات ١٩٧٤).
- كانت ثانية المادتين بعنوانها البكر أيضاً (التوثيق أو المعلومات بالخارج) فتغير هنا الى عنوان يلائم القراءة الجديدة (التوثيق والمعلومات ١٩٨٧).

كانت كل واحدة من المادتين هناك بالموسوعة متبوعة بتحليل منطقى دقيق لمحتوياتها فى صفحة واحدة شبة مجدولة، تطبيقاً لمنهج خاص فى "توليف" تلك الموسوعة، وليس هذان التحليلان ملائمين للإدراج بالكتاب الحالى، فتم الاستغناء عنهما برغم الأهمية البالغة لكل منهما.

سياقات (١٩٩٨؛٢٠٠٠) لمادتى الفصلين ٥،٦:

هناك سياقان زمنيان فقط لتلك المادة الموسعة التى أصبحت مادتين، أولهما عند إصدارها البكر بعنوان "التطبيقات الجارية فى تكنولوجيا المعلومات"، وهى التى تحولت الى مادتين متكاملتين بالفصلين الخامس والسادس فى الكتاب الحالى. ومن نافلة القول التاكيد هنا للمرة الثالثة أن هذين السياقين كفيلان بإلقاء الأضواء المفتاحية الكاشفة، على سطور تلكما المادة المزدوجة أو المادتين المتكاملتين، وعلى ما بين السطور لجميع المحتويات فيها أو فيهما. السياق الزمنى"الأول" كما قلنا كان عند اصدارها البكر أوائل (١٩٩٨) تقريباً أو الأسابيع الثلاثة المتلاحقة تحديداً فى اواخر يناير وأوائل فبراير من ذلك العام. ذلك أننى آنذاك كنتُ ـ بعد انقطاع عن الكتابة دون القراءة استمر حوالى عامين لأسباب شخصية خاصة ـ بصدد كتابة "الافتتاحية" للعدد التذكارى السنوى، من مجلة (عالم الكتاب والمعلومات) التى رأست تحريرها منذ بداية صدورها فى يناير ١٩٨٤.

ولم أكن فى ذلك العدد التذكارى (٥٧: يناير ـ مارس ١٩٩٨) كعادتى قبلاً، مع بضعة أعداد تذكارية سنوية سابقة صدرت فى بداية كل عام، التى كان موضوع الافتتاحية فى كل منها، مقرراً قبلاً لبضعة أشهر قبل الصدور. أما فى هذه المرة الأخيرة، فلم يتم تحديد الموضوع الا فى الأسبوع الثالث من يناير ١٩٩٨، بطريقة تبدو وكأنها من قبيل المصادفات، مع أنها فى الحقيقة أحد الأنماط العلمية الناجحة المثمرة...!

فكما سيرى القراء فى السطور الأولى من "الفصل الخامس" هنا، أن العودة للكتابة كانت انطلاقة مباشرة متقلة، بعد أربع قراءات متواصلة (قراءة وثلاث قراءات) بدأت أولاها بضعة سطور قراءاة عامة، فى الصفحة الأخيرة

لجريدة الأهرام عن طه حسين ورفقيه، وأختتمت فى الأسبوع نفسه بثلاث مواد، فـى عـدد واحـد (ديسـمبر ١٩٩٧) مـن دوريـة أمريكيـة متخصصـة LC Information Bulletin بين ثلاث عشرة مادة فى ذلك العدد نفسه.

أستغرقت تلك الافتتاحية للعدد (٥٧ : ينـاير مـارس ١٩٩٨) مـن مجلـة (عالم الكتاب والمعلومات) حوالي ثلاثين صفحة، وهو حوالى ١٠٪ من مجمـوع صفحات ذلـك العدد السنوى، التـى نـاهزت ٢٨٠ صفحـة. ومـع أن هـذه النسـبة المئوية مقبولة لمادة الافتتاحية فى دورية فصلية، فقد كـانت هـذه المـادة موسـعة ومفصلة بدرجة تلفت الأنظار..! لم تحدث قبلاً على الاطلاق.

واستحقت بذلك أن يطلق عليها فى ثنايا النص (افتتاحية: دراسـة) بضـع مرات، وكانت مقسمة الى ثلاث وحدات مرقمة غير متسـاوية، لمسـاعدة القـراء على استيعاب محتوياتها الغزيـرة، أولاهـا ر ١ـ قـراءة وثـلاث قـراءات : ٦ص) والثانية (٢ـ المفهوم التاريخى لتكنولوجيا المعلومات: ٣ص) والثالثة (٣ـ المكتبـة المحسبة القومية لأمريكا: ٢٠ص) وقد تضمنت أربعة أجزاء (أ ـ ب ـ جـ ـ د). ومـن الواضـح أن الوحـدة الثالثـة كـانت هـى قلـب الموضـوع وأساسـه، المسـجل لعنوان الافتتاحية كلها (التطبيقات الجارية فى تكنولوجيا المعلومات)، باعتبـار أن تلك "المكتبة المحسبة" الأمريكية وهى أقصى ما بلغته هذه التكنولوجيا المرموقـة، بينما الوحدتان الأوليان كانتا بمثابة التمهيد لهذا "القلب" المقصود..! بل لقد كـانت هناك مبررات منهجية مرتبطة بخلفيات ذلك الموضـوع، فى أمريكـا ومصـر منـذ أواخر الستينات حتى أواخـر التسـعينات، تطلبـت أن تكـون تلـك "الوحـدة الثالثـة" القلب، مجرد تناول مبدئى محدود، وبعنوان "الخلفيات والبـذور" لذلـك الموضـوع الواسع الممتد رأسياً وأفقياً..!

تلـك هـى الصـورة الأولـى المبكـرة أو السـياق الزمنـى "الأول" فـبراير ١٩٩٨، لتلك المادة الموسعة قبلاً أو المادتين المتكاملتين حالياً فـى (الفصلين ٥، ٦) بالكتاب الحاضر، وقد كان من الممكن فـى السـياق الزمنـى "الثـانى" والأخـير صيف ٢٠٠٠م، ان يظهر هذا الأصل كما هو مادة واحدة، بعنوانه الواحـد الأول وعنواناته الثلاثة الفرعية، مع العنوانات التفريعية الأربعة، فصلاً واحداً بالكتـاب الحالى. فكذلك يفعل كثير من المؤلفين، عند تجميـع مقـالاتهم أو بحوثهـم الفرديـة فى كتاب موحد، دون المعاناه التى يتطلبها "التوليـف" المنهجى بأسـاليبه البنيويـة والتفكيكية، مع قليل من الحذوف أو الاضـافات خلال قراءة الكتابة الجديدة.

وقد حال دون ذلك الاختيار الأسهل، عائق شكلى فى منهج "التوليف" الذى ألتزم به وهو ان حجم ذلك الفصل الواحـد المقترح، كـان سيبلغ ضعف الحجم أو اكثر لأى فصل آخر بالكتـاب. ولـم يكـن كذلـك ملائمـاً مـن الناحيـة الشـكلية ولا الموضوعية، ان نعزل "الوحدة الثالثة" وهى القلـب فـى فصل مستقل، وان توضـع الأوليان وحدهما فى فصل آخر يسبقها. وهكـذا لـم يعد ممكنـا فـى هذا الشأن أى: السياق الزمنى "الثانى" صيف ٢٠٠٠م، إلا احتمـال واحد من "التفكيك" الملائم شكلاً وموضوعاً الى حد كبير، حيث دعمت الوحدتـان الأولـى والثانيـة بـأول الأجـزاء (جزء د) فى الوحدة الثالثة، فقد أصبحت معاً هى محتويات الفصل الخامس وبقيت الأجزاء الثلاثة (ب - جـ - د) معاً لتكون محتويات الفصل السادس .

وقبل الانتقال الى البيان المعيارى بشأن موجز الخطوات التى تمـت فـى أثناء عملية "التفكيك" الى فصلين، يحسن التنويه الآن أن "الوحدة الثالثة" فـى تلـك "الافتتاحية : الدراسة" لم تكن قد استوعبت من "التطبيقات الجارية فـى تكنولوجيا المعلومات" وهو موضوعها وموضوع الساعة حتى الأن، الا عينات محدودة مما يجرى فى مكتبة الكونجرس. ومن هنا فقد كانت الفقرة الخاتمـة لهـا هـى "الوعد من جانبى" بتحويل الموضوع الى باب كامل فى اعداد المجلة القادمة (بعد مارس ١٩٩٨)، حيث انتهت تلك الفقرة الى "..ذلك أنه موضوع واسع متجدد، وسيصبح باباً مستقلاً فى المجلة بتسميتها الجديدة "عالم الكتاب والمعلومـات"، وسينشـر فـى ذلـك البـاب الهـام الدراسـات الجـادة الدقيقـة، لكل "التطبيقـات" الجاريـة فـى هـذا المجال، داخل مصر وبقية الأوطان العربيـة وخارجهـا، بمـا فيهـا جوانـب كثيرة باقية فى هذين المشروعين* وفى المشروعات الأخرى داخـل مكتبـة الكونجـرس وخارجها".

أمـا موجـز الخطـوات التـى تمـت هنـا فـى أثنـاء عمليـة "التفكيك" لتلـك (الافتتاحية: البحث) الى فصلين متتابعين ومتكـاملين (٥،٦) فـى الكتـاب الحـالى، فهى بالترتيب المنطقى:

---

* المقصـود بهمـا "المشـروع الأول الصـغير" باسم American Memory الذاكـرة الأمريكيـة، ثـم المشـروع التـالى الأكبر باسم National Digital Library المكتبـة القومية المحسبة.

• الاستغناء عن العنوان الواحد الشامل وصياغة عنوانين مترابطين للفصلين، اولهما (التطبيقات التكنولوجية بمكتبة الكونجرس) للفصل الخامس، وثانيهما (تطبيقات تكنولوجية أخرى رائدة) للفصل السادس، باعتبار أن كلمة "رائدة" مؤشر للأذكياء أنها فى مكتبة الكونجرس أيضاً. ولعل القراء يلاحظون أن المفردتين (تطبيقات تكنولوجية) الاستهلالية لعنوانى الفصلين (٥،٦) هنا، هما أيضاً الاستهلاليات للفصول الثلاثة (٧،٨،٩) بعدهما.

• فى محتويات "الفصل الخامس" بقيت الوحدة الأولى بعنوانها (قراءة وثلاث قراءات) كما هو وتغير عنوان الوحدة الثانية من (المفهوم التاريخى لتكنولوجيا المعلومات) الى (رؤية تاريخية لجذور المكتبة المحسبة) وبقى كذلك "الجزء المضاف أ" هنا من الوحدة الثالثة بعنوان (المكتبة/ مركز المعلومات/ المكتبة المحسبة) كما هو.

• فى محتويات الفصل السادس بقى "الجزءان جـ ، د" الأخيران فى الوحدة الثالثة بعنوانيهما "الخدمة المرجعية/ المكونات/ نظام المعلومات؛ المليزرات/ الذاكرة الخارجية" كما هما. أما الجزء ب قبلهما فقد تغير عنوانه من (مشروع أمريكى / مشروع مصرى) الى (المشروع الأمريكى الأول : فما MARC).

• هناك مفردات وعبارات محدودة، تم تغييرها ليتلاءم الأسلوب العام للمادة عند تحويلها الى فصلين مستقلين ومتكاملين، مع القراءة الجديدة لها بعد هذا التحويل.

سياقات (١٩٩٨، ٢٠٠٠م) لمادتى الفصل ٧:

هناك سياقان زمنيان فقط لمحتويات "الفصل السابع" بالكتاب الحالى، والمحتويات هنا مادتان مترابطتان تمام الترابط فى موضوعهما، وهو "التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات" برغم مسافات واسعة للتمييز بينهما فى جوانب أخرى متعددة. أما السياق الزمنى "الأول" الذى جمعهما معاً عام (١٩٩٨) فهو الوفاء بوعد، سبقت الاشارة اليه فى اقتباسة من الفقرة الأخيرة للمادة الموسعة، التى كانت (افتتاحية : دراسة) بالعدد (٥٧: يناير ـ مارس ١٩٩٨) من مجلة (عالم الكتاب والمعلومات) ثم أصبحت كما مر قبلا مادتين للفصلين (٥،٦) بالكتاب الحالى. ذلك أننى كنت بعد مارس ١٩٩٨، اتطلع فى دأب للوفاء بذلك (الوعد) وهو إضافة باب جديد مستقل فى المجلة، يكون ذلك الموضوع نفسه هو

عنوانه الدائم، ويظهر فى العدد بل الأعداد التالية بعد ذلك التاريخ. وقد لاحت الفرصة المواتيه حوالى منتصف ذلك العام مرتين بجهتين مختلفتين، لمادتين تحققان الهدف المأمول برغم المفارقات الشكلية المتنوعة بينهما.

كانت "المادة الأولى" فكرة جريئة غير مسبوقة اقترحتها على الأستاذ الدكتور / احمد رافع، وشرف المحتد واضح فى اسمة وهذا المحتد نفسه قد يفسر لنا لماذا كانت دراسته لدرجة الدكتوراه فى المعلوماتية، عند المؤسسات الأكاديمية والميدانية الفرنسية بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان منصبه الرسمى أستاذاً بكلية الحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة فأهم من ذلك بالنسبة للموضوع مسئوليته الرائدة، رئيس "المعمل المركزى للنظم الخبيرة" بوزارة الزراعة فى مصر، منذ بذرته الأولى كمشروع معونة كندى أواخر الثمانينيات. وقد كنت فى زيارة خاصة لذلك المعمل (يونيه ١٩٩٨) لشأن خاص بمزرعتى، فأعجبنى من الناحية العلمية والتكنولوجية بضعة برامج تطبيقية معلوماتية جيدة، ورأيت فى احدها الخاص بزراعة الخيار تحت "الصوبات" نموذجاً مثالياً لما أبتغيه..!

ذلك أنه كان فى نظرى تطبيقية تكنولوجية جارية فى النظم الخبيرة، يتعاون فيها تخصصان متميزان أحدهما للموضوع وهو الزراعة ويمثله فى "المركز" بعض الخبراء الزراعيين، والآخر فى "التحسيب" وهو البرنامج المعلوماتي، لزراعة ذلك النبات بكل مراحلها من تجهيز الأرض والسماد حتى الجنى والتسويق. وبعد الاطلاع على محتويات ذلك البرنامج، فى جلسة علمية جمعتنى مع خبراء المركز فى الجانبين ورئيسه، شرحت للدكتور رافع وقد أصبحنا صديقين، الفكرة والهدف المرتبطين بذلك (الوعد) السابق، فاقتنع بها وكتب المادة المطلوبة فى أربع صفحات من السهل الممتنع، لتكون فاتحة ذلك الباب، حيث نشرت فى العدد المزدوج (٥٨:٥٩: ابريل ـ سبتمبر ١٩٩٨: ص ١٢٧ـ١٣٠) من مجلة "عالم الكتاب والمعلومات" وكانت هكذا بداية الوفاء بذلك (الوعد) الذى مضى علية بضعة أشهر.

أما المادة الثانية فقد رأيتها أول مرة فى ثنايا المؤتمر السنوى (٢٨ ـ ٣٠ يونيه ١٩٩٨) للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، الذى عقد فى حرم كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث كنت رئيساً للجلسة التى قدمت فيها تلك المادة بين بضع مواد أخرى. وكانت لخطيب و خطيبته من جيل "التسعينات"

بالقسم فى تلك الكلية العريقة، ولم يكونا قد حصلا بعد على درجة الماجستير في تخصص المكتبات والمعلومات. ومع ذلك فقد كانت مادتهما البكر بالنسبة لى صبداً ثميناً لتحقيق الهدف نفسه، وهو (الوعد) السابق الذى ضربته على نفسى، منذ بضعة أشهر فى العدد (٥٧: يناير ـ مارس ١٩٩٨) من تلك المجلة المرموقة. واقترحت على صاحبى المادة بعض التعديلات والاضافات بالنسبة للأسلوب العام ولبعض المصطلحات والمفاهيم، وقبلا تلك المقترحات بل لقد نفذت أكثرها بقلمى. وهكذا أكتملت هذه المادة بشكلها المقترح من جانبى لتكون الثانية فى ذلك الباب الموعود، حيث نشرت مع سابقتها فى العدد نفسه المزدوج (ص ١٣١ ـ ١٣٨) وكانت بذلك خاتمة الوفاء بذلك (الوعد) الفكرى..!

أما السياق الزمنى "الثانى" والأخير لتكلما المادتين الطريفتين فهو الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، حينما كنت أمارس "التوليف" المنهجى الختامى لمواد هذا الكتاب فى بنائه الحاضر. وكانت الممارسة فى حينها نوعاً من "البنيوية" التكميلية الخفيفة، فقد كانتا مادتين فى باب واحد وستصبحان مادتين أيضاً فى فصل واحد كذلك، بيد أنهما كانتا داخل اطار معين لمجلة فصلية وتصبحان هنا داخل اطار مختلف لكتاب دراسى عصرى..! ومع أن هناك بعض التفاوت بين المادتين، فأولهما "تجربة" تطبيقية جارية مباشرة، فى تكنولوجيا المعلومات داخل موضوع الزراعة، بينما الثانية "دراسة" فى جانب معين من تكنولولوجيا المعلومات، إلا أنها فى الحقيقة دراسة مبنية على تجارب مباشرة متعددة فى موضوع المكتبات، وعلاقاته بموضوع التحسيب فى جانب معين من تطبيقات هذا الأخير وهو النشر الالكترونى.

وهكذا..! كان التنوع الواضح فى المادتين، هدفاً آخر لزيادة الايضاح فى التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات. وهكذا أيضاً..! لم يبق فى السياق الزمنى "الثانى" لتلكما المادتين المتكاملتين، سوى الحد الأدنى من القراءة الجديدة لهما معاً، لضمان التوافق الأسلوبى العام فى النص والدقة الموضوعية فى صياغات العناوين الأساسية والفرعية والتفريعية. وقد تحقق ذلك التوافق وهذه الدقة فى الخطوات الموجزة التالية:

أولاً: كان عنوان الباب الجامع لهما فى السياق الزمنى "الأول" هو (التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات) التزاماً بالوعد السابق فى العدد (٥٧: يناير ـ مارس ١٩٩٨)، واصبح فى السياق الزمنى "الثانى" داخل الكتاب الحالى

(التطبيقات التكنولوجية الاضافية)، ربطاً لهذا الفصل السابع بالفصلين قبله الخامس والسادس، حيث كان العنوان في كل منهما إرهاصاً غير مباشر، أن هناك تطبيقات تكنولوجية إضافية غير ما سبق مرتين في مكتبة الكونجرس.

ثانياً: تغير ترتيب المادتين فقد كانت المادة الأقل حجماً للدكتور رافع، هي السابقة وبعدها مادة الناشئين الأكبر حجماً في السياق الزمني "الأول" لهما، متابعةٍ للترتيب داخل الأبواب الأخرى قبلاً وبعداً، في ذلك العدد المزدوج الذى صدرتا فيه أول مرة. وقد تطلب الوضع في السياق الزمني "الثاني" عكس ذلك الترتيب، باعتبار أن النظم الخبيرة في الزراعة، تعتبر تطبيقية تكنولوجية إضافية على الاضافية التي تسبقها.

ثالثاً: القدر الضروري من التعديلات والاضافات التي سبقت الاشارة اليها، في الجوانب الأسلوبية العامة للنص، وفي الصياغات الدقيقة الملائمة لمفردات معينة في المصطلحات التكنولوجية.

سياقات (١٩٩٨،٢٠٠٠) لمواد الفصلين ٨،٩:

هناك سياقان زمنيان فقط لمحتويات الفصلين "الثامن والتاسع" الخاتمين للكتاب الحالي، والمحتويات هنا مجموعتان من المستخلصات تم اختيارهما، من بين عدد أكبر بنسبة ٤٠٪ للمختارات بل أكبر قليلاً. وجميع تلك المستخلصات هي الحصيلة الملموسة الباقية، لمؤتمرين عقدا في شهر واحد (أكتوبر ١٩٩٨)، بفاصل زمني قصير يبلغ بضعة أيام والمحور المسجل للمؤتمرين في وثائقهما الرسميه، هو "النشر الالكتروني" أساساً وهو نفسه الذى كان موضوعاً جذاباً لإحدى المادتين في "الفصل السابع" قبلاً..! بل إن تلك المادة نفسها كانت ضمن البحوث المستخلصة في أسبق المؤتمرين..! ومن هنا فإن عام ١٩٩٨ بعامة وأكتوبر من ذلك العام بخاصة، هو السياق الزمني "الأول" لكل المستخلصات في ذلكما المؤتمرين، بما فيها المجموعتان المختارتان للإدراج هنا في الفصلين (الثامن والتاسع) بالكتاب الحالي.

ويبقى كأحد العناصر الهامة في ذلك السياق الزمني "الأول" للفصلين هنا، بيانات موجزة عن بعض الخلفيات لذلكما المؤتمرين المثيرين للتساؤلات..! أسبق المؤتمرين كان في "تونس"، بالرعاية الاسمية من جانب "الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات" ومقره الرسمي هناك، وكان التنفيذ الفعلي من جانب "مؤسسة التميمي

للبحث العلمى والمعلومات" التى تولت الواقع والحقيقة لكل شئ فى ذلك المؤتمر، وهى قطاع خاص مملوك للدكتور عبدالجليل التميمى رئيس الاتحاد..!

وحضرت المؤتمر وفود متفاوته العدد من أكثر البلاد العربية، فهناك مثلاً بضعة بلاد كالأردن وفلسطين وتونس وليبيا والسودان، مثلها بضع عشرات من الأفراد (٨٦؛ ٥٨؛ ٤٨ ؛ ٣٩؛ ٣٥) على الترتيب. وهناك مثلاً ثانياً بضعة بلاد أخرى، كالمغرب وسوريا وعمان وقطر والبحرين والامارات واليمن والعراق، مثلها آحاد أخرون (١١؛٤؛٣؛٣؛٥؛٧؛٧؛٩) على الترتيب.أما مصر فقد بلغ وفدها (١٠٤) فرداً أى أكثر من ضعف وفد تونس، وهى البلد التى تشرفت برئاسة المؤتمر ونسبته اليها وإلى مؤسسة "التميمى" فيها.

وكان ثانى المؤتمرين فى جامعة القاهرة برعاية رئيسها وهو بدرجة وزير، وبتنفيذ كل من "مركز البحوث لنظم وخدمات المعلومات" مع "قسم المكتبات والمعلومات والوثائق" بكلية الآداب، ومشاركة كثير من المؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص، بعضها دولىفى مدينتى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأقليمية الأخرى..! ونترك للقارئ مقارنة هذه السطور القليلة عن" المؤتمر الثانى" بثلاثة أضعافها من السطور عن المؤتمر الأول" قبله..! أما المقارنة العلمية المفصلة والهامة بينهما فيجدها القراء فى ثنايا الفصلين "الثامن والتاسع" بنهاية هذا الكتاب..!

أما الأن فالأهم هو بيان الخلفيات التى انتهت الى السياق الزمنى "الثانى" خلال الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، بعد حوالى ثمانية عشر شهراً من السياق الزمنى "الأول" السابق ذكره. كنت حريصاً على حضور المؤتمر الأول فى مقره برغم مفارقات معينة فى رئاسات ذلك "الاتحاد" الصورى، أدت الى مقاطعة "المؤتمر" من جانب وكيل "الاتحاد" فى مصر وغيره، ولكن هذه المفارقات نفسها كانت بالنسبة لى، مزيداً من الدوافع والاصرار على حضوره..! وهناك شاهدت ما شاهدت مما كنت أتوقعه، وصارحت المؤتمرين فى عدة جلسات بوجهة نظرى العلمية، فى "الاتحاد" نفسه ورئاسته المرفوضة شكلاً وموضوعاً، وفى جهة عربية مركزية أخرى للتخصص هناك، بداخل "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" التى انتقلت الى تونس أيضاً، فى ظروف جعلتها أى: "المنظمة" إحدى الكرات فى ملاعب المفارقات السياسية العربية..! وكنت فى "المؤتمر الثانى" رئيساً لأول الجلسات العلمية الحافلة، وحرصت على حضور الجلسات

العلمية الثلاثة الأخرى، صباحا ومساءً على امتداد يومين كاملين، وكان شهر أكتوبر ١٩٩٨ بالنسبة لي حقبة زمنية حافله ومباركة..!

ذلك أن الحصيلة المزدوجة لهذين المؤتمرين، من خلال الأوراق والبحوث والمستخلصات المكتوبة، ومن خلال المشاهدات والمناقشات والحوارات الحية، كانت ثروة مهنية وميدانية وأكاديمية كبرى، على المستويين الوطني القريب والقومي الأوسع. ورأيت من الضروري والممكن أن تستثمر هذه الثروة في "قيم إضافية" أبعد كثيراً من حدودها الزمنية والجغرافية، ليس لبعض ما فيها من إيجابيات لأجيال المتخصصين الجديدة فقط، وإنما الى جانب ذلك وأهم منه لعدد غير قليل من "السلبيات" ينبغي أن توضع مع "الايجابيات" في اطار علمي تحليلي مقارن..! وهكذا جاءت الفرصة لإبراز تلك "القيم الإضافية" بعد بضعة عشر شهراً في شهور الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، وهو السياق الزمني "الثاني" عند استكمال البناء العام للكتاب الحالي، بمقدمته وفصوله وملاحقه القرائية والتكشيفيه.

وكانت البداية لهذا السياق الزمني "الثاني" قراراً من جانبي، بإدراج تلك الحصيلة المزدوجة ضمن الكتاب الحالي بعد الفصول السابقات، مع ربطها مباشرة بتلك الفصول التي أخذت "التطبيقات التكنولوجية" بداية لعنواناتها من باب التغليب في تقدير محتويات تلك المستخلصات. ولم يكن وارداً بطبيعة الحال، أن تؤخذ الوثيقة أو الوثائق الرسمية أو عشرات المستخلصات للمؤتمرين، فيوضع هذا كله أو بعضه كما هو أو بإضافات سطحية..! فهذا وما يشبهه أو يقترب منه هو "القص واللذق" المرفوضان، حتى لوكانت المقصوصات لصاحب العمل فيها نفسه، بله أن تكون من أعمال الآخرين موضع القبول والرفض..! وكان البديل العلمي هو الذي تم فعلاً ونوجزه في الخطوات التالية، باعتبارها خاتمة السياق الزمني "الثاني" للفصلين الثامن والتاسع:

- تخصيص فصل مستقل لكل واحد من المؤتمرين بصياغة عنوانية موحدة لهما، بدايتها "التطبيقات التكنولوجية" وبعدها تسمية المؤتمر الخاصة.
- الاعتماد الكامل في البيانات والاحصاءات التقديمية لكل فصل، على ما هو موجود في الوثيقة أو الوثائق الرسمية، الصادرة قبل انعقاد المؤتمر أو في أثنائه، دون المراجع الثانوية المكتوبة عنه قبلاً أو بعداً.

- التحليل المقارن لأبرز الظواهر العلمية الإيجابية والسلبية، المأخوذه من الحضور الحي لجلسات كل من المؤتمرين، ومن الحوارات والمناقشات التى دارت فيها، ومن المستخلصات الرسمية المطبوعة.
- التدعيم الموثق لتلك التحليلات المقارنة باختيارات مقصودة غير عشوائية ممثلة لكل الجوانب، لأكثر قليلاً من ٤٠٪ من المجموع الكلى للمستخلصات فى المؤتمرين (مختارات الأول ٢١ من ٥٤ومختارات الثانى ١٠ من ٢٣). ويؤكد هذه القصدية فى الاختيار والتمثيل أن مستخلصات المحور الرابع فى المؤتمر الأول كانت أربعة أختير منها ثلاثة..!
- جدلية العلاقة بين التحليل المقارن فى بداية كل من الفصلين، للظواهر السائدة فى المؤتمرين فى جانب، ونماذج المستخلصات المختارة فى الجانب الآخر، فليس أى من الجانبين جاء تابعاً والآخر متبوعاً بل إنهما كقطعة النقد وجهان لشئ واحد..!.

فصل ٢:

النشر والاتصالات والمعلومات.

تمهيد

أولا: تعريف النشر ومفهومه الاتصالى.

* الدلالة اللغوية.
* الدلالة الاصطلاحية.

ثانيا: النشر والاتصال والبشر:

* الاتصال البشرى.
* علاقة النشر بالتعبير والاتصال البشرى.
* النشر والأبعاد التكنولوجية الحديثة.

ثالثا: بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات:

* طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة.
* العلاقة بين دراسة النشر ودراسات المكتبات.
* نماذج لعنصر النشر فى المقررات بأقسام المكتبات.

فصل ٢ :

النشر والاتصالات والمعلومات

تمهيد عن النشر والاتصال

- نشأت "مهنة النشر" كغيرها من المهن الثقافية حول الكتاب وما يقوم مقامه من وسائل الاتصال الفكرى، وكانت هذه المهنة فى أول نشأتها بسيطة التكوين، ضيقة المجال، يمارسها أربابها بمنطق الذكاء الفطرى، مع قليل من الخبرات المتوارثة، والتجارب التى تأتى نتيجة المحاولة والخطأ. وظلت كذلك حقبناً وأجيالاً، يتعقد تكوينها شيئاً فشيئاً، وتتسع حدودها فى الاتجاهين الرأسى والأفقى، وتتراكم الخبرات والتجارب لتصبح ثروة من الفكر البشرى جديرة بالرعاية والتنمية. ويبدأ بعض أرباب المهنة بتسجيل هذه الخبرات والتجارب فى صورة فطرية على شكل مذكرات ويوميات، أو نصائح وإرشادات، وتدخل مهنة النشر بذلك المرحلة التمهيدية للدراسة والبحث، لأنها أصبحت من موضوعات الكتابة والتأليف، وينمو هذا الرصيد من الفكر المكتوب حول مهنة النشر ومناشطها، وكان هذا الرصيد هو الحجر الأول فى "دراسة النشر".

فى المرحلة الفطرية الأولى، لم يكن من الطبيعى أن تتنبه مهنة النشر إلى الحدود التى تصل أو تفصل بينها وبين المهن الفكرية والتكنولوجية الأخرى. وكان أرباب المهنة يتحركون داخل نطاق محدود من المناشط والأعمال البسيطة التى يصعب الفصل بينها ممارسة وعملاً، وإن تميزت فيما بينها تفكيراً ونظراً. وتتغير ظروف الممارسة عصراً بعد عصر ويتسع نطاق العمل مرحلة إثر مرحلة، وتحتم ظروف التطور الاعتراف بمبدأ التخصص، ويتجلى من الفصل فى مستوى الممارسة ما يطابق التمييز الذهنى فى مستوى النظر. لكن عمليات الفصل والتخصص تتم بعد شئ غير قليل من المعاناة الفكرية، والتساؤل والبحث. تساءل أولا القياديون من أرباب مهنة النشر وأرباب المهن الأخرى ذات الحدود المشتركة. وتساءل من بعدهم أو معهم رجال الفكر والثقافة بعامة، وكانت إجابات التساؤل رصيداً جديداً من الفكر المكتوب حول مهنة النشر ومناشطها، وكان هذا الرصيد إضافة جديد إلى "دراسة النشر".

وهكذا وضعت اللبنات الأولى فى دراسة النشر أو أدبه على هيئة ذكريات ونصائح أرباب المهنة فى ذويهم، وعلى هيئة مناقشات فكرية لرسم اطار المهنة وحدودها. ثم نما الرصيد الفكرى المكتوب حول النشر، واغتنى أدبه ، وتنوعت دراساته، وتفاوتت مستويات التأليف فيه. فهناك النوع الخفيف، وهناك التحقيق العميق، وهناك مختصر الحقائق، وهناك الموجز الإرشادى، وهناك التقرير الإدارى، ولكننا نستطيع أن نلمح من خلال هذه الأنواع المختلفة ألوان التيارين الأصيلين: تيار الذكريات والنصائح، وتيار المناقشة العلمية. تسمع فى التيار الأول أصوات المهنة حية تتحرك فى المجال التكنولوجى بما فيها منطق الأرقام ولغة الممارسة والتنفيذ، وترى فى الثانى هدوء البحث وأناة التحقيق والنظر بما فيها من المنطق الأكاديمى والروح الجامعية. وفى هذا المقال نعرض على المستوى الأكاديمى لثلاثة جوانب فى دراسة النشر، هى:

١- تعريف النشر ومفهومه الاتصالى.

٢- النشر وطرق الاتصال البشرى.

٣- بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات.

أولاً. تعريف النشر ومفهومه الاتصالى

الدلالة اللغوية:

جاء فى القاموس المحيط للفيروزابادى تحت مادة (ن ش ر) لكلمة "نشر" معان كثيرة، منها: الريح الطيبة، أو الريح بصفة عامة، وإحياء الميت، والحياة، وانتشار الورق، وإيراق الشجر، وخلاف الطى، والتفريق، وإذاعة الخبر. وجاء من المشتقات، "انتشر" الخبر انذاع و"التناشير" كتابة لغلمان الكتاب، و"المنشور" الرجل المنتشر الأمر، وما كان غير مختوم من كتب السلطان. ومن الواضح أن هناك قدراً مشتركاً بين هذه المعانى هو أصل المعنى، وليست المعانى المذكورة إلا تطبيقاً لهذا القدر فى مجالات متنوعة من الاستعمال. ومع ذلك فإن هذه الاستعمالات بدورها يمكن أن تقدم لنا العناصر الأساسية للمعنى اللغوى فى صورته المتكاملة، فالنشر من الناحية اللغوية: مزيج من الايجاد، والاعلان،

والتفرق إلى جزئيات صغيرة تتوزع هنا وهناك، فكل عمل أو مادة توجد فيها كل تلك العناصر أو بعضها يمكن أن يستعمل فيه كلمة "نشر" أو ما يشتق منها.

وقد استعملت هذه الكلمة ومشتقاتها فى المعانى اللغوية السابقة، ووردت فى الشعر العربى أثناء العصر الجاهلى، كما استعملت فى القرآن الكريم، وظلت كذلك مئات السنين، وقد أصابها خلال تلك الفترة ما يصيب الكلمات من تطور فى مدلولاتها اتساعاً أو ضيقاً أو تعديلا. والذى يهمنا من تطوراتها الدلالية أنها أصبحت فى العصر الحديث تقابل مدلولا خاصاً لكلمة Publish فى اللغة الإنجليزية، وهو المدلول الذى يهمنا لأنه مدلول النشر فى معناه الذى يرتبط بوجود الذاكرة الخارجية كما ترتبط هى بوجوده، ولسنا ندرى متى استعملت الكلمة العربية لتدل على هذا المعنى لأول مرة. وقد رجعت إلى قاموس "محيط المحيط" للبستانى الذى ظهر فى بيروت ١٨٧٠ لنرى فيه التطورات الدلالية الحديثة خلال القرن التاسع عشر لكلمة "نشر" بعد المعانى التى جاءت فى الفيروزابادى، فلم أجد به مما له صلة بالمعنى الذى نهتم به الأن إلا إشارات غير مباشرة، ليس من المؤكد أنها من التطورات الحديثة بل لعلها من التطورات القديمة قبل القرن التاسع عشر، فقد قال: "النشرة المرة. وعند المولدين ورقة كتب فيها شئ ولم تختم ج نشرات"، والمولدون كما نعرف اصطلاح قديم يطلق على الأجيال العربية التى عاشت بعد عصر الرواية عن الأعراب فى أثناء العصر العباسى.

وأغلب الظن أنها اختيرت فى أول الأمر لتقابل الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية مقابلة لغوية عادية، ثم اكتسبت معناها الخاص والاصطلاحى بالتدريج وبتداول الاستعمال فيه، وذلك لأن المدلولات اللغوية العامة لكلمة Publish فى الإنجليزية كمثال للغات الأوربية الحديثة تشبه المدلولات اللغوية التى عرفناها سابقة لكلمة "نشر" العربية. وما دمنا قد اخترنا الإنجليزية كمثال للغات الأوربية الحديثة باعتبار أن هذا المعنى الخاص فى الكلمة العربية "نشر" من المعانى الحضارية التى دخلت إلى المفردات العربية بعد أن نمت هذه المعانى واستقرت فى المفردات الأوربية المقابلة -فعلينا الآن أن نعالج الدلالات اللغوية العامة فى كلمة Publish الإنجليزية تمهيداً لتوضيح المعنى الخاص أو الاصطلاحى الذى يعنينا فى تلك اللغة أيضاً.

جاء فى "قاموس أكسفورد الوسيط"(١). أن هذه الكلمة Publish عرفت فى الانجليزية لأول مرة فى أثناء "عصر الانجليزية الوسطى" (١١٥٠-١٤٧٥) وأنها جاءت إلى الانجليزية من الفرنسية Publier والفرنسية أخذتها عن اللاتينية Publicare وأنها أخذت عدة أشكال فى الانجليزية ثم استقرت فى الشكل المعروف اليوم. أما الدلالة اللغوية العامة فإنها كفعل متعد تدل على : جعل شئ ما معلوماً بصفة عامة أو جماهيرية، وعلى التصريح بأمر ما بطريقة علنية أو جماهيرية، وعلى الإخبار أو الجهر بأمر ما دون خفاء، كما تدل على إذاعة عقيدة من العقائد أو نظام من النظم. وهذه الدلالة اللغوية العامة ما تزال موجودة منذ نشأتها حتى الأن.

وهناك دلالات خاصة اصطلاحية مأخوذة من هذه الدلالة العامة، وقد ظهرت هذه الدلالات الخاصة تالية فى الزمن للدلالة العامة باعتبارها متفرعة منها وبعضها فى أواخر عصر "الانجليزية الوسطى" وبعضها فى أوائل عصر الانجليزية الحديثة (١٤٧٦-) وقد مات بعض هذه الدلالات وبقى بعضها، وسوف نعرف أن المعنى الاصطلاحى الذى نهتم به كان أحد تلك الدلالات الخاصة الباقية وآخرها وقد ظهر حوالى ١٥٢٩.

ويهمنا الأن أن نوازن بين الدلالة اللغوية العامة هنا فى الانجليزية، والدلالة اللغوية التى كوناها للكلمة العربية. ونحن نقدم فى هذا الصدد الملاحظات التالية:

(أ) العناصر الأساسية للدلالة اللغوية موجودة فى كل من الكلمتين العربية والانجليزية بصفة عامة، وخصوصاً عنصر الإعلان، والتفرق إلى جزئيات صغيرة تتوزع هنا وهناك.

(ب) تطبيق هذه العناصر الأساسية فى الاستعمال تغطى فى العربية مجالات متعددة منها ما يتصل بالطبيعة فى اوسع معانيها مثل المظاهر الجوية، والنبات، والوجود. ومنها ما يتصل بالنشاط الانسانى مثل الأخبار، والشهرة. أما فى الانجليزية فانه لا يغطى إلا النشاط الانسانى فقط وخصوصاً ذلك النشاط المتصل بالأخبار على اختلاف أنواعها وتعدد مناسباتها وكل الدلالات الخاصة فى

---

(١) Shorter Oxford Dictionary.

الانجليزية ترتبط بهذه الدائرة المحدودة.

(جـ) يرجع التفاوت في تطبيق الاستعمالات اللغوية بين الكلمة العربية والانجليزية إلى أن الأولى عاشت أضعاف ما عاشته الكلمة الانجليزية وأنها نشأت في نفسها نشأة طبيعية فبدأت بالدلالات المادية المحسوسة المتصلة بالطبيعة ثم أضافت إليها دلالات حضارية متصلة بالنشاط الانسانى. وهذه مسألة مسلم بها فى تطور الدلالات اللغوية. أما فى الانجليزية فان عمرها قصير نسبياً وقد جاءت إلى الانجليزية بدلالة محدودة. والحقيقة أنها فى أصلها اللاتينى تعود إلى كلمة Publicus بمعنى Public أى: عام أو جمهور. وهكذا لم تعش الكلمة فى الانجليزية مرحلة الدلالات المحسوسة.

(د) الدلالات اللغوية الجارية فى العربية لكلمة "نشر" أصبحت ترتبط فى الذهن بمجال النشاط الانسانى أكثر من ارتباطها بالطبيعة ولعل ذلك يرجع فى بعضه إلى أن هذه الدلالات الانسانية كثيرة التداول وأنها المرحلة الأحدث، كما قد يرجع فى بعضه الأخر إلى تأثير الدلالات الأوربية على جمهور المثقفين.

الدلالة الإصطلاحية:

أشرنا فى الدلالة اللغوية السابقة إلى أن كلمة "نشر" فى العربية بدأت تحمل فى العصر الحاضر دلالة خاصة أو اصطلاحية لم تعرفها من قبل وأن هذه الدلالة الحضارية جاءت إليها من اللغات الأوربية مثل الانجليزية أو الفرنسية، وعلينا الأن لتوضيح هذه الدلالة الاصطلاحية فى اللغة العربية أن نبدأ بعرض الدلالة الاصطلاحية الأم فى الانجليزية، كنموذج للغات الأوربية باعتبار أن مهنة النشر كمدلول اصطلاحى حضارى، عاشت فى تلك المجتمعات أكثر من مائتى عام، قبل الاعتراف به فى قواميس تلك اللغات. جاء فى "قاموس أكسفورد الوسيط" بخصوص هذا المعنى* الخاص تحت كلمة Publish مايلى:

4. spec. to issue or cause to be issued for sale to the public (copies of book, engraving, etc.) ; said of an author, editor, or spec. of a professional publisher, 1529.

* من الخطأ طبعاً أن يدعى أحد فى القرن العشرين أنه صاحب هذه الدلالة الاصطلاحية.

هذه هى الدلالة الرابعة للكلمة وهى دلالة اصطلاحية خاصة، تعنى: اصدار أو العمل على اصدار نسخ لكتاب أو مطبوعة أو ما يشبهها لتباع للجمهور. وقد تطلق هذه الدلالة على المؤلف، أو المحرر، ولكنها تطلق بصفة خاصة على من يتخذ هذا العمل مهنة وهو "الناشر"، وتشير الفقرة إلى أن هذه الدلالة الخاصة قد عرفت فى الثلث الأول من القرن السادس عشر بعد ظهور الطباعة بحوالى ثمانين سنة. وهناك عدة عناصر ذات صفة هامة فى تكوين هذه الدلالة الاصطلاحية، وهى: عنصر العمل الذى يعبر عنه بكلمة اصدار أو العمل على اصدار، وعنصر مجال العمل الذى يعبر عنه بأنه كتاب أو مطبوعة أو ما يشبههما. وعنصر الهدف من العمل الذى يعبر عنه بقوله لتباع للجمهور، وأخيراً عنصر التخصص أو التفرغ للعمل حيث قال: يطلق بصفة خاصة على من يتخذ هذا العمل مهنة.

(أ) فمن ناحية العمل نفسه وهو الإصدار أو العمل على إصدار نسخ متعددة فى الكتاب أو مايشبهه، ينبغى أن نعرف أن بذور هذا العمل ليست أمراً جديداً على النشاط الإنسانى فى القرن السادس عشر فالكتاب أداة حضارية عرفها الإنسان قبل ذلك بعدة قرون وعرف الإنسان قيمتها وكان يستكثر منها بوسائله المحدودة وهى كتابة نسخ متعددة من الكتاب الواحد. ونحن نعرف أن النسخ المخطوطة لبعض الكتب المشهورة قد بلغت العشرات أو المئات فى بعض البلاد العربية كمصر أيام الفاطميين ولكن منتصف القرن الخامس عشر قد شهد تغيراً جذرياً بالنسبة لهذه المسألة بظهور تكنولوجيا الطباعة، بحيث لا يمكن أن نقارن بين الجذور الأولى لهذه العملية قبل عصر الطباعة وبين المستوى الذى انتقلت إليه هذه العملية حينما ظهرت الطباعة، لأن نسخ الكتب بدأت تظهر مرة واحدة بالمئات ثم الآلاف ثم عشرات الآلاف واليوم تصل نسخ بعض الكتب إلى الملايين، ولايستغرق إعدادها ما كانت تأخذه النسخة الواحدة المخطوطة قبل عصر الطباعة. ويعنى ذلك أن الطباعة عنصر أساسى فى عملية النشر، وأن كل تطورفيها يؤدى إلى تطور مقابل فى عملية النشر، وسوف نلاحظ فى الفصول القادمة أن تاريخ النشر قد ارتبط بتاريخ الطباعة ارتباطاً يصعب فيه الفصل بينهما.

(ب) ومن ناحية مجال العمل يتضح أن الكتاب أو ما يشبهه من أوعية الذاكرة الخارجية هو المجال الذى اختارته عملية النشر ليكون موضع نشاطها. والكتاب

هذا الكائن الصغير الذى يصنعه الانسان يمثل أهم الأدوات الحضارية التى عرفها الانسان وأكثرها تعقيداً. فالكتاب فى مفهومه الوظيفى هو الوعاء الذى يحمل الفكر الانسانى بأوسع ما تتضمنه هذه الكلمة من المعانى. ومعنى ذلك أن "النشر" يرتبط بهذا الوعاء الخطير وأن الفكر الانسانى عنصر هام وأساسى فى عملية النشر. والحقيقة أن تاريخ النشر منذ القرن الخامس عشر حتى الأن يؤكد هذا الارتباط، وإذا كان الكتاب كوسيلة لنقل الأفكار وللاتصال الانسانى يتأثر بعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية ويؤدى إلى نتائج اجتماعية وسياسية وثقافية فان النشر – والكتاب مجاله– أصبح هو الآخر مؤثراً ومتأثراً بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة. وإذا كان الكتاب فى معناه العام أصبح يتسع ليشمل الكتاب العادى والصحيفة والمجلة، والخريطة وكتاب الموسيقى، وكثيراً من المسجلات الضوئية والصوتية وغيرهما فى سياق التقنيات الحديثة، فان النشر هو الآخر أصبح يغطى أكثر هذه الأنواع أو كلها من الناحية الوظيفية على الأقل، برغم أن ارتباطه بالكتاب فى معناه التقليدى ارتباط عميق الجذور فريد الملامح، بحيث ينصرف إليه المفهوم الاصطلاحى أول الأمر وإلى غيره بالقياس والتبعية كما سنرى فى بعض الفقرات التالية.

(جـ) أما الهدف من العمل فهو أن يصل الكتاب او المطبوعة او ما يشبههما إلى الجمهور ويباع له، وهذا الهدف يمثل العنصر الثالث فى عملية النشر حسب ما جاء فى معجم أكسفورد. فقد أصبح النشر نشاطاً اقتصادياً يحتاج إلى كل ما تحتاج إليه الأعمال الاقتصادية من وجود رأس المال، وحسن الإدارة، والتعرف على السوق، والإعلان والترويج والتسويق، وسهولة التوزيع. وإذا كانت الطباعة بما فيها من العمليات الفنية قد ارتبطت بالنشر منذ نشأتها كما رأينا فى الفقرة {أ} وكونت بذلك العنصر الأول فى عملية النشر، فإن تاريخ الطباعة يؤكد لنا أن رأس المال، وحسن الإدارة، وخبرة رجال الأعمال، قد طوقت هذا الاختراع الجديد تقريباً منذ الأيام الأولى، لأن الطابعين بخبرتهم التكنولوجية وحدها كانوا عاجزين عن الوصول بهذا الاختراع الجديد ليصبح وسيلة سحرية للنشر، ولكن تعاون الجانب الطباعى الفنى مع الجانب الاقتصادى الإدارى، وصل بالنشر إلى ماوصل إليه اليوم من النجاح والازدهار. وقد بدأ الجانب الإقتصادى والإدارى يدخل فى عملية النشر منذ أواخر القرن الخامس عشر الذى ظهرت الطباعة فى

منتصفه، وظهر من رجال الأعمال فى مجال النشر عباقرة استطاعوا أن يدفعوا به خطوات واسعة إلى الأمام وقامت البيوت العريقة والشركات الكبرى التى يعيش كثير منها حتى اليوم، وقد يصل عمر بعضها إلى مائتى سنة أو أكثر، كما نشأت فيما بعد دور الصحف والدوريات التى كانت الطباعة أهم أساس تكنولوجى لنشأتها وتطورها.

(د) أما التخصص أو التفرغ للعمل فإنه فى الحقيقة عنصر إضافى وليس أساسياً حسب ما صرح به معجم أكسفورد نفسه. وقد جاء ليوضح الفرق بين نوعين من الناشرين، فهناك كثيرون يصدرون أو يعملون على أصدار الكتب والمطبوعات وما يشبهها وتوزيعها على الجمهور بالبيع أو بغيره من الوسائل، ولكنهم لا يتخذون من هذا العمل مهنة أساسية. فالمؤلف مثلاً قد يصدر كتابه ويتحمل نفقات هذا الإصدار ويعمل بطرقه الخاصة على توزيعه ولكنه لا يجعل من هذا العمل مهنة يتفرغ لها. وهناك هيئات ومؤسسات ذات أغراض سياسية أو اجتماعية أو ثقافية مثل الحكومات والجمعيات والمؤسسات والشركات والجامعات لها أهدافها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، التى تعمل على تحقيقها بمختلف الوسائل، وقد ترى أن النشر يساعدها على تحقيق أهدافها، فتصدر أو تعمل على إصدار كتب ومطبوعات ودوريات وغيرها من الأوعية غير التقليدية، وتعمل على وصولها إلى الجماهير بمختلف الوسائل، بيعاً أو إهداء، أو تبادلا. فهى من هذه الناحية ناشر، والعمل الذى تقوم به نشر تتحقق فيه العناصر الأساسية وهى: الجانب الطباعى الفنى، والجانب الفكرى، والجانب الإدارى وخصوصاً التوزيع. ولكنها لا تجعل النشر مهنة تتفرغ لها وإنما مجرد وسيلة تحقق أغراضها. بل الحقيقة أن بعض المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، ولاسيما الكبيرة منها، تجعل النشر أحد الخدمات التى تقوم بها. ومن أمثلة ذلك مكتبة الكونجرس، التى يجد الباحثون فى قائمة مطبوعاتها، سواء الفهارس والببليوجرافيات أو غيرهما، نماذج فريدة لأوعية المعلومات، كما أن الجامعات الكبرى فى البلاد العربية وفى مقدمتها السعودية وبقية الدول الخليجية، تكل إلى عمادة المكتبات فى كل منها، مسئولية القيام بوظيفة النشر من هذه الفئة الخاصة. فهذا النوع من الناشرين يسمى "الناشر الهيئة" وعمله يسمى "النشر الخالص أو الثقافى". أما الناشر الذى يتخذ من هذا العمل مهنة ويتفرغ لها فإنه يسمى "الناشر المحترف" وعمله يسمى "النشر المهنى أو التجارى".

تلك هي العناصر الأربعة التي تؤخذ من تعريف كلمة Publish بمدلولها الاصطلاحي الخاص في اللغة الانجليزية، وهو المدلول الذي يهمنا في هذه الدراسة. وقد استعملت الكلمة العربية "النشر" لتقابلها، فمن الطبيعي أنها تحمل المدلول الخاص السابق نفسه بعناصره الأربعة. ونحن نعرف أن هذه الدلالة الخاصية قد دخلت إلى الكلمة العربية خلال القرن التاسع عشر، مع كثير من المعاني الاصطلاحية الخاصة التي حملتها الحضارة الأوروبية الحديثة ودخلت بها في بعض مفردات اللغة العربية، مثل "قطار" و"استعمار" و"باخرة". وكانت الأهمية الحضارية لهذا المعنى الجديد قوية إلى درجة أن المعاني اللغوية والحضارية السابقة لكلمة "نشر" العربية توارت قليلاً أو كثيراً خلف هذا المعنى الاصطلاحي الحضاري الجديد. وعلى أي حال فليست العناصر الأساسية السابقة في مفهوم النشر إلا تحليلا رأسياً لجوهر هذا النشاط الحضاري المهني، أما واقع هذا النشاط في الوجود فانه يتكون من سلسلة أفقية طويلة من العمليات المتتابعة التي تبدأ بالعملية أو الحلقة الأولى وهي أن توجد فكرة أو أفكار في ذهن أحد الناس، تلك الأفكار التي تتخذ من الكتب أوعية لها، وتنتهي بوصول هذه الأفكار في هيئة كتب مكتملة الوجود إلى أيدي الناس، أو أرفف المكتبات. هذه السلسلة تستحق دراسة مستقلة ليس هذا مكانها* .

ثانياً - النشر و الاتصال و البشري

الاتصال البشري:

التعريف التقليدي للإنسان هو أنه حيوان ناطق، ومعنى ذلك أن صفة النطقية فيه هي مناط التمييز بينه وبين الحيوانات الأخرى، وتقتضي سمة النطقية في الإنسان أن يكون هناك بداخله ما يعبر عنه أو ينطق به من فكرة أو شعور أو إحساس أو إنفعال، أو غيرها من بذور المعلومات في مدلولها الذهني وهذا هو العنصر الأساسي في سمة النطقية. أما الناحية الآلية أو الصوتية في النطق فليست عنصراً جوهرياً، وإلا فان الببغاء الذي يعطي هذا الجانب الآلي الصوتي ليس انساناً، والأدمي الأخرس مع أنه لا يملك هذا الجانب الآلي الصوتي فهو إنسان. فالإنسان هو ذلك الكائن الذي

* هناك كثير من المؤلفات في الموضوع، التي تكتفي بتناول هذه الخطوات الأفقية المتتابعة باعتبارها الممارسات الميدانية.

يملك فى نفسه ما يمكن أن يبرز إلى الوجود الخارجى من "المعلومات" فى صورة تعبيرية اتصالية مقصودة. وقد لختار التعريف التقليدى للإنسان من الصور الاتصالية، صورة ولحدة وهى النطق، لأنها الصورة الأصلية أو الطبيعية التى تعبر عن الفكرة أو الشعور.

ولكن الإنسان، فى تطوره الحضارى الطويل، قد اصطنع إلى جانب الكلمة وسائل أخرى للتعبير والاتصال تفريعاً من الكلمة أو تطويرا لها، كما أنه اصطنع طرائق جديدة غير الكلمة. وتستعمل هذه الطرائق منفردة، أو يصاحب بعضها بعضاً، وقد تصاحب الكلمة فى صورتها المجردة الأصلية أو فى صورها المتطورة. فالإنسان مثلاً قد يعبر عن أفكاره أو مشاعره أو هما معاً بالكلمة المجردة فى صورة خطبة، أو حكمة، أو مثل، أوقصيدة، أو خبر، أو غيرها، كما أنه قد يغنى مستعملا بعض هذه الوسائل الكلامية، كما أنه قد يستخدم أصواتاً غير الكلمات فى شكل موسيقى، كما أنه قد يرقص ليعبر عن فكرة أو شعور، وقد يصاحب الرقص غناء، أو موسيقى، أوحوار فى مأساة أو ملهاة أو غيرهما من وسائل التعبير المركبة. وعلى الرغم من تعدد هذه النماذج التى ذكرناها للتعبير والاتصال الإنسانى فإنها من حيث النوع تتلخص فى ثلاثة أنواع: الكلمة ذات المعنى، والصوت المجرد، والحركة. وهذه الوسائل الثلاثة تشترك فى صفة خاصة وهى أن الإنسان لا يلجأ إلى مادة، فيشكلها ليعبر عن فكرة أو شعور، ولكنه يستخدم وسائل ذاتية يعبر بها عن نفسه مباشرة، ويمكن لذلك أن نسميها "الوسائل الذاتية فى التعبير والاتصال".

وهناك وسائل أخرى للتعبير غير ذاتية، لجأ فيها الإنسان إلى المواد التى حوله من حجر أو خشب أو ألوان أو غيرها وصنع منها أشياء يعبر بها عن فكره أو شعوره. فالتمثال، والصورة، واللوحة، من الوسائل التى استخدمها الإنسان فى التعبير منذ أقدم العصور، وقد مرت بتطورات عديدة فظهرت فى أشكال جديدة، وقد يستعمل الانسان هذه الأشكال الأصلية أو المتطورة، منفردة أو مصاحبة لغيرها. وعلى الرغم من كل ألوان التعدد وأشكال التطور فى هذا القسم، فإننا نجدها تشترك فى صفة الاعتماد على مادة وتشكيلها فى وضع معين بقصد التعبير الاتصالى، ويمكن لذلك أن نسميها "الوسائل التشكيلية فى التعبير

والاتصال" ويتضح الفرق بين هذه المجموعة والمجموعة السابقة فى أن الوسائل التشكيلية بطبيعتها ذات بعد زمنى ومكانى واضحين لأن المادة المشكلة يمكن أن تبقى فترة زمنية بعد اعدادها ويمكن أن تنقل إلى مكان آخر. أما الوسائل الذاتية فانها بطبيعتها لا تملك بعداً زمنياً أو مكانياً مطلقاً. لأن الكلمة المنطوقة والصوت الانسانى التجريدى وحركة الرقص تملك بعداً زمنياً محدداً بوقت النطق أو التصويت أو الرقص، وكذلك تملك بعداً مكانياً محدوداً بالمدى الذى يصل إليه الصوت أو رؤية العين.

علاقة النشر بالتعبير والاتصال البشرى:

عرفنا فى المعنى الاصطلاحى للنشر ومفهومه ان هناك أربعة عناصر أساسية تمثل الكيان الوجودى لعملية النشر، وأحد هذه العناصر الأربعة هو المجال الذى تعمل فيه صناعة النشر، وعرفنا أن هذا المجال هو الكتاب فى مفهومه الوظيفى والحضارى، باعتباره الوعاء الذى اصطنعه الانسان ليحمل أفكاره ومشاعره "والمعلومات" التى وصل إليها، ومعنى ذلك أن صلة النشر وعلاقته بهذا العنصر ليست فى حقيقتها إلا علاقة بين النشروبين أفكار الإنسان ومشاعره ومعلوماته، وإذا كانت وسائل التعبير والاتصال الانسانى التى أشرنا إليها فى الفقرات السابقة تقوم بوظيفتها فى نقل أفكار الإنسان ومشاعره ومعلوماته إلى الآخرين، فليس النشر بدوره إلا وسيلة جديدة أضافها الانسان لكى تساعد وسائل التعبير والاتصال الانسانى على القيام بوظائفها ونقل الأفكار والمشاعر والمعلومات إلى آفاق أوسع. وإذا كانت الصلة بينهما تصل إلى هذا المستوى من التماثل فى الوظيفة فلا بد من دراسة وسائل التعبير البشرى هنا على أساس الوظيفة المشتركة بينها وبين النشر.

(١) وسائل التعبير الذاتية: تتفاوت وسائل التعبير البشرى فى المدى الذى يستطيع أن يبلغه كل منها فى نقله للأفكار والمشاعر، فالوسائل الذاتية فى التعبير، مثل الكلمة المنطوقة والصوت المجرد، والحركة ذات مدى محدود بطبيعتها، لأنها لا تملك بعداً زمنياً أو مكانياً مطلقين يمكن بواسطتهما أن تمتد وظيفتها بعد لحظة الخلق الأولى. أما الوسائل التشكيلية فى التعبير، مثل التمثال والصورة واللوحة، فإنها من هذه الناحية أبعد مدى بسبب وجود المادة التى تمد

وظيفتها إلى أبعاد مكانية وزمانية غير لحظة الخلق الأولى. وهذه المقارنة بين الوسائل الذاتية والوسائل التشكيلية قاصرة على المدى فقط ولانتعرض هنا لدرجة القوة لأنها لا تعنينا، فالكلمة المنطوقة قد تكون أقوى أو أضعف أثراً فى نقلها للأفكار والمشاعر من التمثال أو اللوحة. فنحن هنا نقيس درجة الانتشار ولا نتعرض لدرجة التأثير.

(٢) التسجيل الكتابى للتعبير: استطاع الانسان فى المراحل التطورية لحضارته أن يسجل كثيراً من وسائل التعبير البشرى بطرق مختلفة، وقد أصبحت هذه التسجيلات بدورها وسيلة أقوى لتوسيع المدى بالنسبة لوسائل التعبير ذات المدى المحدود بطبيعتها، وازدادت بذلك درجة الانتشار فى هذه الوسائل. ولعل أهم هذه التسجيلات هو تحويل الكلمة المنطوقة إلى كلمة مكتوبة، كما استطاع الانسان أن يقوم بتسجيل شبه كتابى للأصوات الموسيقية المجردة. وقد أصبح الورق منذ قرون عديدة هو المادة المفضلة التى توضع فوقها الكلمات المكتوبة أو الرموز الموسيقية، ومن الواضح أن هذه المادة الورقية يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر، وأن تبقى فترة من الزمن تطول أو تقصر، واكتسبت "الوسائل الذاتية فى التعبير" بسبب هذا التطور سعة جديدة فى الانتشار وأصبحت تشبه "الوسائل التشكيلية فى التعبير" من هذه الناحية.

(٣) نشر التسجيلات الكتابية: كان تحويل الكلمة المنطوقة إلى مكتوبة يتم فى بادىء الأمر فى عدد قليل جداً من النسخ، ومن الطبيعى أن كل نسخة تمثل سعة مستقلة لأنها تستطيع أن تمتد وحدها فى الزمان والمكان، لتوسع انتشار ما تحمل من الكلمات. فلما اخترعت الطباعة وأصبحت الكلمة المكتوبة تظهر فى مئات ثم فى آلاف أو مئات الآلاف من النسخ فى اللحظة نفسها، كان هذا الاختراع إضافة عميقة متميزة لسعة الانتشار الذى اكتسبه التعبير الكلامى بين ألوان التعبير الإنسانى. وقد استفاد من هذا الاختراع أيضاً كل ألوان التعبير التى تسجل على ورق مثل الرموز الموسيقية، والرسم، سواء أكان تعبيراً مستقلاً أو تسجيلاً لتعبير أنسانى آخر، كالرقص والنحت مثلاً. وقد عرفنا أن النشر فى معناه الاصطلاحى قد ارتبط بهذا الاختراع لعمق تأثيره فى نشر التعبير الذاتى للإنسان.

(٤) التسجيل الصوتى ونشره: استطاع الانسان فى المراحل الأخيرة من

حضارته الحديثة، أن يخترع وسائل جديدة، لتسجيل التعبيرات الإنسانية بجميع أنواعها، وخصوصاً التعبيرات الذاتية. فتم تسجيل الكلمة المنطوقة فى صورة منطوقة، وأمكن تصنيع آلاف النسخ من هذه الصورة المنطوقة. ومن الواضح أن كل نسخة منها تمثل سعة انتشارية مستقلة، فى الزمان والمكان، وينطبق عليها كل ما ينطبق على نسخة الكلمة المكتوبة. وإذا كان النشر بمعناه الاصطلاحى قد ارتبط بظهور آلاف النسخ المكتوبة فى اللحظة نفسها، فان الاختراع الجديد قد فتح مجالاً جديداً لما يمكن أن نسميه "النشر الصوتى" الذى يشبه "النشر الكتابى"، وذلك أن لهذا الاختراع الجديد السمات الأساسية للنشر بمعناه التقليدى الطباعى. ومن الواضح أن التعبير الموسيقى قد استفاد فائدة كبرى من هذا الاختراع الجديد أيضاً، وأصبحت الموسيقى تنشر على نطاقين: رموز كتابية وتسجيلات صوتية.

(٥) التسجيل المرئى ونشره: كما استطاع الإنسان أيضاً أن يستغل الضوء فى تسجيل بعض أنواع التعبير البشرى. وقد ابتدأ أول الأمر بالصورة الساكنة، ثم ظهرت الصور المتحركة أو السينما، التى أمكن بواسطتها تسجيل التعبير الحركى كالرقص، وتم تسجيل ذلك فى أفلام قصيرة أو طويلة، وأمكن تصنيع أى عدد من النسخ فى الوقت نفسه، ولكل نسخة سعتها الانتشارية المستقلة فى الزمان والمكان. ومعنى ذلك أن لهذا الاختراع الجديد السمات الأساسية للنشر بمعناه التقليدى.

(٦) التسجيل الإلكترونى ونشره: فى السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية، تمّ اختراع الحاسب الألكترونى، وكان استخدامه فى بادئ الأمر قاصراً على المعلومات العددية والعمليات الرياضية. ثم نجح المهندسون فى تطويعه لكى يتعامل مع الكلمات والنصوص، وتعددت استخداماته بسبب ذلك، وظهر فى السنوات العشر الأخيرة ما يطلق عليه "بنوك المعلومات" أو "قواعد البيانات" سواء أكانت ببليوجرافية أو غير ببليوجرافية. ومن هذه البنوك أو القواعد يمكن الحصول على أشرطة أو أقراص ممغنطة كما يمكن إنتاج نسخ عديدة من أى منهما فى الوقت نفسه، ولكل نسخة سعتها الانتشارية المستقلة فى الزمان والمكان، حينما يتوفر لها الحاسب الألكترونى وبرامج تشغيله. وينطبق كل ما تقدم فى الأوعية الممغنطة من الشرائط والأقراص وغيرهما، على فئة جديدة من الأوعية يطلق

عليها المليزرات، وهى الأضخم سعة والأكثر انتشاراً فى الوقت الحاضر. البداية كانت الأقراص ذوات القطر حوالى ٥ بوصة، وطاقة الاختزان فى واحد من هذه الأقراص المليزرة تساوى طاقة الإختزان لحوالى ١٦٠٠ أو أكثر من الأقراص الممغنطة ذوات القطر نفسه.أما الآن فى التسعينيات بعامة وفى أواسطها وأواخرها بخاصة، فهناك ما يمكن أن تصل سعته إلى ضعف ذلك أو أضعافه.

(٧) الاتصال الآلى: فى العقود الأولى من القرن العشرين ظهر نمط فريد لانتشار وسائل التعبير البشرى، عن طريق الاتصال السلكى أو اللاسلكى. وأبرز النماذج لهذا الاتصال محطات الإذاعة التى تنقل محتويات الأوعية الصوتية، ثم محطات التليفزيون التى تنقل محتويات الأوعية المرئية، وأخيراً قواعد المعلومات بالاتصال (المباشر: Online) التى تنقل محتويات الأوعية الكتابية والصوتية والمرئية، دون الحاجة فى أى من هذه القنوات الثلاث (الإذاعة ، التليفزيون، قواعد البيانات) إلى وجود نسخ عديدة، فالنسخة الأصل فى مقر القناة تنقل محتوياتها إلى مئات المواقع أو آلافها أو عشرات الألوف بواسطة التكنولوجيات الهندسية للاتصال، وأشهرها وأوسعها فى الوقت الحاضر تكنولوجية "الإنترنت".

(٨) التزاوج والتداخل فى وسائل التعبير والاتصال: فتحت الأبعاد الجديدة فى التسجيل الصوتى والمرئى والألكترونى آفاقاً جديدة للتزاوج فى انتشار وسائل الاتصال البشرى، فمن الممكن أن يجمع الانسان بين الرقص والغناء، والتعبير القولى، وغيرها، وأن يسجل كل ذلك صوتياً ومرئياً، وأن يصنع منه أى عدد من النسخ فى الوقت نفسه، وتصبح كل نسخة سعة انتشارية مستقلة فى الزمان والمكان. وهذا ما يتم فعلاً فى نشر الأفلام التسجيلية والأفلام التجارية أيضاً. وتتوفر فيهما كما نرى السمات الأساسية لتعريف النشر ومفهومه. كما أن الكتاب الذى تم نشره فى صورة مكتوبة بالطرق التقليدية يمكن أن يتم نشره فى صورة صوتية، ويتم ذلك فعلاً الأن فى مجال الكتب الناطقة للمكفوفين وفى مجال تعليم اللغات الأجنبية، وكذلك يمكن نشره فى صورة مرئية على مصغرة فيلمية (ميكروفيلم) أو جزازة فيلمية (ميكرفيش)، وتتم قراءة أى منهما بواسطة المقراء الآلى. وهذا هو الذى تم قبلاً فعلاً فى أكثر الصحف والمجلات بسبب مشكلات

التخزين. ولعل أهم أنماط التزاوج فى وسائل النشر والتعبير والاتصال البشرى، هو الذى يتم فى المختزنات بواسطة الحاسب الألكترونى، حيث أن هذه المختزنات من المعلومات يمكن أن تظهر (مباشرة: Online) على شاشة تليفزيونية فى مكان الحاسب أو على بعد آلاف الأميال، كما يمكن أن تظهر على مصغرة فيلمية أو جزازة فيلمية، إلى جانب استخراج مختزنة الكترونية أخرى أو أكثر على وسيط ممغنط أو مليزر. وأخيراً يمكن أن تظهر فيما يطلق عليه "الكتاب الألكترونى" الذى يمكن أن يدخل فى توزيعه أو ترويجه قناة "الإنترنت".

النشر والأبعاد التكنولوجية الحديثة:

النشر بمعناه التقليدى هو الذى يقوم على الطباعة، واعداد كبيرة من النسخ فى الوقت نفسه، وتصبح كل منها ذات سعة انتشارية مستقلة فى الزمان والمكان. وقد عاش هذا النوع من النشر وحده عدة قرون حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ظهر البعد الصوتى الذى يقوم على التسجيل فوق أشرطة أو أقراص أو غيرهما، ويمكن اعداد عدد كبير من النسخ فى الوقت نفسه، وتصبح كل منها ذات سعة انتشارية مستقلة فى الزمان والمكان، ويصحبها عادة جهاز خاص لاستعمالها. وكذلك ظهر البعد الضوئى الذى يسجل على أفلام أو شرائح أو غيرهما، ويمكن اعداد عدد كبير من النسخ فى نفس الوقت، لكل منها سعة انتشارية مستقلة فى الزمان والمكان، وتستعمل عادة بواسطة جهاز خاص. كما ظهر البعد الألكترونى الذى يمكن أن يختزن كميات هائلة من المعلومات، كما أنه يستطيع أن يتيحها لمن يريدها أسرع مئات المرات من الطرق التقليدية. وفى السنوات القليلة الماضية استخدمت آشعة الليزر فى تسجيل المعلومات. بحيث يستطيع القرص الواحد فى الحجم المألوف أن يختزن بضع مئات أو حتى بضعة آلاف من الكتب فى الجانبين.

والحقيقة أن "النشر" بمعناه الاصطلاحى ارتبط عدة قرون بالطريقة الأولى وأصبح يطلق عليها على سبيل الحقيقة، أما إطلاقة على الأنواع غير التقليدية فإنه استعمال جديد على سبيل المجاز. وعلى الرغم من توافر السمات الأساسية للنشر فى كل الأنواع بصفة عامة، إلا أن هناك عدة فروق بين النوع الأول التقليدى فى جانب، وبين الأنواع الأخرى غير التقليدية فى جانب آخر، ويمكن تلخيص هذه

الفروق فيما يلى:

(أ) تختلف العلميات التكنولوجية فى النوع التقليدى عنها فى الأنواع الجديدة، وليس من السهل على دار واحدة أن تستخدم وتدير آلات ذات طبيعة مختلفة مثل آلات الطباعة فى جانب وآلات التسجيل الضوئى والصوتى الالكترونى الممغنط والمليزر فى جانب آخر. ولهذا قامت دور وهيئات مستقلة للأنواع الجديدة، برغم أنها من الناحية المالية والاقتصادية قد ترتبط بمؤسسات النشر التقليدى. ولم تحاول دور النشر التقليدية أن تدخل بنفسها إلى هذا الميدان الجديد، اللهم إلا فى حالات محدودة، حيث نجد بعض دور النشر التقليدية تأخذ من هذا الميدان ما يفيدها فى ميدانها القديم، مثل ترويج كتب تعليم اللغة، ومثل التصوير الفوتوغرافى للكتب التى نفدت من السوق. وهذا الموقف يؤدى بدوره إلى أن يصبح الميدان الجديد مهنة أو مهناً مستقلة بذاتها وان يبقى النشر بحدوده التقليدية مهنة مستقلة وحدها، على الرغم من انه يستعين فى رسالته بتكنولوجيات الجمع التصويرى والحاسب الألكترونى وأشعة الليزر.

(ب) تختلف العمليات الإدارية والمالية وطرق التسويق بمعناه التقليدى عنها فى الميادين الجديدة. وقد تطورت هذه العمليات، ونمت عبر عدة قرون، واكتسبت تقاليد وطرقاً معينة، وليس من السهل تطبيقها على الإنتاج الصوتى والإنتاج الضوئى والإنتاج الألكترونى والمليزرات. وهذا يؤدى بدوره إلى محاولة ابتكار وخلق مبادئ تتلاءم مع طبيعة الإنتاج الجديد. ومن الطبيعى أن تنشأ لذلك دور وهيئات مستقلة، وأن تتأكد شخصية المهنة الجديدة منفصلة عن مهنة الميدان التقليدى.

(جـ) يختلف موقف المستخدم بالنسبة للمواد التى يقدمها النشر بمعناه التقليدى من المواد المطبوعة، عنه بالنسبة للمواد السمعية والبصرية والألكترونية والمليزرة. فالمواد الأولى مع ارتفاع ثمنها إلا انها الأكثر ملاءمة إذا كانت السوق محدودة، ولاتحتاج فى استخدامها إلى آلات أو لأجهزة مصاحبة، وهذا يؤدى إلى ذيوعها وسعة انتشارها. وهى بهذا المعنى أولى بالمعنى الاصطلاحى لكلمة النشر، لأنه يتمثل فيها بطريقة أوسع وأعمق. هذا بالإضافة إلى أن بعض المواد البصرية والسمعية تحتاج فى استخدامها إلى وجود جمهور كبير، كما أن المستخدم قد لايستطيع أن يستعيد شيئاً يريد أن يراه أو يسمعه مرة ثانية أو ثالثة، وكل ذلك على عكس المواد المطبوعة

التى تتيح أكبر قدر من المرونة فى استخدامها.

للأسباب الثلاثة السابقة يحسن أن نقصر كلمة "النشر" فى مفهومها الاصطلاحى الكامل على النوع التقليدى القديم، الذى يقوم على الطباعة واعداد عدد كبير من النسخ فىالوقت نفسه، بالرغم من استخدام كل التكنولوجيا الحديثة فيه، وان نكتفى بدراسة هذا النوع وحده حين نتعرض لدراسة النشر، أما النوعان الأخران فمن الممكن أن يطلق عليهما اسم النشر مجازاً، ولكنهما على أى حال يحتاجان إلى دراسة مستقلة، لاتقع تحت اسم النشر بمعناه التقليدى. على أن هناك بعض الدراسات العامة التى قد تتناول المواد المطبوعة والمواد السمعية والبصرية والالكترونية الممغنطة والمليزرة وغيرها، تحت اسم "مواد الاتصال البشرى". وتدرس هذه المواد معاً من ناحية الوظيفة المشتركة التى تقوم بها فى نقل أفكار الإنسان وعواطفه ومعلوماته، والسير بعجلة الحضارة إلى الأمام. أما إذا درست على أساس أن كلا منها مجال لنشاط إنسانى يمثل مهنة من المهن، فمن المستحسن أن تستقل المواد المطبوعة وأن تدرس وحدها، وان يكون ذلك تحت اسم "دراسة النشر" وأن توضع دراسة مستقلة للمواد الصوتية والضوئية، ودراسة أخرى لكل من المواد الألكترونية الممغنطات والمليزرات. ومن الطبيعى أن تتضمن تلك الدراسات قليلاً أو كثيراً من الجوانب التكنولوجية والاقتصادية باعتبارهما ركنين أساسيين فى هذه الدراسات.

ثالثاً: بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات

طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة:

يرتبط وجود المكتبة فى أكثر أجزائه، بمجموعة من ألوان النشاط الإنسانى الحضارى، التى نمت وتطورت عبر العصور، وأصبحت تمثل ميادين مستقلة فى العلوم، أو التكنولوجيا، أو الدراسات الاجتماعية والإنسانية. فهندسة المبانى، وصناعة الأثاث، وتطوير الأجهزة الآلية -ليست إلا أمثلة محدودة تشرح الفكرة السابقة، لأن أجزاء من وجود المكتبة تعتمد على ما ينتجه الإنسان فى هذه المجالات. كما أن قيام المكتبة بوظيفتها نحو القراء والباحثين، فى كفاية ونجاح، يعتمد بالضرورة على تطبيق أحدث ماوصل إليه علماء النفس وأساتذة الاجتماع

فى مجالاتهم الدراسية. ومن الطبيعى أن تكون للمكتبة بدورها ذات أثر كبير فى كل تلك المجالات السابقة، بما تمنح العاملين فيها من الخدمات، التى تمكنهم من مواصلة بحوثهم واستكشاف آفاق جديدة فى ميادين عملهم أو دراستهم.

ومن الممكن أن نتصور علاقة من هذا النوع بين المكتبة والنشر، كمجال من مجالات النشاط الإنسانى الحضارى، علاقة تقوم على تبادل التأثير، كما فى الأمثلة السابقة. وهذا النوع من العلاقة موجود فعلاً، ولكن الحقيقة أن الصلة بين المكتبة والنشر أكبر من ذلك. إنها صلة جذرية ترتبط بالماهية والجوهر فى كل منهما، فلا يمكن أن نتصور مكتبة بدون تلك المواد التى نطلق عليها أوعية المعلومات، من الكتب والمجلات والنشرات، وهى المواد التى تقوم عليها عملية النشر ذاتها. وإذا كانت المكتبة فى الوقت الحاضر، قد ضمت إلى المواد التقليدية السابقة الشرائح والأفلام والمسجلات الصوتية والضوئية والمحسبات الممغلطة والمليزرة، فان مجال النشر نفسه، من أحدى وجهات النظر على الأقل، قد اتسع ليقوم بإنتاج هذه المواد الجديدة. وعلى أى حال فمازال المواد المطبوعة، وهى عماد النشر التقليدى، تمثل حجر الزاوية فى المقتنيات، بالنسبة للأكثرية العظمى من المكتبات، فى البلاد النامية وفى البلاد المتقدمة إلى حد كبير، ولاتستغنى عنها مكتبة ما استغناءً تاماً مهما بلغت فى تطورها من التقدم والتجديد.

هذا من ناحية وجود المكتبة، والأمر كذلك من ناحية نشأة ونمو وازدهار النشر نفسه كنشاط إنسانى حضارى، فالمكتبات بأنواعها المختلفة هى المؤسسات التى لولا دورها المباشر وغير المباشر، فى تشجيع القراءة والبحث، وتقديم المواد التى يحتاج إليها الباحثون والقارئون، لولا هذا الدور لما قامت دور النشر، على اختلاف أنواعها وتفاوت مقدراتها، ولما أصبح النشر صناعة ضخمة، تعمل فيها نسبة مئوية غير قليلة من أفراد المجتمع، ويوظف فيها جزء غير قليل من الدخل القومى.

العلاقة بين دراسة النشر ودراسات المكتبات:

تبين من طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة، أن الصلة بينهما صلة جذرية، ترتبط بالماهية والجوهر فى كل منهما. وإذا كان الأمر كذلك فان حاجة العاملين

فى كل من المجالين إلى معرفة المجال الآخر ودراسته، ليست الحاجة الثقافية العامة، التى يشبعها الانسان رفاهية وتفضلاً، ويقوم بها كنشاط لجتماعى خارج عن حدود مجاله المتخصص، ولكنها أمر ضرورى يدخل فى النطاق الأساسى لعمله او مهنته. وليس معنى هذا أن العاملين فى مجال النشر يحتاجون إلى دراسة المكتبات كما يدرسها رجال المكتبات والقائمون بخدماتها، وليسَ معناه أيضاً أن طلاب المكتبات لابد أن يعرفوا كل جوانب النشر ودقائقه بحيث يصبحون من رجاله. ولكن الأمر يعنى أن فى داخل كل من المجالين بعض الجوانب التى على أصحاب المجال الآخر أن يعالجوها ويتعرفوا عليها، ليستكملوا بذلك الخبرات الضرورية لمجالهم الذى يعملون فيه.

ويأتى بعد ذلك سؤالان، وهما: أين تقع دراسة المكتبات بالنسبة لطلاب النشر وباحثيه؟ وأين تقع دراسة النشر لطلاب المكتبات ورجالها؟ والإجابة عن السؤال الأول تقتضى الاسترجاع الذهنى لمفهوم النشر وتعريفه، الذى تم عرضه فى القسم الأول من هذا الفصل. فإذا كانت هناك ثلاثه جوانب رئيسية لهذا المفهوم، وهى الجانب الفنى التكنولوجى متمثلاً فى الطباعة وآلاتها وأجهزتها، والجانب الفكرى متمثلاً فيما يحمله الكتاب -مؤثرا ومتأثراً- من التيارات الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية، والجانب الاقتصادى الادارى متمثلاً فى رأس المال وترشيد العمل وتسويق الإنتاج - فإن موقع دراسة المكتبات داخل هذا المفهوم يأتى فى الجانبين الثانى والثالث. ذلك أن المكتبة من حيث الجانب الفكرى، تمثل مؤسسة ثقافية عميقة التأثير فى هذا الجانب، لأن الكتب - وهى أوعية الفكر والثقافة- تبدأ أجنة فى عقول مؤلفيها وكاتبيها، غالباً ان لم يكن دائماً، حينما تنشأ الصلة الوثيقة بينهم وبين هذه المؤسسة. والمكتبة من حيث الجانب الثالث قطاع هام فى تسويق إنتاج "النشر" بما تأخذه هى من هذا الإنتاج وبما تبثه فى نفوس الأفراد على اقتناء هذا الإنتاج لأنفسهم. ومن الطبيعى أن طلاب النشر، حين يدرسون المكتبيات فى نطاق الجانب الثانى أو الثالث للمفهوم السابق، يتجهون إلى تلك العناصر ذات الصلة بهذا المفهوم، ويلونون دراستهم باللون الذى يحقق أهداف مجالهم. وهناك فعلاً فى كثير من الدول

المتقدمة[1]، بعض البرامج الدراسية أو التدريبية التى ينبغى لجتيازها لمن يعملون فى قطاع النشر، ولاسيما التجار والموزعون، وتتفاوت هذه البرامج فى المقدار الذى تخصصه للمكتبيات، وفى الجوانب التى تعالجها، وليس هنا مجال التعرف على هذه البرامج أو دراسة التفاوت بينها، ولعل ذلك يتم فى مقالة مستقلة أرجو أن يتيسر لها الوقت والدافع.

وأما السؤال الثانى الخاص بموقع دراسة النشر بالنسبة لطلاب المكتبات ورجالها فهو الذى يهمنا هنا. وينبغى للإجابة عن هذا السؤال رسم الاطار العام لدراسات المكتبات، ثم تحديد موقع دراسة النشر دلخل قطاعات هذا الإطار. وفى مقال[2] لى نشر أوائل الستينيات تم تحديد هذا الإطار، كمدخل لمعالجة بعض القضايا المتصلة بدراسة المراجع، وهو أطار عام فى غاية الاختصار، ويتكون من أربعة قطاعات أساسية وقطاعين إضافيين. فالقطاعات الأساسية هى :المقتنيات، والتنظيم الفنى، والخدمات، والإدارة. والقطاعان الإضافيان هما: دراسة المكتبات النوعية، ودراسة مؤسسات المكتبات. ومن الواضح أن دراسة النشر لطلاب المكتبيات على أساس هذا الإطار السداسى، تقع بالأصالة فى القطاع الأول وهو المقتنيات من أوعية المعلومات، ذلك أن هذه المواد هى الإنتاج الذى تقوم علية صناعة النشر ومهنته ودراساته، وهى فى نفس الوقت العنصر الذى يقوم علية وجود المكتبة وتتصل به وظائفها وأهدافها. ولكن وجودها لايقف عند القطاع الأول من هذه القطاعات الستة، وإنما يمتد بالتبعية إلى باقى القطاعات، على تفاوت بينها فى نوع العلاقة ودرجة الاتصال.

وأياً كان الأمر فدراسة موضوع النشر فى برامج دراسات المكتبات، لا تتم بصورة ولحدة، ولاتأخذ اهتماماً متساوياً فى كل الحالات، ولكنها تتفق فى معالجة الموضوع من الزاوية التى تساعد الدارسين والممارسين على إدراك القضايا والمسائل التى توجد فى كل قطاع من هذه القطاعات الستة، إدراكاً واعياً

---

(1) تمتاز الدول الإسكندنافية فى هذه الناحية امتيازاً كثيراً. انظر:

K.Charrison .Libraries in Scandinavia. London, 1961. 240p.

(2) سعد محمد الهجرسى "قضايا أساسية فى دراسة المراجع، مكان دراسة المراجع بين دراسات المكتبات" مجلة المكتبة العربية، المجلد الأول، العدد الثانى، أكتوبر ١٩٦٣. ٣٥-٤٣.

صحيحاً يساعدهم على القيام بعملهم فى داخل المكتبة، أو على كشف آفاق جديدة من دراسات المكتبات وبحوثها. وقد تكون المعالجة داخلة ضمن المقررات الدراسية التقليدية فى برامج المكتبات، مثل الببليوجرافيا، أو المراجع، أو الإدارة، أو الفهرسة، او الخدمة. وقد تكون مستقلة فى وحدات دراسية خاصة بها، مثل الطباعة[١]، أو النشر[٢]او الناشرون، أو مواد الاتصال.

نماذج لعنصر النشر فى المقررات بأقسام المكتبات:

عرفنا طبيعة الصلة الوثيقة بين النشر كنشاط إنسانى حضارى، وبين المكتبة كمؤسسة ثقافية فكرية، تقوم بوظائف معينة وتنمو حولها دراسات خاصة. وتظهر قيمة هذه الصلة فى كثير من الأعمال التى تقوم بها المكتبة، وفى أنواع الدراسات المرتبطة بها. ولن نستطيع هنا ان نستوعب كل مظاهر هذه الصلة وقيمها، إنما سنشير فى إيجاز إلى وجودها العام فى بعض الأمثلة، وسنعرض هذه الأمثلة مأخوذة من القطاعات الأربعة الأساسية لاطار المكتبات. وقد أخذ القطاع الأول منها وهو قطاع المقتنيات النماذج الثلاثة الأولى، باعتبار أنه القطاع الذى يتصل بمهنة النشر أصالة كما ذكرنا من قبل أما القطاعات الثلاثة الباقية فتمت معالجة كل منها فى نموذج واحد.

والفكرة الأساسية خلف هذه النماذج، وخلف كل علاقة تربط النشر بدراسات المكتبات وأعمالها، تكمن كما قلنا من قبل فى أن الإنتاج الذى تقدمه صناعة النشر، هو العنصر الذى يقوم عليه وجود المكتبة وتتصل به أهدافها ووظائفها. فالمواد أو أوعية المعلومات هى الشريان الحيوى الذى يربط بين المجالين، وكأنها خط واحد يقع النشر فى أوله كمنتج، وتقع المكتبة فى نهايته كمستهلك. ومن الطبيعى والضرورى معاً، للمركز الذى يقع فى نهاية الخط، أن يدرس ويتعرف على المصدر الذى يمده بمادة الوجود والعمل فى أول الخط.

---

(١) كان يوجد فى قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة وحدة دراسية شبه مستقلة خاصة بالطباعة.

(٢) دخل النشر كوحدة دراسية مستقلة فى القسم السابق لأول مرة فى العام الجامعى ١٩٦٤/١٩٦٥. أنظر هدف الدراسة ومنهجها فى: سعد محمد الهجرسى. "دراسة النشر والمقرر القومى بجامعة القاهرة" بمجلة الكتاب العربى، العدد ٤٧، أكتوبر ١٩٦٩.

وتمثل هذه الصلة الأساسية الجوهر الحقيقى لكل النماذج النوعية والفردية لقيمة النشر ودوره فى دراسات المكتبات وأعمالها، بما فيها تلك النماذج المحدودة التى ستذكر فى الفقرات التالية.

ونلاحظ أن هناك مستويين أساسيين لقيمة النشر بالنسبة للمكتبيات أولهما مستوى الممارسة في داخل المكتبة والثانى مستوى الدراسة فى داخل معاهد المكتبات. ولا يمثل المستويان فى الحقيقة وجودين مستقلين، ولكنهما أشبه بالوجهين المتقابلين لشئ واحد، وتظهر هذه العلاقة الضرورية بصورة واضحة فى النماذج المذكورة فيما يلى. كما أن مستوى الدراسة قد يتمثل فى موقف التعليم بين الأستاذ والطالب، وقد يتمثل فى موقف البحث العلمى الأصيل، فى أطروحة لدرجة الماجستير أو الدكتوراة، لكشف الغموض الذى يحيط بإحدى المشكلات، أو لخلق الأداة الفنية التى يحتاج إليها الممارسون للقيام بعملهم. وقد حرصت النماذج المقدمة هنا على تمثيل مستوى الممارسة، ومستوى الدراسة بمواقفه المتعددة.

(١) البيبلوجرافيا ودراساتها: إذا أخذنا البيبلوجرافيا بمعناها العلمى أو بمعناها الفنى فإننا نجدها مجموعة من الدراسات الخاصة والطرق الفنية التى تتناول الكتاب بأوسع معانيه سواء من ناحية تكوينه المادى أو من ناحية وظيفته فى نقل الأفكار والمشاعر. فالكتاب هو موضوع هذا النوع من الدراسات وهو المجال الذى ترتبط به. ومن الواضح أن الكتاب هو الإنتاج الذى تقوم صناعة النشر على إعداده وتقديمة إلى الناس. ومن هنا نجد أن جزءاً كبيراً من البيبلوجرافيا بمعناها العلمى يتكون من مجموعة الحقائق المنظمة المرتبطة بإنتاج الكتاب أى بصناعة النشر، وتتضح هذه الصلة بصفة خاصة فى "البيبلوجرافيا التحليلية"(١) التى تعتمد على معرفة كل ما ارتبط بصناعة النشر فى مراحلها التاريخية الأولى، ورصد هذه

---

(١) لتوضيح الحدود الدقيقة فى تقسيمات البيبلوجرافيا ومصطلحاتها، أنظر: سعد محمد الهجرسى." مقدمة فى المفاهيم للبيبلوجرافية" عالم المكتبات، السنة السادسة، العدد الثانى، مارس-إبريل ١٩٦٤: ٤٥-٥١. كما أن هناك كتابا مستقلا بعنوان: البيليوجرافيا ودراستها فى علوم المكتبات الذى نشر لأول مره عام ١٩٧٤، وكان قبلاً بحثاً فى (مؤتمر الرياض ١٩٧٣) بعنوان: البيليوجرافيا والبيليوجرافيات بين تراثها فى الماضى والتطورات الحديثة.

الحقائق بطريقة تخدم أهداف الببيلوجرافيا التحليلية، وهى معرفة الحقائق المتصلة بنشر كتاب ما من الكتب وتأليفه.

ونجد كذلك أن دراسة النشر والتعرف على الناشرين ضرورى فى "الببيلوجرافيا النسقية" التى تهدف إلى تجميع قائمة بمجموعة من الكتب تشترك فى صّفات معينة، لأن هذا التجميع يعتمد على الرجوع إلى المصادر الببيلوجرافية الملائمة، وفى كثير من الأحيان سوف تكون فهارس الناشرين وأعمالهم ونشاطهم مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه وخصوصاً فى "الببيلوجرافيا الحصرية". ومن الطبيعى أن فهارس الناشرين وحدها لا يمكن أن تعطى كل الحقيقة، بل لابد من تدعيمها بدراسة مصاحبة حول الناشر ونشأته وتطوره، وإلا فإن هذه الفهارس بذاتها قد تؤدى بالببيلوجرافيا إلى اخطاء جسيمة.

وهناك ناحية أخيرة نشير إليها لتوضيح قيمة التعرف على صناعة النشر فى الدراسات والأعمال الببيلوجرافية وهى ناحية "الوصف الببيلوجرافى" تقنيناً وتطبيقاً. فمن ناحية التقنين توجد تقنينات مختلفة للوصف الببيلوجرافى، وتتفاوت هذه القواعد والتقنينات فى مقدرتها على تقديم وصف بيبلوجرافى يحقق ذاتية الموصوف تحقيقاً دقيقاً ويخلو من التفاوت. ومن المعروف أن أكمل التقنينات هو الذى يقوم على أساس دراسة مستوعبة لطبيعة المواد المنشورة واختلاف السمات المظهرية للكتب التى تتنوع من ناشر إلى آخر، ويستطيع المقنن أن يتنبه إلى ذلك كله، ويأخذه فى الاعتبار إذا قام بدراسة منظمة لأعمال النشر وتطوراتها واختلافاتها. أما من الناحية التطبيقية فلا يستطيع الببيلوجرافى أن يتنبه إلى سمات الكتاب الذى بيده، ويختار لها من التقنين القاعدة التى تناسبها إلا إذا كان قبل ذلك قد قام بدراسة مباشرة لأعمال النشر وتطوراته واختلافاتها.

(٢) المراجع ودراستها: تمثل المراجع قطاعاً هاماً من المواد القرائية بالمكتبة، حيث تستطيع أن تقدم للعاملين بالمكتبة وللقراء والباحثين، ما يحتاجون إليه من المعلومات، التى نظمت بداخلها تنظيماً يمكن من الحصول عليها فى أقل وقت وبأقل جهد. ومن أجل ذلك أصبح هذا القطاع من مواد المكتبة، موضوعاً لدراسات متعددة داخل الإطار العام للمكتبات. ولن نعالج هنا كل دراسات المراجع وعلاقتها بدراسة النشر وإنما سنكتفى منها بثلاثة. فهناك أولاً الدراسة

النظرية العامة للمراجع التى تتناول تعريفها، ونشأتها وتطورها، وأهميتها فى البحث والدراسة، وتقسيماتها المختلفة، وقضاياها العامة، مثل: التجديد الدورى وقيمته بالنسبة للمراجع، واعداد المراجع ونشرها وفى كثير من جوانب هذه الدراسة النظرية العامة يحتاج الدارس إلى معرفة الدور الذى لعبته وتلعبه صناعة النشر فى تكوين هذا القطاع الهام من مواد المكتبة بصفة عامة، كما يحتاج إلى دراسة واعية دقيقة لنواح معينة فى مهنة النشر، تؤثر تأثيراً مباشراً فى رسم الصورة العامة للمراجع، مثل التطورات التكنولوجية فى الطباعة، ومشكلات التكاليف والتوزيع والأثمان.

وهناك ثانياً الدراسة النظرية النوعية للمراجع، حيث يمكن تقسيم هذا القطاع الهام من مواد المكتبة إلى فصائل وأنواع على أساس الوظيفة التى تقوم بها، مثل القواميس ودوائر المعارف، أو على أساس اللغة التى كتبت بها، أو على أساس المجال أو الموضوع الذى تغطيه، أو على غير ذلك من أسس التقسيم والتنويع. ويمثل كل نوع أو فصيلة من المراجع تكويناً خاصاً له مفهومه النظرى، وله نشأته وتطوره، وتاريخه، وله أهميته المتميزة فى الدراسة والبحث، وله سماته وقضاياه ومشكلاته. وهذه الجوانب هى مجال الدراسة النظرية النوعية، وكما رأينا فى الدراسة النظرية العامة يحتاج الدارس لاستيعاب هذه الجوانب فى وعى وعمق أن يدرك تبادل التأثير بينها وبين صناعة النشر.

وهناك ثالثاً الدراسة الفردية التى تتناول مرجعاً معيناً، للتعرف عليه تعرفاً يمكن الدارس من استخدامه والانتفاع به، وهذا التعرف يغطى خمسة جوانب أساسية، وهى كفاءة القائمين بالمرجع، ومدى السعة، وطريقة التنظيم، والمادة المرجعية، والشكل المادى. ويمثل الناشر عنصراً لايمكن الاستغناء عنه فى التعرف على الجانب الأول، وعلى الدارس أن يستكشف ويقدر القيم الفنية المعروفة عن هذا الناشر وأثر هذه القيم فى المرجع الذى أمامه. كما أن دراسة الجانب الخامس تتناول بطبيعتها القيم الطباعية من حيث نوع الورق، وحروف الطباعة، والمسافات، والهوامش، والايضاحات، وكلها أو أكثرها يدخل تحت الجانب الفنى التكنولوجى وهو أحد الأعمدة الثلاثة التى تقوم عليها صناعة النشر.

أما الدراسات المرجعية الأخرى التى تتصل بمعالجة مشكلة تتطلب

معلومات معينة، وطريقة استخراج هذه المعلومات من مرجع أو مراجع يتم اختيارها اختياراً فنياً دقيقاً يحقق الكفاية والنجاح، أو تتصل بتنظيم خدمة المراجع نفسها فى داخل المكتبة فإن أكثر هذه الدراسات تدخل فى نطاق "الخدمات المكتبية ودراساتها" التى ستعالج فيما يلى[1].

(٣) القطاعات النوعية من المقتنيات ودراساتها: هناك أنواع معينة من المواد بالمكتبة، اقتضت طبيعتها من حيث النشر والاصدار أن تعالج معالجة خاصة بها فى داخل المكتبات، وأن تخصص لها وحدات دراسية معينة فى برامج التدريس لعلوم المكتبات، وذلك مثل المطبوعات الحكومية ومنشورات الهيئات الدولية فى النطاق السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وكذلك الأعمال التى تقوم بنشرها المنظمات المحلية والإقليمية سواء أكانت رسمية أو شبة رسمية. فكثير من المكتبات تخصص لهذه المواد قسماً مستقلاً عن المجموعة الرئيسية للمكتبة، ويقوم بأمرها هيئة عمل خاصة. ومن الطبيعى أن نجاح القائمين بأمر هذه المجموعة الخاصة مرتبط بمقدار ما يعرفونه عن هذه المواد من حيث النشر والاصدار، وهما العامل الأساسى الذى دعا إلى هذا الاستقلال. كما أن الوحدات الدراسية المخصصة لهذه القطاعات النوعية من المواد المكتبية توجه اهتماماً كبيراً إلى طبيعتها من حيث النشر والاصدار. وقد إزدادت أهمية هذه المواد بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت موضوعاً لبعض الرسائل العلمية على المستوى الأكاديمى، وتعالج هذه الرسائل جزئياً أو كلياً جانب النشر والإصدار اللذين يمتاز بهما هذا النوع من المواد المكتبية.

(٤) الإدارة ودراساتها: تتناول إدارة المكتبات جميع الأعمال وألوان النشاط، التى تتصل بأقسام المكتبة ووحداتها، لتوزيع الأعمال بينها وتنسيق المسئوليات والقيام بها، حتى تستطيع المكتبة أن تصل إلى أهدافها فى كفاية ونجاح. ومن اهم الأعمال الإدارية عمليات التزويد والتسجيل، وما يتصل بهما من مسائل التوصية والشراء والدفع والاستلام للمواد المكتبية. وهذه العمليات كلها تتصل بالكتاب وما فى حكمه، مما تنتجه وتقدمه صناعة النشر. ومن هنا نجد أن النجاح فى القيام بهذه العمليات يحتاج إلى معرفة السمات المختلفة لأعمال النشر وأنواعها

---

(١) لتحديد علاقة المراجع بالخدمة، أنظر: سعد محمد الهجرسى."قضايا أساسية فى دراسة المراجع.." المرجع الأسبق.

واختلافاتها، فهناك ناشرون تجار ينبغى للحصول على كتبهم اتخاذ إجراءات معينة، وهناك ناشرون هيئات قد لاتكون موادهم موجودة للبيع، ولكن يمكن الحصول عليها من الاشتراك مقدماً فيها قبل الطباعة، وهناك كتب تبقى فى السوق سنوات طويلة، وهناك كتب تنفد من السوق بمجرد ظهورها، ولابد لكى تنجح المكتبة فى الحصول على ما تريد أن يتنبه المسئول إلى كل هذه السمات. وهكذا نرى فى هذه الأمثلة القليلة كيف يحتاج المسئول الذى يقوم بهذه العمليات إلى دراسة النشر والناشرين حتى يستطيع أن يؤدى عمله فى كفاية ونجاح.

أما من ناحية دراسات إدارة المكتبات فإنها تتناول المجال السابق من الناحية الأكاديمية، وتعتمد هذه الدراسة فى نواحيها المختلفة على مجموعة من الحقائق المنظمة المأخوذة من المجال نفسه ومن المجالات المرتبطة به، فدراسات التزويد، والتسجيل، والتوصية، والشراء، والدفع، والتسجيل للمواد المكتبية التى تنتجها صناعة النشر ليست إلا مجموعة من الحقائق حول ما يجرى فى هذه العمليات، ترصد بطريقة علمية تمكن الدارسين والباحثين من تحقيق أهداف هذه الدراسات وعلى الكشف عن المبادئ والأسس والعوامل المرتبطة بإدارة المكتبة ادارة ناجحة. ومن هنا نجد أن دراسات إدارة المكتبات فى هذه الناحية لابد أن تعتمد على دراسة منظمة لأعمال النشر، والكشف عن سماته ومظاهره، والتعرف على أنواع الناشرين والمظاهر التى يتفاوتون فيها.

(٥) **التنظيم الفنى ودراساته:** يقصد بالتنظيم الفنى فى دراسات المكتبات تلك العمليات التى تتم بعيداً عن أنظار رواد المكتبة، ولاتتصل بهم اتصالاً مباشراً، وتختلف تسميتها فهناك من يطلق عليها "العمليات المكتبية" أو "الخدمات الفنية" أو"الإجراءات المكتبية". ووظيفتها على أى حال هى جعل مواد المكتبة فى متناول الرواد فى أيسر صورة وأسهلها وفى مقدمة هذه العمليات الفنية التصنيف والفهرسة. ولهاتين العمليتين جانب الممارسة فى داخل المكتبة، وجانب التعليم والتدريب فى برامج التدريس، وجانب البحث والدراسة بين كبار المتخصصين، وجانب الخلق والابتكار باعداد تقنينات الفهرسة وخطط التصنيف. وفى هذه المستويات الأربعة يتعامل المفهرسون أو المصنفون، والطلاب، والمدرسون، والباحثون، والمقننون، والمخططون مع المواد التى تنتجها صناعة النشر، وتترك

هذه الصناعة على المواد التى تنتجها كثيراً من البصمات التى ينبغى أن يتنبه لها كل هؤلاء المتعاملين معها، على اختلاف مستوياتهم، لكي يقوموا بواجبهم نحوها فى كفاية ونجاح. والتنبه إلى هذه البصمات معناه دراسة هادفة لجانب أو لآخر من جوانب النشر.

ولا يتسع المقام هنا لإعطاء أمثلة مفصلة تشرح البيان العام السابق، ونكتفى بتقديم نموذج نوعى واحد من الفهرسة لشرح الفكرة بصفة عامة. ففى الفهرسة يواجه المفهرس مثلاً فى أعلى صفحة العنوان لأحد الكتب "وزارة الثقافة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية" وفى أعلى صفحة العنوان لكتاب آخر "جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية". مثل هذا المفهرس قد يخطئ فيعالج هاتين الحالتين على أساس تبصرة اضافية مقننة (فى رأس العنوان) لكنه عن طريق دراسته لسمات النشر والناشرين فى ج.م.ع سيدرك مثلاً فى الحالة الثانية أن معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية أيام كانت فى القاهرة، هو الذى يقوم بالجزء الأكبر من خطوات النشر وحلقاته طبقاً للمفهوم الاصطلاحى وأنه ناشر هيئة، ومن هنا فانه سيعالج تلك الحالة على أساس أن ذلك بيان الناشر فيضعه فى مكانه من البطاقة. أما فى الحالة الأولى فليست وزارة الثقافة أو المجلس الأعلى إلا هيئة ترعى العمل على غير مستوى النشر، لأن الناشر الحقيقى هو "الهيئة المصرية العامة للكتاب" ومن الصواب فى هذه الحالة أن يعالج البيان على أساس التبصرة الإضافية المقننة.

فى هذا المثال الصغير يتضح أن المفهرس يحتاج لكى يمارس عمله فى كفاية ونجاح أن يكون على إلمام ببعض الجوانب التطبيقية فى دراسة النشر. والحقيقة أن بطاقات الفهرسة، بكل ما فيها من عناصر، تشتمل على مواقف لا تحصى، نجد المفهرس إزاءها عاجزاً عن تطبيق التقنين الذى يستخدمه تطبيقاً سليماً، إلا إذا كان على معرفة ودراية بجوانب معينة من النشر فى مستواه النظرى والتطبيقى. وهذا المثال نفسه يصلح لشرح الموقف بالنسبة للمدرس والطالب، فكيف يمكن أن يتم موقف تدريسى ناجح لهذا الجانب فى تقنين الفهرسة، دون أن يدعمه الوعى والإدراك لما يؤثر فيه من مظاهر النشر

وسماته. وهو أيضاً يصلح لشرح الموقف بالنسبة للباحثين وبالنسبة لواضعي تقنينات الفهرسة. والحقيقة أن التقنين العلمي الأصيل هو الذى يوضع بعد مسح شامل لإنتاج النشر، ودراسة هادفة للسمات والمظاهر التى تتناوبه، تلك السمات والمظاهر التى تقوم عليها عناصر البطاقة، ثم وضع التقنينات لكل عنصر فى ضوء هذه السمات والمظاهر التى تمت دراستها، وعلى هدى الأغراض التى يرجى من البطاقة تحقيقها. وقد أثبتت الدراسات التطبيقية للنشر أنه على الرغم من وجود سمات لا تختلف من منطقة ثقافية إلى منطقة، لكن توجد بجانبها كثير من السمات المحلية لكل منطقة تختلف فيها عن غيرها. ومن هنا ينبغى لكل منطقة إلى جانب الاهتداء بالتقنينات الأجنبية والدولية فى جانبها النظرى وفى عناصرها العامة، أن تقوم بهذه الدراسة لإنتاجها الفكرى فى سماته النشرية التى تميزه من غيره، ثم تضع لها ما يلائم من التقنينات، وهذا المبدأ قد أقرته مبادئ "التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى" الذى نشأ لأوائل السبعينات ونما وازدهر فى أواخرها وفى الثمانينيات.

(٦) الخدمات ودراستها: الخدمات فى المكتبة هى النشاط الذى يتصل برواد المكتبة اتصالاً مباشراً، فى شكل إعارة لبعض مواد المكتبة، أو ارشاد يهدى القراء إلى مايحقق أهدافهم، او إجابة سليمة عن الاستفسارات التى يرفعها الباحثون أو ما يشبه ذلك من ألوان النشاط الذى يمثل الثمرة النهائية لوجود المكتبة ووظيفتها. وتعتمد هذه الخدمات بطبيعتها على مقتنيات المكتبة، التى تمثل أحد قطبى الخدمة، اما القطب الأخر فهو رواد المكتبة أنفسهم، ودور رجل الخدمة هو عقد اللقاء المثمر بين القارئ أو الباحث فى جانب، وبين المواد التى يحتاجون إليها فى الجانب الآخر. ومعنى ذلك أن الخدمة المكتبية الناجحة تتطلب من جانب القائمين بها، الإدراك الواعى للسمات والجوانب الأساسية فى كلا القطبين.

ولاشك أن دراسة النشر والإلمام بجوانبه يحقق جزءاً كبيراً من الإدراك المطلوب بالنسبة للقطب الثانى، وهو أوعية المعلومات بالمكتبة. فهناك مثلاً سلسلة لأحد الناشرين، تتناول حلقاتها موضوعات مختلفة، وهناك سلسلة أخرى أو كتب مستقلة، تتناول نفس الموضوعات فى مستوى يختلف عن مستوى السلسلة الأولى، فكتاب من إحدى السلسلتين يصلح فى موقف ارشادى معين،

وكتاب من السلسلة الأخرى يصلح فى موقف آخر. ويتوقف نجاح القائم بالإرشاد فى عمله، على المعرفة السابقة بالفرق بين مستوى السلسلتين، حتى يختار لكل موقف ما يلائمه. وتعتمد هذه المعرفة فيما تعتمد على الإلمام بأهداف الناشر من هذه السلسلة بصفة عامة، والملابسات الفكرية والثقافية والاجتماعية التى شجعت على ظهور هذه السلسلة، أو ارتبطت بمؤلفيها.

هذا فى مستوى الممارسة داخل المكتبات، وكذلك الأمر فى مستوى الدراسة داخل معاهد المكتبات، فلابد للمدرس وللطالب معاً، فى الوحدات الدراسية الخاصة بالخدمات المكتبية، من الإعتراف بأهمية هذه الناحية، وترجمة هذا الإعتراف فى هيئة محاضرات أو فصول أو واجبات، تعقد الصلة بين الجوانب الملائمة في النشر وسماته وبين الخدمة المكتبية الناجحة.

فصل ٣ :

التوثيق والمعلومات ١٩٧٤

* الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق.
* دراسات المكتبات على مدار المعلومات
* قطاع الضبط للاستخدام فى الذاكرة الأنسانية ومؤسساته
* علوم الرصيد الفكرى وتخصصاته.
* تخصص المكتبات والمعلومات فى قطاعاته العريضه
* موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته.

فصل ٣ :

التوثيق و المعلومات ١٩٧٤

الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق:

حملت كلمة "توثيق" فى اللغة العربية كثيراً من المعانى والدلالات الاصطلاحية المختلفة، عبر فترة تمتد إلى ألف سنة أو تزيد، وإذا كان من الممكن أن نرد كل تلك الدلالات الاصطلاحية، إلى معناها اللغوى العام المتمثل فى الإحكام والربط والائتمان، كما هو موجود فى بواكير القواميس العربية، فإن مجالات هذه الدلالات الاصطلاحية تضم مجموعة متنوعة من العلوم والفنون، لكل منها نشأته ومسائله وقضاياه، التى تطلبت فى مرحلة معينة من النمو، اختيار كلمة "توثيق" لتدل على بعض هذه القضايا أو المسائل.

ولعل أقدم دلالاتها الاصطلاحية وأهمها فى الفكر العربى هى التى ارتبطت بنشاة علوم الحديث وتطورها، حيث اهتم رجال الحديث فى قطاع الرواية بالتعرف على رواة الأحاديث، من ناحية الأمانة والصدق والحفظ وغيرها من الصفات، التى يطمئن معها عالم الحديث إلى أهلية الراوى للتحمل والأداء. وأخذ رجال الحديث "يوثقون" هذا النوع من الرواة، وأصبح "التوثيق" عندهم أحد القضايا الكبرى التى تتطلب البحث والتدقيق فى سيرة الرواة وحياتهم للتأكد من أهليتهم لرواية الحديث بما عرفوا به من الصدق والأمانة وقوة الحافظة.

ولعل أشهر الدلالات الاصطلاحية الأخرى قد نشأت بعد ذلك، فى أزمان متعاقبة حتى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حينما اكتسب الفكر العربى أبعاداً جديدة باتصاله الحديث بالفكر الغربى وبالحضارة الأوربية. ففى العلوم القانونية والادارية مثلاً، اقتبست بعض البلاد العربية كثيراً من الاجراءات والنظم المتبعة فى فرنسا وغيرها من البلاد الغربية، بالنسبة للإثبات والاشهاد فى عقود الملكيات العقارية وفى غيرها برغم أن لنا تراثاً سابقاً فى ذلك، نسى أو تنوسى فى موجة الأخذ عن أوربا. ومن هذه الاجراءات ما يطلق عليه acte de

notoriete فأنشئت فى هذا القطر أو ذاك من العالم العربى هيئة قد تسمى نفسها "إدارة الشهر العقارى والتوثيق" وتكون وظيفتها القيام بتلك الإجراءات الادارية والقانونية طبقاً لنظام معين.

وفى علوم التاريخ بعامة وفى التاريخ الأدبى والفكرى بخاصة، بل فى كل العلوم التى تساير الطرق العلمية الحديثة فى الدراسة والبحث، يهتم العلماء والباحثون بتوفير صفات خاصة فى المواد والمصادر التى يعتمدون عليها خلال بحثهم، ويحرصون على التزام طرق معينة فى تقديم وكتابة الدراسات التى يقومون بها، وفى تاريخنا الفكرى والعلمى تقاليد معروفة فى هذا الجانب أيضاً. فلابد مثلاً فى المرحلة الأولى من "توثيق" المواد والمصادر التى سيعتمدون عليها، أى:التأكد من صدق إنتسابها لمن نسبت إليهم وثبات الدلالات التى تحملها بالنسبة لموضوع البحث، ويسلك الباحثون بالنسبة لهذه المرحلة من التوثيق طرقاً متنوعة وأساليب تختلف من علم إلى آخر، ولعل المؤرخين قد وجدوا فى "دور المحفوظات والوثائق" وفى الاجراءات الرسمية التى تلتزم بها ما يساعدهم على القيام بهذا النوع من التوثيق المبدئى.

أما فى المرحلة الثانية وهى الكتابة وعرض نتائج البحث، فلابد من "توثيق" الدراسة أى: ربط كل الأفكار والقضايا والمسائل الواردة بها، بالمصادر والمراجع التى أخذت منها، وتدعيمها بالاقتباس والشواهد المأخوذة من تلك المصادر والمراجع. وقد يكون ذلك على هيئة هوامش ببليوجرافية تأتى فى ثنايا الدراسة، أو فى نهايتها، بطريقة عامة أو مفصلة، وقد تتخلل عبارات الباحث وسطوره متميزة منها أو متكاملة معها، وفى كل الأحوال لابد من تقديم البيانات الببليوجرافية الكاملة، التى تمكن قارئ الدراسة من تتبع الشواهد والاقتباسات فى مواردها الأصلية.

أما أحدث الدلالات الاصطلاحية لكلمة "توثيق" فهى التى تهمنا فى هذه "الفذلكة التمهيدية" للمقالات* الثلاثة فى هذا العدد (وهى:المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربى؛ النظام العالمى للتوثيق العلمى والوطن العربى؛ مركز التوثيق الميكروفيلمى لمجمع الحديد والصلب المصرى)

* كانت منشورة بمجلة (الثقافة العربية، عدد ١٩٧٤، ص ١٥١+) حينما كانت تصدر بالقاهرة.

باعتبارها ثلاث دراسات تدخل فى علوم المكتبات بعامة وفى التوثيق بخاصة. وقبل أن ندخل فى التفاصيل الخاصة بهذه الدلالة الاصطلاحية الحديثة لكلمة "توثيق" أو فى توضيح العلاقة بين هذه الدلالة وبين القضايا والمسائل فى علوم المكتبات، نذكر أولاً أن رجال المكتبات العرب قد اختاروا هذه الكلمة "توثيق" (بصيغة المصدر) لتقابل المصطلح الغربى Documentation فى دلالته الاصطلاحية المرتبطة بعلوم المكتبات أيضاً، حيث أن كلمة Documentation لها دلالات اصطلاحية أخرى غيرّ التى نعنيها هنا.

وقد بدأت البواكير الأولى لاستعمال كلمة "توثيق" العربية فى المكتبات وفنونها حوالى منتصف القرن العشرين، على أن هناك بعض البلاد العربية مثل تونس التى تفضل استعمال "وثاقة" (بصيغة المهنة)، كما أن بعض المؤسسات التى ترتبط بهذا المفهوم الاصطلاحى فى مستوى الممارسة والعمل مثل "المعهد القومى للتخطيط"، قد تستعمل فى اسمها كلمة "وثائق" (بصيغة الجمع). ومن الملاحظ فى هذا الاستعمال الأخير، أن شيئاً من اللبس قد يقع، حيث أن صيغة الجمع فى العربية قد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء التاريخ، وقد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء المكتبات، وكثيراً ما يؤدى هذا اللبس إلى مفارقات ذات نتائج خطيرة، بالنسبة لتحديد التخصصات فى الجامعات والهيئات المهنية والمؤتمرات العلمية.

ومن الطبيعى أن الدلالة الاصطلاحية التى تعنيها كلمة "توثيق" العربية مأخوذة من الدلالة الاصطلاحية المقابلة فى كلمة Documentation الغربية، وهى تلك الدلالة الاصطلاحية المرتبطة بـ"المكتبيات": Librarianship وبـ"علوم المكتبات": Library Sciences. هذا، والمكتبات كمهنة وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هى:

أ- اقتناء مواد المعرفة من الكتب والدوريات والنشرات وغيرها من الأوعية الحديثة كالشرائط الضوئية والمسجلات الصوتية على اختلاف الأنواع والأشكال فى كل منهما.

ب- وتنظيم هذه المواد بما يتلائم مع طبيعتها ومع تطلعات الباحثين والقراء

إليها، حيث يتم تصنيفها وفهرستها طبقاً لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج.

جـ- وإتاحة هذه المواد للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية، تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على لختلافها في النوع وتفاوتها في الدرجة.

وقد جاء تفسير Documentation بهذا المعنى الاصطلاحي نفسه (رقم ٤) في أكبر قواميس اللغة الانجليزية وأحدثها، وهو:

"Websters Third new international dictionary"

"4 The assembling ,coding, and disseminating of recorded knowledge comprehensively treated as an integral procedure utilizing semantics, psychological and mechanical aids and techniques of reproduction including microcopy for giving documentary information maximum accessibility and usibility".

فقد وضع هذا المعجم الكبير تلك الدلالة كرقم "٤" باعتبارها أحد الدلالات التي ظهرت لأول مرة في طبعة ١٩٦١، وجعلها تعتمد على تلك المحاور الثلاثة "تجميع مواد المعرفة وتقنينها وإتاحتها" على أن يتم ذلك "بطريقة شاملة متكاملة، تستعين بعلم الدلالات، وبالوسائل النفسية والآلية، وبفنون الاستنساخ المألوف والمصغر، حتى تنال أوعية المعلومات أكبر قدر من الاتاحة والاستخدام".

ومعنى ذلك أن الدلالة الاصطلاحية لكلمة توثيق Documentation في السياق الأخير، مثلها مثل كلمة "المكتبيات": Librarianship تقوم بصفة عامة على تلك الوظائف الثلاثة الأساسية، وهي: الاقتناء، والتنظيم، والخدمة. وقد كثر استخدامها بهذا المعنى الاصطلاحي في العربية خلال العقدين الآخيرين، حيث عقدت من أجلها المؤتمرات والندوات وقامت الحلقات والدراسات، كما أنشئت مؤسسات عديدة في كثير من البلاد العربية تقوم بهذه الوظائف الثلاثة بالنسبة للعلماء المتخصصين وكبار الباحثين، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتربية والتخطيط والاقتصاد، وتتسمى بأسماء تشتمل على هذه الكلمة مثل،"مركز التوثيق التربوي" أو "مركز التوثيق بمعهد التخطيط القومي" أو "مركز التوثيق بمؤسسة الطاقة الذرية" ومثل المركز القومي للإعلام والتوثيق حيث يضاف إليها "مصطلح" آخر (الاعلام أو المعلومات). على أن الأمر في العالم العربي مايزال

حتى هذه اللحظة وكأنه يحتفظ لكلمة "توثيق" بالمنزلة الأولى لهذه الدلالة الاصطلاحية قبل كلمة "إعلام" التى استهلكها فى العربية طوفان الاستخدامات الصحفية والاذاعية والتليفزيونية. وقد انتشر فى الفترة الأخيرة استعمال كلمة "معلومات" بديلاً لكلمة "إعلام" بل إنها قد تكون بديلاً لكلمة "توثيق" نفسها فى أحيان قليلة أو كثيرة.

وإذا كان التوثيق بهذا المفهوم الاصطلاحى الذى نعنيه يعتمد على تلك الوظائف الأساسية الثلاثة فى مهنة المكتبات فما هو موقعه فى الإطار العام لدراسات المكتبات؟ وما هو المجال الذى يقوم فوقه ذلك الأطار؟ وما هى جوانب ذلك المجال المرتبطة بإطار المكتبات؟ وماهى جوانبه الأخرى التى قد يقوم فوقها إطارات لدراسات أخرى قريبة أو متشابكة مع دراسات المكتبات وعلومها؟ وماهى العلاقات الدقيقة بين "التوثيق" بخاصة وبين تلك الاطارات أو الدراسات الأخرى؟ ثم ماهى المدارس أو النظريات المختلفة لرسم تلك العلاقات والمواقع المرتبطة بالتوثيق؟ مع المكتبيات ومع الدراسات الأخرى القريبة أو المشابكة؟ سوف نوجز فى الفقرات التالية من هذه "الفذلكة التمهيدية" ما يعطى أساسيات الاجابة عن هذه الاسئلة أو أكثرها.

دراسات المكتبات على مدار المعلومات:

المجال العام لدراسات المكتبات هو الرصيد الفكرى للإنسان، ونستطيع أن نتصور هذا الرصيد ومكوناته على هيئة نظام متكامل يربطه مدار عام للمعلومات، تنتظم فيه كل المؤسسات المرتبطة بإنشاء هذا الرصيد وتنميته والإفادة منه. فالفكر الانسانى يتخذ فى وجوده دورة مستمرة يمر خلالها بمواقف متتالية، من "بحث" لإحدى القضايا أو المشكلات التى تواجه الإنسان إلى "تكوين" فكرة جديدة عن القضية أو المشكلة، ثم "تحميل" هذه الفكرة فى أحد الأوعية المألوفة لنقل الرصيد الفكرى، كتابا مستقلا أو مقالة بإحدى الدوريات أو غيرها من وسائل التسجيل والنشر.

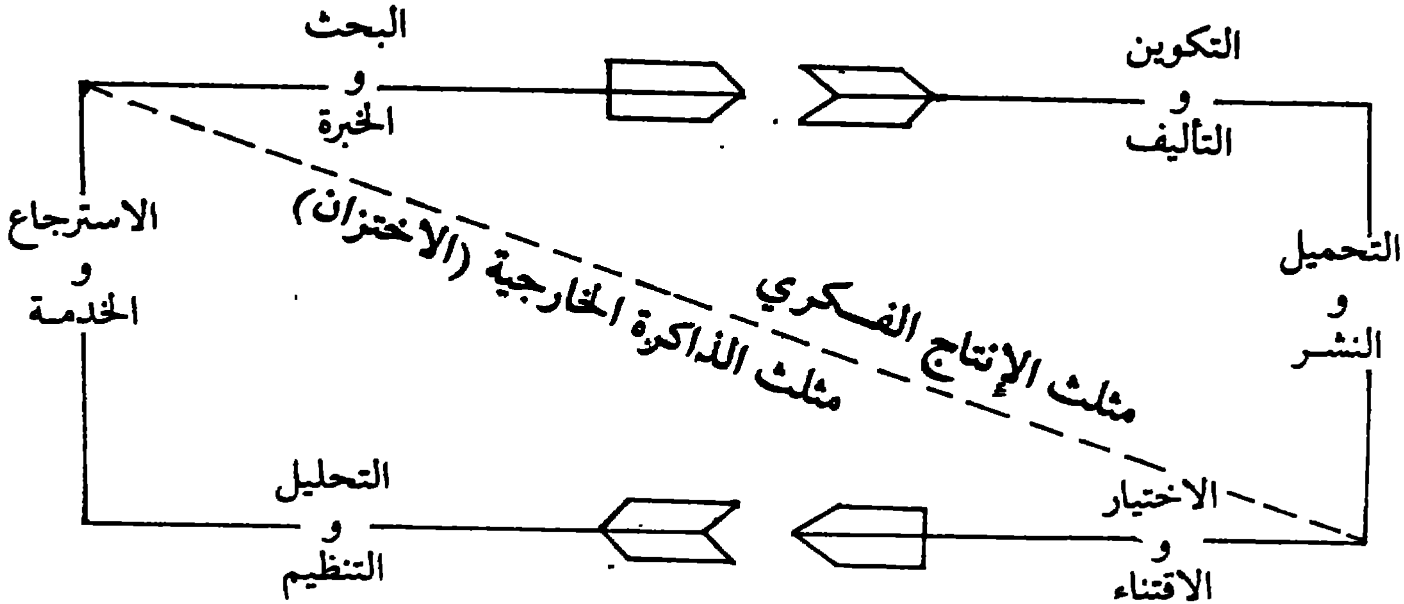
وعند هذه النقطة تكون الفكرة قد قطعت نصف رحلتها فى هذه الدورة المستمرة، وهو النصف الذى يتم فيه تلقيحها وتخليقها وإبرازها إلى الوجود لكى

تصل إلى الآخرين. ثم يبدأ النصف الثانى فى الرحلة داخل المكتبات، حينما يجرى "اقتناء" الوعاء أو الأوعية التى تحمل تلك الفكرة أو المعلومة وحدها أو مع غيرها من هذه الذاكرة الخارجية التسجيلية للرصيد الفكرى، لكى يستعين بها أحد العلماء عند "بحث" قضية أو مشكلة جديدة أو مشابهة للقضايا والمشكلات السابقة فى ميدان عمله. وهنا تكون الفكرة أو المعلومة قد اكملت النصف الثانى من دورتها، ووصلت إلى النقطة التى بدأت منها رحلتها، وإذا كنا قد نتذكر أن لعنصر الماء على سطح الأرض دورة قد تشبه دورة "المعلومات" السابقة، فلعل الفارق الهام بينهما هو أن دورة المعلومات تؤدى إلى زيادة حقيقية فى الرصيد الفكرى، على حين أن دورة الماء قد لا تؤدى إلى أية زيادة على الإطلاق.

ويمكن زيادة فى ايضاح الفكرة السابقة على نمو الرصيد الفكرى وازدياده بكل دورة للمعلومات أن نتمثل هذه الرحلة على هيئة مدار من أربعة أضلاع لأحد المستطيلات (أنظر شكل ١ :دورة الرصيد الفكرى ومؤسساته على مدار المعلومات) حيث يقع "البحث" على أول الضلع الأعلى من الناحية اليسرى، ويقع "التكوين" على نهاية هذا الضلع كما يقع "التحميل" على الضلع الأيمن وإذا وصلنا طرفى هذين الضلعين ينتج لنا مثلث "الإنتاج الفكرى". أما" الاقتناء" فإنه يقع أول الضلع الأسفل من الناحية اليمنى، ويقع "التنظيم" على نهاية هذا الضلع كما يقع "الاسترجاع" على الضلع الأيسر للمستطيل، وتدخل هذه المواقع الثلاثية الأخيرة ضمن المثلث للمستطيل، الذى يمكن ان نطلق علية مثلث "الاختزان الاسترجاعى"، والمثلثان معاً يمثلان نظرية "الذاكرة الخارجية" او "الذاكرة الانسانية" العامة.

قطاع الإنتاج للفكرى فى الذاكرة الإنسانية ومؤسساته:

فى المساحة من أرض الرصيد الفكرى التى ترتكز على تلاقى البحث والتكوين والتحميل، تقع مؤسسات كثيرة تعمل على مسطح هذا المثلث، وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر فى إنتاج الأفكار التى تتراكم فى مثلث الذاكرة الخارجية التسجيلية. وتقع وظيفة البحث فى مكان الصدارة بين وظائف هذا المثلث، حيث نجد العلماء والباحثين فى كل قطاعات المعرفة يواجهون القضايا والمشكلات الجارية كل منهم فى مجاله.



شكل ١ ـ دورة الرصيد الفكري على مدار المعلومات

ويبتدئ الباحث بما قد يكون فى ذاكرته الذاتية الداخلية، من المعلومات القليلة أو الكثيرة حول المشكلة أو القضية التى تواجهه، ثم يسترجع وهذا هو الأهم ما تملكه الذاكرة الخارجية للإنسانية من المعلومات والتجارب السابقة ذات الصلة القريبة بالقضية الطارئة، وغالباً ما ينتهى موقف البحث هذا بتكوين فكرة أو أفكار جديدة، على أنه قد لايتطلب موقف البحث دائماً أن تتكون أفكار جديدة تمام الجدة، بل قد يتطلب الموقف إعادة النظر فى المعلومات التى عرفت من قبل، ثم إعادة التأليف بينها لتظهر فى إطار جديد، يبرر تحميلها مرة أخرى فى أحد الأوعية حيث تتلقاها الذاكرة الخارجية أيضاً.

وإذا كان موقف "البحث" يمثل رد فعل طبيعي بالنسبة للإنسان منذ واجه الحياة على هذه الأرض، فقد تطور هذا الموقف عبر العصور من الممارسات الفردية التى كان يقوم بها العرافون والفلاسفة والعلماء، لاشباع تطلعهم الفكرى نحو المجهول فى أكثر الأحيان، إلى تنظيم مراكز قومية وإقليمية ودولية للبحث فى كل قطاعات النشاط الإنسانى، الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما تؤثر فيه أو تتأثر به من النتائج والعوامل، فى كل جوانب الكون والحياة الطبيعية والنباتية والحيوانية، وما يرتبط بها أو يؤدى إليها من الظواهر والمتغيرات. وتعمل هذه المراكز ضمن تخطيط شامل للنهوض بالمجتمعات الإنسانية، توفيراً لحاجاتها الأساسية أو وصولاً بها إلى مستوى الرفاهية ورغد العيش، ومن أجل ذلك فإن مراكز البحوث هذه أصبحت منتشرة بعد الحرب العالمية الثانية، فى كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء.

وإذا كان العراف حينما "تتكون" فى ذهنه خبرة جديدة، قد استغل اللغة الطبيعية المنطوقة، لكى تحمل ما فى هذه الخبرة من الأفكار والمعلومات إلى غيره من بنى الإنسان فإن "وظيفة" التحميل تمثل الموقف الأخير والخطير فى مثلث الإنتاج الفكرى. والحقيقة أن الانتاج الفكرى كله يرتبط بهذه الوظيفة وجوداً وعدماً من الناحية العملية التكنولوجية، فالفكرة أو المعلومة التى لا تنتقل إلى الآخرين تعتبر غير موجودة بالنسبة لهم، كما أن عمق وجودها يرتبط بالسرعة والمرونة التى تنتقل بها إلى الآخرين، وبسعة المدى الذى تنتقل خلاله ودرجة استمراره.

ومن أجل ذلك فقد طور الإنسان "التحميل" فى عملية الانتاج الفكرى عبر العصور، وما يزال التطوير مستمراً بمنتهى الهمة والنشاط فى الوقت الحاضر، ولن يزال كذلك فى المستقبل القريب والبعيد. استطاع أولا أن ينشئ الوعاء الكتابى للفكرة على الحجارة وعلى الألواح الطينية والرقوق وأوراق البردى، ثم على الورق الحديث بشتى أنواعة حتى انتقل الآن إلى المصغرات الدقيقة على الأشرطة والأقراص والرقائق، كما استطاع أن يطور طريقة الكتابة من الصور إلى الحروف فى إطار اللغة الطبيعية، ثم انتقل إلى الرموز والأشكال والمعادلات فى الإطار الأعم لنظام الدلالات، مما يتجاوز اللغة الطبيعية إلى اللغات التقنينية المستخدمة فى الحاسبات الإلكترونية.

ثم صنع ثانياً الوعاء الصوتى والوعاء الضوئى مرتبطين أو مستقلاً كل منهما عن الآخر، تسجيلاً لما تسمع الأذن من اللغة الطبيعية أو الأصوات المجردة فى الأوعية الصوتية، وتسجيلاً لما تراه العين من الأشكال والحركات أو طريقة جديدة لانتاج الأوعية الكتابية بحجمها الطبيعى أو المصغر من خلال الأوعية الضوئية. وإذا كان الانسان قد استطاع فى الماضى أن ينتج ألاف النسخ من الأوعية الكتابية بواسطة الطباعة، فإنه فى الوقت الحاضر ينتج آلاف النسخ من الأوعية الصوتية أو الضوئية التى تحمل اللغة الطبيعية أو تحمل اللغات التقنينية. وإذا كان قد استطاع أن ينشئ فى الوقت الحاضر مصدراً مركزياً للإرسال الصوتى أو الضوئى المحدود ببرنامج محطة الإذاعة أو التليفزيون، فإنه سيتمكن فى المستقبل غير البعيد من اختزان قطاعات عريضة من المعلومات، تكون متاحة بواسطة الارسال التليفزيونى أو الالكترونى، لمن يريدها فى الوقت وبالمقدار الذى يشبع حاجته، بل إن بواكير هذه الطريقة فى "تحميل" المعلومات ونقلها قد ظهرت بالفعل فى كثير من الدول المتقدمة، فيما أصبح يطلق عليه "بنوك المعلومات" ذات الاتصال (المباشر:Online).

وخلال هذا التطور الذى لم ينقطع، قامت مهن كثيرة ومؤسسات عديدة تدعيماً لوظيفة "التحميل" هذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالخطاطة، وصناعة الورق، والطباعة، وتصميم الحروف وسبكها، واستخدام البخار والكهرباء فى إدارة المطابع، والاستعانة حديثاً بالحاسبات الإلكترونية، وأعمال

النشر والتوزيع، وعلاقات الباحثين والمؤلفين والناشـرين والقراء كل ذلك قليل من كثير مما يدخل فى نطـاق الوعـاء الكتـابى. أمـا الأوعيـة الصوتيـة والأوعيـة الضوئية، فقد قامت بهما وحولهما فى القرن العشرين مؤسسـات ضخمـة ومهـن عصرية، تحاول فى كل لحظة أن تقفز بهما إلـى آفـاق تتلوهـا آفـاق مـن التجديـد والتطوير.

وهكذا استطاع مثلث "الانتاج الفكرى" بعد حوالى ستين قرناً من الزمـان، أن يصب فى الذاكرة الخارجيـة أرقامـاً فلكيـة مـن أوعيـة الرصيد الفكـرى علـى اختلاف أنواعها، وتزداد نسبة إنتاجه من تلك الأوعية سنة بعد أخرى فى متوالية تكاد تكون هندسية من المستوى العـالى. ولعـل أحـد أسـباب الأزمـة العالميـة فـى الورق التى ظهرت بواكيرها فى بداية السـبعينات، ترجـع فـى أحـد جوانبهـا إلـى الزيادة المستمرة فى الإنتاج الفكرى، مع أن الورق لم يعـد إلا أحـد الأوعيـة وإن كان ما يزال أهمها حتى الآن.

هذا، وإذا كـان الضلعـان الخارجيـان لمثلث الإنتـاج الفكـرى همـا نصـف المدار العام لدورة الرصيد الفكرى، فإن من أخطر الأمور بالنسبة لازدهـار هـذا الرصيد أن ينقطع المدار فى أية نقطة على امتداده من البداية إلـى النهايـة. ومـن أخطر النقط التى تنقطع عندها دورة الرصيد الفكرى تلك التى تقع بين "التكويـن" و"البحـث"، حينمـا يعتمـد المؤلفـون والكتـاب فـى تكوين أفكـارهم علـى ذاكرتهـم الداخليـة وحدهـا، دون أن يبحثـوا أو يسـتعينوا بـالرصيد الفكـرى فـى الذاكـرة الخارجية، لأنهم فى هذه الحالة أشبه بالانسـان فـى مراحلـه البدائيـة، حينمـا كـان يملك فقط خبرتـه الذاتيـة المحـدودة وكـانت لاشباع حاجاتـه المحـدودة فـى تلـك العصـور السحيقة.

قطاع الضبط للاستخدام فى الذاكرة الانسانية ومؤسساته:

فى المساحة من أرض الرصيد الفكرى التـى ترتكـز علـى تلاقـى الاقتنـاء والتنظيم والاسترجاع، تقع مؤسسات كثيرة تعمل فى هذا المثل وتتعـاون بطريـق مباشر أو غير مباشر فى رعايـة مـا أنتجتـه مؤسسـات الانتـاج الفكـرى السـابقة. ويحتوى الرصيد الفكرى بطبيعته على قطاعات عديـدة مـن المـواد التـى يسـتعين

بها الإنسان فى تدبير شئونه وفى استكشاف الجوانب المجهولة فى نفسه أو فيما حوله. وقد استطاع الإنسان أن يميز فى هذا الرصيد بين قطاعين متميزين من المواد، أولهما القطاع الخاص بالمكاتبات والالتزامات وثانيهما القطاع الخاص بالقراءات والبحوث.

أما قطاع "المكاتبات والالتزامات" فإنه موضع الاهتمام المباشر من السلطة أياً كان مستواها من الدول والحكومات حتى أصغر الهيئات والوحدات، حيث يحتوى على الأوعية التى تسجل أعمالها، ويضم العقود أو المعاهدات أو الاتفاقيات بينها وبين السلطات أو الجهات الأخرى، ويشتمل على المراسلات المتبادلة وعلى السجلات المتتالية التى يمثل الزمن أحد العناصر الرئيسية فى تكوينها وفى وظائفها. وقد تميز هذا القطاع من الرصيد الفكرى منذ أزمنة بعيدة، وأصبحت تتولاه مؤسسة أو مؤسسات معينة كجزء لا يتجزأ من وجود السلطة وممارستها لوظائفها، ويتمثل ذلك فى أقسام الأرشيف بالحكومات والوزارات والمصالح والمؤسسات والشركات. ومواد هذا القطاع هى الأوعية التى تحرص "دور المحفوظات والوثائق" التاريخية على اقتناء الملائم منها فيما بعد، وعلى تنظيمها وإتاحتها لمن يحتاج إليها من الباحثين فى مجال التاريخ.

وأما قطاع "القراءات والبحوث" فإنه موضع الاهتمام الأوسع بالنسبة للإنسان، فى نطاق تطلعه إلى مشاركة الآخرين فى خبراتهم إمتاعاً لنفسه أو كشفاً عن خبرة جديدة. وهو بهذه الصفة قد أصبح أغنى القطاعات وأكثرها مرونة، حتى أنه يضيف إلى رصيده كل ما يلائم هذين الهدفين من قطاع "المكاتبات والالتزامات". وقد تنوعت الاهتمامات داخل هذا القطاع بسبب الزيادة المستمرة فيه طولاً وعرضاً وعمقاً، ويمكن توزيع هذه الاهتمامات على اتساعها حول محورين أساسيين، وهما محور المواد العامة ومحور المواد المتخصصة.

والحقيقة أنه لم يكن هناك تميز واضح بين هذين المحورين فى قطاع "القراءات والبحوث" حتى القرن التاسع عشر، وكانت المؤسسات القائمة بأمر القطاع كله تحمل التسميات المأثورة منذ العصور الأولى، مثل "دار الكتب" أو "خزانة الكتب" أو "المكتبة" سواء أكانت عامة أو متخصصة. ثم ظهرت بعض العوامل الخارجية التى سيشار إليها فى نهاية هذه الفذلكة التمهيدية، هى التى أدت

إلى شئ من الحدة فى التمييز بين المحورين، وكان من نتائج هذه الحدة المفتعلة أن حرصت بعض المدارس الفكرية فى مجال الذاكرة الخارجية، على تمييز المؤسسات القائمة بالمواد المتخصصة باسم "مركز التوثيق" أو "مكتب الإعلام" أو "مركز المعلومات" بعد أن كانت تسمى "المكتبة المتخصصة"، بل إنها فى الوقت الحالى تفضل تسمية "مركز المعلومات".

ومهما يكن من أمر تقسيم الرصيد الفكرى إلى قطاعات متميزة، وقيام مؤسسات مختلفة تتولى أمر كل واحد من هذه القطاعات، فمن المؤكد أن هناك قدراً من التجانس والتكامل بين كل هذه المؤسسات على اختلاف أسمائها ووظائفها، ولعل أهم أسباب التجانس والتكامل ترجع إلى وحدة المصدر الذى يمد تلك المؤسسات بمقتنياتها ووحدة الهدف الذى تسعى إليه كل منها، فهذا الرصيد الفكرى بكل قطاعاته هو من الإنسان نفسه وعائد إليه، قد ابتكره أو مر به فى مرحلة ماضية من تطوره واكتسب به خبرة أو قضى أمراً أو حل مشكلة، ثم يجمعه وينظمه خدمة لحاضره وانطلاقاً نحو مستقبله.

ومن أجل ذلك فهناك استراتجية وظيفية مشتركة لمؤسسات الضبط والاستفادة المكثفة فى الذاكرة الإنسانية، تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هى:الاقتناء،والتنظيم، والخدمة، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات الانتاج الفكرى.

بل أن هذا التجانس والتكامل والاستراتيجية الوظيفية تمتد من الرصيد الفكرى بكل قطاعاته، إلى الرصيد التشكيلى للإنسان ومؤسساته الممثلة فى المتاحف ودور الآثار، فمن المؤكد مثلاً أن المعرفة الدقيقة لحياة المصريين فى العصر المملوكى من جانب أحد الباحثين، تقتضى أن يحصل على الكتب وغيرها من المواد المتخصصة التى تقتنيها المكتبات ومراكز التوثيق، كما تقتضيه أن يدرس حجج الأوقاف وعقود الزواج والبيع وغيرهما من الوثائق الموجودة بدار المحفوظات، كما تقتضيه أن يرى ما يستطيع من مخلفات هذا العصر ومأثوراته التشكيلية فى قسمها الخاص بمتحف الفن الإسلامى أو المتاحف ودور الآثار العامة.

هذا، وقد جرى العرف العلمى علـى استقلال القضايا والمسـائل المتصلـة بمؤسسات الرصيد التشكيلى فى منطلق خاص بها، وكذلك الأمر بالنسبة لـلرصيد الفكرى فى قطاعات "المكاتبات والالتزامـات" وفـى المؤسسـات المتصلـة بـه مـن دور المحفوظات والأرشيفات.

ومن أجل ذلك فإننا نكتفى فى هذه "الفذلكة التمهيدية" بمعالجة ذلك القطـاع الأكبر من الرصيد الفكرى، وهو قطاع "القراءات والبحوث" والمؤسسات القائمـة به، سواء احتفظـت بأسمائها التقليديـة (مثـل:الخزانـة، أو دار الكتـب، أو المكتبة على اختلاف تخصصاتها) أو مالت إلى التسميات الجديدة (مثل: مركـز التوثيق أو مكتب الإعلام أو قسم المعلومات).

تتبدئ الوظائف فى قطاع "القراءات والبحوث" بوظيفة" الاقتناء"، ولم تكـن هذه الوظيفة فى المراحل الأولى البعيدة لقيام الذاكرة الخارجية تمثل عبئـاً كبيراً أو مسئولية معقدة، فالأوعيـة قليلـة فـى أعدادهـا محـدودة فـى محتوياتهـا، وكـان الاتصـال مباشراً بين من أنتجوها وبين القـائمين بمؤسسـات الذاكـرة الخاجيـة فـى ذلك العهد البعيد، بل لعلهم كانوا طائفة واحدة يتولـى أفرادهـا العمـل فـى أى مـن الموقعين. أما الآن وبعد طوفانات الإنتاج الفكرى التى تراكمت عبر العصـور، فقد أصبـح "الاقتنـاء" وظيفـة فنيـة متميزة ترتبـط بعوامـل كثيرة، فـى مقدمتهـا الحاجات الفعلية والمتوقعة من جانب رواد هـذه المؤسسـة أو تلك مـن مؤسسـات الذاكرة الخارجية، مكتبة عامة أو مكتبة متخصصة أو مراكـز للتوثيق والإعـلام أو للمعلومـات، هـذا إلـى جـانب الإمكانـات الماليـة والفنيـة والبشـرية المتوفـرة للمؤسسة أو التى يمكن توفيرها.

فإذا تم للمكتبـة أو مركـز التوثيق اقتنـاء مـا يحتـاج إليـه رواده مـن مـواد القراءة والبحث فى ضوء الحاجات والإمكانات المدروسة، فلابد من "تنظيم" هـذه المقتنيات داخل المكتبة أو مركز التوثيق. والحقيقة أن تنظيم الرصيد الفكرى فـى مدار المعلومات يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى يقوم بها بعض المؤلفيـن فـى مثلث الإنتـاج الفكـرى السـابق، حيث يقتطعـون منـه مجموعـات متكاملـة مـن المعلومات وينظمونها فى داخل الأوعية بطريقـة تسـهل "استرجاع" أى من هذه فى أقل وقت وأقل جهد، وهذا النوع مـن الأوعيـة يسمى عند رجـال المكتبـات

والتوثيق "الكتب المرجعية"، وهي الكتب التي بطبيعة تنظيمها وبطبيعة المعلومات التي فيها، لم توضع لتقرأ من أولها إلى آخرها، ولكن لتؤخذ منها معلومة أو معلومات معينة عند الحاجة، ويهتم القائمون بأمر المكتبة أو مركز التوثيق باقتناء العدد والأنواع الملائمة من كتب المراجع، حيث أنها تمثل مستوى نافعاً من مستويات التنظيم بالنسبة للذاكرة الخارجية، ومن اهم أنواع المراجع:دوائر المعارف، والقواميس، وكتب التراجم، والتقاويم، والأدلة، والببليوجرافيات والكشافات، سواء أكانت عامة أو متخصصة، وفي التطورات الحديثة لتكنولوجيات التحسيب، اصبح عدد كبير من تلك الأوعية المرجعية يصدد محسبا، ويتاح على أقراص مليزرة أو بالاتصال المباشر: Conlime بجانب المطبوع منها.

أما المرحلة الثانية من "التنظيم" فهي التي تتم في داخل المكتبة أو مركز التوثيق، وهذا النوع من التنظيم يمثل أخطر الوظائف وأهمها بالنسبة لمؤسسات الذاكرة الخارجية، وهناك عمليات فنية متكاملة للقيام بهذا التنظيم في مقدمتها الفهرسة والتصنيف. أما المستوى الذي يصل إليه التنظيم فقد يكتفي بالتنظيم الخارجي لأوعية الرصيد الفكري فيما بينها، دون محاولة التحليل العميق لمحتويات كل وعاء، وتكتفي المكتبات العامة عادة بهذا المستوى من التنظيم. وقد يصل التنظيم إلى أعمق المحتويات الداخلية لكل وعاء بما يقرب من إنتاج أوعية جديدة في بعض الأحيان، ويمارس هذا المستوى من التنظيم مراكز التوثيق والإعلام في مختلف الموضوعات، وكلما كان مجال المركز محدوداً في موضوعه فالتنظيم يزداد عمقاً وتحليلاً، وقد يتولى إنتاج بعض الأوعية المرجعية وهي المستوى الأول من التنظيم الذي تقوم به مؤسسات الإنتاج الفكري على ما سبق بيانه.

والحقيقة أن وظيفة "التنظيم" هذه، ولاسيما في مراكز التوثيق والمكتبات المتخصصة، ليست عملية تخزين للمعلومات أو الأوعية، ولكنه الترتيب الوظيفي الدقيق للأوعية وللمعلومات طبقاً لنظام معين، من أجل استرجاع الأوعية أو المعلومات التي تحتويها عند الحاجة، فالاسترجاع هو الهدف النهائي من وظيفة التنظيم بأكملها. هذا وإذا كان الضلعان الخارجيان لمثلث "الذاكرة الخارجية" هما

النصف الثانى فى المدار العام لدورة الرصيد الفمكرى، فإن من أخطر الأمور هنا أيضاً أن ينقطع المدار فى أى نقطة على هذين الضلعين، ويحدث الانقطاع غالباً فى النقطة بين الاقتناء والتنظيم، حيث قد نرى فى فترات التخلف بالنسبة لبعض المكتبات ومراكز التوثيق، أنها تقتنى القليل أو الكثير من مواد القراءة والبحث، ولكنها تهمل القيام بوظيفة التنظيم إهمالاً تاماً، أو تعتمد على مستويات مهلهلة من النظم البدائية التى لا تتلائم مع طبيعة المواد ولاتستجيب لحاجات القراء والباحثين.

علوم الرصيد الفكرى وتخصصاته:

رأينا فى دورة الرصيد الفكرى مساحتين متكاملتين للإنتاج وللذاكرة الخارجية، قامت فوقها كثير من المواقع والمؤسسات التى تشارك بطريقة أو بأخرى فى حركة هذا الرصيد وفى ازدهاره على مستوى الممارسة والعمل. وقد كان من الطبيعى أن تنشأ علوم ودراسات متعددة فوق هاتين المساحتين، لتعزيز تلك المواقع الرئيسية فى المدار العام، وللنهوض بهذه المؤسسات التى تتولى أمر الرصيد الفكرى فى هذا الموقع أو ذاك.

ونستطيع أن نقول: إن الرصيد الفكرى للإنسان يشبه الإنسان نفسه، فكما أن الإنسان كان موضوعاً لعلوم كثيرة منها الطب وفروعه، وعلم الاجتماع بكل قطاعاته وامتداداته، وعلم النفس فى أصوله وفى نوعياته، وغير هذه الثلاثة علوم أخرى مستقلة أو متولدة بالتلاقح فيما بينها، فكذلك الرصيد الفكرى للإنسان أصبح مع الزمن موضوعاً أو مجالاً لعلوم كثيرة، تتناول هذا الجانب أو ذاك من جوانب هذا الرصيد، فى بحوث فردية أو فى دراسات متكاملة.

ومن الطبيعى أن يكون هناك شئ من التداخل بين هذه العلوم والدراسات بسبب وحدة الموضوع أو المجال بالنسبة لكل منها. وهذا التداخل أمر مألوف بالنسبة للعلوم التى تعالج موضوعاً واحداً أو تلتقى على مجال متجانس التكوين. ولاخطر فى ذلك إذا استطاع كل علم منها أن يحدد لنفسه زاوية خاصة أو جانباً معيناً فى الموضوع أو المجال، وأن يرسم خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين العلوم الأخرى التى تعالج نفس الموضوع. هذا ونحن نستطيع من جانبنا أن نقسم

هذه العلوم والدراسات التي تتناول الرصيد الفكرى إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى تشمل كل العلوم والدراسات في مثلث الإنتاج الفكرى، والمجموعة الثانية تشمل كل العلوم والدراسات فى مثلث الذاكرة الخارجية.

على أننا إذا كنا نستطيع أن نرسم الخط الذى يفصل بين المجموعتين على المستوى التجريدى النظرى السابق، فإن وجود هذا الخط فى الواقع يكاد يكون أمراً مستحيلاً، فهناك دائماً قنوات للاتصال تمر من خلالها كثير من القضايا والمسائل المشتركة بين المجموعتين، وقد كان الاتصال بينهما فى الماضى البعيد متمثلاً فى وحدة الطائفة القائمة بأمر الرصيد الفكرى فى مثلثيه (الإنتاج، والضبط الاستخدامى)، ويتمثل الآن فى تولى بعض مؤسسات الإنتاج الفكرى المرحلة الأولى من التنظيم بإخراج الكتب المرجعية التى توفر على مؤسسات الذاكرة الخارجية جهداً كانت ستبذله فى خدمة روادها، كما أن بعض مراكز التوثيق قد يصل فى عمق الخدمات التى يقدمها لرواده إلى إنتاج بعض الأوعية المرجعية. بل إننا قد نرى فى المستقبل غير البعيد تطوراً جذرياً فى قضية الرصيد الفكرى كلها، حيث يتم الاختزان المنظم لقطاعات ضخمة من هذا الرصيد فى بنوك للمعلومات، تقدم للباحثين ما يحتاجون إليه تليفزيونياً عبر الأقمار الصناعية ومن المؤكد أن هذا التطور سيدعم قنوات الاتصال بين مؤسسات الانتاج الفكرى ومؤسسات الضبط وتكثيف الاستخدام، وقد ينتهى الأمر إلى شكل من أشكال الاتحاد أو التكامل "الفيدرالى" فيما بينهما.

ولكن الذى يعنينا الآن هو التمييز بين علوم الانتاج الفكرى وحجر الزاوية فيه هو "التكوين" و"التأليف"، وبين علوم الضبط وتكثيف الاستخدام وحجر الزاوية هنا هو "التنظيم" و"التحليل"، ومن الضرورى بعد ذلك أن يأخذ الطلاب والدارسون لأى من المجالين فى اعتبارهم القضايا والمسائل الموجودة فى المجال الآخر. وهذا هو الحال نفسه فى العلاقة بين العلوم التى تتخذ الانسان موضوعاً ومجالاً لبحوثها ودراستها، فطلاب الطب ودارسوه مثلاً يأخذون فى إعتبارهم كثيراً من القضايا والمسائل فى علم النفس وفى علم الاجتماع وفى غيرهما من علوم الإنسان ومن علوم الطبيعة، كما أن العكس صحيح فى جملته وفى تفاصيله.

تخصص المكتبات والمعلومات فى قطاعاته العريضة:

المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات هى المؤسسات القائمة بأمر الضبط وتكثيف الاستخدام في دورة الرصيد الفكرى بالنسبة للقطاع الأكبر فيه وهو القراءات والبحوث، وقد كان من الطبيعى بالنسبة لهذه المؤسسات أن تبدأ كغيرها من ألوان النشاط الإنسانى، معتمدة على الذكاء الفطرى للإنسان بأسلوب المحاولة والخطأ، وقد بقيت تلك المرحلة أزماناً طويلة، تجمعت خلالها تدريجياً بعض الملاحظات والتأملات المتناثرة، وكانت أشبه بالبذور التى تمخضت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عن مجموعة من الدراسات والقضايا والمسائل تجتمع حول محور واحد هو مسئولية المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات نحو الرصيد الفكرى فى قطاع القراءات والبحوث.

وقد اتسعت تلك الدراسات فى النصف الثانى من القرن العشرين اتساعاً كبيراً، وتشعبت موضوعات البحث في هذا الميدان لتغطي كل ما يتصل بالمكتبة أو المركز كمؤسسة لها كيانها الإدارى والفنى، وتضم بين جدرانها المواد الفكرية بجميع أوعيتها لتصل بين الانسان وما يتطلع إليه من كشف المجهول أو تحقيق الذات، كما أن المكتبة أو المركز مؤسسة لا توجد فى فراغ، ولكنها توجد كخلية حية ومتطورة فى مدرسة أو معهد أو فى جامعة أو مركز للبحث، أو فى مؤسسة خاصة، أو توجد فى مدينة أو حى من الأحياء لخدمة أفراد المجتمع فى محيطها، وهى فى كل واحدة من هذه الحالات تأخذ لوناً خاصاً من الوجود يختلف عن بقية الألوان وإن احتفظ بجوهره الأساسى.

والمكتبة قبل ذلك كانت جزءاً من تاريخ البشرية، وعاملاً هاماً فى تطور المجتمع الإنسانى واليوم أصبحت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات أهم الخلايا الفكرية والعلمية التى يضمها جسم المجتمع ويقع عليها عبء كبير لابد أن تقوم به فى حياة البيئة المحلية وفى حياة الأمة وفى حياة الانسانية ومستقبلها، وعلى أرباب هذه المهنة أن يبذلوا أقصى جهد فى مجالات التعاون المحلى والقومى والاقليمى والدولى، لكى يستطيعوا أن يقوموا بدورهم فى كفاية ونجاح.

تلك هى الخطوط الأساسية التى تجتمع حولها علوم المكتبات ودراساتها

فى الوقت الحاضر، ويمكن توزيعها على ثلاث مجموعات رئيسية، ثم ثلاث مجموعات إضافية. وتبدأ بتقديم المجموعة الأولى، على ترتيب الوظائف الأساسية الثلاث فى مؤسسات الذاكرة الداخلية، كما يلى:

(أ) دراسات المواد والأوعية: - وهى الدراسات الخاصة بأوعية الرصيد الفكرى، وتهدف إلى التعريف بهذه الأوعية وبمصادرها، تمهيداً لاقتنائها وللوصول إلى أحسن الطرق للانتفاع بها فى المكتبة أو المركز انتفاعاً كاملاً.

(ب) دراسات التنظيم الفنى: - وهى الدراسات الخاصة بالعمليات الفنية الدقيقة لتنظيم أوعية الرصيد الفكرى، وتحليل محتوياتها، كالفهرسة بأنواعها والتصنيف على اختلاف أبعاده وتهدف الدراسات هنا إلى جعل مواد المكتبة أو المركز فى متناول القراء والباحثين من أيسر السبل وأكثرها كفاية.

(ج) دراسات الخدمة والاسترجاع: - وهى الدراسات الخاصة باسترجاع المعلومات من أوعيتها أو باسترجاع الأوعية نفسها، وتهدف هذه الدراسات إلى استكشاف أحسن السبل لاتاحة مواد المكتبة أو مركز التوثيق للقراء والباحثين كل حسب حاجته على مستوى الطلب أو مستوى التوقع من جانبهم كأفراد أو كجماعات.

أما المجموعات الإضافية فقد حتمتها ثلاثة أبعاد أخرى فى مؤسسات الضبط وتكثيف الاستخدام، البعد الادارى داخل المؤسسة، والبعد البيئى حول المؤسسة والبعد المطلق حول المهنة نفسها، ونقدمها على هذا الترتيب كما يلى:

أ- دراسات الادارة والتدبير: - وهى الدراسات الخاصة بالمكونات الادارية للمكتبة أو المركز كالموظفين، والمبانى، والأثاث، والميزانية، والأهداف الاستراتيجية، والاجراءات الروتينية. وتهدف الدراسات هنا إلى استخدام أوفق المبادئ والنظريات فى علوم الإدارة للتنسيق بين هذه المكونات، كى تحقق المكتبة أهدافها كاملة.

ب- دراسات المكتبات النوعية والتوثيق: - إذا كانت المجموعات الأربعة السابقة تغطى الوجود الذاتى للمؤسسة (مكتبة أو مركز للتوثيق)، فإن هذه

المجموعة الخامسة من الدراسات تتولى ربط هذا الكيان الذاتي وصياغته بما يتلائم مع البيئة المحيطة به، حيث إن هذه البيئة قد تكون مدرسة أو جامعة أو كلية للطب أو مركزاً للبحوث التربوية أو معهداً للطاقة الذرية، أو مؤسسة للصناعات الكيماوية، او غير ذلك من الهيئات التى تتطلع إلى الرصيد الفكرى بمؤسسات الذاكرة الخارجية. وتهدف هذه الدراسات إلى تأكيد القيمة النوعية لكل مؤسسة من مؤسسات الذاكرة الخارجية، حسب طبيعة العوامل البيئية التى تحيط بكل منها، وأنه ينبغى أن تؤخذ كلّ هذه العوامل فى الاعتبار فيما يتصل بالاقتناء والتنظيم والاسترجاع والادارة. والحقيقة أن هذه المجموعة من الدراسات هى المنطلق الذى يبدأ منه "التوثيق" باعتباره دراسة مركزة حول مؤسسات الذاكرة الخارجية التى تقتنى المواد المتخصصة وتنظيمها من أجل المتخصصين.

ج- دراسات مؤسسات المكتبات: ـ وهى الدراسات التى ترتبط بمؤسسات الذاكرة الخارجية بعامة بصفتها النواة التى قامت حولها إحدى المهن العريقة فى تاريخ الحضارة الانسانية والفكر البشرى، وهى مهنة المكتبات بما تشتمل عليه من تاريخ طويل وفلسفات ومبادئ تطورات عبر العصور، وتهدف هذه الدراسات بصفة عامة إلى خلق الضمير المكتبى بين رجال المكتبات والتوثيق والمعلومات، وإلى توعيتهم بوجودهم المهنى ومكانهم الأدبى حتى يقوموا بتأدية دورهم عن وعى وإيمان، ويحسوا بأن هذه المهنة شئ أكبر من مجرد طريق للحصول على لقمة العيش.

موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته:

يتبقى بعد ذلك مسألة حيوية بالنسبة لتحديد موضوع علوم المكتبات، فليس يكفى أن تبين العناصر الوظيفية فى مجاله العام، أو القطاعات العريضة لدراساته التى تقوم على هذا العنصر الوظيفى أو ذلك، بل لابد إلى جانب ذلك من رسم خطوط الاتصال والانفصال بين هذه العناصر الوظيفية بالنسبة لعلوم المكتبات، وبين العناصر الوظيفية الأخرى فى المجال بعامة التى تقوم عليها علوم ودراسات أخرى تعيش حول أوعية المعلومات أيضاً. ويمكن تلخيص هذه الخطوط الحدية كما يلى:

أ - أوعية المعلومات وموادها فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات تتمثل فى مواد "القراءات والبحوث" دون مواد "المكاتبات ةالالتزامات" التى تتولاها علوم المحفوظات والأرشيف. وهناك اتصال وثيق بين العلوم الموجودة فى كل من الجانبين باعتبارهما من مؤسسات الضبط وتكثيف الاستخدام، ويؤيد ذلك أننا نجد فى أمثلة غير قليلة مؤسسة أكاديمية واحدة لاعداد العاملين فى دور المحفوظات وفى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات كما فى لندن والقاهرة، حيث نجد "مدرسة لندن للمحفوظات والمكتبات: London School of Archives and Librarianship. وقسم المكتبات والوثائق: Department of Libeaeianship and Archives جامعة القاهرة على الرغم من الاستقلال الداخلى لكل من المجموعتين.

ب ـ مواد القراءة والبحوث التى تدخل إلى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، تأتى أصلاً من مؤسسات الانتاج الفكرى، ودراسة هذه المواد تدخل بالأصالة فى نطاق مجموعات العلوم الخاصة بالانتاج الفكرى ومؤسساته، من الانسانيات والاجتماعيات والعلميات والتطبيقات ولكنها تدخل بالتكامل فى علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات المتصلة بتحميل الرصيد الفكرى فى أوعيته نشراً وتوزيعاً، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الضبط الاستخدامى من ناحية الاقتناء، وقد أصبح "النشر" أحد المقررات الدراسية الثابتة فى مناهج إعداد رجال المكتبات والتوثيق.

جـ - البحث هو أول المواقع فى مؤسسات الانتاج الفكرى، ودراسته تقع بالأصالة فى نطاق مجموعة "التخصصات" الأربعة والعلوم الخاصة بالانتاج الفكرى ومؤسساته، ولكنه يدخل بالتكامل فى علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات الخاصة بالتعرف على حاجات الباحثين والمتغيرات المحيطة بهم حيث يعملون، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخارجية من ناحية الاسترجاع.

هذا، وإذا كانت علوم المكتبات والتوثيق لاتستطيع أن تغفل تلك العلاقة الوثيقة بينها وبين الموقعين القريبين من مؤسسات الذاكرة الخارجية (التحميل والبحث) فإن دراسات التوثيق بصفة خاصة وهى جزء لا يتجزأ من علوم

المكتبات، تعطى اهتماماً أكبر لكل المواقع فى مثلث الانتاج الفكرى،لأن الربط الوثيق بين كل المواقع على مدار الرصيد الفكرى كله هو أساس النجاح فى التعامل مع المواد المتخصصة من أجل المتخصصين.

وقد اختلط الأمر على بعض المدارس المهنية فى تحديد ماهية التوثيق، وتوهمّوا أن هذا الربط الوثيق يعنى الوحدة الاندماجية لكل مواقع الرصيد الفكرى، ففسروا التوثيق بما يشمل كل المواقع السته والمؤسسات على مدار الرصيد الفكرى كله. والحقيقة هى ما ذكرناه آنفاً، فليست هناك أية فائدة عملية من هذا التفسير الواسع المطاط، لأن المجال بطبيعته أكبر وأعمق من أن يحتكرَه علم واحد، ولو نجح هذا الوهم فسوف يتحول هذا العلم أو الدراسة إلى مجرد إطار شكلى لايعنى شيئاً محدداً.

ونستطيع أن نقدم مثالاً لتوضيح وجهة النظر السابقة فى ميدان العلوم الطبيعية، فما هى الفائدة العملية إذا قلنا مثلاً "هناك علم واحد أو دراسات اندماجية موحدة للطبيعة، تشمل الفيزياء، والكيمياء، والحيوان، والنبات، إلخ.."، ومن المؤكد أن العرف العلمى قد جرى على خلاف ذلك، وأن المنهج السليم هو توزيع تلك المجالات المتشابكة على علوم ودراسات متميزة طبقاً للأعراف السائدة، على أن يكون لكل علم أو دراسة موقع معين يأخذه بالأصالة، ويشارك فى المواقع الأخرى بالتكامل كل حسب وثاقة الصلة أو بعدها.

وفى ضوء القضايا والمسلمات السابقة نستطيع أن نقدم صيغة موجزة لتحديد موضوع علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات، المقصودة لنا كما يلى:

"موضوع علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات هو الرصيد الفكرى للإنسان، فى القراءات والبحوث بما فيها المواد المتخصصة ومؤسسات ذلك الرصد، من حيث الضبط والاقتناء والتنظيم والاسترجاع وما يرتبط بها فى الادارة الداخلية والبيئة الخارجية والتكوين المهنى تكاملاً بين تلك الوظائف فى ذاتها وتنسيقاً بينها وبين بقية الوظائف فى دورة المعلومات بمدارها العام".

وإذا كان ذلك "الموضوع" المتكامل فى واقع الحياة، الذى ترتبط به المؤسسات الميدانية الاختزانية، بصرف النظر عن التسمية التى تحملها كل منها:

مكتبة أو مركزاً للتوثيق أو غيرهما، فكيف؟ ومتى؟ ولماذا؟ نرى فى الوقت الحاضر ولثلاثة عقود مضت أو أكثر، ذلك الاتجاه الانفصالى الذى بدأ يحمل شعار "التوثيق" ثم "المعلومات"؟ وهل هناك بالنسبة للمؤسسات الميدانية الاختزانية فئتان (المكتبات والمعلومات/الأرشيفات والمحفوظات) أو ثلاث فئات (المكتبات/المعلومات/الأرشيفات)؟ وفيما يلى نوضح وجهة نظرنا نحو هذه القضية، التى تتجدد من حين لآخر:

نشأت مؤسسات الضبط الاستخدامى للرصيد الفكرى منذ اللحظة التى اخترعت فيها الكتابة، وعرف الانسان من المؤسسات القائمة بذلك "دور المحفوظات" للقيام بأمر الأوعية المعلوماتية التى تهم السلطة من "المكاتبات والالتزامات" علىاختلاف أنواعها ومستوياتها، وعرف "دور الكتب" للقيام بأمر الأوعية المعلوماتية على إطلاقها الممثلة فى "القراءات والبحوث" وقد استقلت "دور المحفوظات" والأرشيف منذ زمن بعيد، وأصبح للقائمين بها مهنتهم وأساليبهم الفنية التى يمارسونها، لتأدية الوظائف الثلاثة بهذا النوع من المؤسسات، كما أن رجال المكتبات وعبر العصور، قد استطاعوا أيضاً أن يؤسسوا لمهنتهم كثيراً من الطرق والأساليب الفنية للقيام بوظائف المهنة، ولاسيما وظيفة "التنظيم" وخلفياتها الفنية كالفهرسة والتصنيف.

وفى القرن التاسع عشر توجه اهتمام المهنة بالبلاد المتقدمة فى أوربا وأمريكا، إلى الجبهة العريضة من جماهير القراء فى طبقات الشعب على إختلافها، وأصبحت المكتبات العامة هى محور اهتمامهم، وتركزت حولها وحول جماهيرها أمور الاقتناء والتنظيم والخدمات. أما جمهور المكتبات اللمتخصصة والعلماء والباحثون، فقد نسيهم أو تناساهم رجال هذه المهنة خلال تلك الفترة لأن الطبول العالية كانت تدق للجبهة العريضة من المواطنين، باسم الديموقراطية وشعارات التثقيف الذاتى.

أما العلماء والباحثون وجمهور المكتبات المتخصصة فقد كانوا فى موقف لايحسدون عليه، حيث بدأت البواكير الأولى للطوفان العلمى تزحف عليهم فى هيئة أوعية جديدة كالدوريات والنشرات والتقارير، ثم المواصفات والمعادلات وبراءات الاختراعات، حيث دخلت إليهم بعض الأوعية العلمية بلغات لم

يتعلموها من قبل ولايملكون الوقت لتعلمها، وحيث تشققت أمامهم مجالات البحث وتعقدت موضوعاته، وحيث ظهرت بوادر الانتقال بـالبحث مـن مستوى الهوايـة وحب الاستطلاع، إلى ضرورات التنمية وسد حاجات المجتمع.

تحت ضغط هذه الظروف الجديدة بالنسبة للمـواد المتخصصـة وحاجـات المتخصصين، وفى مرارة النسيان أو التناسى مـن جـانب رجـال المهنـة العريقـة التى كان يجب أن تواجه هذه التطورات، اضطر العلماء والباحثون أنفسـهم إلـى تحمل مسئولية الوظائف الثلاثة (الاقتناء، والتنظيم،والخدمـة) فـى مواقعهـم، ولـم يكونوا مزودين بتلـك الطـرق والأسـاليب الفنيـة فـى التنظيم، بـل كـان اعتمـادهم الوحيد على ألفتهم وطول معايشتهم لمـواد الرصيد الفكـرى بحكـم أنهـم منتجـوه والباحثون فيه. ومن الطبيعى أن هذه الألفة وحدها لابد أن تفشل فى القيام الكامل بهذه المسئولية، فضـلاً عـن أن اتسـاع المجـال وسـنة التطـور تحتـم ألا يكـون المنتجون للأفكار هم أنفسهم القائمون بأمر الذاكرة الخارجية كما كان الحـال فـى المراحل الأولى لنشأة الرصيد الفكرى.

وخلال القرن التاسع عشر ولوائل القرن العشرين، توالـت بـالبلاد الغربيـة كثير من مواقف الحساسية المهنية والشخصية أحياناً، بين رجال المكتبـات الذيـن ورثوا أساليب المهنة وقواعدها فى التنظيم، وبين هذه الطائفة من العلماء وبعـض المحامين ثم من تبعهم من المهندسين، الذين بادروا إلى تحمل مسئولية القيام بأمر مؤسسـات الضبط وتكثيـف الاسـتخدام بالنسبة للمـواد المتخصصـــة فـــى العلـوم والتكنولوجيـا، وأدت هـذه الحساسيات المهنيـة والشـخصية إلـى أن يقوم هــؤلاء المهندسون والعلماء بالدعوة إلــى تكويـن مؤسسـات وهيئـات مهنيـة خاصـة بهـم، فأنشــئت بأمريكــا "جمعيـــة المكتبـــات المتخصصــــة" Special Libraries Association عـام ١٩٠٨ بعـد حـوار مهنـى غيـر نـاجح مـع رجـــال "الجمعيـة الأمريكيـة للمكتبـات" American Library Association ثـم أنشــئ بـانجلترا "جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب الإعلام: ASLIB فى عام ١٩٢٤، اشباعاً لنزعـة التعـالى ضـد "جمعيــة المكتبــات":Library Association. الانجليزيــة، التىأنشـئت قبلهـا بنصــف قـرن. وكــانت كلمــة "توثيـق" أبـرز الاصطلاحـات التىاثمرتها هذه الحساسيات المهنية والشخصية.

وعاشت هذه الحركة الانفصالية فترة من الزمن وهى تسير بالطاقة التى ولدتها هذه الحساسية، ثم تبين لأصحابها بعد ان هدأت النفوس بانتهاء الجيل الذى حمل لواءها، أن رصيد الذاكرة الخارجية بالنسبة للعلوم أو التكنولوجيا او غيرها من المجالات المتخصصة، لايكفى فى القيام بأمره مجرد الألفة أو المعايشة، بل لابد إلى جانب ذلك من الاعتماد على الأساليب الفنية، لكى تستطيع المهنة أياً كان أسمها، ان تستوعب الطوفان المتزايد من الدوريات والنشرات والتقارير، ولكى تستضيف الأوعية العصرية الحديثة من الأشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والضوئية، وهذه الأساليب الفنية هى التى عرفتها وطورتها مهنة المكتبات قبلهم.

كما أن رجال المهنة أنفسهم تداركوا هذا النسيان أو التناسى لحاجات العلماء والمتخصصين ليس فى مجال العلوم والتكنولوجيا فقط، ولكن فى كل المجالات التى تضخم فيها الانتاج الفكرى وتزايدت مطالب المتخصصين من هذا الانتاج، كالتربية والاقتصاد والتخطيط. ولم يكد ينتصف القرن العشرون حتى تكون تلك الموجة الانفصالية المفتعلة قد انحسرت من الناحية الموضوعية وإن تكن آثارها قد بقيت متمثلة فى تلك المؤسسات والهيئات التى أنشئت خلال فترة الحساسية، ومازالت تحمل فى أسمائها كلمة "توثيق" أو غيرها من الشعارات التى راجت خلال تلك الحركة، كما قد بقى من آثارها ذلك الازدواج فى كثير من المصطلحات الفنية الذى يمثل تحدياً كبيراً للمهنة كلها فى الوقت الحاضر، ولاسيما بالنسبة للشباب الناشئ فيها...!

أما فى البلاد النامية فهناك كثيرون لا يعرفون شيئاً عن تلك الظروف والملابسات المهنية والشخصية التى أثمرت كلمة "توثيق" ولا عن التطورات التى انتهى إليها الموقف من الناحية الموضوعية بالنسبة للمهنة كلها. وظهرت بعض المواقف فى البلاد النامية وكأن أصحابها يريدون أن يعيدوا أمراً بدأ وانتهى منذ عدة عقود، ولم يبق منه إلا الدرس التاريخى الذى ينبغى أن يستفيد منه رجال المهنة فى هذه البلاد النامية، ويتلخص هذا الدرس فى أن ازدهار هذه المهنة رهن بوحدتها وابتعادها عن الحساسيات الشخصية والمهنية. وقد سخر دكتور "رانجاناثان" من جهل هؤلاء أو تجاهلهم لحقيقة الموقف السابق، وإذا كان دكتور

"رانجاناثان" قمة فى المكتبات والتوثيق بكل المقاييس وكل المدارس، وإذا كان انتماؤه إلى الهند وهى من البلاد النامية يضيف قيمة أكبر على وجهة نظره بالنسبة لنا فى البلاد العربية، فإننا نسجل هنا تصويره الساخر لهؤلاء الجاهلين أو المتجاهلين.

This has Created Unnecessary difficulties in the Library profession in the older industrialized Countries. The newly developing Countries blindly Take on Their own heads These unnecessary difficulties of the earlier developed countries. (See S.R. Ranganthan,s Documentation and its Facets, p.54).

وإذا كان الأعلام المعاصرون فى المكتبات والتوثيق، من أمثال "رالف شو" و"شيرا" و"رانجاناثان" و"تاوبه" وكثير غيرهم، يجمعون على انتماء التوثيق ودراساته إلى المكتبات وعلومها، فلعل أدق التصورات للعلاقة بينهما هو ما ارتآه "دكتور رانجاناثان" حين جعل المكتبيات هى الإطار العام الذى يقوم بكل الوظائف الأساسية والإضافية، على امتداد الخط بين إنتاج الأوعية الفكرية وبين وصول هذه الأوعية إلى أيدى الرواد والمستفيدين.

فإذا كانت تلك الأوعية من المواد المتخصصة، وإذا كان المنتفعون هم المتخصصون، وإذا كان التنظيم ملائماً لمواقفهم فى البحث،وإذا كانت الخدمات تستجيب لحاجاتهم الخاصة، على مستوى الطلب الفعلى أو التوقع، فذلك هو التوثيق. ومعنى ذلك أن التوثيق ليس نشاطاً مقابلاً أو معادلاً للمكتبيات، ولكنه نمط مركز من مناشط المهنة ويقع فى القلب من إطارها العام.

فصل ٤ :

التوثيق والمعلومات ١٩٨٧

* المزايده فى شعارات التجديد.
* تسعون عاماً دون ثقة فى النفس.
* وعشر سنوات أخرى.
* لم يدخلوا ؛ ولم يبتعدوا.
* أى الشعارات العلمية للوطن العربى.

فصل ٤ :

التوثيق والمعلومات ١٩٨٧

المزايدة فى شعارات التجديد:

فى موجة الحماس، الذى قوبلت به ثورة ٢٣ يوليو بمصر فى أيامها الأولى، حينما ألغت الألقاب التشريفية والطبقية، واستبدلت بها كلمات عامة تقضى على الطبقات العليا فى المجتمع، أرادت أيضاً أن تلغى الكلمات التى تميز الطبقات الدنيا، وتستبدل بها تعبيرات جديدة، تخلص هذه الطبقات المهضومة، مما علق بها وعلقت به فى الماضى. ومن الأمثلة الطريفة للمقترحات بالنسبة لهذه الطبقات الدنيا، كان استبعاد كلمة "شيّال" على أن يستبدل بها تعبيرة "مساعد مسافر"..!

ويبدو أن التخصصات الحديثة مثل الحركات السياسية، تشغل نفسها كثيراً، وهو أمر طبيعى ومنطقى، بالكلمات والعبارات التى تختارها بعناية فائقة، لتصبح تسميات متميزة أو شعارات جذابة. بل لعل أصحاب هذه التخصصات أكثر اهتماماً فى هذه الناحية من السياسيين المحترفين، طمعاً فى التأكد من تقبل المجتمع المقصود للاتجاه الفكرى الطارئ، واقتناع هذا المجتمع بأن فى ذلك الاتجاه شيئاً جديداً حقيقة.

وقد يكون هذا الاهتمام عند أصحاب التخصصات، أكثر مما ينبغى، ويصبح نوعاً من القلق والحيرة وافتقاد الثقة فى دعوى الجدة، فما يكاد هذا الفكر الطارئ يستقر على كلمة أو تعبيرة، لعقد أو عقدين أو أكثر، حتى يجد نفسه محاطاً بدوافع داخلية أو خارجية غير علمية، لتغيير التسمية أو لتدعيمها على الأقل، بكلمات جديدة تجتذب الاهتمام أكثر مما قبلها. ومن المفارقات المثيرة أن هذه الجديدة نفسها، قد لاتلبث طويلاً حتى تصبح هى الأخرى، فى حاجة ثانية للتغيير أو التدعيم..!

فى أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشأت حركة جديدة، على أيدى بعض المهتمين فى بضع دول من وسط أوروبا وشمالها، بحصر الانتاج الفكرى

وضبطه، أمثال "أوتليه" و"لافونتين" وغيرهما، وهى الوظيفة التى مارسها ويمارسها رجال المكتبات من قبلهم ومن بعدهم، وأصبحت فى مقدمة بنود الاهتمامات، للجمعيات العلمية والمهنية التى أنشئت قبل هذه الحركة بعقدين، كالجمعية الأمريكية للمكتبات منذ (١٨٧٦) وجمعية المكتبات فى بريطانيا منذ (١٨٧٧). واستطاع أصحاب هذه الحركة أن يعقدوا تحت لوائها عام ١٨٩٥ (المؤتمر الدولى للببليوجرافيا:I.C.B) بمدينة "بروكسل" فى بلجيكا، وهى البلد الذى ينتمى إليه صاحبا الحركة ورائداها، وينتميان من ناحية التخصص الى مهنة المحاماة.

تسعون عاماً دون ثقة بالنفس:

وقد تمخضت هذه الحركة عن امور كثيرة ومرت بمراحل متلاحقة، لكل منها أهمية بالغة بالنسبة للتخصص الذى يسمى فى الوقت الحاضر (علم المكتبات والمعلومات Library and Information Science)، حسب الأغلبية من الأقسام الأكاديمية المسؤولة عنه، بصرف النظر عن بضع تسميات أخرى، تعتنقها أقليات متنوعة من الأقسام، وفئات مختلفة من المعاهد والمؤسسات، بله الأقليات الشاذة التى تعيش دائماً على مبدأ "خالف تعرف". والله وحده هو الذى يعلم ماذا ستكون تسميته أو تسمياته، بعد عقدين أو ثلاثة أو خلال القرن الحادى والعشرين كله..!

أما الأمور والمراحل التى ارتبطت بهذا التخصص الذى يعنينا، مع نشأة تلك الحركة وتطورها، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، فيمكن استعراضها كما يلى:

(١) أول هذه الأمور التى ارتبطت بالتخصص الذى يعنينا، كان إنشاء (المعهد الدولى للببليوجرافيا" I.I.B) عام ١٨٩٥، وقد انهمك أصحاب هذه الحركة فى مشروع طموح، هو (الموسوعة الببليوجرافية العالمية:U.B.R)، ولم يدركوا فى البداية لعدم تمرسهم بالأعمال الببليوجرافية الكبرى من قبل، استحالة السير فى موسوعتهم إلى نهاية المطاف. ذلك أنهم أخذوا يعدون البطاقات الببليوجرافية لأداة مركزية واحدة، تضبط كل ما يصدر من البحوث والمؤلفات، بصرف النظر عن اللغة والموضوع وشكل الوعاء ومكان صدوره، وهو ما أثبتت التجارب فى كل العصور أنه طموح يدخل فى باب الأمانى.

كما أن العمل فى تلك "الموسوعة" كان تطوعيـاً فـى الجـانب الأكـبر منـه، والمشـروعات التطوعيـة قد تنجز فـى البدايـة مـا يشبه المعجزات، كمـا حـدث لمشروع ببليوجرافى فى أمريكا، بدأ قبلهم بعشرين عاماً، ولكنه كان أكثر واقعيـة وأقل طموحـاً. وهو مشـروع (بـول:Poole) لضبط محتويات الدوريات باللغة الانجليزيـة وحدهـا فـى أمريكـا وإنجلـترا فقط منـذ ١٨٠٦ فصـاعداً. وإذا كـان مشروع "بول" فى الربع الأخير مـن القرن التاسـع عشـر، بعد إنجازاتـه الأولـى بتغطية حوالى مائة عام، قد تباطأ ثم توقف فى أوائل القرن العشرين، ليحل محله المشروع التجارى القائم حتى الآن، الذى تولاه "ويلسون" وشركته، فـإن مشـروع "الموسوعة" السابق كان قد أدركه الموت التنفيـذى، قبل إعـلان الحـرب العالميـة الأولـى عـام ١٩١٤ وجـاءت الحـرب فـأغلق "المعهد" نفسـه حتـى العشـرينيات. وأصبحـت بقايـا المشـروع متحفـاً، تؤكـد لمـن يراهـا ضـرورة التخطيـط المهنــى السليم، للقيام بالأعمال الببليوجرافية.

لم يكن فى الحقيقة مشروع ذلك الضبط الببليوجرافى، قائماً على أى أسس فنية أو مهنية، ولكنه كان أمنية طموحة تعلقت بها نفوس مجموعـة مـن العلماء والهواة، وعلى رأسهم "أوتليه" نفسه: شاب بلجيكى لم يبلغ الثلاثين، من رجال القـانون، تعلقت نفسـه بالأعمـال الببليوجرافيـة، وتعلـق بـه هـو كثـيرون مـن أمثالـه، فقـاموا بحركتهـم رافعيـن الشـعار الببليوجرافـى، وأولهـم "لافونتيـن" الـذى كـان مـن رجـال القـانون والسياسة، وقد وصفه "ألن كنت" وهو من اتباع هذه الحركة فى الوقت الحاضر، بأنــه "رجل يصلح لأى عمل فى الحياة إلا الببليوجرافيا والتصنيف.."

ويؤكد هذا التفسير، الذى أشار إليه الدكتور "رانجاناثان" العملاق الهندى فـى التخصـص الـذى يعنينـا، انهم فوجئـوا وهـم يسـتعدون لعقد مؤتمرهم الدولـى أولا ولإنشاء "المعهد" أيضاً، بعد إعداد عـدد كبـير مـن البطاقـات الببليوجرافيـة فوجئـوا بأنهم لا يملكون أى نظام يرتبونها فى "الموسوعة" على أساسه، وسـمعوا أن نظامـاً للتصنيف موجود فى أمريكا، وضعه رجل أسمه "ديـوى" منـذ ١٨٧٦، فكتـب إليـه "أوتليه" يطلب نسخة من هذا النظـام عام ١٨٩٤ وأرسـل إليـه "ديـوى" نسـخة مـن الطبعة الخامسة أحدث الطبعات فى ذلك الوقت. وقد أعجبهم هذا النظـام فـاتخذوه أساساً لترتيب البطاقات فى "الموسوعة"، ولمـا فشـل مشروعها الخيـالى وأصبحـت

متحفاً، تحولوا به فاتخذوه أساساً لما ظهر بعد ذلك باسم (التصنيف العشرى العالمى: U.D.C)، وهو أهم عمل يمكن أن ينسب إليهم، مع أنه يعتمد على التطويرات المتلاحقة التى مر بها نظام "ديوى" فى القرن العشرين.

(٢) أما المرحلة الثانية لهذه الحركة، فهو أن أصحابها قد تنبهوا فى العشرينيات من القرن العشرين، وهم يعيدون بناء معهدهم من جديد، بعد توقف أعماله وإغلاقه لأكثر من عشر سنوات، إلى إحداث تغييرين فى البناء المقترح، رأوا فى ذلك الوقت أنهما كفيلان بالنجاح الكامل لحركتهم. ومن الطريف أن هذين التغييرين يتمثلان فى كلمتين اثنتين، تدخلان على الشعار الذى رفعوه، ويتم تركيبهما فى البناء الجديد..! كانت الكلمة الأولى هى (اتحاد:Federation) بدلاً من (معهد: Inisititute)، وقد حتم هذا التغيير الأول، الأوضاع السياسية والقومية والدولية، التى سادت العالم بين الحربين العالميتين، إذ لم يعد الوقت ملائماً للمؤسسات المركزية على المستوى الدولى، تفادياً للحساسيات القومية والوطنية، التى قد تجعل من المستحيل الاتفاق على موقع المؤسسة المركزية.

وعلى الرغم من ان هذا التغيير الأول أعلن رسمياً عام ١٩٣٧، فإن الخطوات الحقيقية نحوه بدأت عام ١٩٢٤، بعد عشرة أعوام كاملة عاشها "المعهد" بياتاً شتوياً دون أى رئيس، باقتراح أحد الأعضاء من ألمانيا، وبدأت "أمانة" جزئية للمعهد فى مدينة "ديفنير" حتى عام ١٩٢٩، ثم فى "لاهاى" حتى عام ١٩٣٨، التى انتقلت إليها "الأمانة" تماماً فى هذا العام نفسه، كما تولاه رئيس هولندى أيضاً. وفى هذا العام أيضاً انتهت "الأمانة" الثنائية لكل من "أوتليه" و"لافونتين" التى تجاوزت أربعة عقود. وقد استجاب لهذا التغيير الأول كثير من الشخصيات الأوربية، فى المؤسسات الوطنية التى تعمل بهذا المجال الفسيح، من أصحاب الميول والاتجاهات نفسها التى قامت عليها الحركة فى البداية.

بل إننا لانستطيع إلا أن نجد علاقة خاصة، بين إنشاء بعض المؤسسات الوطنية فى هذا العام نفسه (١٩٢٤) وبين دواعى التغيير فى الوضع القانونى لهذه الحركة، لأن هذا التوافق التاريخى لايمكن أن يكون بمحض الصدفة. ونستطيع أن نفترض بكل ثقة واطمئنان، بقرينة الاتصالات المكثفة للأعضاء ولغيرهم، فى الدول الوسطى والشمالية بأوربا وعبر القنال الإنجليزى، أن القائمين بإنشاء مثل

هذه المؤسسات الوطنية، كانت أقدامهم اليمنى تتحرك على المستوى الوطني وأقدامهم اليسرى تتحرك على المستوى الدولي، وعيونهم ملؤها الأمل أن يأخذوا وضعاً خاصاً على المستويين، في قلب التخصص الذى يعنينا أو من حوله.

ففي هذا العام نفسه (١٩٢٤) تجمع فى إنجلترا مثلاً، التى أرادت أن تكون جناحاً قوياً فى هذه الحركة، مجموعة من الشخصيات المؤمنة بمناهج "أوتليه" و"لافونتين" وتطلعاتهم، فأنشأوا (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات:ASLIB)، وأصبح رجالها سريعاً من أبرز الأعضاء فى "الاتحاد" الذى تأخر إعلانه الرسمى حتى عام (١٩٣٧). ومن اهم الأعضاء الانجليز الذين برزوا بعد عام (١٩٢٤) دكتور "برادفورد" الذى تولى هو إعداد طبعة إنجليزية من المولود الوحيد الباقى لهم (U.D.C) وكان أميناً لمكتبة العلوم منذ عام (١٩٢٨) ونشر عمله عام (١٩٣٦) وقد استعان فيه بكل ما ظهر من طبعات "ديوى" حتى ذلك التاريخ.

وإذا كانت الكلمة الأولى فى التغيير، قد فرضت نفسها على أصحاب الحركة، لأنها تستند إلى الخلفيات السياسية والقومية والدولية، التى سادت أوربا وغيرها منذ العقد الثالث للقرن العشرين، فإن الكلمة الثانية فى التغيير وهى (Documentation) لم تكن لها هذه الصفة على الإطلاق. فقد كانت موجودة فى بعض اللغات الأوربية منذ مئات السنين، وقد استخدمت فى معانى متعددة عبر تاريخها فى كل لغة، كالانجليزية، والفرنسية،والايطالية،والاسبانية،الخ. بين أن تداولها خلال العقود الأولى للقرن العشرين، فى الفرنسية والانجليزية وفى غيرهما كذلك، على أيدى أصحاب هذه الحركة نفسها، قد انتقل بها إلى معنى يقترب قليلاً أو كثيراً من المدلول الأوسع لكلمة (Bibliography) وهى موجودة فى كل هذه اللغات الأوربية كذلك. ومن هنا رأوا انتهاز فرصة البناء الجديد، لطرد هذه الكلمة العتيقة من اسمهم، حتى تحل محلها الكلمة المعجزة (Documentation) التى رأوا فيها سحراً خاصاً، كان من صنعهم هم دون غيرهم، وتم هذ الاستبدال مبكراً عام (١٩٣١).

(٣) وكان الأمر الثالث الذى تمخضت عنه هذه الحركة، موجة تغيير ممتدة الجناحين محكمة التخطيط، بدرجة تفوق الأيديولوجيات السياسية، رأس الجسر

فيها هذه الكلمة (Documentation) فى اللغات الأوربية الأم لها كالانجليزية والفرنسية، وفى اللغات الناقلة عنها كالعربية وغيرها من اللغات الأسيوية. وبدأت هذه الموجة قبيل الحرب العالمية الثانية. وأخذ عودها يشتد ويقوى فى العقد نفسه، الذى مات فيه ثلاثة من الرواد المرموقين، وهم "لافونتين" ١٩٤٣، و"أوتليه" ١٩٤٤، ثم "برادفورد" ١٩٤٨، واستمرت هذه الموجة حتى الستينيات، لفترة تبلغ ثلاثة عقود، استطاعت خلالها أن تفرض نفسها، فى أسماء أقسام ومعاهد ومؤسسات عديدة، بعضها كان يحمل تسميات أخرى فطردها، وبعضها أنشئ خصيصاً فى تيار هذه الموجة..!

فعلى الجانب الأخر من الأطلنطى، نجد توافقاً تاريخياً، له مغزاه حدث عام (١٩٣٧)، وهو تاريخ الإعلان الرسمى للوضع القانونى الجديد للحركة، يشبه التوافق التاريخى الذى حدث عام (١٩٢٤)، وهو بداية الخطوات نحو هذا الوضع القانونى. فى الجانب الأول من الأطلنطى أنشئت (ASLIB) عام ١٩٢٤، وفى الجانب الآخر أنشئ (المعهد القومى للتوثيق:NID) بأمريكا عام ١٩٣٧. وفى كل منهما كان يطمع المنشئون أن يأخذوا وضعاً خاصاً، على المستويين القومى والدولى، فى قلب التخصص الذى يعنينا أو من حوله..! وقد أصبحا فى الحقيقة أقوى عضوين وأهمهما فى الاتحاد على جانبى ذلك المحيط.

وهكذا بدأ عصر جديد فى حياة هذا التخصص الذى يعنينا، وهو لم ينضج بعد، يمكن أن نسميه بالعربية "عصر التوثيق" فقد ظهرت للكلمة مثلاً فى العربية ثلاث ترجمات، سقطت إحداها وهى "الوثاقة" بكسر الواو، رغم التوفيق اللغوى الوثيق لصاحبها الشيخ "عثمان الكعاك" التونسى. وبقيت اثنتان أولاهما: "التوثيق" وهى الأكثر شهرة والأوسع إنتشاراً، والثانية "الوثائق" التى تلتبس باستخدام آخر لها، يعنى الأرشيفات فى مفهومها التاريخى الجارى.

فى الخمسينيات وهى قمة الموجة فى هذه المرحلة، انتشرت الكلمة انتشاراً كاسحاً..! فكم من المؤتمرات الدولية الكبرى عقدت تحت لوائها..! وكم من البحوث والدراسات جرت حول المفاهيم التقدمية لهذه الكلمة فى مجال التخصص..! وكم من الأطروحات والرسائل الأكاديمية للماجستير والدكتوراه، فى البلاد المتقدمة وفى البلاد النامية، نوقشت فى القاعات الجامعية، ومرتكز

الحوار بين الدارسين والمشـرفين، هـو هـذا الشـعار الـذى رفعتـه الحركـة عاليـاً، وجرى خلفه كثيرون مبهورين بعضهم بالوعى الصادق وأكثرهم بدونه..!

فرجل مثل دكتور "رانجاناثان"، وهو من هـو فـى أصالـة التفكير وعلميـة التناول ومنطقية التحليـل، لـم يسـتطع فـى مواجهـة هـذا التيـار الكاسـح، أن يدبـر ظهره لأصحاب هذه الحركة، ولكثـير منهـم نفـوذ المنصـب أو الموطـن..! فكـان يشارك فى مؤتمراتها ويناقش مع قادتها، رغم تحفظه بالنسبة لدعوى الجـدة فـى أعمالهم. واكتفى متعاوناً مع تلاميذه فى الهند، بإصدار كتـاب (التوثيـق وأوجهـه: Documentation and its Facets) عام ١٩٦٣ بلندن، جـاعلاً همـه الأكـبر فـى الفصول الأولى للكتـاب، إثبـات أن مفهـوم التوثيـق الـذى يريدونـه يقـع فـى قلـب المفهوم الأصلـى (المكتبيـات: Librarianship) عنـده، وأن القوانيـن الخمسـة المشهورة التى وضعها للتخصص الذى يعنينا، تصدق على كل ما يقوله أصحاب هذه الحركة الانشقاقية فى التخصص..!

أما غير "رانجاناثان" من مؤلفـى الدرجـة الثانيـة والثالثـة ومابعدهمـا، فقـد أمطـروا التخصـص بوابـل مـن المؤلفـات، كتبـاً ومقـالات وتعليقـات، فـى اللغـات الأوربيـة الشـهيرة وفـى اللغـات الأسيوية بمـا فيهـا العربيـة. وانتشـرت المعـاهد والمؤسسات والمراكز، على المستويات الوطنية والإقليميـة والدوليـة، وكـل منهـا يحرص، أن تكون هذه الكلمة السحرية، هى الجوهرة الثمينـة التـى تتـوج تسـمية المعهـد أو المؤسسـة أو المركـز. ومـايزال كثـير منهـا باقيـاً حتـى الآن فـى تلـك التسميات، حتى بعد انحسار هذه الكلمة فى السـبعينيات والثمانينيـات، خجـلاً مـن التغيير وهو بطبيعته مؤشر لافتقاد الثقة بالنفس، أو جهلاً بمـا حـدث لهـذه الكلمـة فى المرحلتين الرابعة والخامسة التاليين.

(٤) أما فى المرحلة الرابعة لهـذه الحركـة الانشـقاقية، فقـد حـدث شـئ يبـدو مـن ظاهر الأمر فيه، أن أحداً لم يكن يتوقعه على الإطلاق..! فهل يتصـور مثـلاً أن يقف أحد الأمريكين مـن أتبـاع هـذه الحركـة، وهـم جناحهـا القـوى علـى الجـانب الأخر من الأطلنطى، ليصف تلك المفردة السحرية المحظوظة..التى تمثلـت فيهـا جهودهم القومية لثلاثة عقود أو أربعة، بأنها كلمة أوربية قبيحـة ينبغـى التخلـص منها فوراً..؟ هل كان يتوقع أوسـع النـاس خيـالاً، أن توافـق "الجمعيـة العموميـة"

لهذا الجناح الأمريكى القوى فى عام (١٩٦٨)، على تغيير اسمهم من "المعهد القومى للتوثيق" الذى عاشوا له وبه ثلاثة عقود كاملة، لا لشئ إلا لأنهم عثروا على كلمة أخرى، أمضى سحراً وأكثر مقدرة على تحقيق طموحاتهم فى التخصص، فسموا أنفسهم الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of information Science دون أى عنصر فى هذا الاسم الجديد يربط ماضيهم بحاضرهم ومستقبلهم..!..؟

لست أنكر أن هناك تطورات علمية وموضوعية تؤدى إلى ظهور مفاهيم جديدة فى حقيقتها وتكوينها، وتحتم اختيار مصطلحات جديدة تمييزاً لها من المفاهيم القديمة. ويتم ذلك عادة داخل التخصص الأم نفسه. أما فى الإطار الشامل للمهنة كلها، فتبقى الكلمة الأم للعمل أو التخصص أو المهنة كما هى، وربما بضع كلمات أخرى أساسية معها. علم النفس مثلاً، يموج بالمدارس الفكرية المختلفة منذ البداية، وتتجدد فيه المفاهيم داخل العقد الواحد، ومع ذلك تبقى للكلمة أو الكلمات الأم فيه، علماً وتخصصاً ومهنة وقطاعات أساسية، احترامها وحرمتها واستقرارها وهى أوائل المسلمات لكل تخصص. ولاينكر أحد أن مدلول هذه الكلمة أو الكلمات الأم لعلم النفس فى الثمانينيات، تبلغ كماً ونوعياً أضعاف مدلولها فى العشرينيات أو الاربعينيات..!

أما أصحاب هذه الحركة الانشقاقية فى تخصصنا، فيبدو أن الأمر قد اختلط عليهم، فلم يدركوا الفرق بين مصطلحات القضايا والمسائل، التى تتغير بتجدد المفاهيم وتطورها، وأسماء العلوم والمهن والتخصصات وقطاعاتها الأساسية، التى تفقد احترامها وثقة الناس فيها بكثرة التغيير والتبديل ولاسيما إذا كان ذلك بالطرد الكامل للاسم السابق، كحالة "الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات". وإلا فليقارن معى القارئ العزيز، موقع هذا التغيير غير المنطقى فى النفس، بذلك الاستقرار فى الاسم مع التطوير الدائم فى الموضوعات والاتجاهات، الذى تتمتع به "الجمعية الأمريكية للمكتبات" منذ (١٨٧٦). وليقارن للتأكد من ذلك أيضاً، بين برنامج المؤتمر السنوى لكل منهما فى الثمانينيات مثلاً، فسيجد أن الموضوعات الجديدة والاتجاهات التقدمية فى (جام)، لاتقل بل أنها تتجاوز فى الحقيقة ما هو موجود عند (جتع).

وعشر سنوات أخرى:

(٥) مع أن المرحلة الخامسة في هذه الحركة الانشقاقية، ما تزال في منطقة الجاذبية للمفردة الجديدة (معلومات:Information)، فهناك مؤشرات ما تزال محدودة في عددها، ولكنها تؤكد طبيعة القلق والحيرة وافتقاد الثقة، التي تحيط بهؤلاء المنشقين على التخصص، وأكتفي هنا بمؤشرين أحدهما وطني والثاني دولي. عاشت (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات: ASLIB) ستة عقود باسمها الذي أنشئت به دون تغيير، وإذا كانت كلمة (Information) موجودة في اسمها منذ البداية، فلماذا تضيفها مرة ثانية إلى اسمها بعد عام (١٩٨٣)..؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل، أود الإشارة إلى أننا كنا في مصر أوائل الستينيات، نستخدم أحياناً كلمة "إعلام" ترجمة لكلمة "Information" التي أُقحمت في الكتابات الغربية عن التخصص عمداً، فلما خرج "قسم الصحافة" من كلية الآداب بجامعة القاهرة، وأنشئت له مع الإذاعة والتلفاز والعلاقات العامة، "كلية الإعلام" الحالية، وكان من الضروري تركها لهذا التخصص المجاور، استبدلنا بها كلمة "معلومات" التي يجري استخدامها في نطاق التخصص الذي يعنينا، بكل البلاد العربية.

ونعود إلى المؤشر الوطني في حالة (ASLIB) لنجيب عن التساؤل بشأن إضافة كلمة Information إلى اسمها، مع أنها موجودة فيه منذ البداية. لقد رأت في بداية الثمانينيات أن كلمة "معلومات" حين دخولها في اسمها الذي بدأت به عام ١٩٢٤ كانت عارية من السحر الذي أضفاه عليها الجناح الأمريكي في الحركة منذ الستينيات. كما أنها محاطة بكلمات أخرى ليس لها أي رنين في الوقت الحاضر، ولاسيما كلمة (مكتبات: Libraries) التي كان وصفها بكلمة (متخصصة: Special) يجعل لها في العشرينيات سحراً خاصاً، باتت تفتقده الآن حسب وجهة نظرهم. وأصبح تغيير الأسم يتطلب معجزة لغوية، ولاسيما أن التسمية الاستهلالية (ASLIB) وقد اكتسبت شهرة كبيرة خلال تلك العقود، ولابد من الاحتفاظ بها لأسباب تجارية..! فما هو الحل اللغوي الذي يحقق التغيير الذي لا مفر منه كما يرون، ويحتفظ في الوقت نفسه بمكاسب الاسم القديم..؟

ويبدو أن أصحاب الانشقاقات المهنية كرجال الانشقاقات السياسية،

محاطون دائماً بأرباب المهارات اللغوية الفذة، الذين يستطيعون من خلال "الاستهلاليات"، أن يحتفظوا بالقديم شكلاً مع الإضافة والتغيير للجديد حسبما تريد قياداتهم. وهكذا نجح أرباب هذه المهارات فى تلك الجمعية البريطانية، فى استقطاب كلمة عصرية أخرى هى (إدارة Management) تدعم كلمة "معلومات" ذات السحر الجديد، فأضافوهما معاً إلى الحروف الاستهلالية لكلمات الاسم القديم بعد دفنه..! وهكذا ظهرت تسميتهم الجديدة بعد عام ١٩٨٣ بالانجليزية (Aslib for Information Management).

وقبل الانتقال إلى المؤشر الدولى لهذه المرحلة، أود أن أشرك القارئ معى فى ثلاثة أمور تذكرتها فى نطاق ذلك المؤشر الوطنى السابق بدلالاته التى لا تخفى..! أولها أن تعبيرة (مكتبات متخصصة: Special Libraries) كانت هى الشعار الذى أطلقه (دانا: Dana) فى أوائل القرن العشرين، لحركة الانشقاق التى قام بها وانتهت إلى إنشاء (جمعية المكتبات المتخصصة: S.L.A) هناك عام (١٩٠٨). وكان لذلك الشعار فى وقته، جاذبية وسحر يساويان فى نظره على الأقل، ما حظيت به كلمة "توثيق" منهما فيما بعد، وما تحظى به الأن كلمة "معلومات" منهما. وثانيهما أن اتفاقاً مبدئياً كان قد تم منتصف الستينيات، بين (جمعة المكتبات المتخصصة:S.L.A) و(المعهد القومى للتوثيق:N.I.D) بأمريكا، على صيغة اتحاد اندماجى يضمهما معاً، باعتبارها تياراً متميزاً داخل التخصص الذى يعنينا أو خارجه، كما حدث بين (ASLIB) و (الجمعية البريطانية للببليوجرافيا الدولية: B.S.I.B) قبل ذلك بثلاثة عقود، ولكن المسئولين عن الطرفين فى أمريكا توقفوا عن تنفيذه، لأسباب لم يستطيعوا إعلانها..ثالثها أن (مكايو: مركز مكتبات الكليات بأوهايو: OCLC OHIO College Library Center) بعد عشر سنوات من إنشائه، وقد أصبح يغطى جميع أنواع المكتبات فى داخل أمريكا وفى خارجها، كان من الضرورى تغيير أسمه. وقد نجح أرباب المعجزات اللغوية فى هذا التغيير ١٠٠٪، حيث تغيرت المفردات لتدل على الوضع الجديد، وبقيت النسمية الاستهلالية كما هى دون أية إضافات، فصار (مكايو: مركز التحسيب المباشر للمكتبات:OCLC: Online Computer Library Center).

ونعود إلى المؤشر الدولى فى هذه المرحلة الخامسة للمنشقين على التخصص الذى يعنينا، وقد ظهر هذا المؤشر فى وثيقة رسمية تبلغ ٣٦ صفحة غير خمسة ملاحق، أعدها "المجلس التنفيذى للإتحاد الدولى للتوثيق" موقعة فى مدينة "لاهاى" بهولندا بتاريخ ٣٠يوليو ١٩٨٦، لتناقش فى "الجمعية العمومية" للاتحاد، التى عقدت فعلاً بمدينة "مونتريال" فى كندا بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦، باعتبارها خطة إصلاح ودليلاً للسنوات العشر القادمة، التى ستصل بالاتحاد إلى الاحتفال بعيده المئوى عام ١٩٩٥. وتتكون الخطة مع الدليل من ثمانية بنود أساسية، كما جاء فى الوثيقة الرسمية وأول البنود هو "اسم الاتحاد".

وقد جاء فى هذا البند بتلك الوثيقة، ما يؤيد تبصرتى الخاصة بالقلق والحيرة وافتقاد الثقة، التى لازمت هذه الحركة طوال تسعين عاماً. وأنا هنا أترجم حرفياً ما سجلته الوثيقة من أسباب التغييربصفحة ٣٥.

"إن التوثيق يعنى أشياء مختلفة للأفراد المختلفين، بل إنه فى الحقيقة لم يعد يعطى أية دلالة على منظمة تقدمية، تهتم بأحدث التطورات فى استخدام المعلومات" إن هذا القول يتعارض مع الحقائق المعروفة فى اللغويات، فليس للكلمات مدلول خلقى ثابت، يتجمد فيه المعنى الذى تحمله أية كلمة فى اللغة. فسيارة "فورد" الأولى فى أول القرن العشرين (١٩٠٣) سيارة، والسيارة "بنز 1000" الألمانية لعام ١٩٨٧ سيارة ، والمدلول فى الإطلاق الأول لايكاد يبلغ ١٠٪ من مجموع المدلول فى الإطلاق الثانى...لقد نمت القيمة الدلالية للكلمة على نمو المدلول المرتبطة به..!

ومن هنل نستطيع أن ندرك فى التخصص الذى يعنينا، لماذا لا تغير "مكتبة الكونجرس" بواشنطن اسمها، فتطرد مثلاً كلمة "مكتبة" وتستبدل بها كلمة "مركز" أو"مؤسسة" أو"مدينة" ويصبح اسمها مثلاً "مدينة المعلومات للكونجرس"، مع أن المسافة حقيقة بين مدلولها الأول عند بداية القرن التاسع عشر ومدلولها الحالى، لو تحولت إلى أميال لبلغت المسافة بين الأرض والقمر..! بل إننا فى نموذج آخر بلندن لاندرك ذلك فقط، ولكننا نقدر أيضاً الثقة بالنفس والاستقرار، فى التسمية التى استخدمت هناك عام ١٩٧٣، حينما تقرر أن يوضع معاً فى مؤسسة واحدة، كل من "مكتبة المتحف البريطانى"و"المكتبة العلمية"و

"الببليوجرافيا القومية البريطانية"،الخ، فقد سميت جميعاً (المكتبة البريطانية B.L) فهذه الكلمة (مكتبة Library) فى هذين النموذجين الأمريكى والبريطانى، وفى مئات النماذج الأخرى كذلك، تدل فى واقعها على "أحدث التطورات فى استخدام المعلومات"، ذلك "الأحدث" الذى أصبح عقدة نفسية عند أصحاب الحركة الانشقاقية.

ونعود إليهم فى اجتماع "مونتريال" لنستعرض اقتراحات التغيير بعد أن سجلنا سببه، باعتبارها مؤشرات يقينية للقلق والحيرة وافتقاد الثقة عندهم. أول هذه الاقتراحات (المجلس الدولى لعلم المعلومات International Council For Information Science) مع استهلالية جديدة تماماً (ICIS)، ويستطيع القارئ أن يدرك فى هذا الاقتراح، روح الجناح الأمريكى فى حركة الانشقاق، وهى التخلص تماماً من كلمة "التوثيق" لتحل محلها الغازية الجديدة، وعدم الاكتراث بأية قيمة تاريخية فى الاستهلالية (FID) الموروثة منذ نصف قرن أو اكثر، وهو ما فعلوه بجناحهم عام ١٩٨٦. وثانى الاقتراحات (الاتحاد الدولى لإدارة المعلومات: International Federation For Information Management) مسبوقاً بالتسمية الاستهلالية (FID) كجزء لا يتجزأ من الاسم المقترح. ويستطيع القارئ أن يدرك فى هذا الاقتراح روح الجناح البريطانى، وهى بقاء التسمية الاستهلالية الموروثة كما هى، مع إضافة الثنائى الجذاب "إدارة معلومات" وهو ما فعلوه بجناحهم بعد عام ١٩٨٣.

اما المعتدلون من المنشقين فقد تقدموا باقتراحين آخرين، أبقيا فيهما على كلمة "التوثيق" تابعة لكلمة "معلومات" كنعت لها أو معطوفة عليها أولهما (الاتحاد الدولى للمعلومات التوثيقية: International Federation of Documetary Information) بتسمية استهلالية غير بعيدة من الاستهلالية الموروثة، وهى (FIID)، وثانيهما (الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق: International Federation for Information and Documentation بتسمية استهلالية قريبة نسبياً من الاستهلالية الموروثة وهى (IFID). وكان القرار النهائى أقرب شئ إلى هذا الاقتراح الأخير باستثناء أنهم ضحوا بكلمة (International) من أجل كلمة (Information)، حتى تبقى الاستهلالية الموروثة كما هى، فأصبح الاسم

الرسمى (اتحاد المعلومات والتوثيق: امت:The Federation for Information and Documentation:FID وأيا كان القرار الذى وصلوا إليه بشأن التسمية، فالمغزى الذى وصلنا إليه بشأن القلق والحيرة وافتقاد الثقة مايزال كما هو، بل لعله قد زاد فى الأذهان يقيناً،فهذه طبيعتهم حتى بعد تسعين عاماً..!

لم يدخلوا ولم يبتعدوا:

تلك هى قصة "التوثيق" أو"المعلومات" فى الخارج، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، باعتبارهما رمزين لحركة كانت ومازالت كما وصفتها، انشقاقاً فى التخصص الذى يعنينا، ليس لأن أصحابها كانوا داخل التجمع الأول له ثم خرجوا عليه، ولكن لأن الموضوعات والقضايا والمسائل التى يتعاملون معها، والأهداف البعيدة والأغراض القريبة التى يبتغونها من هذا التعامل، هى الأهداف والأغراض والموضوعات والقضايا والمسائل نفسها، التى وضع يده عليها التجمع الأول قبلهم بعشرين عاماً على الأقل. وهذا التجمع نفسه كأصحاب تخصص ناشئ، قد تطوروا معها عبر الأجيال وتطور هو بجهودهم التى لم تنقطع لأكثر من مائة عام، تكاملت خلالها عندهم وعلى أيديهم الأبعاد الثلاثة لأي تخصص: مؤسساته الميدانية، ومؤسساته المهنية، ومؤسساته الأكاديمية.

من الطبيعى فى البعد الميدانى، أن تحمل المؤسسات تسميات مختلفة، فى الصياغة اللغوية وفى التحديد النوعى والوظيفى، ولكنها جميعاً تدخل فى التخصص الذى يعنينا، إذا كانت تتولى الحصر والضبط لإنتاج أوعية المعلومات، فى حدود زمانية ومكانية ونوعية هادفة، أو كانت ذات جمهور معين من المستفيدين باحتياجاتهم القرائية والبحثية، فتقتنى لهم الملائم من أوعية المعلومات الورقية وغير الورقية، وتنظمها فنياً من أجل خدمتهم واسترجاع المعلومات لهم، بحيث تستجيب لتلك الاحتياجات حسبما يلائم كلا منها. وليس يهم على الإطلاق، بعد تحقق هذه الأساسيات فى المؤسسة الميدانية، أن يكون أسمها (مكتبة،أوخزانة، أودارا،أو بيتا، أو مرفقا، أو مركزاًأو بنكاً) من أجل (الببليوجرافيا، أو التوثيق،أو المعلومات، أوغيرها مما يمكن أن يخرج به هواة الشعارات).

وحقيقة الأمر أن البذور الأولى لهذه المؤسسات، بدأت وجودها منذ مئات السنين بل آلافها، وتوارث القائمون تقاليد فنية، تطورت وتزايدت عبر العصور، ولكنهم فى القرن التاسع عشر فقط، فى البلاد المتقدمة آنذاك بصفة خاصة، شعروا أن هذا التراث المهنى التليد أكبر وأبقى من حياة الأفراد مهما طالت وامتدت، ولابد لحفظه وتنميته واستثماره على الوجه الأكمل، من إنشاء الشخص المعنوى القانونى الذى يتولى هذه المسئوليات حتى لاتنقطع. وهكذا نشأت جمعيات المكتبات فى البلاد الغربية وفى غيرها، التى كان من أكبرها وأبقاها "الجمعية الأمريكية للمكتبات" (١٨٧٦)، وجمعية المكتبات فى بريطانيا (١٨٧٧)، وهكذا أيضاً، التقى البعد الميدانى بالبعد المهنى للتخصص.

ولم يلبث الأباء فى هذه الجمعيات الرائدة، حتى تنبهوا إلى أن التراث المهنى الذى ورثوه، وقاموا بتنميته فى حدود القدرات الفردية، بالتدريب أثناء العمل وفى الجمعيات، يواجه تحديات علمية لايمكن الاستجابة لها، إلا من خلال المؤسسات الأكاديمية المتفرغة لهذه الغاية، التى تستطيع أن تتولى أمرين معاً: إعداد الأجيال الجديدة لمتابعة المهنة والنهوض بها، واختراق الآفاق العلمية أمامهم بالبحث فى قضايا التخصص ومسائله، وإذا كان "ديوى" مثلاً، هو الذى تقدم بأول إصدار لتصنيفه العشرى، إلى أترابه فى الاجتماع الأول للجمعية الأمريكية للمكتبات (١٨٧٦)، فهونفسه الذى أنشأ أول مدرسة جامعية لتعليم ما أطلق عليه فى ذلك الوقت (اقتصاديات المكتبات: Library Economy) أو (المكتبيات: Librarianship) فى جامعة كولومبيا عام (١٨٨٧).

وهكذا يدخل القرن العشرون، فيجده بين التخصصات التى عرفها الإنسان على إمتداد حضارته وفكره، ناشئاً جديداً التقت أبعاده الميدانية والمهنية والأكاديمية، حول النواة الوحيدة المتطورة أبداً، أياً كانت التسمية التى تعلق فوق رأسها من موروثات الماضى أو تجديدات الحاضر أو مخترعات المستقبل. وينمو الناشئ الجديد رويداً رويداً، ويبدأ نضجه عقب الحرب العالمية الثانية، مع بعض المفاجآت التى أحاطته مرتين أو ثلاثاً خلال هذه النشأة، هى التى تم عرضها فى المراحل الخمسة السابقة، ونعيد النظر إليها فيما يلى برؤية مركزة.

بدأت بعض الحركات تحاول دخول هذا التخصص من غير أبوابه.! كانت

أولاهـا علـى يـد المحـامى البلجيكـى الشـاب الطمـوح "أوتليـه" ومعـه الاشـتراكى البلجيكى المتمرس بالسياسة والقانون "لافونتين". رفعا شعار البيليوجرافيا لحوالى أربعة عقود، فالتف حولهما كثيرون مبهورين بحديثهما البراق عن هذا الشعار. وقبل موتهما أوائل الأربعينيات، كانا قد ألقيـا بهـذا الشـعار وراء الظهـور، ولمـع فى حديثهما بريق جذاب لشـعار ثـان، هـو "التوثيـق" الـذى دقت لـه الطبـول مـن الثلاثينيات حتى الستينيات ولكننا شهدنا ونشهد أصحاب هذه الحركة فى العقدين الأخيرين، وهـم يدفنـون بـأيديهم ذلـك "التوثيـق" الرنـان عـام (١٩٦٨)، او وهـم يضعونه فى الظل حفاظاً لمـاء الوجـه عـام (١٩٨٦)، ويرفـع الفريقـان بـدلاً منـه شعار "المعلومات"..!

والحقيقة كما أشرنا إلـى ذلـك مـن قبـل، أن شـعارهم الأول "البيليوجرافيـا" الذى رفعوه ثم أسقطوه كان دائماً قبل وبعد التقاء الأبعاد الثلاثة للتخصص أواخر القـرن التاسـع عشـر، عنصـراً أساسـياً فـى وظـائف "النـواة" التـى تجمـع حولهـا التخصص. فهل كان إدراكهم لهذه الحقيقة بعد ثلاثة عقود أو نحوها، مع غريـزة حب الظهور ولفت الأنظار والسعى نحو التمـيز، هـو الـذى دفعهم للتخلص مـن اول شعار رفعوه..؟ وهل رأوا أن يكون التجمع من جديد تحت شعار يصوغونـه هم، فوقعت ألسنتهم على "التوثيق"..؟..! ولكنهم لم يكادوا يتعمقون قليلاً فى شرح مكونات "توثيقهم" حتى تبين لهم أن أصحاب التجمع الأصيل قـد احتضموهـا عنـد التنفيذ قبلهم، وكان ذلك أمراً طبيعياً بمنطق التطور الحتمى للتخصص فـى بُعديـه الأكاديمى والميدانى. بل أن أصحاب التجمـع الأصيـل بحكـم أصـالتهم، تجـاوزوا شعار "التوثيق" بعد هضمه وامتصاصه إلى "المعلومات" التى لم يرفعوهـا شـعاراً سـحرياً مثلهـم، ولكنهـم جعلوهـا امتـداداً طبيعيـاً للنـواة الأولـى المتطـورة أبـداً، فاختاروا للتخصص أسمه السائد حالياً "علم المكتبات والمعلومات".

كما واجه التخصص فى نشأته حركة أخرى، تزامنت بقدر ما مع الحركـة السابقة فى البداية لكل منهما، وتشابهت معهـا فـى الدوافـع والطموحـات النفسـية، وإن اختلفتا فى مكان الظهور وفى الشعار المرفوع، ذلـك أن "جـون دانـا" (كـان محامياً أيضا) صـاحب الحركة الثانيـة، وهـو يقـود فـى أمريكـا فئـة مـن البـاحثين والعلماء الذين يعملون فى بعض المكتبات الجامعية المتخصصة، رأى فى حواره

مع المسئولين في الجمعية الأمريكية للمكتبات"، ان يتغاضوا بالنسبة لهؤلاء العلماء وأمثالهم عن الخلفية المهنية، التي تستلزم اجتياز "مقررات دراسية" معينة في التخصص المهني، والاكتفاء بالألفة التقليدية مع المؤلفات والكتابات في التخصص الذي يجيده كل منهم، فأبى عليه ذلك المسئولون في الجمعية، وهو رفض منطقي في كل مهنة تحترم نفسها ويثق فيها المجتمع الذي تخدمه.

وهكذا خرج "دانا" وأتباعه على التجمع الأصيل في أمريكا، حتى إذا افترضنا أنهم كانوا فيه قبل (١٩٠٨)، وأنشأوا لأنفسهم "جمعية المكتبات المتخصصة: بمقولة أن هذه المكتبات لا تتطلب الإعداد المهني ويكفيها تخصص الموضوع وحده. وجعلوا ذلك شعاراً براقاً، شد إليه في أمريكا آنذاك، وفي البلاد النامية بعد ذلك ببضعة عقود، كل من وجد في مصلحته الفردية خاصة، أن يعمل في ظلال ذلك الشعار السهل، الذي يعفيهم من "المقررات الدراسية" المهنية ولكن لم يمض وقت طويل في أمريكا، حتى تبين زيف تلك الدعوى المشبوهة، واختفى هناك ذلك السراب في شعارها الكاذب المكذوب ولكنه مع الأسف الشديد، ما يزال عملة شديدة الرواج، في كثير من المؤسسات المخدوعة بالبلاد النامية..!

فليست هناك في البلاد المتقدمة مكتبة متخصصة واحدة، تسمح للأعمال الفنية التي تجرى فيها، وهي الملاك الأساسي لكل وظائف المكتبة وخدماتها، ان يتولاها المتخصص في الموضوع مهما يكن قدره، دون التأهيل المهني المعياري بمقرراته الدراسية المتخصصة، وحده الأدنى في أمريكا هو درجة الماجستير، من معهد تعترف به "الجمعية الأمريكية للمكتبات". وتدخل في التسمية المعيارية لهذه المعاهد جميعاً، كلمة "المكتبة" أو "المكتبات" متبوعة أو غير متبوعة بكلمة "المعلومات"، ولكنها جميعاً متساوية في تحقيق الحد الأدنى الذي تتطلبه "الجمعية" للإعتراف بها.

وقد كان من النتائج الطيبة لحركة "أوتليه"، ولنشاطه على المستوى الدولي بصفة خاصة، أن أصحاب التجمع الأصيل تنبهوا في العشرينيات من القرن العشرين، إلى الأهمية المهنية أولاً ومعها الجانب الإعلامي كذلك، التي يتيحها هذا المستوى للتخصص الناشئ. فرأت التجمعات الوطنية حول "النواة" الأصيلة للتخصص، في شكل جمعيات أو نقابات بمعظم الدول الغربية، أن تتعاون في

تكوين (الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات:أدجم IFLA)، الذى ولد عام (١٩٢٧) فى أثناء المؤتمر الخمسين لجمعية المكتبات بانجلترا، ولأخذ تسميته هذه بصفة رسمية عام ١٩٢٩، وهى الفترة نفسها التى كان أصحاب "المعهد الدولى للببليوجرافيا" يعيدون تجميع أنفسهم وتنظيم صفوفهم من جديد، فى ظل شعار آخر كما عرفنا ذلك تفصيلاً. وقد مضى الآن على إنشاء "أدجم" وإعادة إنشاء المعهد ستة عقود كاملة، كانت لكل منهما شعاراته وبرامجه.

أما بالنسبة للشعارات فقد عرفنا من قبل، ماذا فعل "أوتليه" وأتباعه عبر هذه الفترة القصيرة نسبياً فى حياة التخصصات، ويعلم الله وحده ماذا سيفعلون فى المستقبل القريب والبعيد..! وعلى العكس من ذلك لم يغير "أدجم" فى الاسم الذى وضعته لجنة الإنشاء شيئاً، إلا أنه بسبب رغبة بعض المعاهد والمؤسسات التى ليست جمعيات، زاد فى أسمه كلمة واحدة لاستيعاب هذه العضوية الجديدة، فأصبح الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها". وهكذا يكون الاستقرار والثبات والثقة بالنفس، وهى السمات الطبيعية فى كل التخصصات الناضجة.

ولما بالنسبة للبرامج فقد اخترت من (امت:FID) لحدث وثيقة أعدوها، وذلك كما سبق فى "لاهاى" بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٦م، لكى تكون دليل عملهم للسنوات العشر القادمة. وهى التى نوقشت فى "مونتريال" بكندا أوائل سبتمبر ١٩٨٦، ويبدأ تنفيذها فى مارس ١٩٨٧. كما اخترت من (أدجم: IFLA) وثيقة الاجتماع السنوى الثالث والخمسين لمجلسهم ومؤتمرهم العام، الذى يعقد فى "برايتون" جنوبى لندن خلال النصف الثانى من أغسطس ١٩٨٧. يقوم البند الرابع (ص٨-١٨) فى وثيقة "أمت"، وهو أكبر البنود فيها وأهمها، على خمسة مشروعات أساسية هى كما يلى بالنص:

١- الإرتقاء بمصادر المعلومات إتاحة وتطبيقاً.

٢- إنجاز أعلى استفادة من المعلومات.

٣- تنمية الأدوات للتعامل مع المعلومات.

٤- التعمق فى إدراك خصائص المعلومات.

٥- تنمية المهنة ولاسيما تعليم الوثائقيين وتدريبهم.

ونختار من التكوينات الثمانية الأساسية فى وثيقة "أدجم" (ص٦) تلك التى تقوم بأعمال ومشروعات، تغطى كل واحد من تلك المشروعات الخمسة عند "امت"، وحسب الشرح الموجود بوثيقتهم لكل منها. ويغطى المشروع الأول والثانى معاً قسم خاص فى "أدجم" هو (المقتنيات والخدمات Collectins and Services) ويغطى المشروع الثالث قسم آخر هو (الضبط الببليوجرافى Bibliographic Control) ويغطى المشروعين الرابع والخامس معاً قسم ثالث هو (التربية والبحث Education and Research).

ويمكن بالطريقة نفسها أن نختار عضوين فى بلد واحد كالولايات المتحدة الأمريكية، ينتمى أحدهما إلى "امت" كالجمعية الأمريكية لعلم المعلومات، وينتمى الثانى إلى "ادجم" كالجمعية الأمريكية للمكتبات، ثم نقارن بينهما فى آية سمة يختارها القارئ ذوالاهتمام:

(أ) فى المسئولية التشريعية نحو الأدوات الفنية للتخصص، سواء تلك الموروثة من عشرات السنين، او الحديثة التى تتطلبها التكنولوجيات الحديثة للمعلومات.

(ب) أو عدد الأعضاء المشتركين فى كل منهما.

(جـ) أو عدد الحضور فى المؤتمر السنوى لهما من الداخل والخارج.

(د) أو الموضوعات والقضايا والمسائل التى تناقش فى مؤتمراتهما.

(هـ) أو الدوريات العلمية والمطبوعات المهنية والفنية.الخ.

وإذا كان الموقف فى هذا التقرير، لايحتمل العرض والمناقشة لكل واحد من هذا الأوجه أو غيرها، فأنى كواحد من المتمرسين بهذه الجوانب اؤكد للقارئ العزيز، ان النتيجة معروفة عند كل المتخصصين، ودون أية ضرورة حتى لطرح المقارنة أصلاً..!

أى الشعارات العلمية..؟ للوطن العربى

والآن وفى ختام هذا الاستعراض الذى طال بعض الشئ، عبر مائة عام أو أكثر، لقصة "التوثيق/المعلومات" وما يرتبط بها فى الخارج أتساءل مع القارئ

أو بالأحرى نيابة عنه: ماذا يراد بهذا الاستعراض لنا فى البلاد العربية..؟ هل نسير وراء "ادجم" ونصفق له لأنه صاحب الدرجات الأعلى..؟ وهل نقاطع "أمت" وننصرف عنه، لأن مجموعه النهائى يقل كثيراً أو قليلاً، عن الدرجات التى سجلها منافسه..؟ وهل معنى ذلك أن نعلن فى وثيقة ثلاثية (ميدانية، مهنية أكاديمية) أننا "ادجميون" إلى الأبد، بعد ان يتوب منا من كان قبل ذلك "امتياً"..؟

لايمكن أن يكون هذا، ولاذاك، ولاذلك إطلاقاً..! بل كيف يخطر ببال أحدنا أية واحدة من تلك الاحتمالات الحمقاء، بينما التعاون فى الوقت الحاضر قائم بين "أدجم" و"امت" ومسجل فى الوثائق الرسمية لكل منهما، رغم كل ما بينهما من ألوان التنافس، الذى لا يؤكده فقط التحليل المنطقى لنشأة كل منهما وتطوره، ولكن هذا التنافس يظهر أيضاً فى هذه الوثائق الرسمية نفسها كذلك.

لم يكن شئ من ذلك فى ذهنى قطعاً، ولعل قارئى العزيز يلاحظ حتى من عنوان التقرير نفسه، أننى استبعدت متعمداً الوجه العربى فى أمر "التوثيق/المعلومات". ذلك أن هذا الوجه أهم وأكبر من أكتفى فيه بالتضمين أو التلميح من بعيد..! بل إن له عندى تقريراً دراسياً مستقلاً ينشر فى حينه إن شاء الله. إنما أردت-فى سياق الوثيقة الرسمية الخطيرة، التى تقدم فيها مؤسسة دولية كبرى، لها أصداء تتردد فى الوطن العربى كله منذ الخمسينيات، على تغيير أسمها ومراجعة أوضاعها الوظيفية -أردت أن أضع أمام القارئ العربى، الصورة الأوسع فى بعديها الأفقى والرأسى لكل التطورات التى مر بها التخصص الذى يعنينا.

أما ماذا نفعل نحن العرب مع "أمت" و"أدجم"، فمن الضرورى أن نتابع بوعى وإدراك، كل ما عندهما من البرامج والمشروعات، وأن نستثمر الإمكانات الدولية المتاحة عند كل منهما، لكى تؤصل الأوضاع الوطنية والقومية لهذا التخصص الذى يعنينا، فى كل أنحاء الوطن العربى على إمتداده، دون أن نكون فقط من المصفقين لهذا أو ذاك..!

فصل ٥ :

التوثيق والمعلومات ١٩٨٧

* قراءة وثلاث قراءات.
* رؤية تاريخية لمفهوم المكتبة المحسبة.
* المكتبة / مركز المعلومات / المكتبة المحسبة.

فصل ٥ :

التطبيقات التكنولوجية بمكتبة الكونجرس*

قراءة وثلاث قراءات:

بهذا العدد الاستهلالي السنوي تدخل (عالم الكتاب) عامها الخامس عشر (١٩٩٨)، ولكنه خلافاً لأربعة عشر عدداً استهلاليا سبقته، يصدر هو في الشهر الثاني (فبراير) لعامه، بينما أقرانه للأربعة عشر عاماً الأولى، قد صدرن في الشهر الأول (يناير) لكل منها. أقول ذلك لأن خيط البداية في هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية: دراسة) للعام الحالي، لم يكن موضوعاً قد أستقر اختياره في الذهن، قبل الصدور بأسابيع أو شهور، كما تعودت في الماضي لمثل هذه التذكاريات. ذلك أن البداية هذه المرة كانت قراءة عامة عارضة، في الصفحة الأخيرة (من غير عنوان) بجريدة الأهرام، خلال الأسبوع الثاني من يناير ١٩٩٨، ثم تتابعت تداعيات تلك القراءة في الذهن، حتى منتصف الأسبوع الأخير منه، وانا أستكمل السطور الأخيرة قبل التوقيع..! بل لقد كانت هناك قراءات أخرى أكاديمية متخصصة، في مطبوعة دورية (عدد سبتمبر ١٩٩٧) قادمة من الخارج، تزامنت مع تلك القراءة المحلية، وكان لهذه الواردات الأجنبيات دورهن الأكبر في سلسلة التداعيات، التي طوقتني لخمسة عشر يوماً في مستهل العام الجديد. فقد امتدت هذه التداعيات الذهنية للقراءات الأربعة، نحو الماضي القريب والبعيد أسابيع وشهوراً وأعواماً متصلة، ودارت كلها حول (المعلومات) وتكنولوجياتها وتطبيقاتها المتتابعة (الجارية) في الداخل والخارج. وقد بلغ التفاوت بين ماتراه حولنا من تلك التطبيقات، وما نعرفه ونعلمه علم اليقين عن المثيلات في الخارج، درجة كبيرة وخطيرة كانت أحد الدوافع للإضافة الصريحة الحالية في تسمية المجلة –تأكيداً لرسالتها– أمام قرائها...! بل لقد كان المقصود بالإضافة دلخلاً في هذه الرسالة منذ البداية، كما جاء ذلك في الافتتاحية التذكارية الأولى (يناير ١٩٨٤) لأول الأعداد..!

* هذا الفصل هو بعض افتتاحية العدد ٥٧ من مجلة (عالم الكتاب) أول أعدادها لعام ١٩٩٨ الذى أخذت فيه تسميتها الاضافية (والمعلومات) وبقية الافتتاحية هى الفصل السادس.

كانت تلك القراءة الأولى العارضة بضعة سطور لخبر جذاب، يرتبط بكل من الدكتور "طه حسين" ربيب الفكر العربي والغربي، والأستاذ "سليمان نجيب" محبوب الطبقتين الوسطى والعليا في تمثيله، والمدير لدار الأوبرا المصرية في موقعها الأول لسنوات قبل الاحتراق، والكاتب الفرنسي الشهير (جان كوكتو) الذي زار مصر مرتين قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها (١٩٣٩،١٩٤٧)، والعلاقة أكثر من واضحة بين أصحاب هذه الشخصيات الثلاث، الذين يجمعهم الأدب والفن والثقافة الفرنسية العالية. وقد جاء هذا الخبر الموجز بالصحيفة المصرية في سياق متابعتها الخفيفة، لذلك الاهتمام المزدوج الذي يجري في فرنسا حاليا، بمصر بعامة وبذكرى كاتبهم العظيم بخاصة. ذلك أنهم يعيدون إصدار مؤلفاته في هذه الأيام وبينها كتاب بعنوان (معلهش) الذي يتحدث فيه عن مصر وعن لقائه بمضيفيه الكريمين، وعن الوقت الممتع الذي قضاه معهما، وهو يتعرف مباشرة على مرافق الفكر والثقافة والفن القائمة بمصر، خلال تلك الفترة التي مضى عليها نصف قرن وأكثر. وقد تنبهوا في فرنسا خلال قراءتهم لذلك الكتاب، أن صاحبهم مع صاحبيه قد قاموا معاً بزيارة هامة، للمؤسسة السينمائية العظيمة التي أنشأها "طلعت حرب" (استوديو مصر) حيث تم هناك إعداد فيلم توثيقي يسجل هذا اللقاء الثلاثي الفريد. أما مرتكز الاهتمام في هذا الخبر وبداية التداعيات بالنسبة لي معه، فهو أن الفرنسيين يعتزمون الحضور إلى مصر، بحثاً عن ذلك الفيلم التسجيلي..! وكأنهم فيما أرى قادمون للكشف عن أحد المأثورات، الفرعونية أو البطلمية أو الرومانية أو حتى الطولونية أو الفاطمية أو المملوكية..!

ولست أدري..! لماذا تذكرت مباشرة عند ذلك المرتكز الذهني، ما كشفنا عنه الستار، ونحن نعد لعمل ببليوجرافي ضخم في سياق المهرجان الأدبي، احتفالاً بالعيد الخمسيني (١٩٨٢) لذكرى الشاعرين العظيمين: "حافظ إبراهيم" و"أحمد شوقي". فقد رأينا أن يغطي هذا العمل كل ما يرتبط بالشاعرين من المطبوعات والمسموعات والمرئيات، خلال نصف القرن (١٩٣٢-١٩٨٢) مجال الاحتفال. وتم توزيع العمل بين أفراد الفريق، بحيث يتولى كل واحد منهم أحد المرافق التي تقتني أو أنتجت تلك الأوعية المقصودة بالتغطية، وكانت الأوعية في "اتحاد الإذاعة والتليفزيون" من نصيب أحد الشبان، المتخرجين حديثاً آنذاك في قسم المكتبات والمعلومات بآداب القاهرة (هو د هشام عزمي)، الذي

يؤهله اسمه لاجتياز الحواجز المألوفة فى ذلك المرفق، وقد نجح فعلاً فى تخطيها تماماً. ورجع إلىّ بعد أيام بقائمة المسموعات التى استقاها من أحد الفهارس الدفترية هناك، وكان بينها بطاقة لوعاء هام جداً، هو قصيدة "النيل" التى غنتها كوكب الشرق "أم كلثوم" قبل هذه الذكرى بحوالى ثلاثة عقود، ومطلعها (من أى عهد فى القرى تتدفق * وبأى كف فى المدائن تغدق). وقد لفت نظرى بل فاجأنىّ أن البطاقة تنسب القصيدة إلى "حافظ إبراهيم" وانا على يقين كامل أنها لشوقى وقد سمعتها بأذنىّ، عندما أذيعت لأول مرة فى واحدة من الحفلات الشهرية لكوكب الشرق..! وطلبت إليه أن يعود إلى مصدره ليتأكد من بيانات البطاقة، فذهب ورجع إلىّ بأنه طلب التسجيلة نفسها، وسمع بأذنيه التقديم الذى ينسبها إلى حافظ إبراهيم شاعر النيل..! وهكذا شاع بين أعضاء الفريق آنذاك ولسنوات كثيرة بين طلابى بعدها، تلك المقارنة الساخرة من جانبى، بين المصادر التى تواجهنا فى أعمالنا ومشروعاتنا (المصادر الببليوجرافية..! المستنقعات الببليوجرافية..!) وقد نصحت تلميذى النجيب أن يتوجه فى دراساته العليا نحو هذه المستنقعات، واستجاب فأصبح الآن هو الخبير العربى فى هذا الميدان البكر..!

ونرجع إلى مرتكزنا السابق، فمن يدرى..!..؟ لعلنا فى بعض الأعداد القادمة، بالإضافة الصريحة فى تسميتها وتبويبها، نعود لنعرف نتائج البحث عن ذلك المأثور التسجيلى، شبه المملوكى العزيز على المصريين والفرنسيين (بنسبة ٢إلى١)..! فلربما يكون قد وضع بين المقتنيات الخاصة أو العامة، المرتبطة بطه حسين أو سليمان نجيب او استوديو مصر أو دار الأوبرا فى موقعها الذى احترق..! وفى كل هذه الاحتمالات لعله تلف تماماً بسبب الإهمال وسوء التخزين، أو لعله احترق مع غيره إذا كان فى دار الأوبرا، أو لعله موجود فى مكان لايخطر ببال أحد الآن..! ذلك بالنسبة للفيلم نفسه، أما بالنسبة لتلك الفهارس الدفترية أو البطاقية العتيقة للمقتنيات، التى توجد أحياناً فى أمثال تلك المواقع المحتملة، فقد توجد بعض البيانات التى تشير إليه بقليل أو بكثير من الأخطاء (من النادر جداً أن تكون دقيقة وكاملة..!)، والتى يمكن تداركها واستكمالها إذا تم العثور عليه سليماً أو قريباً من ذلك، ومقارنة تلك البيانات بمحتوياته الفعلية، وبالبيانات الواردة فى كتاب (معلهش) الفرنسى..! ومن يدرى..! أيضاً..!..؟ فقد نرى فى المستقبل

القريب أو البعيد، بعض المشروعات الطموحة لتطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات فى هذا المجال الممتد، لنسعد جميعاً بتحويل تلك المستنقعات الخامدة المتهالكة، إلى مصادر ببليوجرافية تقدمية حية، وستقوم (عالم الكتاب والمعلومات) آنذاك فى تبويبها الجديد، بعرض علمى واضح مفتوح لكل جهد يبذل فى هذا السبيل، أياً كانت درجة النجاح التى حققها أو يمكن أن يحققها..! وهكذا نصل إلى الحلقة الأخيرة فى سلسلة التداعيات (الداخلية) التى تحركت وتواصلت فى الذهن، مع تلك القراءة المحلية العامة العارضة وعقبها لحوالى خمسة عشر يوماً..! لنعبر مع القراء إلى سلسلة التداعيات الأخرى (الخارجية) التى صحبتها وتعايشت معها خلال الفترة نفسها مع القراءات الأجنبية الأكاديمية المتخصصة الثلاثة..!

أدمنت منذ بداية الستينات القراءات البنائية الدقيقة فى دورية مكتبة الكونجرس LC Information Bulletin، التى أتمت عامها السادس والخمسين بعددها الشهرى (ديسمبر ١٩٩٧)، حيث تبرز فيه بالنسبة لهذه المادة التذكارية المزدوجة (الفتاحية:دراسة) ثلاث قراءات، بين ثلاث عشرة قراءة هى كل محتوياته، لتكون هذه الثلاث هن الشق الأكاديمى المتخصص، أمام ذلك الشق العام الخفيف فى صحيفة "الأهرام" قبلاً. ومن الطبيعى أن المحتويات بتلك الدورية الفائقة تتناول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ذلك الكون المتنامى من المقتنيات (احصائيات ١٩٩٦ تسجل ٢٣,٠٠٠مادة تدخل المكتبة يومياً من جميع أنحاء العالم بكل اللغات)، فى أكبر تجمع لأوعية المعلومات على سطح البسيطة..! وقد جاء فى عدد (سبتمبر ١٩٩٧) قراءة مفصلة عن "إدارة التزويد" بالمكتبة، أن المقتنيات بلغت (١١١مليون مادة: أحد عشر مليوناً ومائة مليون مادة) من الكتب والتسجيلات بأنواعها، والصور، والخرائط، والمخطوطات، التى استقرت على الرفوف فى مبانيها الثلاثة الكبرى وبعض الملاحق الأخرى، بحيث لو وضعت هذه الرفوف فى خط طولى لبلغت أكثر من (٨٥٠ كم). ومن الجدير بالذكر أن المدير الحالى لهذه الإدارة، هو (مايكل ألبين M.Albin) الذى كان لحوالى عشر سنوات (١٩٧٦-١٩٨٥) المدير الإقليمى لمكتب المكتبة بالقاهرة. وقد استطاع خلال تلك الفترة التى امتازهو بها بين حوالى عشرة مديرين (منذ ١٩٦٢ حتى الآن:تعاملت أنا مباشرة مع أكثر من نصفهم لحوالى ربع قرن ١٩٦٣-١٩٨٦ خلال الممارسة اليومية لمسئوليتى معهم)، استطاع ان يقتنى

للمكتبة من هذه المنطقة الواسعة، حوالى أربعين ألف كتاب، مع الأعداد الكاملة لبضع مئات من الدوريات الجارية فيها، إلى جانب بضعة آلاف من المواد الأخرى، كالخرائط، والصور، والتسجيلات، والأفلام (مواد عصرية تسجيلية تظهر فيها شخصيات، مثل: أم كلثوم، فاتن حمامة، توفيق الحكيم، نجيب محفوظ، صلاح عبدالصبور، الخ..). وفى ختام هذه الفقرة الاعتراضية الضرورية عن المقتنيات المليونية بالمكتبة، وعن الشخصية التى تتولى حالياً إضافة ملايين جديدة إليها، أرى من واجبى نحو القراء التنويه، بأن أدوات ضبطها من الفهارس والكشافات والمرشدات، تكفل سهولة (الاسترجاع الاستخدامى المكثف) ودقته لأى منها، فهى مصادر ببليوجرافية، خالية من "المستتقعات"..!

أما بالنسبة لتلك القراءات الثلاثة "مرتكز" وبداية التداعيات (الخارجية)، التى طوقتنى على امتداد أسبوعين فى (يناير ١٩٩٨)، وأنا أجهز هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية:دراسة) بين مرحلتين فى حياة المجلة، فإنى أبنيها هنا غير منقولة، بل مكتوبة من جديد حذفاً وإضافة وتفسيراً وتوظيفاً بموقعها هنا، كما يلى:

❁ بين عشرات الوحدات التى تقوم عليها مكتبة الكونجرس، يبرز قسم الصور المتحركة (السينما)، والإذاعة، والتسجيلات الصوتية، ليكون هو الجهة المركزية على المستوى القومى، للعناية بهذه الفئة (حقيقة الفئات) غير التقليدية من أوعية المعلومات، بالتعاون مع جهات أخرى كثيرة فى القطاع الخاص، وفى القطاع الحكومى على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات. وذلك أن المكتبة من خلال هذا القسم هى المسئولة عن رعاية حقوق النشر لتلك الأوعية، حيث يودع أصحاب الحقوق نسختين من منتجاتهم فيها، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن، وهكذا أصبحت تقتنى ثروة كبرى هى أغنى المجموعات لكل هذه الفئات من الأوعية فى سائر أنحاء العالم. ويحرص هذا "القسم" كغيره من الوحدات على توفير، المصادر الببليوجرافية، السريعة والدقيقة لكل مقتنياته المليونية دون أية "مستتقعات"..! وقد صدر أيضاً أواخر الثمانينات قانون فيدرالى بشأن التراث السينمائى الأمريكى، يخول المكتبة فى تحقيق هدفين متكاملين، أولهما إنشاء السجل القومى للأفلام، ذوات الأهمية التاريخية او الثقافية أو

الجمالية الفنية، وثانيهما الضمانات الكافية التى توفر نسخة معيارية دائمة لكل فيلم يضاف إلى السجل. وطبقت المكتبة هذا القانون لأول مرة عام (١٩٨٩) حيث يدخل "السجل" كل عام ٢٥ فيلماً فقط، وبلغ رصيده الحالى ٢٢٥ فيلماً. وقد كان التنافس فى العام الأخير (١٩٩٧) بين أكثر من ١٠٠٠ فيلم، رشحت من الأفراد والجهات صاحبة الحق فى ذلك، فاز منها أمام "لجنة الاختيار" القومية برئاسة مكتبة الكونجرس، اثنا عشر فيلماً أنتجت خلال الثلاثينيات والخمسينيات والستينيات بالتساوى بينها، وعشرة أفلام فى العشرينيات والأربعينيات بالتساوى بينهما، وظفرت الثمانينات بفيلم واحد والسبعينيات بفيلمين. ومن الأفلام الفائزة هذا العام الأخير (قصة الحى الغربى من إنتاج ١٩٦١)، ومن الفائزات عام ١٩٩٢ (خطاب من إمرأة مجهولة:١٩٤٨)، وفاز فى العام الحالى فيلمان من فئة شريط الأخبار (الجريدة الناطقة) أحدهما عن (كارثة هندنبرج:١٩٣٧).

❁ يبرز أيضاً بين الوحدات البنائية فى عالم مكتبة الكونجرس، قسم الجغرافيا والخرائط، الذى تجمع لديه عبر عشرات السنين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن، من إيداعات الحفظ لحقوق النشر ومن غيرها، بضعة ملايين من أوعية المعلومات الداخلة فى هذا القطاع الهام، وهى أكبر مجموعة مقتناة فى جهة واحدة على سطح المسكونة. ويحرص هذا القسم أيضاً كغيره من الوحدات بالمكتبة على توفير: المصادر الببليوجرافية، السريعة والدقيقة لكل مقتنياته دون "مستنقعات"..! هناك دار نشر أمريكية واحدة (شركة سانبورن للخرائط: Sanborn Map co، دخلت حديثاً تحت مظلة دار أكبر باسم مؤسسة مصادر المعلومات الإلكترونية Edr Inc) المتخصصة فى إصدار الخرائط التفصيلية للمدن منذ منتصف القرن التاسع عشر، هذه الدار أودعت وحدها منذ ١٨٨٣ حوالى ٧٠٠,٠٠خريطة من هذه الفئة، وتحت يدها حوالى ٣٠٠,٠٠ خريطة أخرى لم تدخلها ضمن الإيداعات. وإصدارات هذه الشركة تمثل أعظم السجلات المرسومة وأدقها، من حيث التفاصيل المعمارية للمبانى فى حوالى (١٢,٠٠٠مدينة أمريكية) وتطوراتها عبر عشرات السنين. وقد أنشأ، القسم حديثاً (مركز المعلومات الجغرافية: Gic) الذى أبرم اتفاقية مع تلك الشركة فى (١٣/١١/١٩٩٧) لتحويل هذه الثروة الكبرى من الوسيط الورقى التقليدى إلى الوسيط الإلكترونى المليزر، فى نطاق مشروع يستغرق حوالى ثلاث سنوات. ومن السمات المرحلية لهذا

المشروع: أ) التعـاون بين الشـركة والمركـز بالنسـبة لأجهـزة (المسـح التصـويـرى الإلكـترونى P.E.Scanning) تمهيـداً لاخـتزان الخرائـط.ب) تحديـد المتطلبـات الخاصة بعرض الخرائط على شاشات الحاسب عند الاسـترجاع .ج) تصميم نظـام البحث والاسترجاع لخريطة أو خرائط معينة حسب الطلـب مـن جـانب المستفيدين .د) التنسيق بين الجهتين بشأن المسئوليات والواجبات، عند ربط (موقع: Site) كـل منهما الحالى على "الإنترنت" حيث ستصبح هذه الثروة المليونية من الخرائط متاحة فى كل منهما. وفى هذا السياق ستصبح هذه المجموعـة الضخمـة، إحدى الشـرائح (المجموعـات وعددهـا مائتـان) فـى (المشـروع القومـى للمكتبـة المحسبة:NDLP) خلال خمس سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٠) الذى تتولاه مكتبة الكونجرس وسيأتى حديثه تفصيلاً فى "القسم الثالث" من هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية:دراسة).

❁ هناك أيضاً وحدة كبرى فى عالم مكتبة الكونجرس باسم "قسم الموسيقى" الذى يدخل فى مملكته مجموعـات مـن أوعيـة المعلومـات، لكل مجموعـة إطارهـا المستقل فى ذاتها، إلى جانب تكاملها كلها معاً تحت المفهوم الأوسـع للقسم، بـل إن المجموعة الواحدة قد تضم أوعيـة مترابطـة فـى وجودهـا التوظيفـى، ومختلفـة فـى وسائطها التقليدية وغير التقليدية، من النصوص المخطوطـة والرسمات والسـالبات التصويرية والديكورات وغيرها. ومن هذه الفئة الفريدة فى تكوينها مجموعة تعود إلى الثلاثينيات، باسم (مجموعة المشروع الفيدرالى للمسرح: Ftpc)، حينما واجهت الحكومة الأمريكية أزمة البطالة الكبرى آنـذاك بحركـة غير مقبولـة فـى المجتمـع الرأسمالى المحافظ كان بطلها الرئيس فرانكلين روزفلت، عرفت باسم (الصفقـة الجديدة: "New Deal) وهـو الـذى أنشـأ فيمـا أنشـأ، بواسطة إدارة فيدراليـة جديـدة (إدارة النهوض بالعمالة: Works Progress Adm)، مشـروعات أعمـال متنوعـة للعاطلين، من المسرحيين والموسيقيين والكتاب وغيرهم. وهكذا ظهر خلال الفترة (١٩٣٥-١٩٣٩) ما يعرف حالياً باسم (مسرح الصفقة الجديدة N.D.Stage) الـذى قدم أعمالاً مسرحية متميزة، مثل "ماكبث" لشكسبير، التـى أخرجهـا "أرسون ويلز" وهو فى الحادية والعشرين من عمره، الذى كان أول أزواج "ريتا هيورث"، وهـى التى عملت معه قبل الطلاق وبعده. وإذا كـانت تلك الأعمـال الثلاثينيـة قد حظيت بالنجاح الكبير فى حينهـا، فـإن أوعيـة المعلومـات المرتبطـة بكـل إنتاجـة مسـرحية (يختلف الإنتاج للمسرحية الواحدة حسب المدينة التـى قدم فيهـا والمخـرج والمنتـج

أيضاً) تشمل فيما تشمل: قائمة إنتاجها حسب المدن التى أخرجت فيها؛ قائمة المشتركين فى كل إخراجة/إنتاجة من (الممثلين Casts) وفريق العمل معهم (المعدين: Credits)؛ النوتات الموسيقية؛ السيناريوهات؛ الصور؛ الملصقات؛ الخ.

أما التطبيقات لتكنولوجيا المعلومات التى تجرى حالياً مع هذه المجموعة المرموقة تاريخياً، فإنها مشروع كبير شديد التعقيد، يشترك فيه من المكتبة، بجانب القسم الأم طبعاً لهذه المجموعة ومجموعات كثيرة غيرها، قسمان آخران هما (الصيانة، خدمات تكنولوجيا المعلومات). حيث تعمل هذه الأقسام الثلاثة تحت مظلة المشروع القومى الأكبر (المكتبة المحسبة: Digital Library) الذى سبقت إليه إشارة موجزة فى سياق الحديث عن "قسم الجغرافيا والخرائط" أعلاه وسيأتى حديثه تفصيلاً فى "القسم الثالث" من هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية:دراسة). ويشترك فى "مشروع مسرح الصفقه الجديدة" من خارج مكتبة الكونجرس "شركة IBM" الشهيرة الرائدة فى تكنولوجيات التحسيب، التى تدخل بأجهزة وبرمجيات تقدمية تتلاءم مع طبيعة هذه المجموعة المعقدة، اختزاناً واسترجاعاً وإتاحة. وثمرة هذا التطبيق التعاونى الفريد تتلخص فى :تحويل المجموعة من شكلها الأصلى المتنوع العناصر، الذى عاشت به لحوالى ستة عقود وأصاب الفساد بعض تلك العناصر، إلى الشكل المليزر الذى يتضمن إصلاح ذلك التلف، والذى يمكن إتاحة بعض إنجازاته حالياً من خلال موقع خاص به (New Deal Stage Site) على "الإنترنت". وقد تضمن المشروع ثلاثة محاور فنية متكاملة فيما بينها، وهى:أ) التصوير الإلكترونى التحسيبى عالى الدقة للأشكال والأشياء حتى التالف منها.ب) التصوير الإلكترونى التحسيبى عالى الدقة للوثائق المخطوطة برغم التلف فى بعضها.جـ) تصميم نظام للاسترجاع الإلكترونى السريع من قاعدة المعلومات التى تحولت إليها المجموعة. وقد نجح المشروع فى هذا المحور الثالث، من خلال "قائمة" البحث والإسترجاع التقليدية للمجموعة، التى كانت تشغل أكثر من ٣٠٠ صفحة. ذلك أن هذه القائمة تحولت خلال بضعة شهور استغرقها العمل الفنى الدقيق، إلى (الشكل Format) الاسترجاعى بأسلوب (لغة التحديد العام (المعيارية: SGML) الذى نشأ منذ بضع سنوات موازياً ومسانداً لنظام العنكبوتيه عبر العالم: (ع ع ع: WWW) الذى حقق نجاحاً كبيراً أيضاً على "الإنترنت" خلال السنوات الخمس الأخيرة.

رؤية تاريخية لمفهوم "المكتبة المحسبة":

ولعل أقوى وأوسع التداعيات القرائية، التى طوقتنى لخمسة عشر يوماً مع بداية هذا العام (١٩٩٨)، فى التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، هو ذلك المشروع القومى الأمريكى الأكبر المعروف باسم (المكتبة المحسبة: Digital Library) الذى يجرى العمل فيه حالياً بمكتبة الكونجرس، وقد سبقت الإشارة إليه مرتين فى سياق قراءتين من القراءات الثلاثة الخارجية المذكورة أعلاه. ونستطيع هنا أن نتجاوز مؤقتا البذور الأولى البعيدة للمشروع، حينما دخل التحسيب للمرة الأولى بالمكتبة خلال الستينات، كما نتجاوز مؤقتاً أيضاً بعض المشروعات المحددة التى سبقته مباشرة بين الثمانينيات والتسعينيات، فنسجل له بداية فترة السنوات الخمس (١٩٩٦-٢٠٠٠) التى حددتها المكتبة الأم، وهى السنوات الخمس الأخيرة فى مائتها الثانية. ففى هذا العام التاريخى بين الألفين الثانية والثالثة للميلاد، تحتفل، المكتبة الأم، و"المكتبة المحسبة" بعيد مزدوج لكل منهما: الأم بعيدها المئوى الثانى والربيبة بعيد ميلادها الخامس..! قدر الخبراء ميزانية لهذا المشروع الأكبر تبلغ ٦٠مليون دولار، تعهدت الحكومة الأمريكية الفيدرالية بربعها منجما على خمسة أقساط سنوية، ولجأت المكتبة الأم إلى القطاع الخاص لتغطية الأرباع الثلاثة الأخرى، ونجحت بتاريخ (يونيه ١٩٩٦) فى تغطية حوالى نصف المطلوب، ومن المؤكد أنها فى نهاية (١٩٩٧) قد غطت الجزء الأكبر مما بقى، بل لعلها نجحت فى التغطية الكاملة. ومن الملائم هنا التنويه بأن المقصود بالقطاع الخاص هنا، يشمل الشريحتين المعروفتين هناك، وهما: المؤسسات التى تعمل فى المجال وتربح وهى الأكثر تبرعاً، والمؤسسات التى تعمل فيه أيضاً دون تربح وهى الأقل فى التبرع. أما الإنجاز أو الإنجازات التى تسعى إليها المكتبة الأم فى ثنايا هذا المشروع، فهى: تحويل (٥,٠٠٠,٠٠٠مليون) مادة تختارها بعناية وبمعايير قومية، من الشكل الأصلى الموجودة به حالياً بين مقتنياتها (مع بقاء هذه الأصول على رفوفها عقب التحويل)، إلى الشكل الإضافى التحسيبى المليزر، الذى يتيحها بأعلى درجة من السهولة والدقة، ليس بداخل المكتبة فقط وإنما خارجها كذلك وهو الأهم، ليستفيد به عشرات الملايين من الأمريكيين ولاسيما الأطفال والناشئة، وإلى جانبهم مئات الملايين من غير الأمريكيين فى شتى أنحاء الأرض-ويتم ذلك باستثمار أحدث

التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، بمفهومها (الخاص) السائد حالياً بين أصحاب الاهتمام فى تخصصين يكمل كل منهما الآخر فى سياق هذا المشروع، وهما المكتبات والحاسبات.

ذلك أن المفهوم (العام) للمفردتين معاً (تكنولوجيا المعلومات) أو لأى منهما مستقلة بنفسها (التكنولوجيا: المعلومات)، يمكن أن يمتد أفقياً فى هذه الأيام الحافلة بتوليد الدلالات، إلى مجالات بعيدة عن جوهر الموضوع الذى نتناوله، كما أننى لا أريد فى هذا السياق المحدود، أن آخذ كل واحدة من هاتين المفردتين فى إحدى اللغات الغربية كالإنجليزية مثلاً، وأتتبع دلالاتها العامة والاصطلاحية المتتابعة أو المتداخلة عبر كل التخصصات، وعلى امتداد بضع مئات من السنين حتى الوقت الحاضر، لأختار وأحدد على ضوء ذلك كله المفهوم الذى ألتزم به فى كتابتى الحالية. ومن باب أولى لن ألجأ إلى مثل ذلك فى العربية، ليس فقط للصعوبة البالغة بسبب افتقاد هذا النمط من القواميس اللغوية التاريخية، ولكن أيضاً لأن المفردتين فى الاستخدام العربى الحالى تابعتان تماماً للاستخدام الغربى فى الإنجليزية. ومن هنا فإنى أفضل اللجوء إلى المفهوم الذى أقمت عليه (نظرية الذاكرة الخارجية) لأكثر من ربع قرن مضى، وهو المفهوم (الوعائى) الاستخدامى لأوعية المعلومات، من جانب المستفيدين أصحاب الحق فيها. ولقد استراح إلى هذا المفهوم بوجهيه وقبله أول الأمر صفوة من الأتراب فى بضع تخصصات، على رأسها التخصصان الإماميان للمكتبات أولاً وللحاسبات معها..! كنا نعمل كفريق متكامل فى مشروعات تقدمية ترتبط بذلك المفهوم، يتولاها مركز ميدانى متخصص (آنذاك:مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، الآن:.. وتكنولوجيا المعلومات). وانتشر هذا المفهوم الوعائى الاستخدامى بعد ذلك، واستقر فى وعى العشرات والمئات والالاف فى التخصصين الإماميين وفى خارجهما أيضاً، وهم الذين استمعوا إليه منى أو قرأوه عنى فى كثير من كتاباتى، كما تأصلت أساسياته ومقولاته ومفرداته على ألسنة الكثيرين وفى أقلامهم، دون التصريح فى أكثر الأحيان بمصدر تلك الأساسيات والمقولات والمفردات، ولا لوم عليهم.فى ذلك لأن المصدر الفكرى لتلك النظرية هو الوجه الآخر للواقع الموضوعى حولهم..!

على أية حال لست الآن بصدد بناء ذلك المفهوم (الوعائى) الاستخدامى المقصود، ولاشرح (نظرية الذاكرة الخارجية) القائمة عليه، ولاالمقارنة بين الذاكرتين الخارجية والداخلية بالنسبة لكل من الاختزان والاسترجاع، فذلك كله متاح فى أعمالى وكتاباتى خلال ربع قرن مضى، وإنما المقصود الأن هو ربط المفهوم الوعائى الاستخدامى عند ولادته لأول مرة فى تاريخ الإنسانية، وقد تطور كثيراً عبر بضعة آلاف من السنين لنراه معاً فى مفهومه الوعائى الاستخدامى الحالى عند نهاية الألف الثانية للميلاد، وإرهاصات الألف الثالثة بعد عامين أو ثلاثة..! فقد عاش الإنسان أحقاباً طوالاً يعتمد على ذاكرته الداخلية، من الخبرات والمعارف (المعلومات) التى تتنامى فى ذهنه طول عمره، من كسبه الذاتى المباشر ومن رصيد أترابه وأسلافه، الذى يسمعه مباشرة أو ينقل إليه من أجيال قبله، ويتزايد الرصيد عبر هذه الأجيال بمتواليات هندسية واسعة القفزات بتزايد الأفراد فى كل جيل والتغلب المستمر على صعوبات التلاقى والاتصال..! وفى الأجيال الأخيرة لتلك المرحلة بل المراحل الطويلة فى حياة البشر، أصبح حتى الرصيد الفردى للذاكرات الداخلية المتعاصرة، عند العرافين وهم سدنة الخبرات والمعارف (المعلومات) أكبر من المقدرة الذاتية للاسترجاع عند أى منهم مهما تميز بالحافظة (الذاكرة) القوية، وهى التى كانت كافية فيما مضى قبل تضخم الرصيد المعلوماتى..! وهنا لجأ الإنسان بفطرة الذكاء المركوزة فى كيانه إلى (وسيط خارجى) ينقش عليه رموزاً تذكره بخبراته ومعارفه (معلوماته) أولاً بأول..! فى ذلك الوقت البعيد، الذى مضت عليه بضعة آلاف من السنين ولد أقدم ما يمكن أن يطلق عليه (وعاء معلومات) وهو نقطة البداية فى "المفهوم التاريخى لتكنولوجيا المعلومات"..! إن ذلك الحجر أو اللوح الطينى هو الجد الأول، لواحد من أحدث وأشهر "التطبيقات الجارية فى تكنولوجيا المعلومات"، المعروف بتسميته الكاملة (قرص مدمج-ذاكرة قراء فقط Compact Disc- Read Only Memory وبتسميته الاستهلالية(Cd-Rom: قم - ذاقف). الوظيفة فيهما واحدة، وكل الفرق بينهما هو: النمط البدائى الحجرى أو الطينى لتكنولوجيا المعلومات فى الجد البعيد، أمام النمط التقدمى الإلكترونى المليزر لتكنولوجيا المعلومات أيضاً وإنما فى الحفيد الحالى..!

إن هذا المفهوم (الوعائى) الاستخدامى لتكنولوجيا المعلومات، هو الأساس

الذى قامت عليه (نظرية الذاكرة الخارجية)، لأنه يضع فى إطار فكرى منهجى واحد، تطبيقات عديدة تبدو فى النظرة السطحية لأشباه الباحثين، اموراً شديدة التفاوت متباعدة الهوية، وهى فى الحقيقة الواقعية مظاهر متعددة لشئ واحد ..! فى سياق ذلك "المفهوم" وهذه النظرية، كانت الكتابة بالحروف بعد النقش بالصور والأشكال تطبيقاً جديداً فى حينه لتكنولوجيا المعلومات آنذاك، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من الطباعة فى "الأوعية التقليدية"، ثم تأثيرات الضوء والصوت والمغنطة والليزرة فى "الأوعية غير التقليدية"..! كلها تطبيقات جديدة فى حينها لتكنولوجيا المعلومات. وقبل ذلك ومعه أيضاً، كان ترك المواد الحجرية والطينية ثم الحيوانية والنباتية (الأوعية:قبل التقليدية)، وكلها وسائط تستخدم على طبيعتها بصفة عامة، إلى الوسائط الورقية فى أوائل الألف الأولى للميلاد، ثم إضافة الوسائط الحديثة من الفيلميات والممغنطات والمليزرات فى أواخر الألف الثانية للميلاد، كل ذلك جملة وتفصيلاً كان تطبيقات جديدة فى وقتها لتكنولوجيا المعلومات.

أما عنصر الاسترجاع/الاستخدام، فى ذلك "المفهوم" وفى هذه "النظرية"، وهو العنصر الحاسم الذى يميز الذاكرة الخارجية من الذاكرة الداخلية، فهو قاسم مشترك فى سلسلة التطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات، عندما تتجمع أوعيتها فى جهة أوجهات معينة، منذ الطينيات، السحيقة فى الماضى حتى "المليزرات" المعاصرة فى الحاضر، بدرجات وانماط متفاوتة فى تحقيق هذا العنصر باختلاف الزمان والمكان..! كان "الترتيب" المأثور لمجموعات الألواح الطينية الذى عرفت به، فى التجميعة (المكتبة) الآشورية بأرض النهرين العراقية -كان تطبيقاً فطرياً اصيلاً لتكنولوجيا المعلومات فى حينه منذ بضعة آلاف سنة..! ويمكن بالمنهج نفسه تتبع هذا العنصر، كتطبيق متجدد وأساسى لتكنولوجيا المعلومات (تسميته المعيارية: المصادر الببليوجرافية) فى مكتبة الإسكندرية القديمة قبل الميلاد، التى ضاعت مقتنياتها وضاع "الفهرس" أيضاً..! وفى المكتبات الإسلامية الكبرى لبضعة قرون بين الألفين الأولى والثانية للميلاد، التى نهبت منها "المقتنيات" وضاعت "الفهارس" إلا قليلاً..! وفى مكتبات الأديرة والكنائس والقصور الملكية والجامعات الأوربية قبل عصر النهضة وخلاله، ولكل منها مقتنياتها وعنصرها الاسترجاعى، وقد بقى منها فى القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر تلك الأصول، التى أصبحت مكتبات عصرية فى مقتنياتها ومصادرها الببليوجرافية، وهى جميعا تطبيقات جديدة فى حينها لتكنولوجيا المعلومات.

الأمر كذلك فى مكتبة الكونجرس، التى تضخمت مقتنياتها لتصل عند نهاية المائة-الثانية من عمرها مائة مليون وبضعة عشر مليوناً من الفئات الثلاثة لأوعية المعلومات (قبل التقليدية، والتقليدية، وبعد التقليدية)، ولها مصادرها الببليوجرافية التى أشرنا إلى بعضها قبلا، وهى جميعاً فى جملتها وتفاصيلها أحدث التطبيقات لتكنولوجيا المعلومات فى هذا العنصر الاسترجاعى/الاستخدامى..! بل إن الأمر كذلك فى (المكتبة المحسبة، Digital Library) ربيبة مكتبة الكونجرس. التى يجرى إنشاؤها حالياً دون رفوف توضع عليها أوعية المعلومات وإنما هى حاسبات (مضيفة/خادمة: Hosts\ Servers) تحتضن المليزرات بداخلها، ودون مستفيدين يدخلون المكتبة الأم أو الربيبة فى "واشنطن"، وإنما هى حاسبات (عملاء: Clients) تحت أيدى المستفيدين فى أى مكان على سطح المسكونة، إلى جانب حاسبات (موجهة: Routers). وفى هذه الفئة والفئتين السابقتين برمجيات التجول والبحث والاتصال والاستجابة، وهى معاً تحقق أعلى درجة معروفة حالياً فى عنصر الاسترجاع الاستخدامى..! إن ذلك فى جملته وفى تفاصيله هو الذروة العليا التى بلغتها التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، وهى فى الوقت نفسة المفهوم العلمى الصحيح، لما أشتهر أخيراً بثلاث تسميات أو أربعة أنجليزية، هى Digital, Virtual, Electronic، ذلك أن كل واحدة من تلك التسميات تركز على جانب معين لذلك المفهوم الجديد، وقد أخترت مقابلا عربياً واحداً لها هو "المكتبية المحسبة" ولابأس فى استخدام مقابلات عربية أخرى باعتبارها مترادفات، وفيما يلى خلفية كاملة عن هذه المسألة

المكتبة /مركز المعلومات/المكتبة المحسبة

بين التداعيات المكثفة التى طوقتنى لأسبوعين فى بداية (١٩٩٨)، وأنا أكتب هذه المادة بأجزائها المتداخلة، اثنتان: أولاهما مصرية قريبة تعود إلى ثلاثة أعوام أو نحوها، والثانية أمريكية بعيدة ترجع إلى ثلاثة عقود أو نحوها، ولكل من التداعيتين علاقتها العامة بالمادة كلها، لأن العنصر الذى يربط تلك الأطراف هو

نفسه العنصر الفعال فى "التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات"، أى :الحاسب الإلكترونى. بيد أن ما يهمنا هنا هو علاقة كل من هاتين التداعيتين المباشرة، بهذا الجزء الأهم فى المادة عن المكتبة المحسبة القومية لأمريكا. ذلك أن هذه العلاقة تتركز كما هو واضح، فى تلك المفردة الطريفة (محسبة: Digital) التى أصبحت رديفة للمفردة العريقة (مكتبة: Library) قبلها، فى كثير من الاستخدامات التى شاعت خلال التسعينات. وأرانى مسوقاً بقوة ودون تردد لإيضاح الخلفية البذرية التاريخية، لكل من التداعيتين والاستخدام الرديفى للكلمتين. فهذه الخلفية البذرية العلاقية التاريخية، هى التى توضح وتكشف ذلك الغموض كما تبين وتزيل البلبلة السائدة حالياً، بين كثيرين من المنتمين إلى التخصصين الأماميين (المكتبات: الحاسبات) فى التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات. إن ذلك الإيضاح وهذا البيان خلفيتان بذريتان أساسيتان فيما أرى قبل التناول الوصفى المباشر لمشروع المكتبة المحسبة القومية (١٩٩٦–٢٠٠٠) فى مكتبة الكونجرس، وقبل التناول التمهيدى لمشروع أصغر سبقه مباشرة، باسم (الذاكرة الأمريكية: American Memory) ثم أصبح جزءاً من المشروع الأكبر الجارى حالياً.

ونبدأ بالتداعى المصرى وهو القريب زمنياً إلى ذهنى، وقد أخذ مكانه فى أثناء الجلسة العلنية لمناقشة أطروحة مقدمة إلى "قسم المكتبات" بآداب القاهرة، للحصول على درجة الماجستير فى موضوع غير تقليدى، يتناول استخدام (الحاسبات) فى عينة كثيرة نسبياً من (المكتبات) ومراكز المعلومات المصرية. ومن هنا فقد كان من الملائم جداً أن يكون العضو الخارجى فى المناقشة، أحد المنتمين المعروفين فى الوسط الأكاديمى إلى "تخصص الحاسبات" مع العضوين الآخرين من داخل "القسم" المنتمين بطبيعة الحال إلى "تخصص المكتبات" وكنت أنا أحد هذين العضوين. وإذا كان المألوف فى تقاليد هذا "القسم" العريق المبادرة، بدعوة العضو الضيف ليكون هو اول المتحدثين والمناقشين، بعد العرض المبدئى من جانب الطالب لأطروحته، فقد كان من غير المألوف لنا أن يبادر هذا الضيف، فيقول:إنه لن يناقش الطالبة الجالسة عن يميننا فيما كتبت، ولكنه سيكتفى ببعض الأسئلة فى الموضوع بصفة عامة..! وكان رد الفعل الداخلى من جانبى وقتها، واحداً من احتمالات ثلاثة او أربعة، بل مزيجاً عجيباً ومثيراً منها جميعاً أو من بعضها..!

فمن المحتمل جداً أنه بسبب ظروفه الخاصة ومسئولياته المتزايدة، لم يجد الوقت الكافى لقراءة الرسالة بحيث يحدد فيها أموراً معينة إيجابية ينوه بها، إلى جانب أمور أخرى معينة أيضاً يراها سلبية ليناقشها فيها..! أو لعله مع أترابه فى الوحدة الأكاديمية (كلية العلوم) التى ينتمى إليها، يرون أن العضو فى لجنة المناقشة له ان يختار ما يشاء، عندما يشارك فى مثل هذه الجلسات العلمية الأكاديمية..! ومن المحتمل أنه بسبب انتمائه إلى أحد التخصصين الإماميين فى التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، أراد وهو الآن ضيف عزيز فى البيت المصرى العريق للتخصص الآخر التوأم، أن يطرح جانباً أو أكثر من الأمور التى تشغله وربما تقلقه، فى بعض التطبيقات التكنولوجية الجارية التى يلتقى فيها التخصصان (المكتبات: الحاسبات)..! وإذا كان اختياره طريقة طرح الأسئلة العامة فى الموضوع، دون أية مناقشة لمحتويات الرسالة نفسها، شيئاً غير مألوف لنا فى تلك الجلسة، فقد كان موقفه من إجابة الطالبة سلبياً تماماً..!

ذلك أنه اكتفى بسؤالين فقط، دون أى تعليق من جانبه على إجابة الطالبة عنهما..! كان السؤال الأول "استيضاحاً" تقليدياً طلب فيه المقارنة بين مفهوم (المكتبة) ومفهوم (مركز) المعلومات، وبصرف النظر عن مقدار الدقة أو الخلط فى إجابة الطالبة، فإن صاحب السؤال لم يعلق بشئ على الإطلاق، وكأنه أخذ ما سمعه منها قضية مسلمة..! مع أن إجابتها المترددة غير الواثقة كانت فى أشد الحاجة إلى شئ يقوله، تعقيباً وتفسيراً أوحتى مزيداً من "الاستيضاح"..! وكان السؤال الثانى "استيضاحاً" متلهفاً عن مفهوم (Digital Library) الذى على حد قوله: هو المفهوم الذى ستنشأ على أساسه "المكتبة الجديدة لجامعة القاهرة"، وهو على حد قوله أيضاً: أحد المسئولين الكبار من الناحية الفنية التكنولوجية عن هذا المشروع المصرى الكبير..! والحقيقة المثيرة أن الطالبة لم تجب بشئ على الإطلاق عن هذا "الاستيضاح" والحقيقة الأكثر إثارة أنه اكتفى بهذه الإجابة الصامتة، ولم يتطوع هو بأى تعليق أو بيان..! وهكذا انتهى دوره غير المألوف بل الغريب فى جلسة علمية يلتقى فيها التخصصان الإماميان..!

ولعل هذا الموقف السلبى التام من جانبه، هو الذى جعلنى أفضل هنا استخدام كلمة (استيضاح) بدلاً من (سؤال) لوصف دوره وبيان ما قام به فى تلك

الجلسة، وكأنه كان يريد بياناً لشئ يشغله أولغز يقلقه، وليس امتحانا للطالبة الجالسة أمامه. ولم يكن من الملائم التعقيب من جانبي على هذا الموقف السلبي، لعضو ضيف في الجلسة حينما جاء دوري في المناقشة، ولاسيما أن علاقتي العلمية به قبلاً تعود إلى السبعينيات لعشرين عاماً أو نحوها، كما أن العلاقة بيننا على المستوى الشخصي كانت ومازالت متينة وحميمة..! وسبحان الله..! لست أدري..!..؟ حين بدأت تجهيز الجزء الأهم هنا من هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية:دراسة) عن المكتبة المحسبة الأمريكية، أحاطت بي وطوقتني تداعيات تلك الجلسة، وتركزت في أمرين: أولهما الدور المزعوم للحاسبات في التمييز بين مفهومين (المكتبة:مركز المعلومات)، وثانيهما تخلخل المفهوم بين المتخصصين في (الحاسبات) وفي (المكتبات) أيضا، حينما توصف المكتبة بأنها (Digital). والحقيقة المؤكدة من جانبي الآن هي أن الحديث عن "المكتبة المحسبة" بمنهج علمي سليم، لن يتم إلا إذا نجحنا أولاً في تجلية هذين الأمرين.

أما بالنسبة للأمر الأول فقد أخطأ كثيرون سابقاً في التخصصين (المكتبات: الحاسبات) ويخلطون حالياً، حينما يضعون فرقاً بين مفهوم "المكتبة" و مفهوم "مركز المعلومات" على أساس وجود الحاسب الآلي في المفهوم الثاني وافتقاده في المفهوم الأول. فهناك مؤسسات تحمل تسمية مكتبة وتعتمد اعتماداً شبه كامل على الحاسبات الآلية وبرمجياتها التقدمية، كما رأينا في حديثنا السريع قبلاً عن مكتبة الكونجرس، كما هو معروف عن المكتبات الكبرى في البلاد المتقدمة غرباً وشرقاً. وهناك على الجانب الآخر مؤسسات تحمل تسمية مركز معلومات أو توثيق، ولكنها حين تستخدم الحاسبات الآلية فإنه استخدام مظهري شكلي غير ذي قيمة، بل إن ضرره أكثر من نفعه وخير منه تماماً النظام التقليدي السليم، وتكثر هذه الظاهرة في البلاد النامية بما فيها مصر وبقية الأوطان العربية. ذلك أن المنهج الصحيح لتحديد المفاهيم، ليس هو اعتماد التسميات التي حملتها المؤسسات أو وضعتها لنفسها، لأن الخلفيات والعوامل ذات التأثير البالغ في هذه التسميات، قد تكون تاريخية عزيزة تحتم بقاء التسمية المأثورة كما هي دون أي تغيير، كما في المؤسسات العريقة بالبلاد الأوربية، التي توجت منذ القرن التاسع عشر أو الثامن عشر كمكتبات قومية في أوطانها. وقد تكون التسميات نمطاً حديثاً من الترويج والإعلان والدعاية، التي يلجأ إليها ويبالغ فيها أولئك السطحيون الذين يشغلهم

تحسيبى ثنائى (لا أستريح لكلمة رقمى العربية وحدها بسبب مدلولاتها الظلالية غير المقصودة فى المفردة الإنجليزية الأصل) يتلاءم مع القطاع الأوسع من البيانات ويطبق فى شتى المجالات، وقد أصبحت الحاسبات بهذا النظام هى السائدة فى الاستخدام العام الأكثر شيوعاً. وفى الجانب الآخر الأقل استخداماً، قد يكون النظام (Analogical) بمعنى: المشابه أو المحاكى أو المناظر، وهناك مجالات معينة لاستخدام هذا النظام. ومن المعروف كذلك بين أصحاب هذا التخصص (الحاسبات) وبين غيرهم أيضاً، أن هاتين المفردتين تستخدمان متقابلتين فى كثير من التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، بصفة فنية علمية أو بمفهوم تقريبى شائع ، كالهواتف والتسجيلات الصوتية والتسجيلات المرئية، كما أن كثيراً من هذه التطبيقات تدخل تباعاً فى النظام (التحسيبى الثنائى: Digital) لأنه الأصلح والأدق بالنسبة للمتلقى عند الاسترجاع.

فى سياق ذلك التطور والتفضيل واتساع الاستخدام للمفردة (Digital)، جرى العرف خلال السنوات الأخيرة بين المنتمين إلى تخصص (المكتبات) بصفة عامة، أن يتوسعوا فى استخدامها بمنطق المجازات اللغوية، فوصفوا بها "الفهرس" ثم "أوعية المعلومات" نفسها، حين تم تحسيبهما فى العقود أو السنوات الماضية. وهكذا انتقلت من وصف الآلة أو الوصف لنظام معين فيها، إلى وصف المجال أو الشئ الذى تم تحسيبه، وفى الوقت نفسه انتقلت من الدلالة الجزئية إلى الدلالة الكلية، والانتقالان من الأمور المألوفة تماماً فى علم الدلالات اللغوية. ولكن يبدو أن المنتمين إلى تخصص (الحاسبات) لم يألفوا فيما بينهم ولا لوم عليهم، هذا التوسع المجازى فى دلالة المفردة (Digital) والانتقال بها من وصف الحاسب ذاته والنظام الذى يعتمد عليه، وهو الاستخدام الأصل السائد فى محيطهم، إلى ذلك التجوز الذى انتشر بين المنتمين إلى تخصص (المكتبات) المقابل لهم..! ولعل ذلك هو بعض ما يفسر موقف "العضو الضيف" فى مناقشة رسالة الماجستير، حيث لعله أراد أن يقول: ماذا تقصدون بقولكم (Digital Lib)..؟ والحقيقة أن رسالة الطالبة لم يأت فيها على الإطلاق تلك التعبيرة..! ومن هنا كان يجب أن يقول: ماذا تقصد مكتبة الكونجرس بتلك التعبيرة غير المفهومة لى (للعضو الضيف)..؟ ذلك أننى (صاحب الافتتاحية) لا أعلم أن هناك جهة أخرى فى تخصصنا سبقت أو تفوق مكتبة الكونجرس، التى دخل فيها

التحسيب مبكـراً جداً، وتم تطبيقه فـى كل وحداتها تقريبـاً خـلال أربعة عقـود (الستينيات – التسعينيات)، وهى بحق صاحبـة هذه التعبيرة (Digita Library) قبل أية جهة أخرى فى تخصص (المكتبات) وعلى الآخرين حسن الادراك لهـذا المفهوم دون تشويش..! وهكذا وصلنا إلى "التداعيـة الثانيـة" البعيدة فـى أمريكـا، بعد تلك الفقرات الأربعة أعلاه حول "التداعية المصريـة" القريبـة..! لنتنـاول فـى "الفصـل السـادس" بعداً: التحسيب فـى مكتبـة الكونجرس بعامـة وفـى ربيبتهـا التكنولوجية (Digital Library) بخاصة..!

فصل-٧ :

التطبيقات التكنولوجية الإضافية

أولاً: النشر الإلكترونى فى المفهوم والتطبيق:

* التعريفات : النشر الإلكترونى؛ النشر؛ المكتبة؛ الليزرة والهيبرة والضوئية، عناصر نظام النشر المكتبى.

* منظومة النشر الإلكترونى: التأليف؛ التصنيع والتجهيز والإخراج، الاستنساخ، التوزيع.

* الهوامش المرجعية.

ثانياً: النظم الخبيرة للمعلومات فى مجال الزراعة:

* تمهيد.

* شبكات الحاسبات.

* نظم المعلومات.

* النظم الخبيرة.

فصل ٧:

التطبيقات التكنولوجية الإضافية

(١)

النشر الإلكترونى فى المفهوم والتطبيق.*

منذ وجد الإنسان على الأرض وهو يحاول تسجيل أفكاره وخبراته بطرق ووسائل شتى، وكلما تدرج الإنسان فى مدراج الرقى والتحضر توسع فى نطاق رسالتة الفكرية واخترع وسائط لتسجيلها[1] وقد تنوعت وسائط التسجيل والنشر والبث لهذه الرسائل بداية من أوراق البردى والألواح الطينية والآن بالوسائط الإلكترونية، ومن ثم تطورت التسميات والمصطلحات الدالة على نشاط البث والإذاعة لهذه الوسائط المحملة بنتاج الفكر البشرى من الخطاطة إلى الوراقة ثم النشر وأخيراً النشر الإلكترونى. وتحاول السطور التالية التعرف على مفهوم هذا النشاط، من خلال المزاوجة بين الجانب النظرى والتطبيقى، من وجهتى نظر أخصائى المكتبات والمعلومات وأخصائى الحاسبات الألية، وذلك بهدف مد جسر اتصال مشترك بين هذين التخصصين الأماميين.

وحتى لايتهم تخصص المكتبات والمعلومات -كما نسمع على ألسنة بعض المراهقين أو المغرورين- بالقصور والمحدودية وعدم الإلمام بمستحدثات التكنولوجيا، وجب علينا آلا نقف موقفاً سلبياً عند دراسة المفاهيم والممارسات المتبعة فى التخصصات الأخرى، وبخاصة تخصص الحاسبات، بل كان لزاماً أن نؤثر فيها ونتفاعل معها من خلال رؤية علمية دقيقة تأسيسية أصيلة،و قسمت هذه الدراسة إلى شقين:

الأول: التعريفات، وفيه يتم استعراض مختلف وجهات النظر التى تناولت مفهومى النشر الألكترونى، والنشر المكتبى وعناصرهما، وما يرتبط بهما من تكنولوجيات الليزرة.

---

* هذه المادة من إعداد عماد عيسى صالح وأمانى محمد بإشرف سعد محمد الهجرسى.

الثاني: منظومة النشر الألكتروني المتكاملة وهي محاولة لتفسير النشر الإلكتروني من خلال بيان دور الحاسب الآلي في المنظومة المعيارية للنشر بأبعادها الثلاثة.

اولاً:التعريفات

النشر الإلكتروني Electronic Publishing:

"النشر الإلكتروني: Electronic Publishing" مصطلح أطلق لوصف نظم تركز على إختزان وبث المعلومات مع تقديمها بصفة أساسية على أحد منافذ العرض المرئي (Video Display Terminals (VDT أو أنها النظم التي تختزن المعلومات على وعاء لختزان عالي الكثافة(٢).

ويذهب (لانكستر Lancaster) إلى أن مصطلح النشر الإلكتروني يمكن تفسيره بطرق مختلفة، أبسطها هو إستخدام الحاسب الآلي والتجهيزات المرتبطة به لأغراض اقتصادية في إنتاج المطبوع التقليدي على الورق. وأكثرها تعقيداً هو إستغلال الأوعية الإلكترونية بما في ذلك الحركة والصوت والمظاهر التفاعلية في إنشاء أشكال جديدة تماماً من المنشورات(٣).

ويمكن أن يدقق هذا المفهوم الذي أشرنا إليه مع ما ذهب إليه (سبرنج Spring) من أن النشر الإلكتروني هو الاختزان الرقمي (أي:بالحاسب) للمعلومات مع تطويعها وبثها وتقديمها، وقد تكون المعلومات في شكل نصي أو صور أو رسوم يتم توليدها بالحاسب الآلي(٤). ذلك وقد أشار د.أحمد بدر إلى أن أي تعريف للنشر الإلكتروني يجب أن يتضمن مقولة مفادها أن التكنولوجيا المستخدمة حالياً في هذا المصطلح تشمل كل عمليات النشر والطباعة، بالإضافة إلى أن هذه التكنولوجيا تتحدى المجالات التقليدية لهاتين العمليتين حيث توسع وتغير وأحياناً تدمج الخطوط التي بينهما(٥).

ويعرف بعض التيبوغرافيين، وهم المتخصصون في حروف الطباعة، النشر الإلكتروني بأنه النشر المطبوع الدوري للصحف (جرائد ومجلات) والنشر المطبوع غير الدوري للكتب والكتيبات والمطبوعات والملصقات وغيرها،

بالاستعانة بالحاسبات الإلكترونية فى جميع خطوات مراحل الإنتاج، من جمع وتوضيب وتجهيز صفحات وألواح معدنية وغيرها للطبع ثم الطباعة(٦). أو أنه يشير إلى طريقة إنتاج البيانات والوثائق إلكترونياً، من خلال مجموعة حاسبات شخصية أو صغيرة متصلة معاً بطريقتين إما مباشرة أو عن بعد(٧). وأخيراً يذكر د.عارف رشاد أن النشر الإلكترونى هو إستخدام الأجهزة الإلكترونية فى مختلف مجالات الإنتاج أو الإدارة أو التوزيع للمعلومات على المستخدمين، وهو ما يماثل النشر بالأساليب التقليدية فيما عدا أن المادة أو المعلومات المنشورة لايتم طباعتها على الورق بغرض توزيعها، بل توزع على وسائط ممغنطة كالأقراص المرنة أو الأقراص المليزرة/المدمجة أو من خلال شبكة الإنترنت Internet(٨).

من الملاحظ أن بعض هذه التعريفات إتفقت فى عدد من العناصر وإختلفت فى بعضها الآخر ويرجع هذا فى المقام الأول لتأثر هذه التعاريف بالتخصص النوعى لواضعيها، أو بوجهة نظر خاصة يريدون ترويجها..!

النشر المكتبى/ Desk-Top Publishing (DTP)

يمثل النشر المكتبى DTP وهو النشر بموقع المكتب أهم ركائز النشر الإلكترونى؛ ومنذ طرح "بول برينارد" رئيس شركة (ألدوس Aldus) عبارة النشر المكتبى عام ١٩٨٥ تعددت تعريفات هذا المفهوم بدرجة كبيرة خلال السنوات الماضية(٩). وبالرغم من أن شركة "ألدوس" كانت من أوائل الشركات التى أنتجت برنامجاً للنشر المكتبى، إلا أن شركة (آبل ماكنتوش Apple Mac) كانت هى التى اخترعت أول نظام لهذا النشر عام ١٩٨٥، عندما استخدمت حاسباً آلياً وآلة طباعة ومجموعة كبيرة من أطقم الحروف من شركة (Adobe) مع (لغة وصف الصفحات Page Description Language) (PDL) وبرنامجاً لترتيب عناصر الصفحة وهو برنامج (صنع الصفحة Page Maker).

ومن ثم تحولت بؤرة تكنولوجيا إنتاج الوثائق فى الثمانينات، من ورشة الطباعة الفنية إلى النشر داخل الهيئات وإلى برمجيات النشر المكتبى. وقد ساعد على ذلك أن أغلب أنظمة هذا النشر المتاحة استخدمت تقنية معينة هى: مبدأ

(ماتراه هو ما تحصل عليه (Wysiwyg) Waht You see Is What You Get أي: إن جميع الأشكال والعناصر المرسومة التي ترى على الشاشة تمثل صورة حقيقية لما سوف يكون عليه الشكل المطبوع.

ومنذ سنوات غير بعيدة كانت تعبيرة "النشر المكتبى" تشير فى قاموس الكمبيوتر العربى إلى برنامج واحد يعرف باسم "الناشر المكتبى" وهو النسخة المعربة من البرنامج الأصلى (Ready,Set, Go) والذى تطور حتى تحول إلى "الناشر الصحفى" وظل الأخير حتى وقت قريب البرنامج الأوحد فى مجال تصميم وطباعة المطبوعات على أجهزة الماكنتوش(١٠).

لقد خلص د.شريف شاهين من تحليل عدة تعريفات لنظم النشر المكتبى إلى أنها "نظم مبنية على إستخدام الحاسب الآلى تتفاعل وتتكامل مكوناتها لتحقيق الهدف العام المشترك وهو الإخراج الطباعى الأنيق المنظم الذى يتسم بالجمال للصفحة المطبوعة، وتستمد هذه النظم مدخلاتها المتنوعة من نصوص ورسوم وأشكال وصور وبيانات من وحدات الإدخال المختلفة، بينما يتم تجهيز تلك المدخلات المتنوعة عن طريق برامج معدة لذلك تسمى ببرامج تكوين وترتيب الصفحات، وعند الإنتهاء من تجهيز تلك المدخلات يتم الحصول على المخرجات فى شكل يتفق تماماً مع ما تم إعداده فى أثناء مرحلة التجهيز(١١).

لقد تطور المفهوم الذى تعرض له د.شريف كثيراً فى ظل النشر الإلكترونى، حيث أمكن توظيفه بشكل يتفق مع الناتج النهائى لهذه العملية وهو المخرج الإلكترونى Electronic Output وليس المطبوع، ومن ثم يمكن تعريف مفهوم النشر الإلكترونى المقصود لنا، على أنه التفاعل والتكامل بين واحد أو أكثر من البرمجيات (نص، صورة، صوت، فيديو..الخ) لإنتاج المخرج/الشكل الإلكترونى للقالب الفكرى الذى أراده المؤلف. وفى السياق التكنولوجى نفسه، كان قد بزغ أيضاً مصطلحات "الهيبرة" بالانجليزية مثل: Hypermedia, Hypertext ومصطلح "الليزرة" فى كتاباتنا العربية بجانب مصطلح "الضوئية".

الليزرة والهيبرة والضوئية:

ونشير في قسم "التعريفات" هذا إلى الأهمية البالغة لدراستين أساسيتين أولهما (الليزرة والهيبرة الوعائية. عالم الكتاب، العدد ٢٦، إبريل-يونيه، ١٩٩٠:ص ٤٥-٥٠)، والثانية (قبيلة المليزرات بين أوعية المعلومات. عالم الكتاب، العدد ٣٠، إبريل-يونيه، ١٩٩١: ص ٣٤-٤١) كلاهما للدكتور "سعد الهجرسي".

ونكتفي منهما هنا بتبصرتين لغويتين، لكل منهما أهميتها في التعرف على هوية المصطلحات، وفي توضيح الصورة المتكاملة للتحسيب بصفة عامة، وعلاقة النشر الإلكتروني بهذا الموضوع الواسع بوجه خاص. أما التبصرة الأولى: فهي أن عقد "الثمانينيات" قد شهد النشأة والتطور والإزدهار، لقطاع جديد من أوعية المعلومات غير التقليدية، يفوق في إمكاناته كل الفئات السابقة من هذه الأوعية الحديثة، التي يمكن أن نعتبرها "قبيلة" جديدة..! وقد عرفت اللغة الإنجليزية ثلاث مفردات رائدة لتسمية هذه القبيلة، ولكل واحدة من هذه المفردات الرائدة مشتقاتها الأسمية والفعلية وغيرهما. وليس معنى هذه الثلاثية التسموية على الإطلاق أن هناك ثلاث تكنولوجيات مختلفة تستخدم في إنتاج أوعية هذه القبيلة، وإنما هي تكنولوجية واحدة أساسية تقوم على وجود مصدر للطاقة الضوئية، ثم استخراج الأشعة منه واستغلالها في الاختزان على أسطح الأوعية وفي الاسترجاع منها. وأول هذه المفردات الثلاثة ولعلها كانت الأكثر استخداماً في البداية هي كلمة (Optics) وهي من المفردات اللغوية الأصيلة في علوم الطبيعة ذات التاريخ الطويل في الإنجليزية، التي استخدمت قبلاً للدلالة على علم الضوء والبصريات..! أما المفردة الثانية التي أصبحت منافسة للأولى في الاستخدام، فهي كلمة "مصنوعة" حديثاً من خمسة أحرف إنجليزية (L.A.S.E.R.)، كانت في الأصل حروفاً إستهلالية في تعبيرة إنجليزية تعني (تضخيم الضوء من خلال الإثارة لنبضات الإشعاع)، ولكنها الآن من أشهر المفردات الإنجليزية وتدل على إستخدامات هذه التكنولوجية الضوئية، في مجالات كثيرة كالطب والهندسة والملاحة والطيران وغزو الفضاء، كما أنها تستخدم بالنسبة لنا نحن في إختزان المعلومات واسترجاعها ونقلها.

أما المفردة الثالثة وهي (Hyperties) فلم تكن محظوظة في البداية للتداول

كسابقتيها، برغم أن صياغتها جاءت قبلاً فى كتابات عدد من الباحثين النظريين فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات، أمثال: "تيودور نيلسون" (Nelson)، "ميخائيل هايم" (Heim)، "أندريس فان دام" Van Dam. ويرجع ذلك الحظ غير المواتى فى البداية، إلى أن المفردتين الأوليين تعبران مباشرة عن التكنولوجية المستخدمة فى إنتاج هذه الأوعية الجديدة، بينما المفردة الثالثة وهى فى أصلها (Hyper) سابقة لغوية إغريقية تعنى كما سيأتى فى التبصرة الثانية (زائد عن الحد المألوف)، إنما تدل فقط على السعات الضخمة لما يمكن أن تختزنه هذه الأوعية، من المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية منفردة ومجتمعة..!

وأما التبصرة الثانية فهى أن السابقة (Hyper)، لم تستخدم قبلاً فى سياق الأوعية الإلكترونية وتطبيقاتها المتنامية بهذه الكثافة التى نراها منذ التسعينيات وأواخر الثمانينيات، وهى العقد الذى شهد ولادة تكنولوجية "الليزرة" ثم إزدهارها، وقد أصبحنا حالياً حريصين على المقارنة، بين أوعية "المليزرات" ذات السعة، التى بدأت بما يساوى مائة ضعف أو أكثر قليلاً لأسلافها من "الممغنطات" بالحجم نفسه لقطر القرص المستخدم فى كل منهما، ثم تطورت فيما بعد إلى بضع مئات فى السعة..! ذلك أن هذه السابقة (Hyper) المأخوذة من اللغة اليونانية القديمة، تعنى الشئ المفرط فى الكبر أو الزائد عن الحد العادى، وقد استخدمت من قبل كثيراً فى المصطلحات الطبية لوصف أعضاء الجسم بهذا المفهوم..! وجاء استخدامها فى وسائط المعلومات "المليزرة" لسببين:

(أ) أن بداية التحسيب لأوعية المعلومات فى أواخر الستينيات كانت تعنى اختزان البيانات الببليوجرافية والشارحة للوعاء، فى عدد من السطور قد لايتجاوز العشرة وقد لانبلغها. أما فى تكنولوجية "الليزرة" فقد أمكن إختزان الوعاء كله وعشرات الأوعية أو مئاتها، بما يبلغ عشرات الآلاف أو أكثر من الصفحات على القرص "المليزر" الواحد بالقطر المتوسط.

(ب) أن الاختزان الإلكترونى للأصوات وللصور الثابتة والمتحركة وللنصوص بالمسح "الضوئى/المليزر" يتطلب بطبيعته وسائط إلكترونية ذات سعات أكبر كثيراً جداً من تلك المطلوبة بواسطة الاختزان الإلكترونى التقليدى المبكر، المعروف فى النظام الأمريكى بالتسمية (التقنين المعيارى الأمريكى

لتبادل المعلومات: تماتم: ASCII). إن تلك السعات الضخمة لم تكن تتوفر فى تكنولوجية "المغنطة" ثم أمكن توفيرها بمئات الأضعاف في تكنولوجية "الليزرة". وهكذا يمكن فى الوسيط الوعائى الواحد اختزان النصوص والأصوات والصور المتحركة والثابتة.

عناصر نظم النشر المكتبي:

تجدر الإشارة فى البداية إلى أن الباحثين يحاولان أن يعرضا الواقع التطبيقى وتبنى مفهوم حديث للنشر المكتبى، وهو المستخدم فى نشاط النشر الإلكترونى ومن ثم فهناك بعض الحذف والتعديل فى مكونات هذه النظم مثال ذلك حذف الطابعة Printer. والاكتفاء بالعناصر الخمس التالية:

١- الحاسبات الآلية: Computers

تتنوع أجهزة الحاسبات من حيث القدرة الاختزانية والسرعات، ومع ظهور الحاسبات الشخصية ذات القدرات الإختزانية العالية، بعد إستخدام تكنولوجية الليزرة فى الثمانينيات، والسعر المعتدل أضحي النشر الإلكترونى أمراً هيناً، حيث أمكنهما أن تفى باحتياجات معالجة النصوص وإستيعاب الصور ودمج الصوت والحركة بسهولة ويسر من خلال البرمجيات والأجهزة الملحقة مثل بطاقات الصوت والصور المتحركة. فقد أتاحت أوجه التقدم الحديثة تحويل كل من الصوت والصور المتحركة إلى الشكل الرقمى الثنائى، فعلى سبيل المثال يمكن إلتقاط صور الفيديو من خلال إما (لوحات إلتقاط الصور Video Capture Boards) ومن ثم تضمين لقطات الفيديو داخل مستند بطريقة أيسر من ذى قبل، أو عن طريق (الكاميرات الرقمية Digital Camera) والتى تسجل الصورة مباشرة فى شكل رقمى ثنائى. وليس من اللازم أن تتوافر هذه الأجهزة الملحقة فى كل نظم النشر المكتبى حيث أن إستخدامها يقتصر على تطبيقات (الوسائط المتعددة Multimedia).

٢- الماسحات الضوئية/ Scanners:

تستخدم آلات المسح الضوئى المستوية، وهى تقنية تعرف باسم Charge Coupled Device Array: CCDA بمقتضاها تثبت الصورة مقلوبة فوق سطح آلة

المسح فتتحرك كتلة رأسها تحت الصورة مطلقة الضوء الذى ينعكس فى سطور متتابعة، فتلتقطه المستقبلات فى آلة الماسح بالإنعكاس أو من خلال الضوء النافذ عبر الشريحة الفيلمية فى حالة المسح بالنفاذ، حيث يعاد تجميع السطور تلقائياً لتشكيل الصورة الملتقطة.

وبإيجاز شديد فإنه يتم تغذية الحاسب الآلى بنسخة طبق الأصل من مستند ما أو صورة من خلال الماسح الضوئىلتظهر فى غضون ثوان على شاشة العرض، وذلك من خلال تحليل لأجزاء الصور آلياً إلى مجموعة من الخلايا الصغيرة جداً تسمى Pixel (Picture Cell)، والخلية هى أصغر نقطة يمكن إضاءتها بواسطة الحاسب والماسح الضوئى على الشاشة(١٢).

ويتطلب مسح الصور الفوتوغرافية قدراً كبيراً من حجم الذاكرة، وهو الذى وفرته فى الثمانينيات تكنولوجية الليزرة، كما جاء قبلاً فى التبصرتين المقتبستين من دارستى د. سعد الهجرسى، وبعد ذلك يمكن إستخدام برامج ضغط بيانات الصور فى تقليص حجم هذه الصور، إلا أن هذه الطريقة قد تؤثر على درجة (وضوح الصورة Resolution) التى تعتمد فى الأساس على عدد النقاط التى يتم مسحها فى البوصة المربعة Dots Per Inch (DPI) هذا وتتيح آلات المسح اختيار قوة وضوح تتراوح بين ٧٥-٨٠٠ نقطة فى البوصة المربعة.

إن مسح الصور والوثائق المسطحة لم يعد بالأمر المعقد، بخلاف مسح الأجسام ثلاثية الأبعاد التى يتشكل منها عالمنا الحقيقى فهى أكثر تعقيداً، إلا أن إرهاصات تحويل الأجسام الصغيرة والمتوسطة إلى ملفات مرسومة ثلاثية الأبعاد قد بدأت مع ظهور الماسحة الضوئية (Micro Scribe- 3D) من شركة Immersion(١٣).

٣- برمجيات النشر المكتبى ومعالجة الكلمات:

هناك العديد من البرمجيات المتاحة أمام أنظمة النشر المكتبى، التى يمكن استخدامها لإنجاز العديد من الأعمال التى كانت تتطلب فى الماضى وقتاً وجهداً كبيرين مثل برمجيات معالجة الكلمات وبرمجيات معالجة (الرسمات Graphics)، وبالرغم من توافر إمكانات معالجة الكلمات والنصوص وإنشاء الرسمات من خلال برمجيات النشر المكتبى أو برمجيات تكوين الصفحات إلا أن

المستفيدين يفضلون فى كثير من الأحوال إستخدام برمجيات متخصصة لمعالجة تلك المهام وغيرها[١٤] وذلك لسببين هما:

١- أن البرمجيات المتخصصة فى مهام إنتاج معينة توفر إمكانات متعددة تتسم بالشمول أكثر من البرمجيات العامة.

٢- من الصعب أن يقوم بمهام إنتاج الوعاء وتصميمه شخص واحد فقط وإنما تتم من قبل أشخاص مختلفين.

وسبق أن ذكرنا قبلاً أن أشهر برمجيات النشر المكتبى هى: (برنامج الناشر المكتبى، Quark x -Press. Electronic Page Maker، أوركس)، ومن معالجات الكلمات (Word Perfectو Microsoft Word...إلخ).

٤- برمجيات معالجة الرسمات والصور:

تشمل الرسمات جميع البيانات غير النصية، سواء الرسمات الساخرة أو التوضيحية والبيانية من خرائط وأشكال بيانية متنوعة، وكذلك الرسمات التعبيرية المصاحبه للمواد والصور اليدوية التى يخطها الفنان بريشته، ويمكن إنتاج هذه الرسوم بواسطة الحاسب الآلى أو من الخارج لمعالجتها واستخدامها فى التطبيقات المختلفة. ومن أشهر برمجيات الرسم (Adobe El-, Corel Draw, estrator)، Paint Brush Photo Shop، [١٥].

أما الصور فغالباً ما يتم تسجيلها إما عن طريق كاميرات الفيديو، ثم تثبيت إحدى اللقطات لتكوين (إطار: Frame) أو باستخدام الماسحات الضوئية، وفى كثير من الأحيان لا يحتاج الأمر لإدماج الصور فى التطبيقات المختلفة فى التصوير حيث تتوافر صور جاهزة فى شتى الموضوعات على أقراص مدمجة/مليزرة، والتى عليها (مكتبات الصور Image Lib) ومن أشهرها (Xpt Power Photos)، و(Corel Photo Disk) والتى تحوى وحدها أكبر عدد من الصور المخزنة على ٤٠٠قرص مدمج/مليزر [١٦].

وتهدف معالجة الصور إحداث تغييرات أو (تأثيرات Effects) معينة على هذه الصور مثل إعادة لتوزيع الإضاءة والترشيح اللونى Filtering والكثافة البصرية ودقتها وغيرها من العمليات لتحسين جودة الصور، وذلك باستخدام برمجيات معالجة الصور مثلAldus Photo Adobe Photoshop Styler..الخ(١٧).

أما لقطات (الفيديو Vidio Clips) فهى عبارة عن تتابع من الصور أو الرسمات، ومن أشهر برامج تحرير لقطات الفيديو برنامج (Adope Premiere).

٥- برمجيات التعرف البصرى على الحروفOptical Character Recogntion:

تنبع أهمية برمجيات التعرف البصرى على الحروف (OCR) من ضرورة تسجيل ملايين الكتب والبحوث والدوريات العربية إلكترونياً لتسهيل تداولها، بمعنى أن هذه البرمجيات تتيح مسح مستند مطبوع والتعرف على الحروف المتضمنة به وتخزين بياناتها فى (ملف نصى Text File) ليعاد معالجتها باستخدام برنامج لمعالجة الكلمات. ويستفاد من هذه الإمكانية فى الاقتصاد فى وقت وجهد وتكلفة إدخال عدد كبير من النصوص Data Entry وتقليل نسبة الخطأ فى الإدخال، إلا أن جودة العملية تتوقف على عدة عوامل، منها كفاءة برنامج التعرف البصرى OCR وقوة وضوح الصفحات المطبوعة وأنماط الحروف ومدى شمولية (مكتبة الحروف Fonts Lib) التى يتم تعريفها مسبقاً بواسطة المحرر. ومن أشهر البرمجيات فى هذا السياق (Text Bridge،و Omni Page من شركة Caere، والقارئ الآلى من شركة صخر).

وقد يتبادر للذهن السؤال التالى: لماذا ألجأ إلى تحويل مطبوع من حالة صورة إلى وضع نصى؟

والإجابة تكمن فى الحالات التالية:

١- قواعد بيانات النص الكامل Full - Text Data Base التى تتيح إمكانية البحث عن كلمة داخل النص.

٢- الربط بين مقاطع من النص ووسائط أخرى فيما يعرف بالنص الفائق

(Hyperlink Or Hypertext). الذى أتاحته تكنولوجية الليزرة منذ الثمانينات

٣- التعديل فى شكل النص المطبوع الأصلى.

ثانياً: منظومة النشر الإلكترونى

إن تحليل عناصر (النشر الإلكتروني EP) وتعريفه من خلال منظومة النشر المعيارية الثلاثية (تأليف، وتصنيع، وتوزيع) وبيان أثر إستخدام الحاسب الآلى على عناصر هذه المنظومة، هو الذى يضفى صفة الإلكترونية وهو الذى يساعدنا على خلق مفهوم لهذا النشاط بالنسبة للقارئ العام، ومن هنا فإن الجزء التالى من هذه الدراسة، سيجرى على امتداد هذه الثلاثية المعيارية.

أ-التأليف:

التأليف هو وضع الأفكار فى قالب منطقى قابل للفهم والتلقى وإخراجها من ذهن المؤلف، وكلما كان المؤلف على دراية بإمكانيات الوسيط الذى يحمل رسالته أمكنه الاستفادة من هذه الإمكانات لتوصيل الفكرة إلى المتلقى. وعملية التأليف هذه عملية ذهنية بحته يكون تأثير الحاسب الآلى فيها ضعيفاً حيث أقصى استخدام له قد يكمن فى كتابة النسخة الأصلية من المؤلف أو البحث، ومن الملاحظ أن كثيراً من المؤلفين يفضلون استخدام الورقة والقلم فى تسجيل الأفكار المبدئية وذلك إما بسبب أنها أدوات سهلة التداول فى أى مكان أو لعدم الدراية بكيفية استخدام هذه الحاسبات والتعامل معها، إلا أنه مع ظهور (الحاسبات المحمولة Note Books) ذات الحجم الصغير والإمكانيات العالية أصبحت هذه المشكلة غير جديرة بالاهتمام، حيث يستطيع المؤلف تسجيل أفكاره المبدئية أولاً بأول فى أى مكان..!

ب - التصنيع/الإنتاج:

وتنطوى هذه المرحلة الوسطى، وهى الجوهر الأساسى للمفهوم المقصود بالدراسة، على خطوتين أساسيتين هما التجهيز والإخراج؛ الاستنساخ.

١- التجهيز والإخراج:

هو إنتاج فكرة المؤلف أو تحويل النسخة المطبوعة أو المخطوطة إلى شكل مقروء آلياً باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى، والتى تسمح للمستخدم الفرد بأن تصبح لديه ملفات إلكترونية، تضم النصوص والصور والصوت واللقطات المتحركة (فيديو) فى مستند واحد يتميز بجودة عالية،وهو ما يطلق عليه (النشر المكتبى Desk Top Publishing)، الذى تناولناه بالتفصيل فى "التعريفات" قبلاً، وتحديداً هو الجزء الأهم الذى يسبق الطباعة الفعلية فى ذلك المصطلح.

٢- الاستنساخ:

إن مرور العمل الفكرى بمرحلة التجهيز/ التحويل هو إنتاج (نسخة أصلية إلكترونية Electronic Master Copy) مخزنة على أى من وسائط التخزين المعروفة بما فيها: الشرائط الممغنطة، الأقراص المرنة الممغنطة، والأقراص المليزرة، إلا أن النشر يكتسب معناه من تكامل المنظومة الثلاثية أى: يجب الإعداد لإستنساخ العمل وجعله صالحاً للتداول والتوزيع. وبالرغم من تعدد أنواع وسائط التحميل أو التخزين الإلكترونية إلا أن مفهوم النشر الإلكترونى الحديث -من الوجهة التطبيقية- إرتبط بظهور الأقراص المليزرة CD-Rom وذلك لما تتميز به من صفات متعددة تجعلها وعاء شديد الجاذبية للنشر، وتأتى فى مقدمة هذه الصفات تلك الإختزانية العالية، التى تصل لأكثر من ٦٨٠ ميجابايت أى ما يعادل ٤٦٣ قرصاً ممغنطاً حجم ٣,٥بوصة أو ٤٠٠,٠٠٠ صفحة من النصوص[١٨].وبمقارنة متطلبات التخزين بالنسبة للوسائط المختلفة فى جدول (١)، يتضح أهمية الأقراص المدمجة/المليزرة التى يطلق عليها أيضاً (الأقراص الضوئية) فى عملية النشر الإلكترونى الحديث (القواعد البيانات الببليوجرافية العظمى Greater Bibiographic Data Bases)، وقواعد بيانات (النص الكامل Full -Text)، بالإضافة إلى إمكانية إختزان المعلومات المسموعة والمرئية مضافة إلى الصور والنص، فيما يطلق علية (الوسائط المتعددة Multimedia). وهنا ندرك أهمية ما جاء قبلاً فى قسم "التعريفات" بشأن الهيبرة والليزرة "وقيمة التبصرتين اللتين إقتبسناهما، من دراستى الدكتور "سعد الهجرسى" عند نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وننصح بالرجوع إليهما فى مصدرهما الأصلى لقراءة النص الكامل لكل منهما.

جدول (١) "محمد أديب

كم التخزين (مليون بايت)	وسيط التخزين
١	٥٠٠ صفحة من النصوص.
٧٥	١٠ صور ملونة.
١٥٠	دقيقة واحدة من الرسوم المتحركة (ربع شاشة)
٥٥٠	١٠ دقائق فيديو رقمي مضغوط بنسبة ١:٣٠.
٧٦٠	٧٢ دقيقة من الصوت الرقمي.
٢٠٠٠	ساعتين من الفيديو الرقمي مضغوط بنسبة ١:١٠٠.

وكما كان للأقراص المدمجة/المليزرة فئة CD-Rom الأثر البالغ فى صناعتى الإلكترونيات والحاسبات الشخصية، وبنفس الطريقة التى حلت فيها هذه الأقراص محل الاقراص الممغنطة القديمة، تتقدم تقنية (أقراص الفيديو الرقمية) Digital Video Disk (DVD) أو ما يطلق علية الآن (القرص الرقمي متعدد الوظائف Digital Varity Disk) بثبات للحلول محلها، ومن أبرز مزايا هذا الوافد الجديد سعته التخزينية التى تصل إلى ٤,٧ جيجابايت من البيانات، اى ما يعادل نحو سبعة أقراص مدمجة/ مليزرة من الفئة السابقة(١٩).

خيارات الاستنساخ:

تتأثر عملية الاستنساخ بعاملين رئيسيين هما عدد النسخ والتكلفة، ومن ثم فنحن أمام أحد خيارين مع ملاحظة أن الحديث سيقتصر على استنساخ الأقراص المدمجة/ المليزرة، فئة Cd - Rom، حيث أنه ليس هناك صعوبات تذكر فى الأشكال الأخرى:-

(أ) استنساخ عدد قليل أو محدود من الأقراص يمكن أن يتراوح ما بين

١٠-٥٠ نسخة، وهذه يمكن استنساخها محلياً باستخدام ناسخات الأقراص الملـيزرة (CD-R) والتى تتراوح أسعارها بين ٣٠٠٠-٨٠٠٠ دولار أمريكى وقد طرحت هذه الأجهزة شركتا (Mediaform)و (Microboards Technology) [٢٠].

ويرجع السبب فى قلة عدد النسخ على سبيل المثال قلة جمهور المستفيدين أو عدم تحمل السوق المحلية لسعر المنتج الإلكترونى مما جعله قاصراً على إستخدام الهيئات.

(ب) استنساخ عدد كبير من الأقراص من ١٠٠ فأكثر وذلك عن طريق الاتفاق مع مصانع إنتاج هذه الأقراص فى الخارج مثال شركة (CD-Works) *، مع إعتبار أن عامل التكلفة يتوقف على عدد النسخ والفترة الزمنية المطلوب إعداد النسخ خلالها، مضافاً إليها تكاليف الشحن والجمارك، وفى هذا السياق يتم إرسال النسخة الأصلية من العمل Master Copy، وهى التى يتم تحويلها من قبل المصنع إلى Master Glass، تمهيداً لنسخها. ويجدر الاشارة إلى وجود مصنعين لإنتاج الأقراص المليزرة الآن فى مصر. وتقع ضمن هذه المرحلة عمليات الإخراج الفنى لحاويات الأقراص وإعداد (دليل المستخدم User Cuide)، التى تشمل متطلبات التشغيل وكيفياته.

جـ - التوزيع:

يشير "د.عارف رشاد" إلى أن الشركات التى تنشر موضوعاتها إلكترونياً تتبع فى توزيع هذه المواد إحدى أو كل الوسائل التالية [٢١]:

١- النقل عن طريق الكابل Cable Transmission، ويعنى ذلك النقل المباشر من خلال خطوط مؤجرة مثل كابل التليفزيون أو من الأقمار الصناعية إلى الحاسبات الشخصية.

٢- النقل المباشر عن طريق التليفون Phone Transmission.

٣- استخدام شبكة الإنترنت وذلك بواسطة:

---

* URL: HTTP:// WWW. Cdworks. Com.

- جهات الإمداد بحق التعامل مع الشبكة Service Providers بتوفير مساحة كافية على (موقع Site) فى الشبكة.

- الربط المباشر للكمبيوتر الشخصى، حيث تقوم شركة النشر بإعداد موقعها الخاص بها على الشبكة لتخزين كافة المعلومات والمواد التى تخصها.

٤- وسائط التخزين المحمولة مثل الأقراص الممغنطة والأقراص الضوئية/ المليزرة، وفى هذه الحالة يمكن للمستفيد شراء المنتجات من منافذ البيع المخصصة لذلك. ومن أكبر الناشرين الذين يستخدمون الأقراص الضوئية/ المليزرة (Simon & Schuster) (Time Warner Inc) و (Addison Wesley Pub).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الناشرين فى تخصص المكتبات والمعلومات مثل "ويلسون وبوكر"، بالإضافة إلى الجمعيات العلمية تساهم بإنتاجها فى شكل إلكترونى إما على أقراص ضوئية/مليزرة أو عبر شبكة الإنترنت، ومنه ذلك الكم من قواعد البيانات البيلوجرافية والنصية المتاحة عبر الإنترنت أو على أقراص مدمجة مثل: (LISA)و (ISA) و (ERIC) و (Library Literature).

خلاصة القول أن ماسبق هو محاولة متواضعة للتقريب، بين الكتابات المتفاوتة على أيدى المهتمين بالنشر الإلكترونى سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى، ذلك أنه ينبغى خلق لغة تفاهم مشتركة ومساحة ود وتكامل بين مختلف التخصصات، التى تخطئ أحياناً وتتصارع حول موضوعات بعينها، كل يدعيها لنفسه فى أنانية غير مقبولة، ومن ثم جاءت هذه الدراسة التقريبية لتعكس واقعاً تطبيقياً أقرب ما تكون إلى دليل عمل مختصر جداً يسترشد به عند إنشاء وحدات أو مشروعات نشر إلكترونى، والله ولى التوفيق.

(الهوامش المرجعية)

١- شعبان عبدالعزيز خليفة (١٩٩٢) فذلكات فى أساسيات النشر الحديث.- القاهرة. العربى للنشر والتوزيع .-ص٩.

٢- شريف درويش اللبـان (١٩٩٧). تكنولوجيا الطباعة والنشر الإلكترونى.- القاهرة: العربى للنشر والتوزيع.- ص٣١٠.

3- Lancaster, F.W. (1989) Electronic Publishing., Library Trends.- vol. 37 No. 3 (Winter)-p.316.

4- Spring, Michael B. (1991). Electronic Printing and Publishing: The Document Processing Revolution.- New york: Marcel Dekker Inc.

٥- أحمد أنور بدر (١٩٩٠)، علم المعلومات والمكتبات: دراسـات فـى النظريـة والارتباطات الموضوعية.- القاهرة: دار غريب.- ص ٣٠٩.

٦- محمـود علـم الديـن (١٩٩٠) تكنولوجيـا المعلومـات وصناعـة الاتصـال الجماهيرى.- القاهرة: العربى للنشر والتوزيع.- ص١٥.

٧- سـمير محمـد محمـود (١٩٩٧). الحاسـب الآلـى.. وتكنولوجيـا صناعـة الصحف.- الجيزة:دار الفجر للنشر والتوزيع.- ص٤٤.

٨- عـارف رشـاد (١٩٩٧). مـاهو النشـر الإلكـترونى؟.- عـالم الكمبيوتـر.- أغسطس.- ص ٥٨.

٩- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق.- ص ٤٥-٤٦.

١٠- طارق أنيس (١٩٩٧)."أوركس لنظم الماكنتوش: الجديد فـى برامـج النشـر المكتبى العربية. PC Magazine.- مارس.- ص ٣٢.

١١- شريف شاهين (١٩٩٤). النشر المكتبى: المفهوم والخصائص والمقومـات، أو منافسة الحاسبات الشخصية لـدور النشـر.- عـالم الكتـاب.-ع ٤٢ (إبريـل).- ص ٢٣.

١٢- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق.- ص ١٢.

١٣- ماسحة للمجسمات.- PC Magazine.- مارس (١٩٩٧).-ص٣٥.

١٤- شريف شاهين (١٩٩٤). مرجع سابق.- ص ٢٩.

١٥- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق.- ص٩٣.

١٦- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق.- ص ٩٢.

١٧- إسلام المداح (١٩٩٧). معالجة الصور.- عالم الكمبيوتر.- أغسطس.- ص ٤٨-٥١.

١٨- عارف رشاد (١٩٩٧). مرجع سابق.- ص ٦١.

١٩- أقراص DVD وسائط تخزين للقرن الحادى والعشرين.- PC Magazine.- فبراير (١٩٩٧).- ص ٧٠.

٢٠- مجموعة أقراص مدمجة..بكسة زر.- PC Magazine.- مايو (١٩٩٧).- ص١٩.

٢١- عارف رشاد (١٩٩٧) تكنولوجيا النشر الإلكترونى.- عالم الكمبيوتر.- أكتوبر.- ص ٤٥.

٢٢- محمد أديب رياض غنيمى (١٩٩٧). شبكات المعلومات: الحاضر والمستقبل.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية.- ص ١٩.

(٢)

النظم الخبيرة للمعلومات فى مجال الزراعة*

تمهيد:

إن التطور الهائل الذى حدث فى النصف الثانى من القرن العشرين فى العلوم، وخاصة فى مجالى الحاسبات الإلكترونية والاتصالات قد فتح آفاقاً جديدة، لاستخدام التكنولوجيا لخدمة القطاعات المختلفة وتطويرها. وتكنولوجيا المعلومات هى أحد المجالات التى لم تكن لتوجد لولا هذا التقدم الهائل فى مجالى الحاسبات والاتصالات.

وهدف هذه المادة هو إعطاء نظرة مستقبلية لاستخدام النظم الخبيرة، كأداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات فى مجال الزراعة، وعلاقتها بشبكات الحاسبات ونظم المعلومات التى يحتاجها قطاع الزراعة أما الجزء الأخير فيشرح باختصار تقنية النظم الخبيرة وتجربة، "المعمل المركزى للنظم الزراعية الخبيرة" بوزارة الزراعة فى استحداث هذه النظم.

شبكات الحاسبات:

إن أساس الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات هو وجود وسيلة لتدفق المعلومات دون أية عوائق مكانية. وهذه الوسيلة يمكن تحقيقها من خلال ربط حاسبات فى أماكن مختلفة، عن طريق خطوط مؤجرة أو من خلال خطوط الاتصالات التليفونية أو خلال الأقمار الصناعية. لذلك فإنه يجب عمل بنية لشبكة تربط جميع المحافظات بمراكز البحوث ومراكز المعلومات بوزارة الزراعة وهيئاتها المختلفة، وهذه الشبكة تكون العصب الرئيسى الذى يمكن أن تتدفق من خلاله المعلومات الموجودة فى الأماكن المختلفة، كما يمكن من خلالها تقديم الخدمات التالية:-

---

* هذا الجزء من إعداد د.أحمد رافع أستاذ الحاسبات بجامعة القاهرة ومدير "المركز" وقد أعده بعد مناقشة علمية مع د.سعد محمد الهجرسى، الذى قدر قيمتها التوضيحية فى السياق العام لموضوع هذا الكتاب.

- عمل مجموعات متخصصة فى مجالات الزراعة المختلفة، بحيث يستطيع أى باحث أو مرشد زراعى أو مهندس زراعى أو مزارع، إرسال المشكلة مباشرة إلى هذه المجموعة وبذلك يمكن إجابته مباشرة من المتخصصين فى هذا المجال.

- استرجاع بيانات من قواعد بيانات مركزية.

- معرفة الأحوال المناخية المتوقعة، التى لها أهمية كبرى فى إدارة المحاصيل.

- معرفة أسعار المحاصيل فى الأسواق المختلفة.

-الاتصال بمراكز الأبحاث العالمية.

- استشارة النظم الخبيرة الموجودة على خادم شبكة مخصص لذلك.

وهذه الخدمات هى فقط على سبيل المثال وليس الحصر، فبوجود هذه البنية الأساسية سوف يتيح لأى مستخدم فى أى مكان الوصول، إلى أى حاسب آخر على المستوى القومي، للحصول على مايريد، بالطبع من خلال إتفاقات وبروتوكولات يمكن تقنينها.

نظم المعلومات:

إن هناك العديد من نظم المعلومات التى لها فائدة كبرى للاقتصاد والبحوث على المستوى القومي، ففى مجال الاقتصاد يمكن عمل قواعد البيانات الآتية على سبيل المثال.

- إنتاج المحاصيل وأسعارها وما تم تصديره منها والمساحة المنزرعة فى كل عام، وتجميع هذه البيانات وميكنتها موجود حالياً فى وارة الزراعة، وتوفير هذه البيانات إلكترونيا من خلال شبكة الحاسبات، سوف يساعد كثيراً فى دعم إتخاذ القرار، ليس فقط للإدارة ولكن أيضاً للمزارعين والفلاحين يمكنهم اختيار المحاصيل التى يقومون بزراعتها واحتياج السوق لها.

- أنواع التربة والمياه الجوفية والمناخ على مستوى الجمهورية، بحيث يمكن

عمل دراسات الجدوى الاقتصادية لاستصلاح الأراضى، وما يمكن أن يزرع فيها والعائد المتوقع. وهذه القواعد يمكن أن تستفيد منها النظم الخبيرة، حيث إن بعض التوصيات تحتاج إلى هذه البيانات.

وقواعد البيانات هذه يمكن أن تكون متاحة من خلال إدارة تعطى التصريح بالوصول إليها لمن ترى أنه فى حاجة لاستخدامها، كذلك فإن هناك تطبيقات كثيرة يمكن عملها على المستوى القومى وتكون متاحة لجهة الإدارة مثل:-

- قاعدة بيانات بجميع المزارعين وحيازتهم وما يقومون بزراعته وإنتاجهم واستهلاكهم من الأسمدة والمبيدات والمياه، هذه القاعدة يمكن استخدامها لاستخراج معلومات ذات فائدة عظمى، ويمكن أن تكون المعلومات المجمعة متاحة بعد ذلك لجمهور المتعاملين. وهى فى الواقع تماثل قاعدة البيانات المذكورة أعلاه ولكن يتم تجميعها من بيانات حقيقية مخزنة لكل مزارع على المستوى القومى.

- قاعدة بيانات بالأراضى المستصلحة ومالكيها والمحاصيل المزروعة بها وإنتاجهم واستهلاكهم من الأسمدة والمبيدات والمياه، كذلك فإنه يمكن من خلال الشبكة الاتصال بقواعد البيانات العالمية للجينات والمجلات العلمية وما إلى ذلك.

النظم الخبيرة:

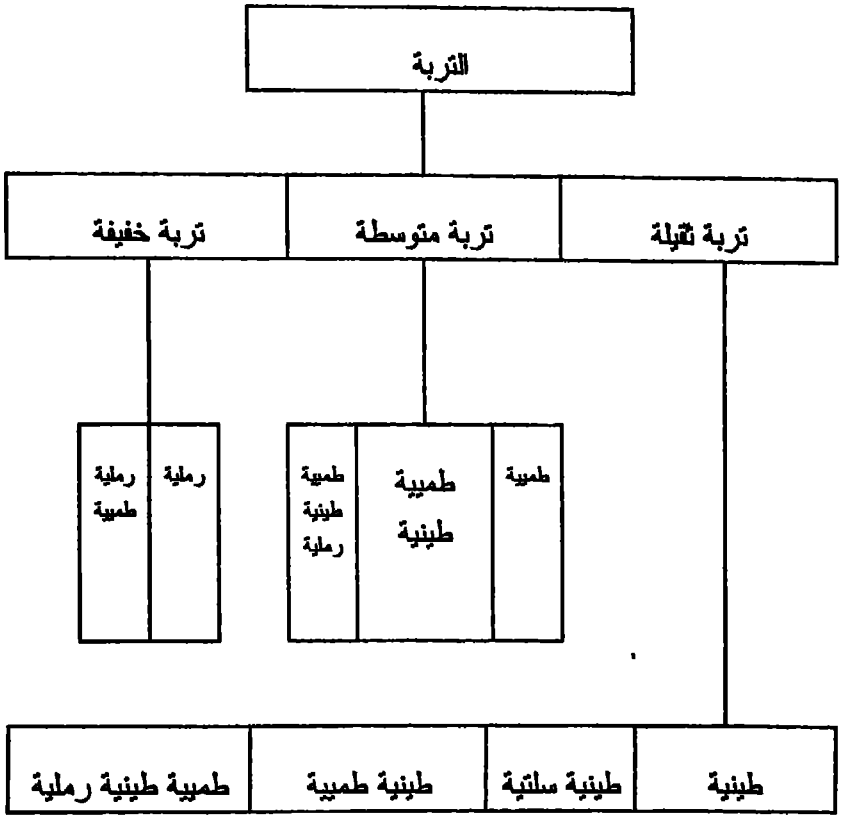
النظم الخبيرة هى أحد التطبيقات الناجحة والواعدة للذكاء الاصطناعى، وهو أحد فروع علم الحاسب الذى يختص بعمل برامج على الحاسب، تحاكى ما يقوم به الإنسان. والنظم الخبيرة تختص بنقل معرفة المتخصصين إلى الأقل خبرة من خلال تقنين وتخزين المعرفة فيما يسمى "قاعدة المعرفة" وعمل "برنامج" يعالج هذه القاعدة للوصول إلى نتيجة بناء على معطيات معينة.

والفكرة الأساسية لاستخدام النظم الخبيرة فى مجال الزراعة، هى وضع هذه النظم لرفع مستوى الخدمة التى تقوم هذه المكاتب بتقديمها، ويكون لدى المرشد الزراعى أحدث التوصيات المبنية على خبرة ومعرفة المتخصصين، القادرة على إعطاء نصائح بناء على الواقع، مع وجود متغيرات كثيرة. ومن هنا فهى ليست

ككتب الإرشاد التى تركز على ظروف معينة وقد لايجد المرشد أو المزارع أنها تتناسب مع حالته. النظام الخبير ليس نظاماً للمعلومات يتم الاسترجاع منه، ولكنه يقوم بعملية الاستنتاج بناء على المعرفة المخزنة التى هى خلاصة تجربة الخبراء.

وقد أخذت وزارة الزراعة زمام المبادرة فى هذا المجال، فقامت بتمويل أكبر مشروع فى منطقة الشرق الأوسط بل وفى بلدان الدول النامية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، وذلك للقيام بالبحث والتطوير فى مجال النظم الخبيرة فى الإداره المتطورة للمحاصيل، وهذا المشروع تم البدء فى تنفيذه فى منتصف عام ١٩٨٩ وإنتهى فى نهاية عام ١٩٩٧. وقد تم إنشاء المعمل المركزى للنظم الزراعية الخبيرة، كأحد ثمرات هذا المشروع فى نهاية عام ١٩٩١، وهو الآن أحد الوحدات التقدمية فى المنظومة العامة للبحوث بوزارة الزراعة. وكذلك تم بناء نظامين خبيرين فى مجالى إنتاج الخيار تحت الصوب وكذلك إنتاج البرتقال فى الحقل المفتوح، ويحتوى كل نظام من هذين النظامين على مجموعة من الأنظمة الفرعية: للرى، والتسميد، والمكافحة، والتشخيص، والعلاج. كما تم تجهيز ثلاثة نظم خبيرة أخرى للطماطم والليمون والقمح بتمويل من المشروع القومى للأبحاث الزراعية، الذى إنتهى فى عام ١٩٩٥ وقام المعمل بعد ذلك باستكمالها وتطويرها، ويقوم المعمل بتحديث هذه النظم بصفة مستمرة حتى تعكس أحدث التوصيات. ولتوضيح الجانب الفنى بصورة مبسطة لتكنولوجية النظم الخبيرة سوف نأخذ بعض الأمثله من النظام الخبير للبرتقال.

المثال الأول: يوضح طريقة الأطر وإرتباطها فى شكل هرمى لتصنيف التربة. والاطار طريقة لتمثيل المعرفة وتصنيفها وترتيب فئاتها، ذلك أن "الاطار" الذى فى قمة الهرم هو الإطار الأعم، والأطر التى فى القاع هى الأكثر خصوصية. وتكون وظيفة برنامج "معالجة" هذا النوع من تمثيل "المعرفة" هو استنتاج "المفهوم الأعم" من المفهوم الأخص أو العكس.



ففى حالة تعرف "النظام" على أن التربة طينية أو طينية سلتية أو طينية طميية أو طينية طميية رملية، يمكن لبرنامج معالجة "المعرفة" أن يستنتج أن التربة ثقيلة، ومن ثم يتم نقل هذه المعلومة إلى النظام الفرعى الذى يستخدمها مثل نظام الرى، وهو نظام فرعى يعطى فى النهاية الطريقة الملائمة، توقيتاً، ومقداراً، الخ.

المثال الثانى: يوضح جزءاً من قاعدة "المعرفة" لتشخيص آفة المن فى البرتقال من خلال مجموعة من (القواعد: Rules) "القاعدة تتكون من جزئين رئيسيين: الشرط أو المقدمة، والنتيجة أوالخلاصة وتكون وظيفة "برنامج" لمعالجة هذا النوع من تمثيل "المعرفة" استنتاج النتيجة فى حالة تحقيق الشروط.

لو أن الورقة عليها ندوة عسلية إذن الآفة محتمل أن تكون المن، أو ذبابة الموالح البيضاء، أو بق الموالح الدقيقى بدرجة ضعيفة.

لو شكل الورقة مجعد، وهناك حشرات على الورقة، والأوراق التى عليها الإصابة هى الأوراق الجديدة، إذن الآفة محتمل أن تكون المن.

لو لون الحشرة أخضر أو أسود والحشرات متجمعة أو ثابتة. إذن الآفة محتمل أن تكون المن بدرجة كبيرة.

فلو أن المستخدم قد أدخل إلى النظام أن هناك ندوة عسلية على الأوراق لا ستنتج النظام أن هناك إحتمالاً ضعيفاً أن تكون الآفة هى المن أو ذبابة الموالح البيضاء أو البق الدقيقى. فإذا سأل النظام المستخدم عن شكل الورقة وهل يوجد عليها حشرات وعن نوع الأوراق المصابة فأدخل المستخدم أن الورقة مجعدة وعليها حشرات والإصابة على الأوراق الجديدة، "النظام" سوف يستنتج أن هناك احتمال أن تكون حشرة المن هى سبب الإصابة. فإذا سأل النظام المستخدم مرة أخرى عن لون الحشرة وطريقة تواجدها فأدخل المستخدم أنها خضراء وأنها مجتمعة فإن النظام سوف يستنتج أن هناك إحتمالاً أن حشرة المن هى سبب الإصابة. أما إذا أدخل المستخدم قيماً أخرى فسوف يشخص النظام آفة أخرى. وفى النهاية ينتقل إلى نظام فرعى للعلاج، يعطى هو أيضاً بعد تدرجه الهرمى طريقة العلاج الملائمة، توقيتاً ومقداراً، الخ.

وعدد القواعد: Rules المستخدمة لتشخيص الأمراض والآفات ونقص العناصر الغذائية فى النظام الخبير للبرتقال تبلغ حوالى ١١٥ قاعدة تغطى ثمانية عشر مرضاً وثلاث عشرة حشرة وثمانية أنواع من نقص العناصر. وهناك ٣٧٠ قاعدة تغطى الأنظمة الفرعية الأخرى.

وقد تم استحداث (أداة: Tool) لبناء النظم الخبيرة بالمعمل باستخدام لغة البرمجة (برولوج) وذلك بعد تجربة بعض الأدوات الجاهزة، التى وجد انها سوف تكلف المعمل مبالغ طائلة، لتوزيع النظم الخبيرة المستحدثة بهذه الأدوات. فعلى سبيل المثال وجد أن الشركة المنتجة لإحدى هذه الأدوات تتقاضى ١٠٠٠ دولار أمريكى، عن كل نسخة يتم توزيعها من النظام. فلو إفترضنا أننا نوزع نظاماً خبيراً واحداً على ٢٠٠ مركز بالمحافظات المختلفة لتكلفنا حوالى ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى أى ما يوازى ٦٨٠,٠٠٠جنية مصرى هذا بالإضافة

إلى أن الأدوات الجاهزة لاتعطى مهندس "المعرفة" الحرية الكاملة فى إختيار طريقة تمثيل المعرفة، ومعالجتها وربطها بالبرامج الأخرى، وبناء نظام لشرح نتائج النظام، وكذلك التبعية الدائمة للشركة الموردة. والأداة التى تم تطويرها استخدمت بنجاح فى إنتاج خمسة أنظمة خبيرة، يجرى الآن استخدامها أيضاً لإنتاج نظم خبيرة جديدة: للعنب، والفول، والأرز، وللصحة الحيوانية، وبالتعاون مع الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

وقد تم توزيع النظم الخبير المستحدثة على مواقع إرشادية وبحثية وعلى مزارعين من القطاع الخاص كما هو موضح بالجدول التالى:

المحصول	مواقع إرشادية	مواقع بحثية	قطاع خاص
الخيار	٨	٥	٦٤
الطماطم	٦	٢	٣٩
البرتقال	٧	٧	٥٤
الليمون	١	٤	٢٧
القمح	٢	٥	٤١

ونأمل فى المستقبل القريب أن يتم توزيع النظم الخبيرة المستحدثة، على نطاق أوسع فى المكاتب الإرشادية حيث يجرى الآن إنشاء مكاتب حديثة وتجهيزها بالحاسبات، مما سيساعد المعمل على تثبيت النظم الخبيرة على هذه الحاسبات، ذلك أن العائق الوحيد الآن لنشر هذه النظم هو إفتقاد الحاسبات فى مكاتب الأرشاد.

إن هناك حاجة شديدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات فى مجال الزراعة وقد تطرقت الدراسة إلى ثلاث مجالات أساسية فى هذه التكنولوجيا وهى شبكات الحاسبات، ونظم المعلومات، والتركيز على النظم الخبيرة للمعلومات. فالشبكات هى البنية الأساسية لإمكان تدفق المعلومات التى يمكن توليدها من خلال "قواعد

البيانات" أو من خلال "قواعد المعرفة" وهما مفهومان مختلفان فعلى سبيل المثـال إن إستخراج تقرير بالمساحات المزروعة بمحصول معين، هى معلومـات يمكـن توليدها من "قاعدة البيانات". بينما استخراج توصية برش مبيد معين لمقاومة آفـة معينـة هـى معلومـة يمكـن توليدهـا مـن "قـاعدة للمعرفـة" تخـزن خلاصـة خـبرة المتخصص فى هذا المجال وتحتوى وتأخذ فى الإعتبار جميع المحاذير والعوامل المختلفة، التى تؤدى إلى هذه الوصية.

فصل: ٨

التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر.تونس

* تمهيد
* محور النشر الالكترونى: ٥؛ ٧؛ ٨؛ ١٠؛ ١٢.
* محور الوظائف والخدمات بالمكتبة الالكترونية: ١؛ ٢؛ ٦؛ ٧؛ ١٠؛ ١١؛ ١٨.
* محور خدمات المعلومات والتحديات التكنولوجية بالمكتبة العربية: ١؛ ٦؛ ٩؛ ١٤.
* محور الجوانب القانونية للنشر الالكترونية : ١؛ ٢؛ ٤.

فصل ٨:

• التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر تونس

(٨-١٢ أكتوبر ١٩٩٩)

تمهيد:

تحت الشعار العام للمؤتمر (المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني) جاء في أوراق المؤتمر التوثيقية أن هناك ٥٤ مستخلصاً* ، استغرقت (٦٦ صفحة) من تلك الوثيقة الجامعة. أول تلك المستخلصات بعنوان* "النماذج العالمية في النشر الإلكتروني مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني" للدكتور زين عبدالهادي، المدرس في "قسم المعلومات" بكلية الآداب، جامعة حلوان، الذي يبلغ ثلاثة أسطر ونصف السطر شغلت صفحة (ص٦) كاملة، ويقرأ:

أولها مجموعة من النماذج العالمية في النشر الإلكتروني: مشروع "جوتنبرج"، والنساء الكاتبات في العصر الفيكتوري، ثم دور المكتبة في عملية النشر الإلكتروني، مع طرق عملية لإعداد النص الإلكتروني، ثم مجموعة من الاستنتاجات التي تساعد في عملية النشر الإلكتروني بالعالم العربي)

وكان ثانيها بعنوان "النشر الإلكتروني: المفهوم والتطبيق" ويشغل هناك (ص٧) وهو مستخلص للبحث الذي يجده القراء بنصه كاملاً، في أول الفصل السابع قبلاً. أما آخر المستخلصات فيقع في ثلاث صفحات (ص٦٩-٧١) من تلك الوثيقة الأساسية للمؤتمر، بعنوان "المكتبات الافتراضية والتحديات العربية" للدكتورة سارة بن لاغة، المدرسة بالمدرسة الوطنية لعلوم الإعلامية في تونس. وسيأتي هنا بموقعه في نهاية هذه المختارات.

وهذان النموذجان (الأول والأخير) يمثلان معاً اثنتين من السمات في

---

* من المؤكد أن الوثيقة الجامعة أخطأت في جمع عدد المستخلصات..!

* هو العنوان نفسه للبحث الذي سيأتي في الفصل التاسع رقم (١٣) بمؤتمر القاهرة ويشغل حوالي خمس صفحات.

مستخلصات هذا المؤتمر الكبير، وهما: التفاوت الكبير فى حجم الاستخلاصات، من حوالى ثلاثة أسطر فى جانب إلى ثلاث صفحات تبلغ حوالى ١٠٠ سطر فى الجانب الآخر، ومن السمات أيضاً أن أكثرها باللغة العربية وهو أمر طبيعي مع إبراز لبعض المصطلحات الإنجليزية في أحيان قليلة، ومع بعض مستخلصات بالإنجليزية لايتجاوز أكبرها بضعة أسطر. ومن السمات الهامة أن هذه المستخلصات موزعة بين نوعيتين فقط (Indicatve\ Informative تأشيرى / توضيحى) وليس بينها النوع الثالث (Evaluative: تقييمى) فكل المستخلصات من إعداد أصحابها فيما يبدو. ومن السمات الهامة أيضاً أن أصحاب "المستخلصات /البحوث" موزعون على ثلاث فئات: أكثرهم من العاملين فى المكتبات وينطلقون فى بحوثهم من هذه المؤسسة، وقليل منهم يعملون فى المؤسسات الإعلامية بالصحافة وغيرها وينطلقون منها كذلك. وهناك أحد الباحثين من أصحاب المؤسسات التجارية في تكنولوجيات المعلومات.

أما السمة الهامة والمثيرة أيضاً فهى افتقاد "المعيارية" فى المفردات الاصطلاحية، التى تغطى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع المزدوج لذلك المؤتمر، وهو (النشر الإلكترونى/ المكتبة الإلكترونية) مستقلين أو مرتبطين، وعلى القراء للتأكد من ذلك مقارنة ثلاث أو أربع مصطلحات، مثل: المكتبة الافتراضية؛ المكتبة الرقمية؛ المكتبة الإلكترونية، الخ. بل إن الجناحين الأساسيين للموضوع غير ثابتين ولا متميزين، فليس لأى منهما مفهوم معيارى واضح فى مجموع تلك المستخلصات، يمكن أن يخرج به القارئ بعد أن يمر بها جميعاً، من أولها الذى تم تسجيله قبلاً إلى الواحد بعد الخمسين* الذى تم تسجيله بعداً.

ومهما يكن الأمر بشأن افتقاد "المعيارية" فى تلك المستخلصات، فمن المؤكد أيضاً أن توزيع تلك المستخلصات على أربعة محاور (النشر الإلكترونى؛ وظائف وخدمات المكتبة الإلكترونية؛ خدمات المعلومات والتحديات التكنولوجية فى المكتبات العربية؛ الجوانب القانونية للنشر الإلكترونى) كما سيأتى، ليس يعنى أن هذا التوزيع قد اعتمد على حدود فاصلة دقيقة..! بل من الممكن فى أمثله كثيرة، أن مستخلصاً واحداً (وبالتالى البحث الذى يمثله) يمكن أن يدخل فى

---

* يبدو أن الوثيقة الجامعة للمؤتمر أخطأت فى حصر المستخلصات.

اثنين أو ثلاثة، من المحاور الأربعة التى مّر ذكرها، بل لعل عدداً غير قليل منها يمكن أن يدخل فى المحاور الأربعة بالسهوله نفسها.

ومن هنا فإن الاختيار والتوزيع التالى لنماذج المستخلصات المسجلة هنا، والموزعة على تلك المحاور بتسمياتها، ليس يعنى بالضرورة من جانبنا، أكثر من الالتزام المشار إليها قبلاً، دون أن يكون ذلك قبولاً من جانبنا لهذا التوزيع ولا للمحاور التى قام عليها فى الأساس.

١- محور النشر الإلكترونى:

يشتمل هذا المحور على أربعة عشر مستخلصاً، تشغل (١٦ صفحة) بمتوسط حوالى (١,٢ صفحة) لكل مستخلص، ويلاحظ أن بعض الصفحات تشتمل على بضعة أسطر، وبعضها الآخر قد يتجاوز ثلاثين سطراً. أحد المستخلصات فى هذا المحور بالإنجليزية، دون ما يؤكد أو ينفى أن البحث الأصلى مكتوب باللغة نفسها هذا إذا كان قد كتب فعلاً..!. سبع من تلك المستخلصات لباحثين مصريين والسبع الأخرى لباحثين من: السودان (٣)، وليبيا، والجزائر، وتونس، والبحرين. أول المستخلصات هو ما جاء قبلاً، ومنها المختارات التالية بأرقامها فى تلك الوثيقة الجامعة للمؤتمر.

(٥)

الدوريات الإلكترونية: دراسة لدوريات المكتبات والمعلومات على شبكة الإنترنت

د. هشام عزمى*

تلعب الدوريات العلمية دوراً أساسياً فى عملية الاتصال العلمى، باعتبارها منفذاً أساسياً من منافذ النشر. وذلك فى كافة المجالات العلمية المتخصصة. وقد جاءت الدوريات الإلكترونية Electronic Journals كثمرة من ثمار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واتساع نطاق النشر الإلكترونى على شبكات المعلومات.

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بجامعة القاهرة.

وتتناول هذه الدراسة الدوريات الإلكترونية في مجال المكتبات والمعلومات على شبكة الإنترنت، حيث تبدأ بتعريف الدوريات الإلكترونية وأنواعها المختلفة على الشبكة مثل القوائم الإلكترونية Electronic Lists جماعات الأخبار News Groups والدوريات الإلكترونية والسمات المميزة لكل منها. ثم تستعرض الدراسة الدوريات الإلكترونية في مجال المكتبات والمعلومات المتاحة على الشبكة حيث تتم دراستها من حيث تغطيتها الموضوعية وتوزيعها الجغرافي وتطورها الزمني وأشكال إتاحتها على الشبكة. كما تلقي الضوء على العلاقة بين الدوريات الإلكترونية والدوريات المطبوعة في مجال المكتبات والمعلومات، باعتبار أن عدداً غير قليل من الدوريات الإلكترونية يعد امتداداً لتلك المطبوعة، مع إضفاء بعض التغيرات التي تناسب إتاحتها في الشكل الإلكتروني.

وتنتهي الدراسة ببحث أثر الزيادة المطردة التي تشهدها الدوريات الإلكترونية على تخصص المكتبات والمعلومات والباحثين فيه، مع إلقاء الضوء على التطورات المتوقعة لها خلال السنوات القادمة.

(٧)

النشر الإلكتروني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر

دراسة ميدانية للإنتاج والمنتجين

أ. يحي بكلي*

يشهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، منذ نهاية الثمانينات ظاهرة توافد مركزة ومتسارعة لتكنولوجيات المعلوماتية والاتصال. وكان من بين الانعكاسات الأولية لهذه الظاهرة بروز أشكال جديدة من الإنتاج المعرفي. ويتعلق الأمر بالمنشورات الأكاديمية الإلكترونية، مجلات ومنشورات أولية، تقارير أبحاث لمخابر متاحة على شكل صفحات ويب، مواقع إلكترونية حول مؤتمرات وندوات علمية، قواعد معطيات للدوريات والأطروحات

* مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بالجزائر.

الوطنية.نحاول التعرض فى لطار هذه الورقة الى الأصناف المختلفة من هذه المنشورات، وإلى الظروف التى تميز إنتاجها. كما نتعرض إلى المنتجين والناشرين لهذه الوثائق العلمية الإلكترونية: ما هى طبائعهم إزاء هذه التكنولوجيات؟ وما هى العوائق والمحفزات الدافعة إلى تبنى وسائل جديدة لإنتاج المعرفة؟ وما مدى تمكنهم من هذه الأدوات الجديدة؟ وما هى خلفيات تبنيهم لتلك التكنولوجيات؟ من خلال الإجابة على هذه الأسئلة نقوم بتصنيفهم؛ حسب: ظروفهم، سلوكهم، احتياجاتهم. والهدف من هذه التصنيفات هو الخروج ببرنامج لتطوير وإدماج تكنولوجيات النشر الإلكترونى فى الوسط الأكاديمى الوطنى، لإعادة بناء دورة الاعلام العلمى والتقنى الوطنى.

(٨)

النشر الإلكتروني: وكالة السودان للإنباء

دراسة حالة

أ. اخلاص مكاوى على محمد**

يتناول هذا البحث تاريخ وتطور النشر فى السودان بتركيز على النشر الالكترونى الذى أخذ فى الانتشار فى العقود الأخيرة كوسيلة معينة على مجابهة الفيض الهائل فى المعلومات وضرورة اتخاذ الجهد والمال والوقت الذى تستنفده وسائل النشر التقليدية.

وقد عرف السودان عدداً من وكالات الأنباء الوطنية منذ فترة خمسينات القرن الحالى معتمدة على جهد وتمويل فردى. وكانت فى الخرطوم محدودة الإمكانيات والنشاط، وفى عام ١٩٧٠ تم إنشاء وكالة السودان للأنباء وهى اول وكالة وطنية رسمية، ومارست نشاطها الإعلامى وتطورت خدماتها وهى تحاول مواكبة ثورة المعلومات.

** إدارة البحوث والمحفوظات بدار الوثائق السودانية.

وتقدم "سونا" خدمة النشر باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية فى نشرة عامة وملحقاتها ونشرة خاصة، وعاجلة، وملحق أسبوعى. وتستفيد من هذه الخدمة قاعدة عريضة من المؤسسات والمصالح الحكومية والسفارات داخل السودان وخارجه. ولكن توقفت هذه الخدمة فى شكلها الورقى وأصبحت تنشر إلكترونياً.

لذلك تتعرض هذه الدراسة لتجربة فى مجال النشر الإلكترونى ومعرفة ظروف نجاح التجربة وما ظهر من سلبيات وإيجابيات كل شكل من أشكال النشر، واضعة فى الإعتبار الأبعاد والتفاعلات والخطط المستقبلية. وتأتى أهمية هذه الدراسة فى انها دراسة عن تقييم التجربة. وتخلص الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات.

(١٠)

مجلة الفهارس الإلكترونية ونشر المعلومات

منذر العبيدى وسهام الزغيدى*

يمثل نشر المعرفة وتزويد الباحثين والمستفيدين بالمعلومة، واحداً من الأهداف الرئيسية التى تسعى مراكز التوثيق والمكتبات إلى تحقيقها. ويعتبر ذلك من اهم الخدمات التى لابد أن تتوفر للمستفيد الذى يمثل العنصر الديناميكى والمؤثر فى حياة الجهاز المعلوماتى.

ولايمكن تحقيق ذلك دون دراسة احتياجات المستفيدين. كما لاينبغى لهذه الدراسة أن تقف عند محاولة استقصاء هذه الاحتياجات بل لابد لها أن تواكب تطورها واستخلاص مدى استجابة وتحقيق المكتبات لها، خاصة مع ظهور متطلبات جديدة مواكبة لما يشهده العالم من تقدم تكنولوجى فى ميدانى الإتصالات والمعلوماتية. وتبعاً لذلك أصبح المستفيد أكثر حرصاً على الحصول على معلومة أكثر دقة وبأسرع وقت ممكن.

وإنطلاقاً من أهمية المستفيد باعتباره العنصر المؤثر فى استمرارية

* المعهد الأعلى للتوثيق فى تونس.

المركز المعلوماتي، سنسعى من خلال بحثنا إلى تحديد مدى تأثير المستفيد في المكتبات الجامعية باعتبارها فضاء معلوماتيا مختصاً ومتميزاً:

- أولا بمستفيديها الذين هم بالأساس من الطلبة والأساتذة والباحثين.

- ثانيا بطبيعة المعلومة المقدمة التي هي معلومة علمية وتقنية بالأساس.

وإذا كان الفضاء المعلوماتي قد حددناه انطلاقاً من خصوصياته، فإننا ارتأينا تحديد مجال بحثنا. في الدوريات التي تعرف على أنها "نشرية تصدر بانتظام وتحمل عنواناً موحداً أودع قانونيا، تحتوي على مجموعة مقالات تم تقييمها من طرف لجنة قراءة".

ولاختيارنا هذا يعود إلى خصوصية الدوريات باعتبارها الوسيلة الأنجع والأسرع التي تمكن الباحثين أولا من الاطلاع على أحدث الإصدارات والتقنية، وكذلك نشر أعمالهم والتعريف ببحوثهم.

ونظراً لهذه الأهمية تسعى المكتبات التي تهتم بالبحوث العلمية إلى تخصيص الجزء الأكبر من مواردها المالية لاقتناء هذا النوع من الوثائق بهدف تلبية حاجيات الباحثين.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتبات لايمكنها أن تقف عند حد الاشتراك بالدوريات وتوفير أغلب العناوين وإنما هي مطالبة بمساعدة مستفيديها وذلك بتسهيل المعلومة لهم وإعلامهم بوجودها.

مما لاشك فيه إذن أن توفير مجلة إلكترونية تتضمن فهارس الدوريات (الالكترونية والورقية) ستضمن لمستعمليها استفادة قصوى بما أنهم لن يضطروا، كما في السابق، إلى تفحص عدة عناوين وقراءة فهارس متعددة للوصول إلى المقال موضوع البحث أو المعلومة المراد الحصول عليها.

إذ يمكن للمستفيد أن يكتفي بتفحص مجلة الفهارس الموضوعة على ذمته لتحديد ما يبحث عنه بصورة أسرع.

وكذلك يمكن المكتبات الجامعية من مواكبة التطور التقنى فى مجالى الاتصالات والمعلوماتية فى ظل انتشار ظاهرة النشر الإلكترونى التى تمثل تحدياً جديداً لهذه المكتبات.

ولن يكون بحثنا هذا بمعزل عن معطيات مادية وتجارب واقعية، منطلقنا فى ذلك مكتبة المعهد الأعلى للتوثيق حيث قمنا بدراسة الموجود وتحديد الاحتياجات.

ولعل أبرز ما لاحظناه هو:

- غياب مجلة فهارس رغم ان دراسة الاحتياجات أكدت لنا ضرورة توفير هذا المنتوج الوثائقى. لذلك سعينا فى هذا البحث إلى إنجاز مجلة فهارس متوفرة فى وعاء ورقى وإلكترونى.

وقد حافظنا على الوعاء الورقى باعتبار أن المستفيد لايمكنه أن يتعامل مع إنتاج إلكترونى جديد دون أن يلجأ إلى الوعاء التقليدى فهو لن يتخلى عن عاداته بصفة فجائية.

أما الوعاء الإلكترونى، فسيقع إدراجه ضمن الشبكة المعلوماتية الداخلية الموجودة بالمعهد.

واستغلال مثل هذه الشبكة سيمكن من تحسين هذه الخدمات المقدمة إلى المستفيدين الذين أصبحوا أكثر استئناساً وتآلفاً مع التقنيات الحديثة للمعلومات.

إضافة إلى الفوائد المتعددة التى سيحصلون عليها والتى يمكن اختزالها فى:

- السرعة فى النشر والمتابعة.
- التفحص الفورى للمعلومات.
- تعدد إمكانيات البحث مع ضمان نتائج إيجابية.
- إمكانية تحديد خصائص المستفيد.
- البث الانتقائى للمعلومات.

ولن يكون المنتوج الذى سنقدمه مجرد صورة إلكترونية لما هو موجود على

الورق، وإنما هو مجلة فهارس إلكترونية تتميز عن الوعاء الورقى من حيث الإضافة التى سنسعى إلى تحقيقها.

وتتمثل هذه الإضافة فى:

- الاستفادة من صفحات الفهارس الموجودة على "الواب" واستغلالها وذلك تجنباً لتكرار المجهود.

- إثراء المخزون الورقى بدوريات إلكترونية موجودة على "الواب" تستقطب اهتمام المستفيدين.

- البث الانتقائى للمعلومات عبر استمارة ألكترونية يسجل فيها المستفيد احتياجاته بدقة، مما سيمكن من تكوين قاعدة بيانات يمكن من خلالها تحديد خصوصيات كل مستفيد وتحيينها.

- تكوين ملفات أرشيف يقع فيها خزن مجلات الفهارس غير الجارية وذلك للبحث الراجع.

ولتحقيق ذلك فنحن مطالبون بمواجهة بعض الصعوبات والمتمثلة أساساً فى:

- حلقة الوصل أو الواجهة.
- دورية الصدور أو التتابع.
- نماذج الاستفسار.
- كيفية الحصول على المعلومة.
- تحديد خصائص المستفيد.
- تكلفة الإنتاج.

وتبعاً لذلك سنسعى جاهدين إلى إيجاد حل ملائم وتقديم عمل من شأنه أن يساهم فى تحسين الخدمات المقدمة لمستفيدى المكتبات، باعتبارهم عنصرها الحيوى والأساسى.

(١٢)

"الفهرست الإلكتروني: مشروع جامعة الخليج العربي"

أ. إبراهيم جاسم لوري*

تمارس الإنترنت دوراً إيجابياً مميزاً على صعيد بناء مجتمع المعلومات، وتكتسب من خلال هذا الدور حضوراً متزايداً في المؤسسات ذات العلاقة بصناعة المعلومات وترويج منتجاتها.

من خلال تلمس جامعة الخليج العربي لهذا الدور، وفي ضوء رؤيتها المستقبلية لعلاقات التأثير الإيجابية المتبادلة بين المؤسسات التعليمية وصناعة المعلومات في البلاد العربية، بادرت إلى إنشاء هذه "المكتبة الافتراضية" أو الإلكترونية". تبدأ الورقة بإلقاء نظرة سريعة ومكثفة على مواصفات "الفهرست الإلكتروني ووظائفه والخدمات التي يقدمها بوصف كونه "مكتبة" تعرض فهارس محتويات الدوريات العربية وتتيح لزائر الموقع استرجاع المعلومات التي بحث عنها من خلال دورية معينه او اسم كاتب محدد أو كلمة مفتاحية مستخرجة من سياق عنوان المقالات المغطاة.

وتلقي الورقة الأضواء على العمليات البحثية ونتائجها إلى جانب الإجراءات الحالية المطلوبة لضمان سلامة الموقع والتحويلات الحالية التي تمت خلال عمليات الشراء والبيع.

وتنتهي الورقة بالحديث عن العقبات والمشكلات التي واجهت ومن المحتمل أن تواجه هذا المشروع، وتنطلق من ذلك لتسلط الأضواء على الآفاق الرحبة التي يحملها في أحشائه من خلال شبكة التعاون والتنسيق التي سوف ينسجها مع مؤسسات المعلومات العربية والعالمية الأخرى.

---

* جامعة الخليج العربي في البحرين.

٢ـ محور الوظائف والخدمات بالمكتبة الإلكترونية:

ويشتمل هذا المحور على تسعة عشر مستخلصا، تستغرق (٢٤ صفحة) بمتوسط حوالى (١,٣ صفحة) لكل مستخلص، مع التفاوت الكبير فى عدد السطور بين الصفحات، منها مستخلصان بالإنجليزية، دون نفى أو تأكيد أن لغة الأصل هى الإنجليزية. ثمانية من تلك المستخلصات لباحثين مصريين، وبقيتها لباحثين من: الجزائر (٢)، وتونس (٢)، والعراق (٣)، والكويت، وسورية، والسودان، وليبيا، ونقدم هنا من هذا المحور المستخلصات التالية بأرقامها فى تلك الوثيقة الجامعة للمؤتمر.

(١)

المكتبات على طريق مجتمع المعلومات

أ.د. عبداللطيف صوفى*

بدأت تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال بتغيير حياة المجتمعات بصورة جذرية فى جميع المجالات الإجتماعية، والاقتصادية، والعلمية وغيرها. كما بدأت هذه التكنولوجيا تخلق مفاهيم جديدة مثل العولمة واقتصاد السوق والمنافسة، وتعرض تجهيزات جديدة متطورة ذات قدرات خارقة فى معالجة المعلومات وتخزينها ونقلها بسرعة هائلة عبر العالم.

ويبدأ البحث فى التعريف بالعولمة عبر مفهومها السائد الذى يعنى ترجمة القوة الغربية إلى استراتيجية وسياسات قصد الهيمنة على العالم، وفرض أنماطها الاقتصادية والثقافية والعسكرية عليه، وهى فى هذا المفهوم بالغة الخطورة على الدول النامية، لأنها تجعلها غير قابلة للحياة كما تريد، بعد الاستغناء عن مواردها الاقتصادية والبشرية.

وقد وضعت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة المكتبات أسوة بغيرها من المؤسسات على طريق مجتمع المعلومات، ولم يعد أمامها بديل سوى دخول هذا

* سورى مقيم بالجزائر يعمل فى معهد علم المكتبات بجامعة منتورى قسنطينة.

المجتمع بوعى وإدراك وفهم لطبيعة هذا المجتمع ووسائل العيش فيه. ومن هنا أصبحت مشاركتها فى اقتصاد السوق مطلوبة وضرورية، وتأمين الدخول الحر للمعلومات بدون عوائق لجميع الناس، مع ولوج عالم الأوعية الرقمية والنشر الإلكترونى والحواسيب، وهذه بحاجة إلى إمكانات مادية كبيرة لاتستطيع تحملها بمواردها المادية المألوفة.

وقد غيرت مطالب مجتمع المعلومات من وظائف المكتبات، ومن صورة المهنة المكتبية بدرجة جذرية، دون التفريط فى بقائها كخدمة عامة هامة وضرورية، أو تغيير فى الصورة المعروفة عنها. غير أن أوضاعها المادية المتأزمة بسبب تكاليف تكنولوجيا المعلومات الحديثة وبرامجها وشبكاتها فرضت عليها تأمين دخل مالى إضافى يساند ميزانيتها المألوفة من السلطات العمومية، كأن تقدم بعض خدماتها بالمقابل، تبعاً لما تفرضه متطلبات السوق، ولكن هل يعنى ذلك دخولها منافسات هذا السوق، وخضوعها لقوانينه؟

إن المنافسة هى من أشكال السباق، بما يعنى أن الإمكانات الأقوى تهزم الإمكانات الأضعف، والأمر يحتمل الربح والخسارة. وهنا يجب معرفة كيف، ومتى تدخل المكتبات ميدان المنافسة وهو ما يعرض له البحث بصورة موجزة.

ويتحدث البحث أيضاً عن ضرورة استنفار المكتبات لاستيعاب تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ومواكبتها فى مجتمع المعلومات، والإفادة منها فى جميع أنواع المكتبات وخاصة منها المكتبات الصغيرة، وذلك عبر إدخال مزيد من التقنيات الحديثة، وكسب شركاء جدد، مع تطوير المقاييس والمعايير الموحدة واعتمادها، وتبادل الأفكار حول حقوق المكتبات والمستفيدين منها. كذلك السعى باتجاه الحصول على مزيد من الدعم السياسى والمالى لإقامة التشبيك الوطنى والدولى، مع توجيه عناية خاصة للمستفيدين، والاهتمام بالجوانب النفسية للاتصال الإلكترونى، وتبادل الأفكار والتجارب حوله.

ويعالج البحث موضوع المكتبات وقوانين الإعلام والاتصال مثل قانون الخدمات عن بعد وقانون العقوبات وتنظيم المعلومات غير الشرعية، وقوانين حقوق التأليف الرقمية، مع بيان التعديلات المطلوبة على قوانين الإعلام بعامة بما يحفظ

حقوق المكتبات، ويجعلها تستمر فى القيام بواجباتها ومهامها المعهودة. ويوجه البحث عناية خاصة لحقوق التأليف الرقمية، فيعرف بقواعدها مثل قواعد برامج الكمبيوتر، وحقوق التأجير والإعارة، وقواعد بنوك المعلومات واتفاقيات حقوق المالكين الدولية، ثم يتحدث عن مشروع اقتصاد الكتاب الجديد، لأن المعالجات الآلية الرقمية للمعلومات، والإعلام والاتصال جلبت معها تأثيرات كبيرة على جميع جوانب الحياة داخل المجتمع الإنسانى، وأصابت بصورة خاصة الكتاب وبعض أنواع البشر فى التصميم وأحدثت فيها تغييرات عميقة.

وقد جاء "مشروع اقتصاد الكتاب الجديد" هذا بمبادرة أوربية عام ١٩٩٧، بشروطه وهياكله، وتنظيمه، وبرامج تنفيذه. ونظراً لأهمية هذا المشروع فى مجتمع المعلومات، فقد عالجه البحث بصورة موسعة، وأعطى أمثلة عن مراحل تطبيقه فى ألمانيا، علها تكون مفيدة فى تنوير مكتباتنا العربية عند اعتمادها لهذا المشروع وأخذها به.

وأخيراً يعالج البحث موضوع اتفاقيات الدعم والتكفل التى أصبحت إحدى سمات مجتمع المعلومات المعاصرة، ويقدم نماذج عنها، لأن المكتبات أصبحت بحاجة إلى مثل هذه الاتفاقيات، حتى تستطيع الاستمرار فى القيام بواجباتها، وتحقيق أهدافها.

إن على مكتباتنا العربية أن تدخل مجتمع المعلومات بوعى وإدراك، وأن تدعم وسائلها وأوعيتها وتجهيزاتها الحديثة، وتهتم أكثر بالتكوين والتكوين المستمر، مع ضرورة التنويه، أن المكتبات والثقافة لم تعد قضية الدولة وحدها فحسب، تنفرد بها وتتولى أمرها فى مجتمع المعلومات، بل لا بد من المشاركة الواسعة للمؤسسات والأفراد لتحمل هذه المسئولية وزيادة الاستثمار الثقافى فى هذا الميدان، فالأنسان هو الرأسمال الحقيقى فى مجتمع المعلومات، والاستثمار الثقافى هو أساس كل استثمار، فرصيد كل أمة يكمن فى عقول أبنائها وإبداعهم، والعقول لا تقوى إلا بالمعرفة، وهى قوة لاتستطيع بدونها تدعيم مكانتها فى هذا العالم، الذى لايعترف إلا بالقوى القادر.

(٢)

إشكالية نقل التقانات إلى البلدان النامية:إطار المكتبات الإلكترونية

أ. أحمد الكسيبى*

تعتبر إشكالية نقل التقانة إلى البلدان النامية الإطار العلمى الصحيح لدرس إدراج التقنيات الحديثة للمعلومات فى المكتبات ومرافق المعلومات. وإشكالية استخدام المكتبات الإلكترونية التى تعتبر أخر صيحات تقانات المعلومات التى تضم أحدث مستجدات الصناعات الإلكترونية فى مجالات المعلوماتية والاتصالات وتعدد الوسائط تأتى فى إطار فشل البلدان العربية فى صياغة أشكال مثلى لتوطين التقانات الإلكترونية الاستراتيجية.

ومعروف أن إقامة أهم المشاريع المعلوماتية فى البلدان العربية تعتمد على التقانات المستوردة، وكأن عملية نقل التقانات تتم بالشراء وليست بإنتاج التقانات وبتشجيع البحث العلمى بابتكار وتطوير منتجات ملائمة. ويتم اقتناء التقنيات الحديثة واستيرادها فى أغلب الأحيان بدون توصية من ذوى الاختصاص والعلماء والباحثين وأحياناً كثيرة بدون استشاراتهم وحتى سماع رأيهم بالبدائل المطروحة. وتقبل بعض البلاد العربية الغنية فى مجالات نقل التقانات على الحلول السهلة فتعتمد على بيوت خبرة أجنبية وعلى تقانات أجنبية وفى أغلب الأحيان تأتى هذه التقانات من بلد واحد ولا يتدخل الأخصائى الوطنى إلا فى مراحل التركيز والتشغيل. لذا تبدو الخيارات التقانية وكأنها عشوائية تؤدى إلى:

- إغراق السوق المحلية بالسلع والخدمات الأجنبية، ونمو الظاهرة الاستهلاكية إلى حدود تتجاوز كثيراً قدرة الاقتصاد الوطنى وقدرات الإنتاج المحلية (مشكلة المديونية).

- اتباع سياسة المشروع الجاهز "تسليم المفتاح باليد" وإقامة المنشآت المعلوماتية على أساس أحدث التكنولوجيات وإهمال التكنولوجيا المحلية واغتراب هذه المشروعات وتبعيتها للشركات العابرة للقوميات.

* المعهد الأعلى للتوثيق فى تونس.

۞ استيراد سياسة الكفاءات الأجنبية مقابل التفريط بالكفاءات الوطنية القومية أو عدم استغلالها على الوجه الأمثل...!

والمتأمل فى مشاريع وتجارب المكتبات الإلكترونية أو الرقمية فى الولايات المتحدة أو فى أوربا (المشاريع التعاونية "ميموريا" أو مشاريع المكتبات الوطنية "إسبادون"...) يصطدم بحجم التغيرات والتحديات التى لم تفلح الدول العربية فى دراسة أبعادها ودلالاتها وفشلت فى التحضير والإعداد لها.

إن المكتبات المرقمنة فى البلدان المتقدمة تستعمل تجهيزات ونظم آخر ما وصلت إليه مستجدات تقانات المعلومات مثل (مركز القراة بمساعدة الحاسوب PLAO poste de lecture assiste par ordinateur) تلك التجهيزات التى تمكن من خلق فضاءات جديدة، حيث يستطيع القارئ إنشاء ملفات خاصة به تعيد تنظيم كتاباته ومطالعاته وإثراء مدوناته، بتصدير واستيراد الملفات من مواقع خارجية وداخلية محملة على أوعية إلكترونية وأقراص ضوئية، تحيك نسيجاً جديداً لأشكال متعددة من المعطيات، من صوت وصورة ثابته ومتحركة. إن مناولة هذه التجهيزات تدخلنا فى فضاءات سيبرانية وعالم مواز للعالم الواقعى، وتفرض منطقاً غير مألوف ومضامين مجردة هى أكثر تجرداً من الواقع، تبرز من خلال ثلاث خصائص: اللامادية (La dematerialisation) اللاتموقع (La delocalisation) واللامتزامن (La desynchronisation) ويظهر تأثير النظم المصطنعة فى علاقتها مع المستفيدين منها، خلال ثلاثة سلوكات إنسانية جديدة (الإنغماس والتفاعل والتخيل: (Immersion\ Interaction\ Imagination) يتسم بها كل من يروم المشاركة فى هذه العوالم.

على أن وجوب تفسير خاصيات الفضاءات السيبرانية من الناحية التقنية هام، حيث يبقينا على صلة ومعرفة بأحدث فعاليات التقدم الحضارى مع ثورة شبكات الاتصال، لكن لايعنى أن ننخدع بالفضاءات الخيالية وأن نبهر بأساطير القرية الإلكترونية وأن نثير الدعايات دون نقد علمى وإعداد رصين لمستلزمات "مجتمع المعلومات". إن إحدى مهام أخصائى المعلومات مهما كثرت العوالم الفرضية، هى الدعوة للعودة إلى الواقع وإضفاء المعانى الثابته والتاريخية على الظواهر المستحدثة وتحكيم القيم الخالدة:

إن الثورة الرقمية الحديثة التى لاتجد لها المرجعية الكافية عندنا، تذكرنا بأخطائنا منذ قرون عندما تقاعسنا فى نقل تقنيات الطباعة فى القـرون الوسـطى، فـى ظـل استبدادية تعتبر الابتكار والتجديد والاستثمار فى مجالات المعرفة مغامرة لايحمد عقباها..! فشلنا فى توطين تقانات نشر وإيصال المعلومات، فهل نعيد الكرة ؟

إن فشـل العديد مـن المشـاريع القوميـة (مشـروع الشـبكة العربيـة للمعلومـات ARISNET وغيرها من المشاريع الإقليمية) يدل على أن مشاريع اليـوم لتركيز البنى والمواقع ومراصد المعلومات ومحاولات المشـابكة بينهـا، تبقـى فـى حـدود تخلف الأقطار العربية. ولم يحصل بين البلاد العربية إلى الآن الحـد الأدنـى مـن التعاون وتنسيق المواقف بين مراكز وأجهزة المعلومـات والإتصـالات وصـانعى القرارات فى ميدان المعلومات حول الاختيارات الهامـة علـى المستوى القومـى، ولـم تنجح الهيئـات الإقليميـة فـى تعريـف أولويـات التطـور والتوجهـات حسـب القطاعات الاقتصادية والمنشآت ومتطلبات السوق القوميـة.. وهـذا يعكـس حـدود الواقـع العربـى المشـتت ويعكـس قيمـة الاسـتثمارات المتواضعـة فـى أغلـب المؤسسات التى تحاول إنشاء قواعد معرفية ومنتوجـات معلوماتيـة وتعمـل علـى الربط بينها.

نصاب بخيبة الأمل عندما تفشل المشاريع العربية فى توطين التقانات وتعجز عن تركيز قواعد للمعلومات، وتصبح الخيبة أكثر إيلاماً حيث يبدو أن اللحاق بعصـر المعلومات والإسهام فيه والاسـتفادة منـه مـن ناحيـة إنشـاء صناعـات للمحتويـات ونشر الإنتاج الفكرى أصبح فى متناولنا.

أن الأدوات للحاق بركب الحضارة هى مهمـة أيسـر بكثـير ممـا كـانت عليـه فـى عهد ليس بالبعيد، إذ أن إنخفاض تكلفة تقانات الشبكات الحاسوبية وزيادة سرعتها وجودة خدماتهـا ستزيد لا محالـة فـى ربـط العـرب ببعضهـم. وجوهـر تقانـات المشـابكة الحديثـة (خصوصـاً بعـد ظهـور الإنـترنت) تتعلـق بمهمـات التنسـيق وصعوبة انتقال وتداول البيانـات والمعلومـات، والعجـز فـى هـذا المستوى يعـود أساساً لقلة المختصيـن وشـحة المبـالغ المعتمـدة والاستثمارات الموجهـة لمرافـق المعلومات.

وإجمالا يمكن أن نعتبر أن فشل توطين التقانة يعكس فشل العمل العربي المشترك وفشل أساليب التنمية، وليس هذا بالأمر الغريب على الدول العربية التي فوتت أغلب فرص التنمية، فلم نستغل طفرة غلو أسعار النفط في عقد السبعينات ولم تستغل الفرص الكثيرة الأخرى.

كيف يمكن أن نخوض محور اللقاء حول المكتبات الإلكترونية، بينما لم نقم بتحليل علمي لواقع المرافق العربية للمعلومات المحلي والوطني والقومي؟ كيف يمكن أن نعتني بمستجدات التقانات الحديثة للمعلومات، بينما لم نحصر المشاكل التي يتخبط فيها أخصائي المعلومات على جميع المستويات ولم نقدم الحلول العلمية لأصحاب القرار للتقليل من الفجوة التكنولوجية، ولم نقنعهم بأن التقانات تتم بنقل المعلومات وبتشجيع البحث العلمي وابتكار وتطوير منتجات ملائمة.

(٦)

تركيبة تبادل المعلومات لبناء شبكة مكتبات ومعلومات عراقية وعربية

أ. عامر إبراهيم قنديلجي*

إذا كانت الفهارس والكشافات الخاصة بالمكتبة التقليدية من ضرورات التعريف بموجودات المكتبة من كتب ومقالات ومواد أخرى، فإن التسجيلات الببليوغرافية (bibliographic records) في قواعد البيانات المحوسبة الببلوغرافية (Bibliographic Database) هي التي حلت محل فهارس المكتبة وكشافاتها. كما أن قواعد البيانات المحوسبة جاءت بمفاهيم جديدة، مثل معالجة البيانات (Data Processing) لتحل محل مفاهيم تقليدية هي الفهرسة Cataloging.

ومن هذا المنطلق جاء مفهوم تركيبة تبادل المعلومات، أو ما يطلق عليه اسم التركيبة الببليوغرافية[1]، التي يمكننا تعريفها بأنها الشكل أو الحاوية التي تضم جميع العناصر التي تتشكل منها التسجيلة (Reccord) الببليوغرافية، موزعة

---

* قسم المكتبات والمعلومات بالجامعة المستنصرية في بغداد.

(١) المقصود هو: Communication Bibliographic Format

على وحدات بحث، يستطيع نظام الحاسوب المستخدم، التعرف على كل وحدة بصورة مستقلة، والتعامل معها بواسطة أى تكنولوجيا معلومات يستخدمها النظام للتعامل مع التسجيلات. وهناك نوعان أساسيان من التركيبات، الأول هو تركيبات التبادل العالمية، التى تتألف من تعليمات تنظم بيانات التبادل على الوسيط المحوسب، وتستخدم بصفة عامة مواصفة قياسية دولية لتراسل البيانات، التى هى أيزو (2709\ISO)، والمعرب منها باسم (ASMO\668). كذلك فهى تستخدم رموزاً لتحديد عناصر البيانات فى التسجيلة، كالمؤلف والعنوان والنشر، وتتولى تعريف عناصر البيانات المختلفة فى التسجيلة الواحدة. ومن أمثلتها تركيبة التراسل المشتركة التى طورتها منظمة اليونسكو (UNESCO) المعروفة باسم (ت ت م / CCF) وقد صدرت طبعتها الثالثة عام ١٩٩٢، وهى متوافقة مع المواصفات العربية ٦٦٨.

أما النوع الثانى فهى التركيبات المحلية، وهى التى تتبناها مكتبات أو مراكز معلومات أو مجموعة منها؛ وهى باتجاهين مختلفين الأول تركيبات محلية متباينة، تجعل تبادل وتراسل المعلومات مسألة صعبة.

والاتجاه الثانى يمثل التركيبات التى صدرت بعد صدور تركيبات التبادل المذكورة سابقاً، وقد تأثرت بها أو اعتبرتها أساساً لها. ومن أمثلتها تركيبة مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (ألدوك /ALDOC) وتركيبة صحة (WHO) والتركيبة الأردنية (ت أ م) وقد أصدرها مركز المعلومات الوطنى عام ١٩٩٧.

أما التركيبة التى يقترحها الباحث فهى لاتتقاطع مع العديد من التركيبات السابقة، وبإمكانها التراسل والتبادل مع أى من المكتبات والمراكز التى تطبق تركيبات التبادل المذكورة مثل تركيبة صحة والتركيبة الأردنية. وسيكون واضحاً من خلال جدول المقارنة الذى سيقدمه الباحث لعدد من هذه التركيبات بما فيها التركيبة العراقية.

(٧)

المكتبة الإلكترونية فى الكويت: واقع أم خيال؟

تجربة المركز الوطنى للمعلومات العلمية والتكنولوجية بالكويت

أ. شذى العون*

تجربة المركز الوطنى للمعلومات العلمية والتكنولوجية فى معهد الكويت للأبحاث العلمية بشأن التحول إلى مكتبة إلكترونية تجربة رائدة ليس على الصعيد المحلى فقط وإنما على الصعيد الإقليمى أيضاً.

فقد عمل القائمون بشئون المركز منذ تأسيسه على تبنى سياسات الأتمتة والميكنة، عاملين بكل جهد ومثابرة على تحويل معظم أنشطته وفاعلياته لكى تدار إلكترونيا، وذلك للارتقاء بمستوى الخدمات فى المركز ووضعه فى مصاف مراكز المعلومات المتقدمة.

وقد كان من ضمن استراتيجيات المركز الواضحة العمل على أن يكون المعهد نموذجاً حيا للمكتبة الإلكترونية فى المنطقة متبنياً المقاييس والمعايير العالمية فى استخدامه للتكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة، واضعاً نصب عينيه خدمة مستفيديه وسد احتياجاتهم بالطرق العلمية الحديثة وبكفاءة ودقة عالية.

ولم ينس القائمون على المركز حين التخطيط لعملية التغير هذه، القوى العاملة به واحتياجاتهم التدريبية والتأهيلية حتى ينعكس هذا على مستوى أدائهم ونوعية الخدمات لمستفيديهم.

تستعرض هذه الورقة مراحل التغير التى مر بها المركز بدءا من كونه مركزاً للتوثيق فى نهاية السبعينات إلى كونه مركزاً وطنياً للمعلومات العلمية والتكنولوجية ورائد الأتمتة والمكننة فى المنطقة.

---

* المركز الوطنى للمعلومات العلمية والتكنولوجية، معهد الكويت للأبحاث العلمية.

مرحلة البناء:

كانت البداية الاعتماد بشكل كلى على مصادر المعلومات المطبوعة، من كتب ودوريات وملخصات علمية وبراءات اختراع واستخدام النظام اليدوى لإعداد بطاقات الفهرسة والتصنيف، ومن ثم لستخدام تلك البطاقات فى عملية البحث والاسترجاع.

ثم كان الفضل باستخدام نظام آلى "STAIRS" لتبدأ عملية الأتمتة وتحويل العديد من العمليات اليدوية إلى عمليات تتم عن طريق الحاسب الآلى ومحاولة التخلص بالقدر الأكبر من العبء الورقى، وكان النتاج هو الفهرس الآلى للمركز بدلاً من الفهرس اليدوى أو بطاقات الفهرسة والتصنيف.

ومع بداية ظهور بنوك المعلومات العالمية اتجه المركز لتنويع مصادره والاشتراك فى خدمات تلك البنوك مثل BRS أو DIALOG وأضاف بهذا فهرساً آلياً جديداً لينمى مجموعاته بمجموعات بنوك المعلومات تلك.

مرحلة إعادة البناء:

كان من آثار حرب الخليج عام ١٩٩٠ أن فقد المركز جميع مجموعاته، وكان التحدى كبيراً لإعادة بناء تلك المجموعات الكبيرة (٥٥٠٠٠ كتاب، أكثر من ٢٠٠٠ دورية، ٣٥٠٠٠ تقرير على الميكروفيش).

ومع ابتداء النشاط البحثى فى المركز وضيق الوقت ومحدودية الموارد المالية المعتمدة للمركز، ومع الطفرة الرهيبة فى عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وظهور الإنترنت، اتخذ المركز استراتيجية واضحة فى عملية البناء:

- الاعتماد على مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل رئيسى فى عملية بناء مجموعات المركز، وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت أو شبكات الأخرى.

- استخدام خدمات المعلومات المتوفرة إلكترونياً سواء عن طريق الإنترنت أو عن طريق شبكات اتصال أخرى.

○ استخدام الإنترنت والاستفادة من خدماتها بأقصى حدٍ ممكن.

○ تطوير القوى البشرية فى مجال استخدام تلك الأدوات حتى ترتقي بمستوى الخدمات المقدمة وإمكانية التعامل مع المستفيدين الذين أصبحوا أكثر وعياً بالنسبة لاستخدام التكنولوجيا والاتصال بمصادر المعلومات الخارجية.

○ الحصول على نظام آلى متكامل لتنظيم وإدارة المجموعات المتوفرة فى المركز، مواكباً لآخر التطورات فى مجال تكنولوجيا المعلومات ومتوافقاً مع المعايير والمقاييس العالمية فى هذا المجال. وعلى أن يكون قادراً على التعامل مع المجموعات العربية باللغة العربية. وقد تم ذلك بالحصول على نظام ال "VTLS" بأجزائه المختلفة.

البرامج والخدمات الجديدة

طور المركز العديد من خدماته وأضاف الجديد منها وذلك لأداء الخدمة بشكل أفضل لمستفيديه مثل إصدار النشرة الإلكترونية لخدمة المعلومات Information Services Bulletin وخدمة الإحاطة الجارية إلكترونياً.

الخلاصة:

بعد ما يقارب عشر سنوات مضت على مرحلة إعادة البناء نرى أن المركز يسير قدماً فى تحقيق هدفه فى أن يكون مكتبة إلكترونية، وإلى أن يحقق ذلك بشكل كامل يبقى هناك العديد من التحديات التى لابد من التعامل معها.

(١٠)

المعالجة الفنية لأوعية المعلومات الإلكترونية

د. محمد فتحى عبدالهادى*

إن أوعية المعلومات الإلكترونية هى فى الواقع أوعية المعلومات التقليدية

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بجامعة القاهرة.

الورقية وغير الورقية المخزنة إلكترونياً على وسائط ممغنطة أو مليزرة، أو تلك الأوعية اللاورقية أو المخزنة أيضاً إلكترونياً عند إنتاجها من قبل المؤلفين والناشرين، فى ملفات قواعد بيانات متاحة عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق نظام للأقراص المدمجة أو باستخدام شبكات الاتصال بعيدة المدى مثل الإنترنت.

وقد انتشرت هذه الأوعية انتشاراً كبيراً فى السنوات القليلة الماضية وزاد إقبال المكتبات ومراكز المعلومات عليها والإتاحة للإستخدام، من حيث الاقتناء والمعالجة. وتنطوى المعالجة الفنية لأوعية المعلومات الإلكترونية على العديد من المشكلات والتوجيهات الجديدة التى تتلاءم مع طبيعتها. وتهدف هذه الورقة إلى استعراض أبرز القضايا والمسائل المتعلقة بالمعالجة الفنية (الفهرسة الوصفية، الفهرسة الموضوعية، التصنيف) فضلاً عن تقديم بعض المقترحات.

وأهم عناصر الورقة:

* طبيعة أوعية المعلومات الإلكترونية وحاجتها إلى معالجة فنية تختلف عن المعالجة لأوعية المعلومات التقليدية فى بعض الجوانب.

* قواعد الفهرسة الموضوعية المتاحة ومعالجتها لأوعية المعلومات الإلكترونية.

* استخدام قوائم رؤوس الموضوعات ومدى ملاءمتها للأوعية الإلكترونية.

* نظم التصنيف واستخدامها فى تنظيم الأوعية الإلكترونية.

(١١)

Retrieval Through Digital Library Network

Eman Darwish*

Abstract

The Paper discuses The Possibility for the access the world wide web connection to an online databases somewhere on the internet. **CD-ROM** towers are avaible to be shared across a peer to peer network allowing multiple users simultaneous access to a single **CD-ROM**. the **CD-ROM** or **DVD-ROM** towers are exellent

*Seienee & Technology Information Center,Cairo.

for networks since all the **CD-discs** or **DVD-discs** are available simultaneously to all the workstations on the network. Thus a vast Population of users scattered around the globe Who are able to access easily & conveniently to the complete contents of thousands of large and small repositories containing texts, images, sound recordings, videos, maps, scientific data as well as hypermedia combinations of these elements.

(١٨)

تأثير المكتبة الإلكترونية على المستفيدين وتحولات مهن المعلومات

محاولة منهجية لتحديد طريقنا فى غابة المعلومات

د. حسن الشامى*

هناك ضجة مثارة حول المعلومات من حيث الكثرة والتضاعف وماذا نصنع إزاء هذا الوضع ؟ ولهذا كان البحث من واقع دراسة عملية لأوعية المعلومات (خصوصاً الإنترنت) فى محاولة منهجية لتحديد طريقنا فى غابة المعلومات التى تحيط بنا من كل مكان لذلك يجب أن يكون للأمة هدف مشترك يتوزع من خلاله النشاط الموجه إلى فحص هذه المعلومات وتوجيهها إلى من يستفيد منها (أى العلم للعلماء والأدب للأدباء والطب للأطباء والسياسة للسياسيين والفكر للمفكرين والفلسفة للفلاسفة..وهكذا..)

وبالتالى نكون جميعاً استفدنا من المعلومات جميعاً ولايحمل كل فرد منا السلة (طبق الدش كله) على رأسه مهموماً وبعد ذلك يبقى الهم الثقافى العام ويحكمه حسن الاختيار الذى يهتم بالأعمدة الفقرية لخطوط المعلومات ونموها باللحم العضلى المبنى عليها ثم بالشبكة العصبية بينها ولذلك نرشد إلى الخطوط الإرشادية التالية:

العالم الدكتور "أحمد زويل" أحدث اضطرابا فى بحيرة الفيزياء الساكنة والتى كادت أن تتوقف عن البحث الجديد. معنى هذا أن الفيزياء قد تجتر معلوماتها

* المركز المصرى لتكنولوجيا المعلومات.

القديمة بالاستذكار وبالشرح أو نشر هالات حول فتوحات علمية جزئية فرعية محدودة وبالتالى يصير خضم النشر الفيزيائى فى المجالات العديدة خادعاً لكثرته لمن لايعرف سر الطبخة (أسمع جعجعة ولا أرى طحنا) وهذا مثال على كثرة النشر المعلوماتي بدون طحين حقيقي.

كثير من النشر الإعلامى (تحت عباءة علمية) يتضمن أحياناً أغراضاً خاصة تخضع للوبيات خاصة وبالتالى يكون التعرض لها والإحاطة بها نوعاً من خدمة صاحب الغرض والإنخداع بخدعته، والأفضل ترك هذا الضجيج برمته بدون خسارة. كثير من المادة الإعلامية استهلاكية، أو تتعلق بأغراض خاصة بصاحبها، لذلك هى تعنى فقط من يريد استهلاكها أو التسلية بها أو يريد عمل "Business" بها. وبالتالى فهذا الخضم الإعلامى الرهيب لايخيف من يعرف هدفه جيداً.

المادة المفيدة (تقريباً) مكررة عدة مرات بأشكال مختلفة فجميع الجامعات تنشر وكل المكتبات تفهرس وكذلك كل دور النشر تطبع وتنشر، ولكن مسار المعلومات له دائماً خطوط محددة، لذلك يجب على الشخص أن يحدد مساره ابتداء وعند ذلك لايحدث أى نوع من الخلط "confusion" بين المسارات المختلفة للمعلومات.

لذلك سأفرد هذا الجزء الخاص للحديث عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بشئ من التفصيل:

الإنترنت: شبكة معلومات دولية لايملكها أحد ورغم ذلك فهى ملك لكل البشر. لها مسميات عديدة فهى تسمى (السوق الالكترونية) أو (سيد الجواسيس) كما تسمى (الإمبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس) ومسميات أخرى كثيرة متناقضة ولكن كلا منها يحمل ظلاً من الحقيقة.

وذلك يرجع لأسباب عديدة فالشبكة تمكن المشترك من الاتصال والبحث والتسوق والترفيه ومعرفة أخبار العالم وزيارة المتاحف ومراسلة العلماء والأصدقاء وغير ذلك من الخدمات التى تقدمها الشبكة للمشتركين فيها كما يمكن تبادل المعلومات والأبحاث وطباعتها من على بعد الاف الأميال، والاشتراك فى المجلات

الالكترونيـة والحصـول علـى مقـالات أو ملخصـات الأبحـاث العلميـة كمـا يمكـن مطالعة بنوك المعلومات عبر الشاشة، وطلب الصور والتقارير، والاشـتراك فـى (مجموعـات المناقشـة Conference Groups) بـالصوت والصــورة فـى نفـس اللحظة، ولأن شبكة الإنترنت نتـاج ثورتين تكنولوجيتين همـا ثـورة الاتصـالات وثورة المعلومات، لذلك استطاعت – فى مدة وجيزة– تغيير توجـه الإنسـان فـى مجالات شتى خلال العشرين عاماً الأخيرة..كما كونت عالماً جديداً أطلقوا عليـة اسم (الفضاء المعلوماتى Cyber Space) يتكون من عشرات الملايين من أجهـزة الكمبيوتر المرتبطة معاً من خلال شبكة الإنترنت... ومئات الملايين مـن البشـر المشتركين فيها وشبكة الإنترنت ما هى إلا مزيج مـن مئـات شبكات المعلومـات المستقلة التى تعمل بنظام مفتوح ولذلك يطلق عليها (شبكة الشبكات) وهـى تصـل الحكومـات والمؤسسـات العسـكرية. كـانت مسـألة إدخــال لغـات أخـرى (غـير الإنجليزية عامة واللغات اللاتينية تحديداً) موضع بحث فى عديد مـن المؤتمـرات كان آخرها المؤتمر الدولى لشبكة المعلومات العالمية العنكبوتيـة World Wide Web المعروفـة اختصـــاراً W.W.W..أى: ع ع ع أو العنكبوتيـة عـبر العـالم ونظراً لأن شبكة الإنترنت لها كل هذه السطوة التكنولوجيـة علـى العـالم، فهـى تربـط أكثر مـن خمسـة آلاف شبكة رئيسـية وتقدم معلومـات تفصيلية فـى كـل المجالات ابتداءً من الاقتصاد والسياسة والفنون والآداب والعلوم والديانات وحتى مجالات الترفيه والتسلية كما أنه يتم تبادل حوالى ٣٠ مليار حرفاً كل شـهر مـن خلالها.. لذلك فإن السؤال الهام الذى يجب أن يشغل تفكيرنا هو: كيف نستفيد من مزايـا الشـبكة ومـا تقدمـه مـن فوائـد عديـدة وفـى نفس الوقت نتجنـب المخـاطر والمحاذير التى تكتنف العمل عليها؟

ماهى استخدامات شبكة الإنترنت والخدمات التى تقدمها؟

تقدم شبكة الإنترنت مجموعة متنوعة من الخدمات هى:

۞ الـبريد الإلكـترونى **e-mail**: حيـث يتـم إرسـال واسـتقبال رسـائل الـبريد والمعلومات لحظياً on-line أو بعد فترة (حسب الرغبة) من خلال عنوان بريدى لكل مشترك أو مجموعـة مشـتركين. كمـا يتيـح إرسـال الصـوت والصـورة معـاً (الفيديو) للاتصـال وجهـاً لوجـه مـن خـلال توصـيل كـاميرا وميكروفـون بجهـاز

الحاسب لعمل اللقاءات والحوارات من خلال الشبكة. كذلك يسمح بالاتصال عن بعد بالحاسبات المختلفة واستخدام إمكاناتها كما لو كان الشخص متصلاً بهذا الحاسب عن طريق الحاسب الشخصى للمشترك الذى قد يكون محدود الإمكانات بمفرده.

○ قائمة البريد Mailing List: للاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عن كل مشترك ووضعه على قائمة البريد للاستفادة من خدمات الشبكة التى تناسبه.

○ استكشاف الشبكة والبحث عن المعلومات المسجلة بها ثم الوصول إلى مجموعات الأخبار News Groups.

○ ملفات المعلومات من خلال استخدام نظام File Transfer Protocol اختصاراً FTP وذلك عن طريق شبكة المعلومات العالمية (العنكبوتية عبر العالم: ع ع ع) W.W.W وهى نظام يسمح بالتجول فى شبكة الإنترنت وقراءة الوثائق والحصول على الصور وسماع الأصوات المرتبطة بمصدر المعلومات ويتم استرجاع ملفات هذه الشبكة عن طريق البريد الإلكترونى وذلك بالاستعانة بخادم البريد باستخدام ما يسمى Uniform Resource Locator المعروفة URL.

كيف نستفيد من شبكة الإنترنت؟

نظراً لضخامة البيانات والمعلومات المسجلة على الشبكة، لذلك سنقسمها إلى مجالات رئيسية:

○ الاتصال: فخلال الشبكة يمكن للمشتركين أن يتصلوا ببعضهم البعض اتصالا مباشراً لحظياً on - Line أو من خلال البريد الإلكترونىemail: ويتم تبادل الأفكار وملخصات الأبحاث والاشتراك فى المجلات الإلكترونية المتاحة بما يفيد مجالات الأبحاث العلمية بمختلف مجالاتها.

○ التسويق: كما يمكن للشركات والمؤسسات الإعلان عن منتجاتها بطريقة جذابة وتفصيلية للمشتركين ويمكن عقد الصفقات التجارية من خلالها أو التعرف على مواصفات وأسعار الشركات الأخرى ويتم تبادل المعلومات من خلال

صفحات المواقع Home Pages التى تصممها كل شركة لنشاطها وتضعها على الشبكة لتكون متاحة للمشتركين فيها.

○ الأخبار: تتيح الشبكة للمشتركين فيها الاطلاع على الأخبار العالمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الفنية أو الثقافية من خلال شبكة الأخبار.

المخاطر والمحاذير بشبكة الإنترنت:

قد تبث معلومات غير مرغوب فيها تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد والثقافة فى مجتمعاتنا.

كما قد تبث أفكاراً عنصرية أو سياسية مناهضة أو تدعو للعنف والإرهاب.

احتمال دخول أشخاص على مواقع بالشبكة غير مصرح لهم بها، وذلك للتجسس أو محاولة السطو على معلومات غير مصرح لهم بها ومحاولة الإضرار بالجهات التى تخصها هذه المعلومات (كالبنوك والشركات) أو المؤسسات العسكرية و وزارات الدفاع وغيرها.. ومحاولة السطو العلمى بما يشكل إعتداء على حقوق المؤلف والناشر المادية والمعنوية.

٣- محور خدمات المعلومات والتحديات التكنولوجية بالمكتبات العربية:

يشتمل هذا المحور على أربعة عشر مستخلصاً فى (١٤ صفحة) بمتوسط صفحة واحدة لكل مستخلص. كلها بالعربية مع التصريح فى أحيان غير قليلة ببعض المصطلحات الإنجليزية. خمسة منها لباحثين مصريين، وبقيتها لباحثين من: السعودية، وعمان، والعراق (٢)، والبحرين (٢)، والجزائر (٢)، والسودان. ونقدم هنا من هذا المحور المستخلصات التالية بأرقامها.

(١)

تأثير النشر الإلكترونى على دوريات علم الاجتماع بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز: دراسة الاستخدام والمستخدمين

د. شريف كامل شاهين*

توجد عدة ملاحظات شكلت فى مجملها دوافع هذه الدراسة نستعرضها فيما يلى:

فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ اتخذت عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك عبدالعزيز قراراً بإلغاء جميع اشتراكاتها فى النسخ المطبوعة من الدوريات الأجنبية، وقامت بتوفير مجموعة من قواعد البيانات على أقراص مدمجة تغطى النصوص الكاملة لمقالات الدوريات فى مجالات موضوعية مختلفة. وقد لوحظ عدم إخضاع الدوريات الالكترونية على الأقراص المدمجة لإشراف وتنظيم إدارة الدوريات بالمكتبة، بينما تم إسناد الإشراف عليها لإدارة خدمات المعلومات. وقد نتج عن ذلك عدم وجود أية إشارة مادية وببليوجرافية تربط بين الدورية فى شكلها المطبوع وبين نفس الدورية فى شكلها الإلكترونى على القرص المدمج. هذا إلى الإقبال المحدود من جانب مجتمع المستفيدين على استخدام الدوريات فى ثوبها الإلكترونى الجديد. وقد اختار الباحث قاعدة بيانات النصوص الكاملة لدوريات العلوم الاجتماعية Social Science Index\ Fulltext للناشر UMI والتى تكلف المكتبة أكثر من ٦٧ ألف ريال سنوياً مقابل تجديد الاشتراك بها لتكون محور هذه الدراسة التقويمية. ونظراً لاحتواء قاعدة البيانات على ٤٦٢ دورية فى مجال العلوم الاجتماعية، فسوف تقتصر الدراسة على دوريات علم الاجتماع فقط والتى يبلغ عددها ٨١ دورية. هذا بالإضافة إلى عدد ٢٤ عنوان دورية متخصصة فى علم الاجتماع كانت تصل إلى المكتبة فى الشكل المطبوع ولا تدخل ضمن نطاق تغطية قاعدة البيانات. وتهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تغطى قاعدة البيانات نفس الدوريات التى كانت تصل إلى المكتبة بانتظام

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق فى جامعة القاهرة.

فى مجال علم الاجتماع؟ وما الدوريات التى أضافتها؟ .

○ ما هى آراء المستفيدين فى الدوريات التى تغطيها قاعدة البيانات تلك التى كانت تصل إلى المكتبة ولم تغطها قاعدة البيانات؟

○ ما هى كثافة استخدام الدوريات التى تغطيها قاعدة البيانات وتلك التى لاتغطيها؟ وذلك من واقع حجم الإستشهادات الواردة فى الإنتاج الفكرى المنشور لأساتذة علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز، وكذلك بتحليل الإستشهادات الواردة فى الرسائل العلمية المجازة من قسم الاجتماع بكلية الآداب؟

ويتضح مما سبق أن الدراسة اتخذت المنهج المسحى لدوريات علم الاجتماع سبيلاً لها للوصول إلى نتائج واقعية لاستخدام دوريات علم الاجتماع بالمكتبة المركزية لجامعة الملك عبدالعزيز ولاستكشاف آراء المتخصصين فى تلك الدوريات. كما تعتمد على تحليل الاستشهادات المرجعية فى كل من الإنتاج الفكرى المتخصص للسادة أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع وكذلك الاستشهادات المرجعية الواردة فى رسائل الماجستير المجازة فى نفس القسم. وذلك بهدف التأكد من درجة كثافة استخدام الدوريات من جانب الباحثين فى علم الاجتماع.

(٦)

خدمات المعلومات العلمية فى المكتبات الإلكترونية المتخصصة

أ. عصمت محمد عبدالحكيم*

تعد خدمة المعلومات من المهام الأساسية للمكتبة الإلكترونية المتخصصة حيث تتركز معظم خدماتها فى دعم البحوث والرسائل العلمية، ذلك لأن الباحث أو القارئ يعتمد فى ممارسة نشاطه البحثى على الإنتاج الفكرى الذى توفره له المكتبة من خلال نوعيات أوعية المعلومات المتعددة والمحملة على الوسائط الإلكترونية أو عبر الشبكات المحلية والعالمية.

---

* المركز القومى للإعلام والتوثيق فى القاهرة.

من المهم التعرف المستمر على دوافع المستفيدين وتحديد مكان ونوعيـة وطبيعـة موقع عملهم وما الذى يؤثر فـى قراراتهـم الفنيـة لتعظيـم استفادتهم مـن خدمـات المعلومات من المكتبة الإلكترونيـة، فـالجدير بالإشـارة أن يعلـم مسؤولو المكتبـة الإلكترونيـة أنهم يقدمـون خدمـاتهم لمسـتفيدين متحركـى ومتنوعـى الرغبـات والسلوك، فمن المهم قيـام مسؤولو المكتبـة بـإعداد سياسـات وخطـط تجعـل هـذا المستفيد دائماً هو الزائر المرتقب.

تعتمد خدمات المعلومات فى المكتبة الإلكترونية على مدى نجاح القائمين بالعمل على تقديم الخدمة للمستفيدين وعلـى درجـة كفاءتهم وعلـى رضـا هـؤلاء المستفيدين عـن مستوى الأداء. إن عمليـة التقديـم المشـار إليهـا ذات طبيعـة جماعيــة تتـم كمحصلـة لمجهودات فرق عمل يشارك فيها أطراف متعددة التخصصات منهم خبراء ومسئولى العمليات الفنية بالمكتبـة الإلكترونيـة، خبـراء المعلومـات وقواعـد البيانـات والمكتبـات وخبراء ممثلين عن قطاعات المستفيدين المترددين على المكتبة الإلكترونية.

إن الاهتمـام باسـتمرارية تدريـب العـاملين فـى مجـال خدمـات المعلومـات بالمكتبـة الإلكترونية يعد مطلباً جوهرياً لضمان وتأكيد حصول المستفيد على أفضل خدمة ممكنة لذا فمن المفيد تكثيف الجهود لعمل برامج غير تقليدية للتدريب على كيفية استخدام أوعية المعلومـات الإلكترونيـة إلـى جـانب تقديـم برنـامج لتدريـب المسـتفيدين أيضـاً للتعـرف والتعايش والتعامل الكفء مع المكتبة الإلكترونية ومقتنياتها وتكنولوجياتها.

(٩)

تقييم مكتبة جامعة الأمير عبدالقادر من خلال تطبيق تقنية مورس

أ عبدالمالك بن السبتى*

رغم النداءات العديدة من قبل المتخصصين فى شئون المكتبات بقدم تقنيـة مـورس، وعدم استجابتها لأهداف وتطلعات المكتبات الجديدة لاعتمادها حسـب رأيهـم بشـكل خاص على مؤشر دوران الوثائق، دون الأخذ بعين الاعتبار العناصر والمؤشـرات الأخرى. إلا أن هذه التقنية لازالت تحافظ على مكانتها لما لها من دور أساسى فـى

* قسم علوم المكتبات بجامعة منتورى قسنطينة.

تقييم فعالية المقتنيات بالمكتبات الجامعية، وتقديم معلومات دقيقة حول حركية ودوران الوثائق، مع معرفة نسب الرصيد الميت والرصيد الحي، كما تمكن من تقديم العديد من المؤشرات والمعلومات الحالية والمستقبلية، وبشكل خاص تقديم بيانات دقيقة عن الدوران المتوقع للوثائق في الفترات القادمة.

وقد ازدادت هذه البيانات والمؤشرات دقة مع تطور طرق وأساليب المكتبات، وبشكل خاص استخدام الحاسوب وما يتطلبه من برامج عالية المستوى وتجهيزات جد متطورة، الشئ الذى مكن من سهولة تطبيق هذه التقنية لتوفر المعطيات الضرورية مع صحتها ودقتها المتناهية، التى كانت صعبة أو مستحيلة المنال عند محاولة تطبيق تقنية مورس فى المكتبات المبنية على النظم التقليدية.

وبناء على الاعتبارات السابقة الذكر جاءت هذه الدراسة، التى تناولت تقييم رصيد مكتبة جامعة الأمير عبدالقادر بقسنطينة، هذه الأخيرة التى كانت من بين المكتبات الجامعية الجزائرية السابقة للاستفادة من خدمات الحاسوب فى مصالحها. ولقد كان لوضع المكتبة التنظيمى دور هام فى تطبيق تقنية مورس لها فى وقت قياسى، دون إهمال المساعدات التى تلقيناها من موظفى المكتبة وعلى رأسهم السيدج لأمين المكتبة.

هذه الجهود بمجملها مكنتنا من الكشف الواضح والدقيق عن وضعية رصيد هذه المكتبة بجميع تخصصاته وأقسامه من حيث حركيته ودورانه، الأمر الذى يمكن من توجيه سياسات الاقتناء الحالية والمستقبلية إلى الطريق الصحيح بما يحقق نتائج طيبة لدى الباحثين والأساتذة والطلبة.

(٤)

الإنترنت: مراجعة ببليوغرافية

أيوب الكتبى*

يرجع الهدف الأساسى من وراء هذا العمل إلى إعداد مراجعة شاملة عن

* مكتبة جامعة البحرين.

الإنترنت ببليوغرافيا والبحث عن كلمة الإنترنت وبالعنوان فقط في جميع المصادر البحثية الأجنبية منها الإلكترونية عن طريق الإتصال المباشر بالإنترنت من شركات بيع الكتب الإلكترونية، والبحث أيضاً في قواعد المعلومات المتخصصة المبنية على أسطوانات الليزر وتحديداً للذكر قواعد Dissertation Abstract Index و UMI-ABI.

أهداف المشروع: هو ما يمكن تلخيصه في حصر جميع الكتب المرتبطة بخدمات الإنترنت، توفير الجهد على الباحث المتخصص والمهتمين بقضايا الإنترنت. والصعوبة هنا تكمن فى كثرة حصر مصادر المعلومات، والتى تزيد على ٣٥٠٠ بحث في الدوريات المتخصصة والعامة وما يقارب من ٢٠٥ رسالة دكتوراه وماجستير حتى شهر مارس ١٩٩٩، إضافة إلى تلك الكتب. وينفرد هذا الدليل بتعدد الفصول التى تصل إلى سته وعشرين فصلاً: ١ـ اللغات البرمجية. ٢ـ جافا. ٣ـ الوسطاء. ٤ـ الجسور. ٥ـ برامج المراقبة. ٦ـ البريد الإلكترونى. ٧ـ طرق الإتصال. ٨ـ الإنترنت والتربية. ٩ـ الإنترنت. ١٠ـ توصيلات ISDN. ١١ـ شبكة Linux. ١٢ـ الصفحة الأماميةMS. ١٣ـ التشكب واحد. ١٤ـ الحقوق والسرية. ١٥ـ المراجع. ١٦ـ بروتوكول النقل. ١٨ـ خادم شبكة UNIX. ١٩ـ مستعرض الشبكات. ٢٠ـ كيفية البحث في الإنترنت. ٢٢ـ الحاسب الآلى وشبكات الاتصال. ٢٣ـ أجهزة وبرامج Multimedia. ٢٤ـ اللغات البرمجية في الإنترنت. ٢٥ـ رسائل الدكتوراه والماجستير. ٢٦ـ أبحاث الدوريات.

أهمية المشروع: تعد الإنترنت ومقوماتها من جيل ثورة المعلومات أي الثورة الرابعة وتوابعها - إفرازاتها والمعلومات هي المعرفة- والمعرفة هي القوة والتحدى. بالإضافة إلى أهمية المشروع بشكل عام للمهتمين بقضايا الإنترنت نجد هذه القضية الأكثر اهتماماً في جميع شؤون المعرفة والمعلومات، التجارية الالكترونية، النواحي العلمية، قضايا الأخلاقيات، إهتمام الدول والقطاع الحكومى فى التعامل اليومى عن طريق شبكة الإنترنت، القطاع الخاص، القطاع التربوى -الأسرة والأطفال، الحماية من إفرازات الإنترنت، مشاكل تجدد البرامج المستحدثة للتعامل مع الإنترنت، الاتصال وقطع الغيار hardware إلخ...

٤- محور الجوانب القانونية للنشر الإلكتروني:

يشتمل هذا المحور الأخير على أربع مستخلصات، تشغل (٧صفحات) بمتوسط حوالى (١,٨ صفحة) لكل واحد منها، مع العلم أن أعداد السطور بالصفحة متفاوته كثيراً، لباحثين من: مصر، والكويت، والسودان، وتونس، ونقدم هنا من هذا المحور كل أرقامة باستثناء الثالث.

(١)

ثورة النشر الالكتروني: حقوق الملكية الفكرية في الدول المتقدمة وآفاقها فى الوطن العربى

أ. سهير إبراهيم حسن*

تتكون دورة النشر التقليدية من مؤلف وطابع وناشر ومع دخول التكنولوجيا فى مجال النشر فإن المفهوم لم يتغير ولكن أسلوب التخزين والاسترجاع قد تحول من استخدام الورق المطبوع إلى الوسائط الالكترونية. وأصبح من السهل استخدام الوسائط الالكترونية فى نشر الكتب والجرائد والمجلات، الأمر الذى شجع المجتمع الأكاديمى على اقتحام ذلك المجال الأقل تكلفة مقارنة بطرق النشر التقليدى. فالنشر الإلكترونى ما هو إلا عملية تحميل المعلومات ونقلها رقمياً فى ملفات إلكترونية يسهل معها تقديمها ومن ثم تناقلها فى قالب متناسق يتيح إنتاجها إما فى صورة رقمية أو ورقية، تحوى تلك الوثائق نصوصاً أو صوراً أو رسوماً قابلة للتعديل فى الحجم والشكل وفق الحاجة. وبطبيعة الحال فإن شبكة الإنترنت تشكل العمود الفقرى لنشر الجرائد والمجلات على جميع أنحاء المعمورة. وفى الحاضر هناك دلائل قوية على توجه الأجيال القادمة إلى استخدام نظم المعلومات التى تعتبر اللبنة الأساسية لثورة النشر الإلكترونى.

وعلى الجانب الأخر فإن حقوق الملكية الفردية تبقى قائمة ولم يغفل دورها فى مجال النشر الالكترونى، إذ أن سهولة نسخ ونقل الإصدارات الإلكترونية لايعنى

* المركز القومى للإعلام والتوثيق فى القاهرة.

الحصول عليها بدون مقابل، فبقدر ما يسعى الناشرون لاستخدام هذه التكنولوجيا لما تتمتع به من سهولة فى إنتاج أعمالهم أو تحديث ما ورد بها من معلومات لإصدار طبعات لاحقة بقدر ما يسعون إلى حماية حقوق مؤلفيهم فى الحفاظ على ملكيتهم الفكرية وصيانة عائداتهم الاقتصادية.

والآن بعد اتفاقية "الجات" طفت على السطح أهمية إلقاء الضوء على الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مثل حقوق براءات الاختراع والنشر. وهنا سوف نقدم محاولة جادة ومخلصة لمناقشة قضية النشر الالكترونى وعلاقتها بحقوق الملكية افكرية كذلك دراسة مدى قياس النظم التى تتضمن حماية حقوق الملكية الفردية من دولة أخرى.

(٢)

الجوانب القانونية للنشر الالكترونى

أحمد عمران الجمعة*

نتناول هذه الدراسة ثلاثة نقاط محددة هى:

أولاً: الايداع القانونى للمواد الالكترونية.

ثانياً: حقوق المؤلف.

ثالثاً: تكاليف استخدام المعلومات الالكترونية وطرق التعامل مع الناشرين. نناقشها بالترتيب كما يلى:

أولاً: الإيداع القانونى للمواد الالكترونية

الإيداع القانونى للمواد الالكترونية جزء لا يتجزأ من الإضافات التى أدخلت على قانون الإيداع المعروف لحماية الملكية الفكرية لحقوق المؤلف، ولما كان لليونسكو جهود عديدة فى النشر والتعريف بهذا القانون (التى صاغت منه معظم

* إدارة المكتبات بوزارة التربية فى الكويت.

دول العالم بنود قوانينها الخاصة بحماية الملكية الفكرية) فقد أكدت الكويت على أهمية هذا القانون بإصدار مرسوم أميرى رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الملكية الفكرية، ونشرته فى العدد ٤١٤ من جريدتها الرسمية (الكويت اليوم) ويعدّ وفاء بكل ما يتعلق به كقانون للإبداع القانونى الشامل لكافة الجوانب الفقهية الحديثة فى هذا المضمار وسجلاً لروح الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف التى انضمت إليها الكويت فاعتنق القانون الكويتى للملكية الفكرية كافة النصوص والأحكام التى صدرت بهذا الشأن وأخذ أحدث الحلول التى انتهت إليها تلك الاتفاقيات الدولية فى نصه.

ثانياً: حقوق المؤلف فى مجال النشر الالكترونى

تناقش الورقة الرأس السابق بشئ من التفصيل فى الرؤوس الفرعية الثمانية التالية:

ماذا تعنى كلمة حقوق المؤلف؟

الاهتمام بحقوق المؤلف وحمايتها.

نشأة هذه الحقوق وتطويرها فى نقاط .

الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف.

ماهى الأعمال المشمولة بحقوق المؤلف؟

أنواع الاعتداء على حقوق المؤلف.

نطاق حماية المؤلف.

وسائل حماية المؤلف.

ثالثاً: تكاليف استخدام المعلومات الالكترونية وطرق التعامل مع الناشرين

من السائد فى المكتبات ومراكز المعلومات الآن استخدام المعلومات الالكترونية التى تنتشر فى الجهات الرسمية وغير الرسمية العام منها والخاص على أنها إما إشتراك أو دفع مقابل معلومات ويبدأ ذلك من البريد الالكترونى مروراً بالأقراص المليزرة CD-ROM والخدمات على الخط المباشر on line وانتهاء باستخدام أشعة الليزر فى الخدمات الالية لكافة الخدمات المتاحة عن طريق

الإنترنت وعن طريق الموزعين المعروفين أمثال أسازون AMAZON وما يمكن أن يكشف عنه بعد ذلك. وعلى كل حال فالتكلفة تتراوح حالياً بين الاشتراك الثابت المحدد الأجر سلفا وبين الحصول على معلومات مقابل مبلغ دائم حتى ينتهي أو الدفع مقابل الخدمة..الخ. ولدينا بالكويت أمثلة كثيرة على ذلك فى أماكن مختلفة من الدولة منها على سبيل المثال: مكتبات جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، والصندوق الكويتى للتنمية.

مصطلحات ذات صلة

IITF: Information Infrastructure Taskforce.

IPC: Information Policy Committee.

WGIPR: Working Group of Intellectual Property Rights.

(٣)

المكتبات الافتراضية والتحديات العربية

د. سارة بن لاغة*

لاشك فى أن المكتبات الجامعية الوطنية ومراكز التوثيق والمعلومات تعج بالكتب والمجلات والدوريات والبحوث والدراسات. وكلما زاد عدد الوثائق كلما زادت الخدمات والمعلومات التى يمكن أن تقدمها هذه المؤسسات إلى روادها من تلاميذ وطلبة وباحثين. وليس عصرنا عصر المعلومات فحسب بل هو أيضاً عصر ثورة الاتصالات. فمع الاتجاه المستمر نحو زيادة الاستثمار فى مجال بناء شبكات المعلومات بات من السهل جداً الحصول على وثائق حديثة وقيمة فى كل المجالات. كيف لا وجميع مستخدمى الإنترنت يستطيعون، بمجرد أمر بالضغط على زر الفأرة طباعة ما يصدرونه، والحصول على وثيقة يريدون الاطلاع عليها من بين الكم الهائل والمتزايد من الوثائق التى تنشر على هذه الشبكة، وذلك طبعاً دون مغادرة مكاتبهم فبدلاً من أن ينتقل الباحث من مكتبة إلى أخرى ومن مركز إلى آخر أصبحت الوثائق تنتقل من بلد إلى أخر ومن مدينة إلى أخرى

* المدرسة الوطنية للعلوم الإعلامية فى تونس.

حتى تصل فوق مكتبه. ورغم كل هذه التطورات التكنولوجية والتزايد اليومي لعدد من المنخرطين في شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم، لم ينتف دور المكتبات ومراكز التوثيق. بل على عكس ذلك، نشأت لدى مستخدمي تقنيات الاتصالات رغبة متزايدة في الحصول على الخدمات المكتبية والاطلاع على مخزونها الوثائقي عبر شاشة الحاسوب. فبات بذلك حلم المكتبات الإلكترونية والافتراضية يراود كل باحث إذ لا تكفي المعلومات المنشورة على الإنترنت لإفادته بالتفاصيل أو المصادر التي يبحث عنها.

المكتبات الافتراضية:

تعتمد المكتبات الإفتراضية على التقنيات الحديثة لرقمنة الوثائق ومعالجتها وتخزينها في قواعد معطيات ووثائق وفقاً لمواصفات عالمية. فيمكن بذلك تخزينها في حواسيب مختلفة واسترجاع جميع محتوياتها في أي زمان ومكان بصفة شفافة. وترتكز المكتبات الإفتراضية على مبدأ المشاركة والتعاون. فالمكتبة الافتراضية ليست فقط مكتبة رقمية أو الكترونية تمكن القارئ من الحصول على الوثائق دون مغادرة بيته أو مكتبه، بل هي مجموعة من القواعد المتواجدة في نقاط مختلفة يتم الوصول إليها عبر واجهة واحدة كما لو كانت جميع محتوياتها مجمعة في مكتبة مركزية واحدة. ورغم كثرة التجارب والمواقع على الإنترنت يعد بناء المكتبات الإلكترونية والافتراضية ميداناً من ميادين البحث العلمي. وفي هذا المجال يعمل مخبر "ريادي" منذ تأسيسه بالمدرسة الوطنية للعلوم الإعلامية سنة ١٩٩٣ بإدارة الاستاذ "محمد بن أحمد" ومساهمة العشرات من الباحثين والجامعيين في مجال الإعلامية الوثائقية وقواعد البيانات وتطبيقات التعليم. بمساعدة الحواسيب على مواكبة ما يروج في العالم من ظاهرة انفجار المعلومات والثورة التقنية ضمن المساهمة في تطوير البحث العلمي في مجال التوثيق الإلكتروني والمكتبات الافتراضية. وفي نطاق التعاون القائم مع المؤسسات الجامعية والمخابر الأوربية والعالمية، تمت أخيراً الموافقة على فكرة مشروع بحث يدوم تقريباً سنتين قابلتين للتجديد بين مخبر "ريادي" ومخبر "لوريا" بفرنسا حول "المكتبات الافتراضية المتعددة اللغات". وينطلق هذا البحث من فكرة مشروع يدعى "كاليوب" (Calliope) تم إنجازه في فرنسا من طرف مجموعة

من المؤسسات العلمية المتباعدة جغرافياً إثر قرارها استعمال تقنيات الاتصـالات والمعلومات لتمكين كل منخرط فـى إحداهـا مـن الإطـلاع والحصـول علـى كـل المقالات والبحوث والدراسات التى تهمه والمتواجدة فـى أى مـن هـذه المكتبـات وذلك عبر نظام سمى بالترقيم الاختيارى والترقيم عند الطلب.

فكرة المشروع: إن الحديث عن المكتبـات الرئيسـية أو الالكترونيـة يفـترض أن تكون كل الوثائق والكتب والدوريات والدراسات التى تحتوى عليها هذه المكتبات موجودة فى شكل ملفات إلكترونية مخزنـة فى قواعد بيانات وفقاً لمواصفات دقيقة حتـى يمكـن الاسـتعلام عنهـا واسـترجاعها فـى لمـح البصـر. ولكـن سـرعان مـا يصطدم هذا التعريف للمكتبات المرقمنة أو الإلكترونية مع واقع محدودية قـدرات التخزين. لذلك يعتمد مشروع "كـاليوب" علـى فكـرة متمـيزة وهـى الرقمنـة عنـد الطلب. يمكن نظام "كاليوب" من تحويل مجموعة من مراكز التوثيـق والمكتبـات (تسمى المراكز المنخرطة فى شبكة كاليوب) إلى مكتبة افتراضية يمكن التجـوال فيها وتصفح مجلاتها ومقالات كل منها. يتـم أولا بنـاء فهرس لهـذه المكتبـة هـو مجموعة الفهارس لكل المجلات العلمية المتواجدة فى كـل مكتبـة منخرطـة (فـى شبكة كاليوب) ثم يسمح نظام كاليوب بتصفح هـذا الفهـرس الشـامل عبـر مـوزع واب (WEB) كملاح نتسكيب (Netscape Navigator) أو مكتشـف إنـترنت مـن مايكروسوفت (Microsoft Internat Explorer) حين يعثر القارئ أو المسـتخدم فى هذه الفهارس على عنوان مقال يجلب اهتمامه، يطلـب الحصـول علـى نسـخة منه وذلك بالضغط على الزر الذى جعل لذلك الغرض فـى واجهـة كـاليوب التـى تكون تحت موزع الواب (WEB).

يقوم كاليوب بعد ذلك بإيصال طلـب المقـال أو بـالأحرى نسـخة منـه إلـى مركـز التوثيق الذى توجد لديه هذه المجلة (التى صدر بهـا المقـال) فـإذا سبق لمسـتخدم آخر لنظام كاليوب أن طلب نفس المقال فإن هذا الأخير يكون مخزونـاً فـى ملـف علـى شـكل مرقمـن أو إلكترونى يتـم تحميلـه مباشـرة وحينيـا مـن الشـبكة نحـو حاسوب المستخدم. وحين تحفظ جميع الحقـوق ويمنـع الاسـتعمال غير الشـرعى للمعلومـات والوثـائق فـإن نسـخة المقـال تكـون مشـفرة بحيث لاتمكـن طباعتهـا مباشرة من موزع الـواب إذ تتطلـب قراءتهـا عمليـة أخـرى لايمكـن إنجازهـا إلا

بإصدار الطباعة من مستعمل شرعي لشبكة كاليوب.

أما إذا كان المقال الذى استرعى اهتمام القارئ لم يسبق أن طلبه أحد، يصدر أمر إلى مركز التوثيق الذى يمتلك النسخة الورقية للمجلة التى تحتوى عليه حتى تتم عملية المسح الضوئى لهذا المقال ثم يتم تخزينه وإعلام القارئ عبر البريد الإلكترونى بإمكانية تحميله عبر الشبكة او يتم إرساله إليه عبر البريد العادى ويمكن أن تستغرق هذه العملية قرابة الـ ٢٤ ساعة.

ومن خلال هذه الفكرة المتمثلة فى الرقمنة أو المسح الضوئى للوثائق عند الطلب يوفر نظام كاليوب خدمات المكتبات المرقمنة لهذه النوعية من الوثائق (المجلات والمقالات العلمية) دون اللجوء إلى المسح الضوئى الآلى لجميع الوثائق وتخزينها خاصة وأن كثيراً منها يمكن أن لايسترعى اهتمام رواد هذه المراكز والمكتبات.

المكتبات الافتراضية المتعددة اللغات: هذا المشروع الجديد الذى يشترك فيه مخبر "ريادى" من تونس ومخبر "لوريا" من فرنسا يهدف إلى الاعتماد على نظام كاليوب وتحسين خدماته بإدخال استعمال لغات أخرى للنظام والوثائق وخاصة اللغة العربية وإلى توسيع مجالات استعماله من المجلات العلمية إلى وثائق أخرى وخاصة منها تقارير الندوات العلمية.

التحديات العربية:

تمثل الوثائق رسالة تواصل بين الأجيال وإذا كانت الوثائق تخزن فى المكتبات الجامعية والوطنية والخاصة فإن شبكة الإنترنت تحتوى اليوم على عشرات الآلاف من الوثائق التى لم تكن يوماً حبراً على ورق. وأمام التقنيات الحديثة للنشر من شبكات وأقراص ضوئية وغيرها والرغبة المتزايدة والجهود المتظافرة للمرور من المكتبات على هذه الشبكات، نعلم جميعاً أن الأمة العربية قد أغنت الفكر البشرى فى شتى ميادين المعرفة، ورفدت التراث الإنسانى بالوثائق التى تشهد على عطاء فكرى وحضارى أصيل متميز.

وإذا كانت القاعدة أن لاتاريخ بدون وثائق وكانت الوثائق مرقمنة وإلكترونية فهل

تفشل الأجيال التى تلينا فى إبراز دور الحضارة العربية للبشرية فى شتى المجالات يوم تنتهى الكتب والمخطوطات فلا تكون الوثائق إلا إلكترونية ولا الصور إلا مرقمنة؟

قد يبدو هذا التصور متشائماً ولكن الخطر حقيقى ويكفى أن نرى اليوم قلة المخطوطات بالمقارنة بعدد الوثائق المطبوعة فمتى إذن تشهد نشأة المكتبة الافتراضية الكبرى التى تجمع كل العرب فى شبكة واحدة دون أن تجبرهم على تغيرات كبرى...؟

فصل ٩:

التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر القاهرة

* تمهيد ومقارنة:

* الملخصـــات المختـــارة: ١؛ ٤؛ ٧ ؛ ١١ ؛ ١٣؛ ١٥؛ ١٨؛ ١٩؛ ٢٢؛ ٢٣.

فصل: ٩

التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر القاهرة

(٢٥ - ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩)

تمهيد ومقارنة:

يبدو أن المقاييس الكمية لعدة جوانب، عند مقارنة "مؤتمر تونس" السابق خلال الأسبوع الثانى من أكتوبر ١٩٩٩، مع "مؤتمر القاهرة" الذى جاء بعده فى الأسبوع الرابع من الشهر نفسه، وكلاهما يتناولان موضوعاً واحداً تقريباً فى الإطار الأوسع لتخصص المكتبات والمعلومات، وهو الموضوع الذى أصبح يحظى فى الوقت الحاضر باهتمام أكبر لم يحظ به قبلاً ـ يبدو أن تلك المقاييس الكمية تؤكد أن مصر وحدها، وهى أحد الأعضاء فقط فى جامعة الدول العربية التى تحتضن أكثر من عشرين عضواً، تمثل حوالى خمسين فى المائة تقريباً، وباقى الأعضاء يمثلون النصف الآخر أو أكثر قليلاً..! أما المقاييس النوعية فليس مكانها هنا ولاتوقيتها الآن، ومع ذلك فمن المؤكد أن يكون لمصر فيها القدح المعلّى...!

كان عدد البحوث فى أول المؤتمرين حسب المستخلصات المسجلة بوثيقته الشاملة واحداً وخمسين بحثاً، وكان عدد البحوث فى ثانيهما ثلاثه وعشرين بحثاً...! بل إن نسبة دور مصر وحدها فى بحوث المؤتمر الأول إلى دور الاخريات جميعاً هو (٢٠ باحثاً مصرياً: ٣١ باحثاً من البلاد العربية الأخرى = ٥١ بحثاً هو المجموع الكلى). وإذا كان الحضور المكثف لأكثر من ثلاثين مشاركاً، يتمثل فى ست بلاد فقط كما جاء بتلك الوثيقة الجامعة للمؤتمر الأول، فإن الحضور المصرى يتجاوز ثلاثة أضعاف ذلك المعيار العالى. فقد بلغ عدد المصريين (١٠٤ مشارك)، بينما كان للبلد المضيف وهى تونس (٤٨ مشاركاً) أى: أقل من نصف عدد المصريين..! وتمثل الحضور الليبى فى (٣٩ مشاركاً) وهى الأقرب إلى تونس مقر المؤتمر من مصر، كما تمثل حضور الجزائر فى (٢١ مشاركاً) وهى الأقرب الى البلد المضيف من الجانب الآخر..!. أما تمثيل

سوريا والمغرب بمشارك واحد فقط لكل منهما، فهو أمر يدعو بالحق إلى كثير من التساؤلات حول مصداقية الأرقام فى تلك التمثيلات بوثيقة المؤتمر الجامعة..!

وأما بعد ذلك فإن السمات الأخرى التى تمت الإشارة إليها قبلاً، عند تقديم "المختارات" من المؤتمر الأول، هى نفسها هنا تقريباً فى المؤتمر الثانى. رأى المسئولون فى المؤتمر الثانى مثلاً الإشارة فى وثيقته الأساسية إلى أن المؤتمر يتضمن أربعة محاور (الاقتناء والتنظيم للمصادر الإلكترونية فى المكتبات والمعلومات، اقتصاديات النشر والتوزيع، اتجاهات الاستخدام والاستفادة، تكنولوجيا النشر الالكترونى)، ولكن يبدو أنهم فضلوا الاستغناء عن توزيع البحوث على تلك المحاور، ربما لأن أصحابها لم يلتزموا فى كتاباتهم بهذا المحور أو ذاك، وهو أمر مألوف فى مثل هذه المؤتمرات بالبلاد النامية...! وحسناً فعلوا بتجاوزهم ذلك التوزيع الذى أصبح متعذراً...!

حقاً..! كانت السمات العامة فى المؤتمر الأول موجودة أيضاً فى المؤتمر الثانى: فهناك تفاوت كبير فى حجم الملخصات، فبعضها يبلغ بضعة أسطر، وبعضها الآخر يبلغ بضع صفحات، وكأنه هو البحث نفسه وليس الملخص..! وإذا كان لايوجد بينها أى ملخص بغير العربية، فإن قليلاً من المصطلحات الإنجليزية كانت تظهر فى بعض الملخصات مع مقابلاتها العربية..! وكان من الطبيعى أيضاً أن بعضها يدخل فى فئة (توضيحى: Informative) وهو الأكثر، وبعضها الآخر ينتمى إلى فئة (تأشيرى: Indicative) وهو الأقل.

وإذا كان افتقاد "المعيارية" سمة بارزة ومثيرة، فى المفردات الاصطلاحية التى تغطى المفاهيم الأساسية لذلك الموضوع الواسع خلال المؤتمر الأول، فإن هذا الافتقاد موجود أيضاً فى بحوث المؤتمر الثانى، برغم أن هذا الأخير هو الأنجح علمياً بصفة عامة..!وقد شارك أفراد من الفئات الثلاث (رجال المكتبات، رجال الإعلام، رجال الأعمال فى حقل المعلومات) ببحوثهم فى المؤتمر الثانى، كما شاركوا قبلاً فى بحوث المؤتمر الأول. وقد استشرت ظاهرة المشاركة من جانب الفئة الثالثة بالبحوث فى المؤتمرات التى تعقد بالبلاد العربية خلال السنوات الأخيرة، وقد كان المفروض أن اشتراكهم قاصر على المعروضات من إنتاجهم..! وفيما يلى نقدم عشرة نماذج من ملخصات المؤتمر الثانى (القاهرة:

٢٤-٢٦ أكتوبر ١٩٩٩) عن النشر الإلكتروني متتابعة حسب الترتيب الذى ظهرت به فى الوثيقة الجامعة للمؤتمر.

الملخصات المختارة

(١)

تكنولوجيا النشر الإلكترونى وتجربة الأهرام

أ. أبو السعود إبراهيم*

دخل الكمبيوتر إلى مجال الطباعة والنشر فى أوائل الستينيات من هذا القرن، الذى أوشك على الانقضاء عندما أنتجت بعض الشركات المتخصصة فى الطباعة أجهزة جمع مزودة بحاسب آلى Computerized Typesetters، ومن أشهرها سلسلة أجهزة "كمبيوجرافيك" Compugraphic، التى أحدثت دوياً كبيراً لاحتوائها على لوحة مفاتيح يدخل عليها عامل الجمع للنصّ، وشاشة يرى عليها النص أثناء إدخاله، وقرص ممغنط يسجل النص على هيئة شفرات رقمية. وقد أتاحت هذه الأجهزة لعامل الجمع إمكانات أكبر فى استخدام أنواع عديدة من أشكال الحروف وأحجام متعددة لهذه الحروف، وإضفاء تأثيرات خاصة على بعض العبارات أو الكلمات مثل استخدام حروف أكثر ثخانة Bold أو حروف مائلة Italics.

وقد تم تعريب هذه الأجهزة بعد وقت قليل من ظهورها، مما جعل عامل الجمع العربى يستفيد بكل إمكاناتها. وفى السنوات العشر الأخيرة، وعلى أثر ظهور أنظمة النشر الألكترونى بكل ما تتيحه من إمكانات، سبق وأن تحدثنا عنها بالتفصيل، كان لابد من ابتكار نظم وبرامج تقوم بإدخال اللغة العربية إلى معظم برامج النشر، وذلك من أجل تطويع واستخدام تقنية بالغة التطور لخدمة المطابع العربية.

ومن هنا ظهرت البرامج العربية للنشر الألكترونى التى تتيح التعامل مع الإطارات وكتل النصوص، وإمكانية وضع الصور فى أى مكان من الصفحة،

* نائب رئيس تحرير الأهرام ورئيس مركز المعلومات والأبحاث.

وإمكانية انسياب النص فى أعمدة وحول كتل الصور والعناوين تلقائياً، وكذلك إمكانية استخدام تكنولوجيا جلب أنواع مختلفة، من خطوط البرامج العربية.

وقد أصبحت البرامج العربية للنشر الألكترونى تحتل موقعاً متميزاً فى مجال إخراج المطبوعات لتعدد مميزاتها وإمكاناتها، حيث أنها تتيح إمكانية التعامل مع اللغات العربية واللاتينية بالتبادل فى تحرير النصوص، وتعدد الخطوط والأفناط التى توفر أحجاماً متنوعة، ويصل عدد الخطوط فى بعض البرامج إلى ٣٣ خطاً عربياً حديثاً، مع وجود نظام للتعرف الآلى على الحروف العربية المشكولة وغير المشكولة، ويعتمد هذا النظام على مواصفات الحرف، وليس على طريقة المقارنة، مما يسهل التعرف على أنواع الخطوط كوظيفة إضافية.

كما تتيح البرامج العربية فى هذه السبيل إمكانية دمج أى مستند مكتوب بأى نظام تعريب آخر داخل الصفحة والجمع بين الرسوم والصور والأشكال والنصوص فى صفحة واحدة واستخدام أكثر من خط وحجم فى الجملة نفسها أو السطر نفسه، ومعالجة الصور والرسوم التوضيحية والبيانية وضبط الألوان.

هذا بالإضافة إلى إمكانية عمل البرامج من خلال الشبكات ونظم إرسال المعلومات واستقبالها، وإمكانية حفظ البرامج داخل مجلدات الملفات الألكترونية مع سهولة تنظيمها للوصول إليها واسترجاعها بسرعة شديدة ولاتختلف عملية نشر وطباعة (الأهرام الدولى). او الخطوات الفنية التى يمر بها، عن تلك المستخدمة فى نشر وطباعة (الأهرام) المحلى، سوى فى عمليتى إرسال الصفحات بالقمر الصناعى، إلى لندن واستقبالها وطباعتها هناك، ثم إعادة إرسال الصفحات نفسها من لندن إلى نيويورك. ويتم إنتاج جميع العناصر التيبوغرافية، التى تشترك فى تكوين الصفحة بمقر الجريدة بالقاهرة، وتتم مراجعة التجارب (البروفات) النهائية لها أيضاً، لتكون جاهزة للنقل على اللوحات الطابعة، بمجرد استقبالها فى لندن.

فيتم إنتاج كل العناصر التيبوغرافية لصفحات (الأهرام الدولى) وموضوعاته بمقر الجريدة، وفى الوقت نفسه يتم إنتاج عناصر الصفحات

الأخرى، التى تضمها الطبعة المحلية، لكى يكتمل البناء العضوى لصفحات الطبعة الدولية والتى تتكون من:

أ) صفحات تنشر كما هى فى الطبعتين المحلية والدولية، مع إجراء بعض التعديلات، الناجمة عن إلغاء الإعلانات المحلية من الطبعة الدولية.

ب) صفحات دولية، يقتصر نشرها على الطبعة الدولية فقط، ويتم رفعها من الطبعة المحلية.

جـ) صفحات تضم أساساً بعض الأبواب التحريرية المنشورة بالطبعة المحلية، يتم دمجها معاً فى صفحات معينة بالطبعة الدولية.

وتتطلب هذه العملية جهداً خاصاً من الجهاز القائم على إخراج (الأهرام الدولى) للتخطيط بصفة يومية بين المجموعات الثلاث من الصفحات، كما تحتاج نوعاً من التنسيق مع الأقسام الفنية، وبخاصة أننا لاحظنا بعض التغييرات فى تيبوغرافية بعض العناصر بين الطبعتين، وإن تشابه محتواها.

وتبدأ عملية الإنتاج هذه، بتلقى جهاز الإخراج لأصول الأخبار والموضوعات، مصحوبة بالصور المطلوبة من القسم التحريرى المسئول عن الطبعة الدولية، بعد اعتمادها من مجلس التحرير في لجتماعه الصباحي، ووفق الجدول الزمنى لهذه الصفحات، والمتفق عليه مسبقاً.

ويستهل جهاز الإخراج عمله بتصميم الصفحات الدولية، وكذلك إعادة تصميم الصفحات المحلية، بعد ضم الأبواب الدولية إليها، وتوزيع الصفحات على أفراد الجهاز، وعددهم أربعة، وفقاً للمقدرة الفنية لكل منهم والخبرة الإخراجية المطلوبة فى تصميم كل صفحة.

فإذا ما إنتهى كل مخرج من تصميم الصفحات التى أوكلت إليه، بدا فى تحديد الشكل الذى سيظهر عليه كل عنصر، بعد طبع الجريدة، فيختار نمط بناء متون الموضوعات، حجماً وكثافة واتساعاً ويحدد مقاسات الصور، تصغيراً عن الأصل أو تكبيراً له، ويختار أنماط حروف العناوين وتصميماتها، كما يحدد

المعالجات الخاصة التي يريدها لبعض العناصر.

ويرسل أصول الموضوعات والصور إلى الاقسام المختصة بكل منها، كالجمع التصويري والتصوير الميكانيكي، والرسامين والخطاطين -عند الحاجة إليهم- ثم ينتظر ورود التجارب الأولية للمواد المجموعة لكي يضاهي مساحاتها الفعلية، مع الحيز الذي سبق أن خصصه لكل منها، لإجراء التعديلات اللازمة، وبخاصة عملية الاختصار، والتي يرجع فيها إلى المحرر المسئول عن الصفحة، أو رئيس القسم نفسه، ووفي الوقت نفسه ترسل صورة Photo - copy من هذه التجارب إلى قسم التصحيح لإجراء التصحيحات اللازمة من الناحيتين اللغوية والمطبعية، وتكون الصفحات الدولية بذلك معدة لإجراء عملية المونتاج، والتي يتم فيها لصق عناصر كل صفحة، طبقاً للماكيت الذي صممه المخرج، ثم تخرج من الصفحة تجربة نهائية يطالعها كل من رئيس القسم التحريري، ورئيس جهاز الإخراج وقد يلقي رئيس التحرير نفسه، أو مساعده نظرة سريعة عليها.

ولايعني الانتهاء من مونتاج الصفحات الدولية ومراجعة تجاربها النهائية أنها صارت معدة للإرسال إلى لندن، إذ لابد من الانتظار، حتى ينتهي إعداد الصفحات المحلية، جمعاً وتصويراً وتصحيحاً ومونتاجاً، كما لابد من إجراء مخرجي الطبعة الدولية لتعديلاتهم على بعض الصفحات المحلية، التي سوف تخلى بعض إعلاناتها مثلاً، أو التي سيتم إدماج بعض أبوابها في صفحات جديدة.

ويستلزم هذا وذلك انتهاء مونتاج الصفحات المحلية، بل والانتهاء أيضاً من نقلها على اللوحات الطابعة، حتى يمكن الاستغناء جزئياً عن الصفحات البرومايد، لإجراء التعديلات المشار إليها، وإن كان لابد من الاحتياج لهذه الصفحات مرة أخرى عند الإعداد للطبعة الثانية، وهنا لابد من إعادة الصفحات إلى حالتها الولى، بإزالة التعديلات التي أجراها مخرجو الطبعة الدولية.

(٤)

اتجاهات المستفيدين نحو استخدام الأقراص المدمجة في المكتبات المصرية: دراسة ميدانية

د. أسامة السيد محمود على*

إن الهدف الأساسى من هذه الدراسة هو رصد اتجاهات المستفيدين فى المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة فى مصرنحو استخدام الأقراص المدمجة للعمل على رفع كفاءة استخدامها خاصة بعد انتشارها السريع فى المكتبات المصرية المتخصصة، وتكلفتها المرتفعة نسبياً مقارنة بباقى مصادر المعلومات الأخرى. حددت الدراسة فى مجالها اختيار المكتبات المتخصصة التى تسمح للمستفيدين من خدماتها باستخدام الأقراص بأنفسهم، ويتوفر على استخدامها عدد كاف منهم، وبناء على ذلك أخذت ١٥٩ مستفيد من مركز معلومات تخطيط الطاقة، ومكتبة المركز الدولى للدراسات السكانية ومكتبة المركز الديموجرافى بالمقطم، ومكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، ومكتبة معهد الدراسات الدبلوماسية والمكتبة الزراعية. وجرى التعرف على الاتجاهات بناء على الاستخدام الفعلى لعدد ٤٠ عنوان من الأقراص المدمجة تختزن قواعد معلومات ببليوجرافية ونصوص كاملة لمقالات دوريات أو نصوص لمصادر مرجعية رقمية أو نصية، علاوة على أقراص عليها برامج أو نظم للحاسبات الألكترونية وأدلة تشغيلها، وحرصت على تنوع السمات الشخصية والعلمية فى عينة أفراد الدراسة من حيث السن والجنس والمؤهل والتخصص والخبرات السابقة فى مجالات الحاسبات الألكترونية واستخدام الأقراص نفسها.

وبعد أن تعرف كاتب الدراسة على الاتجاهات الرئيسية للدراسات السابقة فى الإنتاج الفكرى المصرى والعربى والدولى، وضع تساؤلاته وأجاب عليها كما يلى:

١- حول مدى انتشار الأقراص المدمجة فى المكتبات المتخصصة ومراكز

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق فى جامعة القاهرة.

المعلومات فى مصر، تبين من الاحصائيات الرسمية زيادة انتشار هذه المصادر في السنوات الأخيرة بشكل مطرد وبالذات فى المكتبات المتخصصة أكثر منه فى المكتبات العامة والمكتبات الجامعية، ويرجع ذلك لزيادة الإمكانيات المادية والتجهيزية فى المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة عن باقى المكتبات، ولحاجة المستفيد بها إلى السرعة للحصول على المعلومات المطلوبة فضلاً عن حاجته إلى معلومات متنوعة نصية -إحصائية- ببليوجرافية وهذا كله توفره له قواعد المعلومات المختزنة على الأقراص المدمجة.

٢- حول أنواع الأقراص المدمجة الموجودة بالمكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات تبين أن هذه المكتبات تحتوى على أقراص مدمجة عليها قواعد معلومات ببليوجرافية أو رقمية، أو نصوص كاملة لمقالات دوريات أو برامج ونظم حاسبات ألكترونية وأدلة تشغيلها وهى بالمناسبة: كل أنواع الأقراص المدمجة المعروفة علاوة على الأقراص التى تختزن لعب وبرامج للأطفال أو أفلام سينمائية.

٣- حول حجم الاستفادة من الأقراص المدمجة الموجودة تبين أن ٩٠٪ من إجمالى عدد المترددين على مكتبتى المركز الدولى للدراسات السكانية ومركز معلومات تخطيط الطاقة، إنما يتردد لاستخدام الأقراص المدمجة فقط وكان أقل عدد من المترددين لهذا الغرض فى المكتبة القومية الزراعية وتراوح بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ مما يدل على أن حجم الاستفادة من هذه المصادر عال للغاية وأنها أكثر المصادر استخداماً فى المكتبات، ويؤكد ذلك ما ذكره أفراد العينة من أنهم لا يستخدمون إلا الأقراص المدمجة إلا إذا لم يجدوا ما يبحثون عنه فيمكن فى ذلك الوقت البحث فى أى مصادر أخرى.

٤- لاشك أن اتجاهات عينة المستفيدين كانت إيجابية للغاية تجاه الأقراص المدمجة وتمثل ذلك فى:

أ) الإقبال على الاستخدام مقارنة بكل المصادر الأخرى.

ب) الدقة والكفاءة فى الاستخدام والسرعة فى البحث إذا توافرت مجموعة سمات شخصية وعلمية فى المستفيد، او فى تنظيم واختزان المعلومات على القرص نفسه.

جـ) تأكيد أمناء المكتبات على إيجابية الاتجاه.

د) التأكد من الايجابية عن طريق استجواب المستفيدين وملاحظة سلوكهم عند الاستخدام.

٥- تبين أن أهم السمات الشخصية والعلمية التى تؤثر على كفاءة وسرعة الاستخدام لدى المستفيد هى صغر السن وارتفاع مستوى مهارة القراءة باللغة الإنجليزية والخبرة السابقة باستخدام الحاسبات الألكترونية والخبرة السابقة باستخدام القرص المدمج نفسه، ثم درجة وضوح وتفاصيل الأدلة الإرشادية المرفقة بالأقراص المدمجة نفسها.

٦- تبين أن أهم الخصائص الموجودة فى الأقراص وتسهل من مهمة المستفيد هى إتاحة أكبر قدر ممكن من المداخل الاسترجاعية، ووجود شاشات للمساعدة ترشد المستفيد باستمرار إلى كيفية وصوله إلى المعلومات ثم وجود دليل مطبوع أو مقروء آلياً سواء فى بداية تشغيل القرص نفسه أو متاح على شبكة الإنترنت يشرح مجال القرص ومحتوياته وطرق الاسترجاع المختلفة بنماذج فعلية من التسجيلات الموجودة.

٧- أن أفضل الطرق والوسائل لزيادة كفاءة وفعالية استخدام الأقراص المدمجة هى تنظيم تدريب فردى أو جماعى للمستفيدين يتناول المجال الدقيق لكل قرص مدمج ومحتوياته وكيفية تركيبه على الحاسبات الألكترونية واستراتيجيات البحث المختلفة وكيفية تعديلها وكيفية طباعة أى معلومات يرغبها المستفيد، علاوة على إعداد مجموعة من الأدلة الإرشادية المطبوعة توضح كل العناصر السابقة وتوزع على المستفيدين أو على الأقل تعلن لهم بجوار مكان حفظ الأقراص المدمجة فى كل مكتبة أو مركز معلومات.

(٧)

استخدام الكاميرات الرقمية فى حفظ الصور والمعلومات

د. أنوار عبدالكريم جابر القمرى*

آلات التصوير الرقمية من التقنيات الحديثة فى عالم التصوير وتزيد كثافتها النقطية على مليون بكسل Megapixel digital camera وتصل إلى ٧٦٨× ١٠٢٤ أو أكثر، وهذا يجعل منها بديلاً جيداً لآلات التصوير العادية التى تستخدم الأفلام ٣٥ ملليمتر وتستغرق عملية طبع الصور بالطرق التقليدية وقتاً طويلاً بالإضافة إلى كونها عملية معقدة فهى تتكون من عدة خطوات تتطلب فى كثير من الأحيان اللجوء إلى طرق أخرى لإتمام بعض العمليات كتظهير الصور، الأمر الذى يستلزم مزيداً من التكاليف الإضافية بجانب التلوث الناتج من المواد الكيماوية المستخدمة فى الإظهار، ولكن بظهور الكاميرات الرقمية Digital تلغى تماماً عملية الإظهار نهائياً كما أنها تناسب أولئك الذين يتعلق عملهم بالحفظ والتوثيق.

ولايقتصر استخدام آلات التصوير الرقمية على العاملين فى مجال التصوير بل توجد العديد من المهن التى يمكنها الاستفادة من هذه التقنية الجديدة مثل مهنة المؤسسات العقارية وشركات التأمين وكذلك فى الصحافة تحصل على الصور والمعلومات بهيئة رقمية وبأسرع وقت ممكن.

يفتح التصوير الرقمى آفاقاً جديدة من العمل فى المجالات التى تعتمد بشكل أساسى على عمليات الحفظ والتخزين حيث أنها توصل مباشرة بالكمبيوتر فتظهر فوراً كل الصور والوثائق والمكاتبات على شاشة الكمبيوتر مما يوفر الوقت والتكلفة المادية.

تعتبر آلات التصوير الرقمية الحديثة مرتفعة الثمن، إذا ما قورنت بآلات التصوير التقليدية ذات الأفلام مقياس ٣٥ ملليمتراً، ولكن يتوقع أن ينخفض ثمنها مع ظهور تقنيات التصنيع الحديثة وتزايد طلب السوق عليها، وكذلك فقد وصلت الكثافة النقطية للصور التى يمكن التقاطها وتخزينها إلى ملايين البكسالات Megapixel.

ومعلوم أن زيادة حجم الصورة تزيد من الزمن الذى تحتاجه المتصفحات

* كلية الفنون الجميلة بجامعة الاسكندرية.

لاستجابتها وصممت لهذا آلات التصوير الرقمية بحيث تطبق عمليات ضغط للمعلومات المشكلة فى أصغر حجم ممكن للملف لتصبح بذلك ملائمة للنشر فى أى وقت وبأسرع وقت، وبهذا يمكن للمكتبات ومراكز المعلومات اقتناء الكاميرات الرقمية وإتاحتها للمستفيدين منها.

(١١)

دور محركات البحث فى نشر الوثائق على الإنترنت

خالد محمد رياض*

يمر نشر الوثيقة بعدة مراحل وتعتبر آخر مرحلة منها هى أهمها على الإطلاق التى يمثلها التوزيع أو الانتشار فبدون هذه المرحلة تصبح الوثيقة حبيسة عقل الباحث ومسوداته أو مخازن الناشرين.

وهناك ترابط قوى بين هذه المرحلة وبين الإنترنت، فالإنترنت تعد وسيلة لنشر الوثيقة بين مجتمع المستفيدين من جهة، ووسيلة استرجاع للمعلومات المتاحة من خلالها من جهة أخرى. ولعل أوضح مثال يوضح مدى ذلك الترابط بين الإنترنت ونشر الوثائق هو دور محركات البحث (SEARCH ENGINES) بما تمثله من حضور قوى على ساحة شبكة المعلومات العالمية فى العقد الأخير من هذا القرن سواء كانت محركات البحث العامة أو المتخصصة ،التى استطاعت إلى حد كبير توفير جهد ووقت المستفيدين المترددين على الإنترنت للاستفادة بما تحتويه من معلومات.

وعن الدور الذى تلعبه محركات البحث فى نشر الوثائق وإتاحتها للمستفيدين لأغراض الاسترجاع والاستفادة العلمية منها فذلك يمثل الهدف الرئيسى لورقة البحث هذه بدءاً بتلقى الوثائق المرغوب فى نشرها من خلال محركات البحث وانتهاء بكيفية استرجاعها عن طريق المحركات ذاتها.

(١٢)

---

* مكتب مكتبة الكونجرس فى القاهرة

النشر الإلكترونى: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكترونى

د. زين عبدالهادى*

إن تطور فكرة النشر الإلكترونى على مستوى العالم اتجه فى النهاية نحو ثلاثة محاور هى الاتصال العلمى، والحفاظ على الذاكرة الوطنية لأمة من الأمم على أوعية رقمية، والنشر التجارى. ولاشك أن التعرف على هذه التجارب والنماذج واستكشافها يساعد على فهم القضايا والمشكلات التى واجهتها والأسس التى اعتمدت عليها تمهيداً لنقلها للعالم العربى، سواء فى مجال الاتصالات والبرمجيات والمعايير المستخدمة أو للمكتبات أو للناشرين. ولقد تبين من النماذج التى أمكن تحليلها أن هناك مجموعة من المشكلات التى واجهتها تلك التجارب جميعاً -دون استثناء- وهى تتعلق بالآتى:

١- شكل النص الإلكترونى Electronic Text Format: حيث لوحظ أن هناك العديد من أنواع النصوص تتركز فى:

* النص ذو الصبغة العلمية (الذى يحتوى على معادلات ورموز).
* النص الأدبى (خاصة النصوص الشعرية التى تتكون من مقاطع).
* النص الذى يحتوى صوراً ونماذج توضيحية.
* النص المكون من أعمدة وصور (خاص بالمجلات والصحف اليومية والأسبوعية). مع مقاييس خاصة للصفحات.
* النص العادى التقليدى الذى يتكون من أحرف وجمل وفقرات عادية.

وقد تطورت عمليات الكتابة للنص الإلكترونى، من الكتابة وفق معيار الأسكى ،التى تتعامل مع النصوص التى ليست لها مواصفات خاصة Plain Text، والتى كانت لها مجموعة من المميزات الفريدة منها إمكانية قراءتها فى بيئة أغلب نظم التشغيل المعروفة، كذلك إمكانية توزيعها عبر البريد الإلكترونى. وكذلك فهى تحتل مساحة تخزينية ضعيفة مما كان يسهل من عمليات تحميلها وفكها وقراءتها، ووصلت أخيراً إلى معيار SGML الذى يتعامل مع مختلف

---

* قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب فى جامعة حلوان.

أنواع النصوص والرسومات (فى ظل انتشار شبكة الإنترنت) مما يساعد على قراءتها عبر الشبكة العنكبوتية، بالإضافة إلى سهولة تعلمها كأداة مساعدة على كتابة أى نوع من انواع النصوص، إضافة إلى سهولة تحميل الأشكال والرسومات والمعادلات والصور والملفات الصوتية مما يمكن من قراءتها عبر الشبكة العنكبوتية، مروراً بمعيار HTML الذى مكن من انتشار شبكة أنترنت وبالتالى قراءة كل الصفحات والمواقع عليها.

٢- **نظم توزيع النصوص الإلكترونية Electronic Text Distribution Systems**: لقد استخدمت وسيلة البريد الإلكترونى E-MAIL فى بدايات النشر الإلكترونى كأداة لتوزيع النصوص والمقالات على الأفراد المشتركين، مما كان يتطلب جهداً أكبر من الناشرين (سواء كانوا هيئات أو أفراد) عموماً، تحول الأن إلى وجود مراصد نصية كاملة لكل أعمال النشر الإلكترونى وما على المستخدم الا التوجه إلى ذلك المرصد (قد يكون دورية أو عدة دوريات) وقراءة العدد الأخير والبحث فى مرصد الأعداد الأخرى من الدورية أو فى مجموع الدوريات المشترك بها لدى نفس الناشر (تجارى أو حكومى أو أهلى أو أفراد).

وبمرور الوقت وتطور شبكات الاتصال وانتشار شبكة الإنترنت، أصبحت W W W (الشبكة العنكبوتية) هى الوسيلة المثلى لتصفح كل الأوعية المنشورة إلكترونيا، بجانب البريد الإلكترونى الذى أصبحت مميزاته أعلى من ذى قبل، بحيث يمكن إرسال إعلان عن ظهور مطبوع الكترونى وما على المشترك فى الخدمة إلا زيارة الموقع المنوه عنه وتفحص وقراءة أو طباعة هذا المطبوع، كما ظهر البريد الإلكترونى الصوتى الذى يمكن تحميله بوسائل صوتية.

٣- **تقنيات الاتصال Communication Technologics**: استخدمت الأسلاك النحاسية فى بدايات النقل الإلكترونى Electronic Transmission وقد كان لها العديد من العيوب فى ذلك الوقت منها ارتفاع نسبة التشويش والشوشرة وضعف سرعات النقل وقلة حجم ما يمكن نقله، وبمرور الوقت ظهرت الألياف الضوئية والنقل عن طريق الأقمار الصناعية مما قلل من نسبة الضوضاء فى الرسائل وعمل على تسريع عمليات نقل البيانات بأحجام كبيرة وسرعات عالية، ومما مهد الطريق فى الوقت ذاته إلى تضخم حجم عمليات النشر الإلكترونى، إضافة

إلى إرتفاع القدرات التخزينية للأقراص الضوئية، مما سهل من وضع ما يزيد على ربع مليون صفحة على القرص الواحد.

٤- أهداف النشر الإلكترونى Electronic Publishing Goals: لقد انحصرت الأهداف الأولى للنشر الإلكترونى فى هدف واحد هو لختبار مدى قدرة الشبكات على نقل الملفات النصية، وهو هدف تعلق بفنيى الشبكات لخدمة الأغراض العسكرية أكثر من تعلقه بالمؤسسات الأكاديمية، ومع الوقت بدأت أهداف النشر الإلكترونى تخرج إلى المؤسسات الأكاديمية ودور النشر التجارية والجمعيات العلمية وحتى الأفراد، وأصبحت أهداف النشر الإلكترونى تتركز فى النهاية فى:

أ) الاتصال العلمى وتوفير مفهوم تكنولوجى جديد له.

ب) تسريع عمليات البحث العلمى فى ظل السباق التكنولوجى إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والمنافس السابق (الاتحاد السوفيتى)

جـ) توفير النشر التجارى الأكاديمى وليس النشر بمعناه الشائع فمستخدمو الإنترنت على مستوى العالم لايزيدون على مائة مليون أغلبهم أكاديميون.

د) وضع الإنتاج الفكرى القومى لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية، وهو ما يعنى أن هذا الإنتاج تتم أتاحته فى صورة رقمية Digital shap (مشروع المكتبة الرقمية الأمريكى).

هـ) تعميق فرص التجارة الإلكترونية e- commerce، عبر إنشاء آلاف المواقع العنكبوتية Web Sites على الإنترنت، على التوازى مع المطبوعات والإعلانات التى يتم نشرها وبثها بالطرق التقليدية.

٥- ارتباط بعض تجارب النشر الإلكترونى بنوع من التعاون بين مؤسسات النشر ومكتبات الجامعات لدراسة نوعين من القضايا، هما:

أ) القضايا ذات العلاقة بالناشرين (الأسعار - التوزيع - الاقتصاديات - العمليات الفنية المرتبطة بالنشر من إخراج وتجميع وإعداد).

ب) القضايا ذات العلاقة بالمكتبات (الأسعار ـ سرعة الوصول ـ المعالجة الفنية ـ الاقتناء ـ الافادة).

وقد أسفر ذلك عن بعض المشاكل العميقة للمكتبات، منها ما لم يتم حله حتى الأن كقضية فلسفة تنمية المجموعات فى المكتبة، هل تعتمد على الوصول Access أم تعتمد على الملكية Ownership وقضية المعالجة الفنية للأوعية الإلكترونية فالتطور المستمر والدائم فيها يجعل المكتبات فى حالة عدم استقرار دائم، فانتظار ما ستسفر عنه الأحداث أصبح أسلوباً قديماً، فجميع الأحداث مستمرة ومتجددة ومتعاقبة ولا تتوقف، وهكذا يجب أن يكون الحال فى المكتبات طالما ليس هناك ما يسمى بالنهائى ولاالثابت.

٦- النشر الحكومى وعلى وجه التحديد فى الولايات المتحدة الأمريكية:أرتبط بما تصدره المطبعة الحكومية، بل وما يتم إيداعه فى المكتبات التابعة لهذه المطبعة، وهو نموذج يعبر عن احترام المؤسسات لأهمية حصول الفرد على المعلومات التى يريدها، ومع كل ما نادت به الديموقراطيات المتقدمة فى العالم، هذا النموذج يبين أهمية إعادة الاهتمام بالمنشورات والمطبوعات الحكومية كتراث يمثل الفكر الحكومى وإتاحة ذلك أمام جمهور السمتفيدين، ليس فى الولايات المتحدة وحدها، بل والعالم كله عبر شبكة الإنترنت، فممارسة الديموقراطية ترتبط ارتباطاً كاملاً بما حصل عليه المستفيد من معلومات.

٧- الحفاظ على التراث العالمى فى صورة رقمية: وقد ظهر ذلك جلياً فى مشروعى المكتبة العالمية Bibliotheca Universalis، وجوتنبرج، فإذا كان الهدف فى جوتنبرج تحويل ١٠٠٠٠ عنوان إلى شكل مقروء آلياً فهو يعنى اجمالا الحفاظ على التراث العالمى على هيئة أوعية رقمية، وهو ما يلفت النظر إلى أهمية تكامل المشروعات القومية مع هذا المشروع العالمى، كما أن إتاحة هذا المشروع عبر شبكة الإنترنت يمثل تكوين نوع من المكتبة الرقمية العالمية، وإطلالة على الفكر العالمى.

٨- يلاحظ كذلك إمكانية أن تلعب المكتبات دوراً جديداً فى المجتمع المعلوماتى العالمى: من خلال دورها كمنتج للمعلومات، ومن خلال العلاقة القوية المنتجة

التى يمكن أن تنشأ بين المكتبة والكليات والأقسام الدراسية من جهة وبين الناشرين للأعمال العلمية من جهة أخرى، فالمكتبة من جهة تعتبر حقلاً استكشافياً لمدى النقص فى المعلومات الموجودة والمتاحة أمام المستفيدين وهو الدور الذى يمكن أن تلعبه المكتبات بشكل ممتاز فى ظل خصخصة إمكاناتها.

٩- وفرت الإنترنت وغيرها من الشبكات وسيلة للنشر الإلكترونى أمام الأفراد: وقد لوحظ تنامى ظاهرة الأفراد المنتجين للمعلومات على هذه الشبكات خاصة فى المجالات الأكاديمية كما لوحظ وجود عدد كبير من منظمى المعلومات على الإنترنت، ينتجون أيضاً أدوات مرجعية مختلفة تعزز من عمليات النشر الإلكترونى فى توفير أدوات ضابطة له.

(١٥)

التطورات الحديثة فى تكنولوجيا النشر الإلكترونى وتطبيقاتها فى مجال الصحافة

د. شريف درويش اللبان*

عندما تفجرت ثورة المعلومات فى أواسط القرن العشرين، بدأت ثورة جديدة تعتمد أساساً على الكمبيوتر تدخل إلى عالم وسائل الاتصال، وكان بعض الناشرين مترددين فى مواكبة الثورة التكنولوجية فى حقبة الستينيات، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى حد ما، إلى التغييرات السريعة المتلاحقة وارتفاع كلفة اقتناء المعدات الحديثة.

وترجع المحاولات الخاصة بالخروج من إسار النمط التقليدى فى الإنتاج الصحفى إلى حقبة السبعينيات، حيث كانت الأبحاث تُجرى لتوسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية، لتتضمن طرقاً أفضل لمعالجة الإعلانات المبوبة من خلال تنسيق الإعلانات وإخراجها، ولإخراج الصفحات الكاملة مهما كان مضمونها وقامت صحيفة "كرونيكل تريبيون" باستخدام أول برنامج كمبيوتر لتوضيب الإعلانات.

---

* كلية الإعلام فى جامعة القاهرة.

ويمكن القول أن مجالات تجميع المواد الصحفية والإعلانية وإعداد الصور والأشكال التوضيحية في مرحلة ما قبل الطبع، قد تم وضعها تحت التحكم الكامل من خلال تطوير نظم إلكترونية في مرحلة ما قبل الطبع، وتتيح مثل هذه النظم مرونة آلية في عملية إخراج الصفحات الكاملة سواء العادية (الأبيض والأسود) أو الملونة.

ومن أجل تحقيق مزايا إضافية للناشرين، كانت الجهود تبذل للوصول إلى أنظمة إلكترونية حديثة ومنخفضة الكلفة في الوقت ذاته، ومن هنا، كانت البدايات الأولى للنشر المكتبي عام ١٩٨٤، حيث ظهر الحاسب الآلي الشخصي من نوع آبل ماكنتوش وظهرت اول طابعة تعمل بأشعة الليزر وقد ساعد ذلك على توطيد أنظمة النشر الإلكتروني في أماكن متعددة بل وتطويرها فيما بعد.

وفي هذا البحث، نحاول أن نلقي الضوء على تكنولوجيا النشر الإلكتروني واستخداماتها في الإنتاج الصحفي، والتطبيقات العربية في هذا السبيل، كما نستعرض أهم الوسائل الإلكترونية في الإنتاج الصحفي من مكونات صلبة وبرامج وتصوير فوتوغرافي إلكتروني.

(١٨)

أساليب وتقنيات النشر الإلكتروني للمحتوى العربي

د. م. محمد رفعت الحفني*

يحقق النشر الإلكتروني أسلوباً جديداً لنشر المعلومات بصورة تحقق سهولة التداول بالإضافة إلى إثراء المادة المنشورة بالعديد من العناصر المضافة مثل التسجيلات الصوتية والصورة..إلخ.

وتضم المكتبات الإلكترونية أوعية المعلومات في صورة إلكترونية سواء على أقراص مدمجة أو شبكة محلية أو الإنترنت.

---

* قسم المشروعات في شركة صخر.

أما المكتبات التخيلية فهى التى يقوم المستخدم فيها باستخدام تقنيات الحواسب من معدات وبرامج ونظم الاتصال التى تمكنه من التعامل مع أوعية المعلومات المنتشرة جغرافياً فى أكثر من مكتبة فى نفس المدينة أو الدولة أو على مستوى العالم كما لو كانت مجمعة فى مصدر واحد للمعلومات وذلك باستخدام الفهارس الموحدة.

وهذه الأنواع المستحدثة والمتطورة من المكتبات هى النتاج الطبيعى والمنتظر للتوسع والتطور السريع فى مجال النشر الإلكترونى الذى سيتيح أكبر قدر من المعلومات المطلوبة للباحثين فى أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة.

ويتمثل مستقبل النشر الإلكترونى فى:

- زيادة الوعى والثقافة الإلكترونية والحاسوبية وتعلم استخدام الحاسب والإنترنت.
- التطور السريع والمستمر فى مجال الحاسبات (معدات- برامج) وأساليب الاتصال.
- تطور شبكة الإنترنت وتقنياتها وانعكاس ذلك على الشبكات الخصوصية.
- انخفاض أسعار الحواسب وتعدد أساليب إنتاجها للمستخدمين وانتشارها فى المؤسسات والمدارس والمنازل والجامعات.
- تراكم الإنجازات فى مجال النشر الإلكترونى يؤدى إلى مزيد من الانتشار والإنتاج.
- لن يكون النشر الإلكترونى بديلاً عن النشر الورقى تماماً وإنما سيكون موازياً له على الأقل.

(١٩)

النشر الإلكترونى بين الواقع والمأمول

د. محمد عبداللطيف*

* مدير عام شركة سفير للنشر.

بفضل التطور العلمى الهائل فى مجال الاتصالات تحول الكمبيوتر من مجرد جهاز يقوم بالعمليات الحسابية المنطقية إلى أداة تضم إمكانات عرض النص والصوت والصورة والرسوم المتحركة، وهو ما أصطلح على تسميته بالوسائط المتعددة -وكان وراء هذا التطور العلمى ما يسمى بالثورة الرقمية (الالكترونية).

وقد واكب هذا التطور زيادة فى سرعة أجهزة الكمبيوتر حتى تستطيع التعامل مع الكم الهائل من المرقمنات الناتجة عن تحويل الصوت والفيديو إلى لغة الكمبيوتر فازدادت سرعتها كما زادت ذاكرتها.

كما ظهر الآن أيضاً جيل جديد من أقراص التخزين الصلبة المستخدمة مع الحاسبات الشخصية يسمى "ديسك ستار" سعتها ٢٥ جيجابايت، وهو ما يزيد بمقدار خمسة آلاف ضعف على القدرة التخزينية لأكبر قرص تخزين صلب على مستوى العالم عام ١٩٥٦م.

لقد انكمشت أجزاء الموسوعات الضخمة التى أصبحت مجرد قرص صغير تتوالى صفحاته على شاشة الكمبيوتر، فقد أحدث ظهور قرص الليزر ثورة فى عالم الكمبيوتر إذ جعل منه أداة فعالة فى النشر الإلكترونى، وكنا نقول سابقاً أن سعة القرص الواحد ٦٥٠ ميجابايت إنها سعة تخزين نحو ٦٥٠ ألف صفحة بما يعادل ٢٠٠٠ كتاب تقريباً أو ٥ ساعات فيديو، وقد يضم قرص الليزر خليطاً من كل هذه العناصر.

أما الآن فنحن مقبلون على ثورة أخرى فى إمكانات هذا القرص السحرى وذلك بظهور أقراص الـ DVD والتى تبدأ سعتها من سبعة أضعاف سعة الـ CD-ROM الحالية ويمكن أن تصل إلى حوالى ٢٦ ضعفاً، وهو الأمر الذى يفتح آفاقاً لم تكن متخيلة من قبل فى الاستخدامات المختلفة لهذا القرص السحرى والتى منها مجال النشر الإلكترونى.

فقد أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بالصفحة الإلكترونية التى تحتوى على نص وصوت وصورة بالاضافة إلى ميزة التفاعل بينها وبين المستخدم ومن ثم فالكتاب الإلكترونى (المعد بالوسائط المتعددة) أصبح يضم عدداً من الصفحات

الإلكترونية وأصبحت الفرصة متاحة أمامنا إلى تحويل الكتاب من مجرد صفحات ورقية إلى كتاب ينبض بالحياة فتسمع وتشاهد على شاشة الكمبيوتر النص والصوت والصورة والفيديو الرقمى والمؤثرات الصوتية والموسيقى.

ومن ثم يمكن توضيح مفهوم النشر الإلكترونى من خلال تعريفين أثنين:

الأول: هو ذلك المنتج الذى يعتمد على الوسائط المتعددة (النص + الصوت + الصورة، سواء أكانت رسوماً متحركة أو مشاهد الفيديو بالإضافة إلى التدريبات والأنشطة) كل ذلك يتم دمجه معاً لتستطيع استخدامه بعد ذلك فى هيئته المعروفة كأسطوانة مدمجة أو قرص ليزر.

الثانى: هو مصطلح يستخدم لوصف نص مناظر أو مشابه لكتاب لكنه فى شكل رقمى Digital ليعرض على شاشة الكمبيوتر ومن خلال مقارنة التعريفين نستطيع أن نقول: أن التعريف الأول هو الأشمل، وهو ما ينبغى أن يكون معبراً عن النشر الإلكترونى، أما التعريف الآخر فإنه يقتصر على تحويل النص المكتوب إلى نص مرئى على شاشة الكمبيوتر أى أنه يستفيد من إمكانيات الكمبيوتر كوسيط تخزين للنص فقط.

ومن مزايا النشر الإلكترونى:

١- استخدام الصوت والصورة بأنواعهما المختلفة بالإضافة إلى النص فى عرض المادة التعليمية وبذلك تفتح آفاقاً أوسع لزيادة كفاءة العملية التعليمية وفاعليتها، فبمقدور الوسائط المتعددة أن تكون من أقوى الأشكال فى نقل الأفكار والبحث عن المعلومات وتجربة الأفكار الجديدة، فالقسم الأكبر من برامج التليفزيون والأفلام والتصميمات الفنية والرسوم والكتب والمجلات والراديو والرسوم المتحركة هى جزء من مشاريع الوسائط المتعددة، وهنا تكمن ميزة هذه الوسائط المتعددة، فبرنامج جيد بالوسائط المتعددة يستطيع فعلياً توفير تجربة أكثر واقعية وحيوية مقارنة ببقية عناصر الوسائط المتعددة كل على حدة.

٢- التفاعل بين المستخدم والكتاب الإلكترونى، فالتفاعل هو العنصر الأساسى فى تحديد مفهوم الوسائط المتعددة التى تجمع بين الصوت والصورة والفيديو

والنص ولكن هذا ما ينطبق على التليفزيون أيضاً، فكل ليلة يستطيع المرء مشاهدة نشرة الأخبار التى قد تعرض توليفة من كل تلك العناصر، ولكن لايمكن أن نطلق عليها الوسائط المتعددة بسبب عدم إمكانية تفاعل المشاهد معها فيما عدا قدرته على تغيير قناة المشاهدة.

٣- تنمية المهارات الأساسية مثل تعليم القراءة والكتابة والنطق والرسم والتلوين.

٤- التدريب بمساعدة الكمبيوتر لتعلم اللغات والعلوم والرياضيات بدءاً من الدراسات العامة وإنتهاءً بما هو متخصص للغاية مثل جراحات المخ على سبيل المثال.

٥- تنمية القراءات المبكرة.

٦- الجاذبية والتشويق فى عرض الأنشطة الترفيهية مثل لعب الأشكال المقطعة (Puzzle) والألعاب الإلكترونية.

٧- يساعد علي تشجيع أحد أهم عناصر التعلم وأكثرها فائدة وهو الفضول،إذ يتيح فرص التعمق فى الموضوعات.

٨- فى مجال قصص الأطفال يتيح فرصة تقديم عدة نهايات مختلفة للقصة الواحدة، ومن ثم تكون أكثر تأثيراً وتشويقاً.

أما مخاطر أو عيوب النشر الإلكترونى فبعضها يمكن التحكم فيه من خلال الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية، وبعضها الآخر خارج نطاق التحكم الآن، ومنها:

١- التكلفة المرتفعة للإنتاج.

٢- عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى مدى تقبل السوق المصرى والعربى لهذا الشكل الجديد.

٣- احتياج الكتاب الإلكترونى إلى وسيط للتشغيل وهى أجهزة الكمبيوتر المتوافقة.

٤- عدم وضوح العلاقة بين الناشرين وشركات البرمجيات.

٥- المشاكل المترتبة على النسخ والتزوير.

٦- الفئات العالية لعناصر الجمارك وضرائب المبيعات وضرورة الحصول على موافقة الرقابة على المصنفات الفنية.

٧- خدمة ما بعد البيع (الدعم الفنى) لمواجهة المشكلات التى قد تظهر أثناء تشغيل الكتاب الإلكترونى على أجهزة الكمبيوتر المختلفة.

٨- عدم تواجد نظام قياسى لتشغيل الوسائط المتعددة.

٩- نظراً لتعدد أنواع أجهزة الكمبيوتر الشخصية وعدم اعتمادها على أسلوب قياسى للتعامل مع عناصر الكتاب الإلكترونى فى عرض الرسوم أو تشغيل الصوت، فالكتاب الإلكترونى الذى يعمل فى كمبيوتر معين قد لايعمل فى كمبيوتر آخر.

١٠- السرعة الفائقة التى تتطور بها البرامج والأجهزة ،التى قد تجعل العمل فى هذا المجال غير اقتصادى.

(٢٢)

نشر قواعد البيانات على شبكة W W W: نموذج دليل المكتبات الأجنبية فى مصر

هشام فتحى مكى*

يختلف نشر قواعد البيانات على شبكة (ع ع ع: w w w) عن نشر الوثائق العادية عليها، ذلك أنه يحتاج إلى إضافة أساليب وتقنيات خاصة. فقواعد البيانات هى بالضرورة نظام أو نظم لاسترجاع المعلومات أى لتقديم معلومات رداً على أسئلة أو أستفسارات، وبالتالى فنشرها على شبكة (w w w ع ع ع)

* مكتب مكتبة الكونجرس فى القاهرة.

يقتضى جهداً معيناً يبذله أمين المكتبة أو أخصائى المعلومات، ويهدف هذا البحث إلى عرض أساليب وتقنيات نشر قواعد البيانات على تلك الشبكة وفقاً لتجربة أمين مكتبة.

والتجربة التى يشير إليها البحث هى تجربة نشر "دليل المكتبات الأجنبية فى مصر" على الصفحة الخاصة بالجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف الذى استخدم فى نشره كل من التقنيات الآتية:

ODBC: Open Data Base Connectivity, ASP: Active Server Pages.

(٢٣)

النشر الإلكترونى: تجربة مكتبة الإسكندرية

يحى رمادى، أمنية فتح الله، وائل بدوى، أنجى عبدالقادر، م. ياسر حسام الدين*

١- مفهوم النشر الإلكترونى وأهميته.

٢- النشر الإلكترونى فى مكتبة الإسكندرية:أهميته وأهدافه.

أ) الحفاظ على تراث الإسكندرية.

ب) تقديم المعلومات المرتبطة بهذا التراث فى شكل مقروء آلياً.

جـ) التعريف بالتراث السكندرى.

٣- خطة النشر الإلكترونى فى مكتبة الإسكندرية: معايير وأولويات اختيار الأوعية:

أ) أوعية معلومات من مقتنيات مكتبة الإسكندرية.

ب) أوعية معلومات من خارج مكتبة الإسكندرية.

* مشروع إحياء مكتبة الاسكندرية.

٤- نماذج من النشر الإلكترونى فى مكتبة الإسكندرية.

وسيتناول البحث نموذجاً لعرض مخطوط وكذلك نموذجاً آخر لعرض تسجيل صوتى.

قائمة القراءات الاضافية

فى الفقرات الثلاث أو الأربع الأولى من (المقدمة) فاتحة هذا الكتاب، تبين أن أى واحدة من المفردات المكونة لعنوانه، ترجع فى أصولها العربية عبر بضعة عشر قرناً مضت، إلى بعض المدلولات البدائية المادية الشائعة فى بيئتها، وأن كل واحدة منها أصبحت الآن عائلة من المعانى والمدلولات والمفاهيم، التى قد لاتبدو واضحة درجات القرابة بينها، كما أن بعض هذه المفاهيم الاصطلاحية أصبحت معالم أساسية فى كثير من التخصصات الحديثة.

هذا، وبرغم أن الانتماء الرسمى الدقيق لصاحب الكتاب، هو تخصص "المكتبات والمعلومات" فى لحد حدوده التقدمية الجارية، فقد رأيت أن تكون هذه "القائمة" للقراءات الاضافية، بعد حوالى عشرين مادة أو أكثر تتابعت فى متنه، واسعة فى تغطيتها وانتماءاتها بقدر الإمكان، فتشمل مواداً وأعمالاً قد لا يتوقع كثيرون، ان يهتم بها صاحب الكتاب بله أن ينصح قراءه بالرجوع إليها..!

وتتجلى مظاهر التوسع غير المتوقع لتلك القائمة، فى جوانب متعددة لعل أبرزها انتماءات المؤلفين، إلى جانب المستويات القرائية من الأساسيات الأولية الى البحوث التقدمية، فهناك بجانب المؤلفين والمترجمين المنتمين الى تخصص المكتبات والمعلومات، مؤلفون ومترجمون ينتمون الى تخصصات أخرى، فى العلوم البحته والتطبيقية والانسانيات والاجتماعيات.

أما بالنسبة للمستويات فقد تأكدت أن احد العيوب القاتلة، للمتخصصين فى تخصص المكتبات والمعلومات منذ أواخر الثمانينات، انهم يتعاملون مع مستوى الرياضة العليا، دون أن يتقنوا قبلاً جدول الضرب ولا قواعد الجمع والطرح..! ومن هنا أضفت ثلاثة كتب مترجمة عن: الاتصال الإلكترونى؛ الشفرة والرسائل السرية؛ الكلمة المكتوبة (كل واحد منها فى ٣٢ صفحة) والمفروض أن مثل هذه الكتب لقراءات الطلاب فى المرحلة الثانوية الصغرى والكبرى..!

قراءات

١-آفاق الاتصال ومنافذه فى العلوم والتكنولوجيا/ جـــاك ميـــدوز؛ ترجمـــة حشمت قاسم.- القاهرة : مكتبة غريب، ١٩٧٩.

٢-الاتصال أساس النشاط العلمى: تيسير ســبل الاتصـــال بيـــن المكتبييـــن والباحثين والمهندسين والدارسين/ وليم د.جارفى؛ ترجمة حشمت قاســم.- بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٣.- ٤٧٢ص؛ ٢٤سم.

٣-الاتصال الإلكترونى: حقائق وأسرار/ كريس أوكسليد؛ ترجمة محمد بـــن سليمان؛ رسوم كولين ماير.- القاهرة : شركة ســفير، ١٩٩٩.- ٣٢ص: أيض؛ ٢٨سم.

٤-الاتصال الدولى والتكنولوجيا الحديثة/ على محمد شمو.- القـــاهرة: دار القومية العربية للثقافة والنشر، ١٩٩٩.

٥-الاتصال العلمى فى التراث الإسلامى من صدر الإســـلام حتـــى نهايـــة العصر العباسى/ ناصر محمد عبد الرحمـــن.- القـــاهرة : دار غريـــب، ١٩٩٤.- ٢٨٢ص؛ ٢٤سم .

٦-الاتصال والرأى العام: الأسس النظرية والإسهامات العربيـــة/ عـــاطف عدلى العبد عبيد.- القاهرة : دار الفكر العربى،١٩٩١.

٧-الاتصال والهيمنة الثقافة/ هربرت شليم؛ ترجمة هبة سمعان عبد المســيح؛ مراجعة مختار محمد التهامى.- القـــاهرة : الهيئـــة المصريـــة العامـــة للكتاب،١٩٩٣. شيلر

٨-الاتصال ونظرياته المعاصرة/ حسن عماد مكاوى، ليلى حسين الســـيد.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨

٩-تقنيات الاتصالات وتدفق المعلومات/ تحرير ماكسويل ليمان؛ ترجمة حشمت قاسم.- الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣.- ١٩٦ص؛ ٢٤سم. توماس ج.م.يرك

١٠-تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى عصر المعلومات/ حسن عماد مكاوى.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، ١٩٩٣.- ٢٩٤ص؛ ٢٤سم.

١١-تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق/ عبد الفتاح عبد النبى.- القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

١٢-تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات/ سوزان القلينى.- القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩.- ٢٠٨ص؛ ٢٤سم.

١٣-تكنولوجيا الفضاء وأقمار الاتصالات/ على محمد شمو.- القاهرة : دار القومية العربية للثقافة والنشر، ١٩٩٩.

١٤-تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها/ محمد محمد الهادى.- القاهرة : دار الشروق، ١٩٨٩.

١٥-تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيرى/ محمود علم الدين.- القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.- ١٣٩ص؛ ٢٤سم.

١٦-ثورة الاتصال: نشأة أيديولوجية جديدة/ فيليب بروتون، سيرج برو؛ ترجمة هالة عبد الرءوف مراد؛ لتقديم خليل صابات.- القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٩٢.- ٢٧٨ص؛ ١٨سم.

١٧-الخطة القومية للاتصالات والمعلومات/ وزارة الاتصالات والمعلومات.- القاهرة : الوزارة، ١٩٩٩.- ٦٦ص؛ ٢٨سم.- صدرت فى نوفمبر ١٩٩٩ فى عدد محدود من النسخ داخل الوزارة.

١٨-الذاكرة الخارجية وامتدادها: دراسة فى علم المعلومـــات والاتصـــال/ كمـــال عرفات نبهان؛ تقديم سعد محمد الهجرسى وحشمت قاسم.- القاهرة : المكتبـــة الأكاديمية، ١٩٩٥.- ٢٢٧ص؛ ٢٤سم.
١٩-السياسة التكنولوجية فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية/ أكاديميـــة البحـــث العلمى.- القاهرة : الأكاديمية، ١٩٩٣.- ١٠٥ص؛ ٢٤سم.
٢٠-الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة/ فاروق السيد حسين.- بيروت: دار الراتـب الجامعية،١٩٩٨.
٢١-الشفرة والرسائل السرية: حقائق وأسرار/ جانيت ويلر؛ رسوم كولين مـــاير؛ ترجمة أحمد فؤاد باشا.- القاهرة : شركة ســـفير، ١٩٩٩.- ٣٢ص: ايـض؛ ٢٨سم.
٢٢-علم المعلومات بين النظرية والتطبيق/ براين كامبل فيكرى، إلينــــا فيكـــرى؛ ترجمة حشمت قاسم.- القاهرة : مكتبة غريـــب، ١٩٩١.- ٤٢٠ص: إيـض؛ ٢٤سم.
٢٣-الكلمة المكتوبة: حقائق وأسرار/ جانيت ويلر؛ ترجمة كـــارم غنيـم؛ رســوم كولين ماير .- القاهرة : شركة سفير، ١٩٩٩.- ٣٢ص: إيض؛ ٢٨سم.
٢٤-مبادىء علم الاتصال ونظريات التأثير/ محمد حسين اســـماعيل.- القـــاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
٢٥-مدخل إلى علم الاتصال/ يوسف مرزوق.- القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦.- ٢٢٢ص؛ ٢٤سم.
٢٦-مقدمة فى دراسة وسائل وأساليب الاتصال/ حمدى حســـن.- القـــاهرة : دار الفكر العربى، ١٩٨٧.- ٢٠٠ص؛ ٢٤سم.
٢٧-وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها/ خليل صابات.- القاهرة : مكتبة الأنجلــــو المصرية، ١٩٩١.
٢٨-وسائل الاتصال وتكنولوجيا العصر/ حســـن الشـــامى.- القـــاهرة : الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.- ٢٧٠ص؛ ١٨سم.

الكشافات

تكشيف النصوص العربية:

لم تعرف الكتب الصادرة بالعربية تكشيف متونها ونصوصها، إلا في فئة التراثيات العريقة التي يعاد نشرها حديثاً، حيث يتولى المحققون إعداد كشافات متنوعة تلحق بتلك المتون، وتسمونها عادة إلى أنواع مختلفة قد تبلغ أربعة أو خمسة أو أكثر، ومن الاعتراف بالفضل لأهله نسجل هنا، أن تكشيف التراثيات العربية قد بدأ على أيدي المستشرقين في أوربا، منذ مائة عام بل أكثر..! فقد عرفوا هذا الممارسة المفيدة قبلاً في مطبوعاتهم وتراثهم المحقق ثم مارسوه متأخراً في تراثنا نحن بقرن أو قرنين. وقد أصبح التكشيف لمتون الكتب ونصوصها في البلاد الغربية، أحد المسلمات في جميع المؤلفات باستثناء القصص والروايات، التي يتولاها الناشرون بأجهزتهم ورجالهم دون المؤلفين.

وتزداد الحاجة الى تكشيف الكتب في سياق أثنين من المتغيرات، التي تؤخذ في توصيف متونها حجماً ونوعاً، فكلما ازداد حجم الكتاب كانت الحاجة الى تكشيف محتوياته أقوى إلحاحاً، حرصاً على توفير الاستفادة بكل صغيرة وكبيرة في تلك المحتويات، حسب المواقف القرائية أو الاستطلاعية المختلفة، التي ينطلق منها أصحاب الحق في ذلك الكتاب. وكذلك الأمر بالنسبة لنوعية تلك المحتويات ومقدار ما تتضمنه، من الحقائق والوقائع والأشخاص والمؤسسات والمصطلحات والمفاهيم..! فالقصة والرواية تخلو من ذلك تماماً لأنها خيال لا واقع له، ولكن الكتاب الحالي حافل بهذه الفئة من المحتويات، ومن هنا فهو أكثر من غيره في أشد الحاجة الى هذه الممارسة الضرورية المقننة ..!

ومع ان التكشيف بطبيعته يعتمد على الترتيب الهجائي، ومن هنا يمكن ان أن ترتب كل الجزئيات المكشفة في قائمة واحدة، بصرف النظر عن نوعيات تلك الجزئيات، ولكنني آثرت تقسيمها الى ثلاث فئات متميزة، حتى يكون التكشيف أكثر فائدة وأسرع في اجتناء ثمراته، كما يلي:

* كشاف الاعلام أشخاصاً ومؤسسات.
* كشاف العنوانات كتباً ومقالات وسلاسل.

* كشاف المصطلحات/ المفاهيم ذوات الأهمية النسبية، فى تخصص المكتبات والمعلومات بخاصة وفى التخصصات الأخرى بعامة، وبعض المجالات الحضارية.

تبصرة هامة:

من الطبيعي جداً فى هذا الكتاب الذى يقوم على حوالى عشرين مادة، كتبت فى أوقات مختلفة تمتد عبر ثلاثة عقود أو أكثر، أن تتعدد للمفهوم الواحد مصطلحات تدل عليه تماماً، أو تكون هذه المصطلحات دالة على مفهوم زئبقي..! وإذا كان ذلك وارداً بالنسبة للمؤلف الواحد، عبر قنطرة زمنية قد تكون عقداً أو عقدين أو ثلاثه أو أكثر، فإن هذه الزئبقية وذلك التعدد أكثر وروداً، إذا أضيف عاملان آخران أو ثلاثه كما يلى:

* تعدد الأشخاص الذين كتبوا تلك المواد، حتى لو كانت كتاباتهم تمت فى وقت واحد وفى مكان واحد..!

* يضاف ايضاً تعدد الأماكن بين المحيط غرباً فى المغرب والجزائر وتونس حتى الخليج شرقاً فى عمان والامارات وقطر والكويت وغيرها، مروراً بليبيا ومصر والأردن وغيرها..!

* ويأتى ثالثاً إتساع البعد الزمنى عبر خمسة عقود من الخمسينات حتى التسعينيات للقرن الماضى..

ومن المؤكد أن هذا التشتت بالنسبة للمصطلحات يتمثل أكثر ما يتمثل فى محتويات الفصلين الأخيرين (الثامن والتاسع) بهذا الكتاب. والمواد فى الفصل الثامن بصفة خاصة هى الحد الأعلى الذى بلغة هذا التشتت الذى ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار عند الرجوع إلى هذه الكشافات.